



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Princeton University Library



32101 077791802

هذه فهرست كتاب الاشباه والنظائر

صفة

٠٨	الفن الاول الخ	al - Ashbāh wa - al - naẓāir
٠٨	القاعدة الاولى لاثواب الابنية وبيان دخولها في العبادات والمعاملات وخلافها	
١٢	القاعدة الثانية الامور عاصدها وفيها مباحث	
١٢	الاول في بيان حقيقة قتلها	
١٣	الثاني في بيان ما شرعت لاجله	
١٤	الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه	
١٧	الرابع في صفة المنوى	
١٧	الخامس في بيان الاخلاص	
١٩	السادس في بيان الجمع بين عبادتين	
٢١	السابع في وقتها	
٢٢	الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل دكن	
٢٢	التاسع في محلها	
٢٥	العاشر في شروط النية	
٢٦	ما ينافي النية	
٢٦	تخصيص العام النية مقبول ديانة	
٢٦	قاعدة اليمين على نية الحلف	
٢٦	قاعدة الايمان مبينة على الافتراض الخ	
٢٧	تكميل في النيابة في النية	
٢٧	خاتمة تجرى قاعدة الامور بقاصدها في علم العربية	
٢٧	القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك	
٢٨	قاعدة الاصل بقاها ما كان على ما كان	
٢٩	قاعدة الاصل براءة الذمة	
٢٩	قاعدة من شك هل فعل ام لا الخ	
٣٠	الشك في اركان الحج والطلاق وعدده وقدر الدين	
٣١	شك في المنذور وفي الحلف هل بالله او بالطلاق	
٣١	قاعدة الاصل العدم وفيها اقروغ	
٣٣	تنبيه ليس الاصل العدم مطلقا الخ	
٣٣	قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقافه وفيها اقروغ	
٣٣	بيان ما خرج عن هذه القاعدة	
٣٣	قاعدة هل الاصل الاباحة الخ	
٣٣	الاصل في الاضاع التحريم وفيها مسائل	
٣٤	يقبل في حل البضع خبر الواحد	
٣٤	قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وفيها اقروغ	

تمت من فضل به الجي
محمد بن محمد حيدر

خاتمة وفيها فوائد منها بيان الشك والظن وبينان هذا الاستصحاب	٣٦
بيان الشك والوهم والظن وكبر الراي	٣٧
حد الاستصحاب	٣٧
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير	٣٧
اسباب التخفيف سبعة	٣٨
فوائد مهمة الاولى الخ	٤١
الفائدة الثانية تخفيفات الشرع انواع الفائدة الثالثة المشقة والخرج يعتبران فيما	٤٢
لا نص فيه	
الفائدة الرابعة الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق	٤٢
القاعدة الخامسة الضرر يزال وهي مشتملة على قواعد	٤٢
الاولى الضرورات تبيح المحظورات الثانية ما يجب للضرورة قدرته درها	٤٣
الثالثة الضرر لا يزال بالضرر	٤٣
تنبيه يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام	٤٣
القاعدة الرابعة فيما اذا تعارض مفسدتان	٤٤
القاعدة الخامسة درء المفسد اولى من جلب المصالح	٤٥
القاعدة السادسة من الخاتمة الحاجة تنزل منزلة الضرورة	٤٦
(القاعدة السادسة) الداءة محكمة وما فرغ عليها	٤٦
لفظ ليمين والنذر والوصايا والاقواف والاقار يرتبني على العرف	٤٧
ما يتبدى به العادة وانما تمتبر اذا طردت او غلبت وحكم البطالة في المدارس	٤٧
فصل في تعارض العرف مع الشرع وفي تعارض العرف مع اللغة	٤٨
تنبيه خرجت عن بناء الايمان على العرف مسائل وفيه بيان ان العادة المطردة	٤٩
تنزل منزلة الشرط	
العارية اذا شرط ضمنها ما هل يصح اولا	٥٠
العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتأخر ولا يعتبر في التعاليق	٥٠
تنبيه دل العبرة للعرف العام او مطلق العرف	٥١
خلوا الخ وانبت	٥٢
النوع الثاني في قواعد كاية الاولى الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد وفيها مسائل مهمة	٥٣
ما خالف الائمة الاربعة مخالفا لا جماع وان كان فيه خلاف لغيرهم	٥٥
القضاء بخلاف شرط الواقع كالفرض بخلاف النص لا ينفذ	٥٥
القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وما تفرع عليها	٥٥
بيان ما اذا اختلطت زوجته بغيرها وبيان ما اذا اسلم وقتته خمس او اختان او ام	٥٦
وبنت وخرج عن هذه القاعدة عشر مسائل	
تنبيه فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية	٥٧
تنبيه ليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر الخ	٥٩

2271
46735
313
1881

٥٩	فصل في تعارض المانع والمقتضى وتقديم المانع الا في مسائل
٦٠	(القاعدة الثالثة) هل يكره الايثار في القرب
٦٠	(القاعدة الرابعة) التابع تابع وفيها قواعد الاولى لا يفرده بحكم
٦١	ما خرج عنها من المسائل
٦١	القاعدة الثانية من الراجحة التابع يسقط بسقوط المتبوع
٦١	الثانية التابع لا يتقدم على المتبوع
٦١	الراجحة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها وفيها بيان ما يفتقر منه الا في هذا
٦٢	(القاعدة الخامسة) تصرف الامام منوط بالمصلحة
٦٣	تنبيه امر الامام انما ينفذ اذا وافق الشرع
٦٣	تنبيه تصرف القاضي في اموال اليتامى والادقان مقيده بالمصلحة
٦٤	(القاعدة السادسة) الحدود تدبر بالكلمات
٦٥	تنبيه يقبل قول المترجم في الحدود وفيه ان القصاص كالحديد والاني سبع
٦٦	(القاعدة السابعة) الحر لا يدخل تحت اليد وفيه بيان ما خرج عنها
٦٦	(القاعدة الثامنة) اذا اجتمع امران من جنس واحد واتحد مقصودهما دخل احدهما في الآخر غلبا او تفرع عليهما
٦٨	(القاعدة التاسعة) اعمال الكلام اولى من اهماله ان امكن والا اهل وفيها بيان
	تعذر الحقيقة او هجرها شرعا او عرفا وتعذر المجاز
٦٩	مسألة السبكي في الونف وما قاله المصنف مما يوافق المذهب
٧٦	تنبيه التأميس خير من التأكيد وما تفرع عليه من تكرير الطلاق منجز او معلقا
٧٧	(القاعدة العاشرة) الخراج بالضمان وبيان ما دخل فيها وما خرج عنها
٧٧	(القاعدة الحادية عشر) السؤال عما في الجواب وبيان نعم وبلى
٧٨	(القاعدة الثانية عشر) لا ينسب لساكت قول وما تفرع عليه وما خرج عنها
٧٩	(القاعدة الثالثة عشر) القرض افضل من النقل الا في مسائل
٧٩	(القاعدة الرابعة عشر) ما حرم اخذه حرم اعطاؤه وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه
	الاني مستأنين
٨٠	(القاعدة الخامسة عشر) من استعجل على الشيء قبل اوانه عوقب بجرمائه وفي
	آخرها الطريقة في العربية
٨١	(القاعدة السادسة عشر) الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها مراتب
	الولايات
٨١	(القاعدة السابعة عشر) لا عبرة بالنظر بين خطوة
٨١	(القاعدة الثامنة عشر) ذكر به ضرر لا يجرى كذكر كاهن وبيان ما خرج عنها
٨١	(القاعدة التاسعة عشر) اذا اجتمع المباشرة والمتسبب اضيق الحكم للاثير وما خرج عنها
٨٢	الفن الثاني من الاشياء والخطائر وهو فن القوائد
٨٢	كتاب الطهارة

صيفة

كتاب الصلاة	٨٣
كتاب الزكاة	٨٦
كتاب الصوم	٨٧
كتاب الحج	٨٩
كتاب النكاح	٩٠
كتاب الطلاق	٩٢
كتاب العتق	٩٤
كتاب الايمان	٩٦
كتاب الحدود والاعتذار	١٠٠
كتاب السير	١٠٠
كتاب القبط واللقطة والابق والمفقود	١٠٢
كتاب الشركة	١٠٢
كتاب الوقف	١٠٣
كتاب البيوع وفيه بيان الجمل	١٠٩
كتاب الكفالة	١١٤
كتاب انقضاء الشهادات والدعوى	١١٦
كتاب الوكالة	١٣٤
كتاب الافرار	١٣٧
كتاب الهلع	١٤١
كتاب المضاربة	١٤٢
كتاب الهبة	١٤٣
كتاب المدائيات	١٤٣
كتاب الاجارات	١٤٥
كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها	١٤٩
كتاب الجحروا. اذنين	١٥٢
كتاب الشفعة	١٥٣
كتاب القسمة	١٥٥
كتاب الاكراه	١٥٦
كتاب التعصب	١٥٦
كتاب الصيد والذبايح والاضحية	١٥٧
كتاب المظروا. الاباحة	١٥٩
كتاب الرهن	١٦٠
كتاب الجنائيات	١٦٠
كتاب الوصايا	١٦١

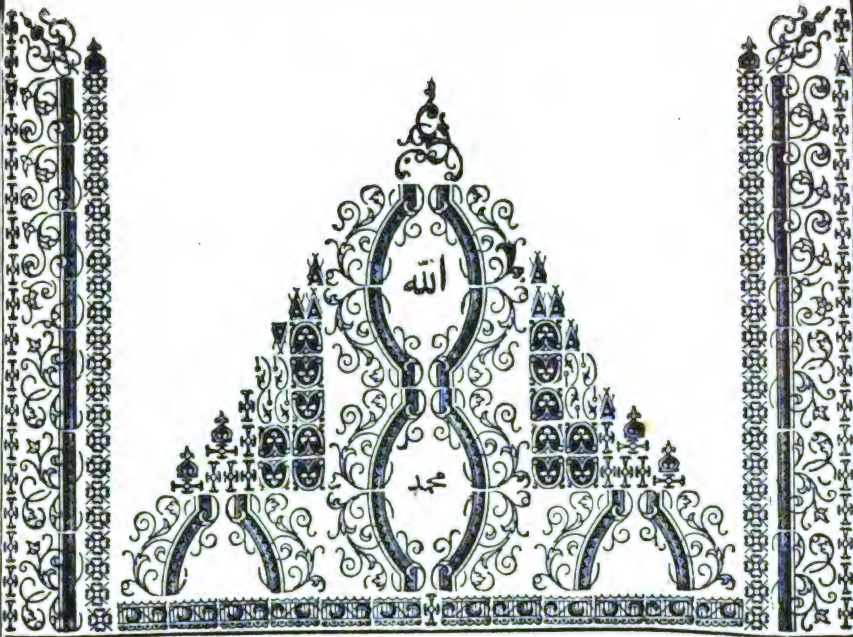
- ١٦٤ كتاب الفرائض
 ١٦٦ الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق
 ١٦٦ احكام الناسي
 ١٦٧ احكام الجهل
 ١٦٧ احكام الاكراه
 ١٦٨ احكام الصبيان
 ١٧١ احكام السكران
 ١٧٢ احكام العبيد
 ١٧٣ احكام الاعمى
 ١٧٣ الاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيز والاقطاب
 ١٧٣ (احكام النغد وما يتبع فيه وما لا يتبع فيه)
 ١٧٤ ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله
 ١٧٥ بيان ان الساقط لا يعود
 ١٧٦ بيان ان الدراهم الزبوف كالجديد
 ١٧٦ بيان ان النائم كالمستيقظ
 ١٧٦ (احكام المأتموه)
 ١٧٧ (احكام المجنون)
 ١٧٧ بيان ان الامة تجوز للعنف واللفظ
 ١٧٧ (احكام الخنثى المشكل)
 ١٧٧ (احكام الانثى)
 ١٧٨ (احكام الذمي وفيه ثلاث تنبيهات)
 ١٧٩ (تنبيه الاسلام بحجب ما قبله)
 ١٧٩ (تنبيه آخري حق اليهود والنصارى)
 ١٧٩ (تنبيه لا توارث بين المسلم والكافر الخ)
 ١٧٩ (احكام الجان)
 ١٨١ (احكام المحارم)
 ١٨٣ (احكام غيبوبة الحشفة وما فارق فيه القبل الذبر)
 ١٨٤ (احكام العقود)
 ١٨٥ احكام الفسوخ
 ١٨٦ (احكام الكتابة)
 ١٨٨ (احكام الاشارة)
 ١٨٩ (قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة)
 ١٨٩ (القول في الملك)
 ١٩٤ (القول في الدين)

- ١٩٦ (انواع الديون)
 ١٩٧ (ما يشبه في ذمة المعسر وما لا يشبه)
 ١٩٧ (ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه)
 ١٩٨ خاتمة لا يقدم احد في التزامه على الحقوق الا بمرح الخ
 ٢٠٠ (الكلام في اجرة المثل)
 ٢٠٠ (الكلام في مهر المثل)
 ٢٠١ (القول في الشرط والتعليق)
 ٢٠١ (ما يقبل التعليق وما لا يقبله)
 ٢٠١ (القول في احكام السفر)
 ٢٠٢ (القول في احكام الحرم)
 ٢٠٢ (القول في احكام المجهود)
 ٢٠٣ (القول في احكام يوم الجمعة)
 ٢٠٣ ما افترق فيه الوضوء والغسل
 ٢٠٣ ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل
 ٢٠٣ ما افترق فيه مسح الرأس والخف
 ٢٠٣ ما افترق فيه الوضوء واتيمم
 ٢٠٣ ما افترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف
 ٢٠٣ ما افترق فيه الحبيض والنفاس
 ٢٠٣ ما افترق فيه الاذان والاقابة
 ٢٠٤ ما افترق فيه سجود السهود والتلاوة
 ٢٠٤ ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر
 ٢٠٤ ما افترق فيه الامام والمأموم
 ٢٠٤ ما افترق فيه الجمعة والعيد
 ٢٠٤ ما افترق فيه غسل الميت والحي
 ٢٠٤ ما افترق فيه الزكاة وصدقة الفطر
 ٢٠٤ ما افترق فيه التمتع والقران
 ٢٠٤ ما افترق فيه الهبة والابراء
 ٢٠٤ ما افترق فيه الاجارة والبيع
 ٢٠٤ ما افترق فيه الزوجة والامة
 ٢٠٤ ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب
 ٢٠٤ ما افترق فيه المرتد والكافر الاصل
 ٢٠٤ ما افترق فيه العتق والطلاق
 ٢٠٤ ما افترق فيه اليتيم والوقف
 ٢٠٤ ما افترق فيه المدبر واه الولد

- ٢٠٥ ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح
 ٢٠٥ ما افترق فيه الامامة العظمى والقضا
 ٢٠٥ ما افترق فيه القضاء والحسبة
 ٢٠٥ ما افترق فيه الشهادة والرواية
 ٢٠٥ ما افترق فيه حبس الرهن والمبيع
 ٢٠٥ ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين
 ٢٠٥ ما افترق فيه النكاح والرجعة
 ٢٠٥ ما افترق فيه الوكيل والوصى
 ٢٠٦ ما افترق فيه الوصى والوارث
 ٢٠٦ قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 ٢٠٦ فائدة تعلم العلم على خمسة اقسام
 ٢٠٧ فائدة فيما ينبغي لطالب العلم
 ٢٠٧ فائدة في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره
 ٢٠٧ قاعدة المفرد المضاف الى المعرفة للموم
 ٢٠٨ فائدة العلوم ثلاثة الخ
 ٢٠٨ فائدة ثلاث من الدعاة الخ
 ٢٠٨ فائدة يدخل الجنة خمس من الحيوانات
 ٢٠٨ فائدة المومن يقطعه خمسة
 ٢٠٨ فائدة في الدعاء برفع الطاعون
 ٢١٠ فائدة الكنيسة المم دمة لا تعاد
 ٢١٠ فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء الخ
 ٢١١ فائدة لا تكره الصلاة على ميت موضوع على دكان
 ٢١١ فائدة الفرق بين علم القضاء وقضا القضاء
 ٢١١ فائدة في شروط الامامة المتفق عليها الخ
 ٢١١ فائدة الفقيه يعلم ما اراد الله به
 ٢١١ فائدة لم يصح تولية مدرس ليس باهل
 ٢١٢ فائدة ثلاثة لا يستجاب دعاؤهم
 ٢١٢ فائدة كل شئ يسئل عنه يوم القيامة الا العلم
 ٢١٢ فائدة سنات من مدرسة لا يدرس ولا يصلي فيها الخ
 ٢١٢ فائدة معنى قولهم الاشبه بالمنصوص الخ
 ٢١٢ فائدة اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه
 ٢١٢ فائدة المبني على الفاسد فاسد
 ٢١٣ فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق الصبد
 ٢١٣ (الف الرابع من الاشباه والنظائر وهو فن الانجاز)

- ٢١٣ كتاب الطهارة ٢١٤ كتاب الصلاة
 ٢١٤ كتاب الزكاة ٢١٤ كتاب الصوم
 ٢١٤ كتاب الحج ٢١٥ كتاب النكاح
 ٢١٥ كتاب الطلاق ٢١٥ كتاب العتاق
 ٢١٥ كتاب الايمان ٢١٦ كتاب الحدود
 ٢١٦ كتاب السب ٢١٦ كتاب المفقود
 ٢١٦ كتاب الوقف ٢١٦ كتاب البيع
 ٢١٦ كتاب الكفالة ٢١٦ كتاب النضاه
 ٢١٦ كتاب الشهادات ٢١٧ كتاب الاقرار
 ٢١٧ كتاب الصلح ٢١٧ كتاب المضاربة
 ٢١٧ كتاب الهبة ٢١٧ كتاب الاجارة
 ٢١٧ كتاب الوديعة ٢١٧ كتاب العارية
 ٢١٧ كتاب المسكاتب ٢١٧ كتاب المأذون
 ٢١٧ كتاب القصب ٢١٧ كتاب النفقة
 ٢١٧ كتاب القسمة ٢١٧ كتاب الاضحية
 ٢١٧ كتاب الكراهية ٢١٧ كتاب الجنائيات
 ٢١٨ كتاب الفرائض ٢١٨ الفقه الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الحيل
 ٢١٨ في الصلاة والصوم والزكاة
 ٢١٩ في افدية والحج والنكاح والطلاق
 ٢٢٠ في الخلع والايمان
 ٢٢١ في الاعتناق وتوابعه والوقف والصدقة والشركة والهبة والبيع والاشراء
 ٢٢٢ في الاستبراء والمدائنات والاجارات
 ٢٢٣ في منع الدعوى والوكالة والشفعة والصلح والكفالة والحوالة والرهن
 ٢٢٤ في الوصايا
 ٢٢٤ الفقه السادس من الاشباه والنظائر وهو فن الفروق
 ٢٢٤ كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة وكتاب الزكاة وكتاب الصوم
 ٢٢٥ كتاب الحج
 ٢٢٥ كتاب النكاح
 ٢٢٥ كتاب الطلاق
 ٢٢٥ كتاب العتاق
 ٢٢٥ الفقه السابع من الاشباه والنظائر وهو فن الحكايات والمراسلات
 ٢٢٨ وصية الامام الاعظم لابي يوسف رضي الله عنهما

هذا الكتاب الاشبه بالنظائر على مذهب أبي حنيفة
النعمان تأليف الامام الصلابة مولانا الشيخ زين
ابن نجيم رحمه الله ببركاته في الدارين
امين وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه
وسلم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى * (و بعد) * فلما يسر الله تعالى بإتمام كتاب الاشياء والنظائر الفقهية على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة انواع أردت ان أفهرسه في أوله ليسهل النظر فيه النوع * (الاول) * في القواعد * (الاولى) * لاثواب الالابنية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرط او ما لا تكون و بيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهى والتروك * (الثانية) * الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع * (الاول) * في بيان حقيقة قتها * (الثاني) * في ما شرعت لاجله * (الثالث) * في تعيين المنوى وعدمه * (الرابع) * في بيان التعرض لصفة المنوى من الفريضة والنافلة والاداء والقضاء * (الخامس) * في بيان الاخلاص * (السادس) * في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة * (السابع) * في وقتها * (الثامن) * في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل ركن * (التاسع) * في محلها * (العاشر) * في شروطها وفيه بيان ما ينافيها (القاعدة الثانية) في اليمين وهي تخصيص العام بالنية و بيان ان المشيئة تدخل النية أولا و بيان ان اليمين على نية الخالف أو المستحلف و بيان ان الايمان مبني على الالفاظ دون الاغراض وفيها فروع في الطلاق و بيان دخول النية في النية و بيان ان هذه القاعدة تجرى في علم العربية أيضا و بيان ما يتعلق بالكلام نحو اوقعها و بيان سماع آية المجددة ممن لم يقصد تلاوتها و بيان ان هذه تجرى في العروض أيضا * (القاعدة الثالثة) * اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد * (الاولى) * الاصل بقاها ما كان

(قوله سبعة انواع) هكذا في عامة النسخ والصواب سبعة فنون يدل عليه التفصيل الآتي وعله وقع سهوا من قلم المصنف او من اول ناسخ (قوله افهرسه) افهرسه بالفهرس بالكسر الكتاب الذي يجمع فيه المكتوب معرب فهرست وقد فهرس كتابه قاموس (قوله في العبادات) سواء كانت مقاصد او وسائل الا انها شرط صحة في المقاصد و شرط كمال في الوسائل ويستثنى منها التيمم والوضوء بنيتا التبرؤ وسور الحمار فان النية شرط المصحة ويستثنى من المقاصد الاسلام فانه يصح بدونها (قوله دخول النيابة الخ) ان عدم دخول النيابة في النية فلو علم المريض غيره فالنية عليه دون الميمم (قوله القاعدة الخ) هي الامور بمقاصدها فتجربى هذه القاعدة في علم العربية فلذهب سيديو به والجمهور الى ان الكلام عند النية لا بد ان يكون مقصودا فلا يسمى كلاما ما ينطق به النائم والساهى وما يحكيه الحيوانات العالمة وخالف بعضهم فلم يشترط القصد (قوله من لم يقصد تلاوتها الخ) كالوسه هاهن يمينون او يجنبون فانه

على

لا يلزمه اليهود لعدم القصد (قوله في العروض) بفتح الهمزة اذا الشعر عند امله كلام ووزون مقصود به فذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا

(قوله والسكوت) أى اختلاف الزوجين فى (٣) * السكوت والرذاف القول للزوج لان الأصل عدم الرضا وان اختلفا

على ما كان و بيان ما تفرع عليها من الطهارة والعبادة والطلاق وانكار المرأة وصول
النقطة اليها واختلاف الزوجين فى اتمكين من الوطى والسكوت والرد والرجعة فى العدة
وبعدها واختلاف المتبايعين فى الطوع ودهوى المطلقة الحبل * (الثانية) * الأصل
برأة الزمة وفيها بيان الاختلاف فى القيمة والجواب عما أورد عليها * (الثالثة) * من شك
هل فعل أو لا فالأصل عدمه ويدخل فيها من يقع الفعل وشك فى القليل والكثير وبيان
ان ما ثبت باليقين لا يزول بالإلحاقين وبيان الشك فى الوضوء والصلاة هل صلاحها أولا والشك
فى تعيين الفرض المتروك و بيان ما اذا أخبره عدل بترك شئ منها والاختلاف بين الامام
والقوم و بيان الشك فى اركان الحج وفى الطلاق وعدده وفى الخارج من ذكره وفى
قدر الدين وما يدعى عليه وفى الزكاة والصوم والمنذور وفى اليمين من كونها بالله تعالى
او بطلاق او هتاق * (الرابعة) * الأصل الدم وفيها بيان الاختلاف فى وصول العين
وفى ربح المشارك والمضارب وفى ان المال قرض او مضاربة وفى قدم العيب وفى اشتراط
الخيار والرؤية وفى بيان الشك فى وصول اللبن الى جوف الرضيع بعدما دخلت ثديها فى فيه
وفى آخرها التنبيه على تعيين القاعدة و بيان ما خرج منها * (الخامسة) * الأصل
اضافة الحادث الى اقرب اوقاته و بيان وجود القعدة فى الثوب والفارة فى البثرو بيان
ما اذا أقر بفقاء عين العبد فى ملك البائع وكذبه المشتري وفى اختلاف الورثة مع المرأة
فى بابتها فى المرض او الصحة وفى اختلافهم فى كون الاقرار ببعضهم فى الصحة او المرض
وفى اولا اختلافوا فى اسلامها بعد موت الزوج أو قبله وفى الاختلاف بين القاضى المعزول
وغیره و بيان ما خرج عن هذه القاعدة * (السادسة) * هل الأصل فى الاشياء الاباحة
أو الحظر والتوقف و بيان ثمره الاختلاف فى ذلك * (السابعة) * الأصل فى الابضاع التحريم
وفيهام سائل التحريم فى الفروج و بيان الطلاق المبهم والعق المبهم والمنسئ و بيان
ما خرج عنها وفيها بيان واطى السرارى الذى يجلب الاثم من الروم والهند وان أعجبنا
احتياطوا فى الفروج الا فى مسئلة وفيه قاعدة وهى الأصل فى الكلام الحقيقة وبيان ما فرغ
عليها و بيان ما يشمل الصحيح والفاسد وما يختص بالصحيح و بيان ما أورد عليها مع جوابه
وفىها * (خاتمة) * فيها قواعد * (الاولى) * يستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك
مسائل * (الثانية) * بيان اشك والوهـ والظن بخالف الظن * (الثالثة) * فى بيان حد الاستهزاء وحجته وما فرغ عليه * (القاعدة الرابعة) *
المشقة تجلب التيسير وبيان اسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكره والنسيان
والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص وفيه بيان ما وسع فيه ابو حنيفة من العبادات وغيرها
على هذه الامة وما وسع فيه الائمة الاربعة وختمنا هذه بقوائد مهمة * (الاولى) *
المشاق على قهين وفيها * (تنبيه) * فى الفرق بين مرض الزوج ومرضها * (الثانية) *
ان تخفيفات الشرع انواع * (الثالثة) * ان المشقة والخرج انما يعتد به عند عدم
النص * (الرابعة) * بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق و بيان ما جمع
بينهما * (القاعدة الخامسة) * الضرر يزال و بيان ما ابنتى عليها من ابواب الفقه
وبتعلق بها انواع * (الاولى) * الضرورات تبيح المحظورات * (الثانية) * ما يبيع
للضرورة يتقدر بقدرها و بقربهما ما جاز له عند بطل بزداله * (الثالثة) * الضرر

فى الرجعة فى العدة القول
للزوج لانه يملك الانشاء
فيهلاك الاخبر اربعة العدة
القول الزوجة لان الأصل
عدم الرجعة (قوله فى
الطوع) فالقول لمدعيه
لانه الأصل وان برهنا
فبينه مدعى الاكره اولى
(قوله فى القيمة) فاذا
اختلفا فى قيمة المنافع
والمغصوب فالقول قول
الغارم لان الأصل البراءة
عما زاد (قوله فى اركان الحج)
فان حصل الشك فى ركن
منه قال الحنفى بتهرى
كفى الصلاة وقال عامة
مشايخنا يؤديه ثانيا لان
تكرار الركن والزيادة
عليه لا يفسد الحج وزيادة
الركعة تفسد الصلاة
فمكن التهرى فى باب
الحج احوط كذا فى المحيط
(قوله وما يدعى عليه)
اى وبيان الشك فى الذى
يدعى عليه من الدين (قوله
فى ذم) اى فلا يحرم
النكاح لان انذاع
شكا (قوله فى اباتنها فى
المرض) اى قال الورثة
ابانك فى الصحة وقالت
ابانتي فى المرض فلى الارث
فالقول قولها (قوله
سبعة الخ) فيه ان المعدود
ثمانية والجواب ان العسر
وعوم البلوى كلاهما
واحد كما اشار اليه فى تفصيل (قوله والنهي) والسبب السابع فانه نوع من المشقة فاسبب التخفيف فمن ذلك عدم

تُكَلِّفُ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ فَنُفُوضُ امْرَأًا مَوَالِمًا إِلَى الْوَلِيِّ ﴿٤٤﴾ وَعَدَمُ تَكْلِيفِ الْأَرْقَاءِ بِكَثِيرٍ مِمَّا عَلَى الْأَحْرَارِ

لكونه على النصف مما على الحر في الجسدود والعدة

لا يزال بالضرر وبيان انها مقيدة لما قبلها وفيها بيان ما يقتضيه فيه الضرر الخاص لدفع ضرر زعام وبيان ما فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرر ران او مفسد ثان وبيان احكام من ابتلى بيلتين وبيان قولهم دره المفاصد اولى من جلب المصالح وما يترفع عليها * (القاعدة السادسة) * العادة محكمة وبيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والحيمض والنفاس والعمل المفسد للصلاة وكون الشيء مكبلا أو موزنا وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن صريح وبناء الايمان والنذور والوصايا والاقايف عليها وبيان ما ثبتت العادة به وبيان انها انما تعتبر اذا اطردت او غلبت لان ندرت وفيها بيان حكم البطالة في المدارس وفيه بيان مساهمة الامام في كل شهر اسبوعا للاستراحة اول ايام اهلته وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما تفرع عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بأنه يعمل بالاجرة وفيه بيان ان العارية اذا شرط ضمانها اهل بضع أولا وبيان جهز البنت وانه لا يجب السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان ان العرف الذي يعمل عليه الانفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعاليق والذعاوى والا فارير وفيه بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلم كان في زمنه شافعيًا ثم صار الاحناف حنفيا هل يكون له أولا وبيان ما اذا شرط النظر للقاضي هل يكون القاضي بلده او الموقوف عليه وفيه بيان ان المعتبر العرف العام لا الخاص وهذا آخر القواعد الكافية * (النوع الثاني) * في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخصص من الامور الجزئية * (الاولى) * الاجتماع لا ينقض بمثله وفيها بيان ان القاضي اذا ارد شهادة فلا يسأل غيره قبولها الا في اربعة وانه لو حكم بشئ ثم تغير اجتداه وبيان ما خرج منها وبيان ما استثناه أصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم كما كلفه وبيان قولهم وحكم بموجبهم وبيان قول الموقنين مستوفينا شرائطه الشرعية وحكاية شمس الاثمة الحسواني مع قاضي عنبسة وبيان عدم الفرق بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية صحيح عنها او خالف مذهبه عامدا أو ناسيا وبيان ان القضاة على خلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وأمره انما ينفذ اذا وافق الشرع والارد * (القاعدة الثانية) * اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام على الحلال وبيان ما تفرع عليها من اشتبه بمحرمة باجنيبات وما اذا كان احد أبويه مأكولا ولا آخر غير مأكول وما اذا شارك السكيب المعلم غيره او كلب المسلم كلب المجوسى وما اذا وضع المجوسى يده على يد المسلم الذابح وما اذا عجز المسلم عن مذقوسه فاعانه مجوسى ووطء الجارية المشركة وما اذا كان بعض الشجرة او الصيد في الحل وبعضها في الحرم وما اذا اختلطت المذكاة بالهيئة وما اذا اختلط ودك الهيئة بالزيت وما اذا اختلطت زوجته بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم وتحتة خمس وما اذا رمى صيدا فوق في ماء أو سطح ثم على الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي آخرها (تتمة) في ما اذا اجمع بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله في أبواب النكاح والمهر والبيع والاجارة والسكينة والابراء والهبة والهبة والوصية والاقرار والشهادة والقضاء والعبادات

(قوله النوع الثاني الخ)
فيه ان الصواب الفن
الثاني كما أشير اليه في أول
الكتاب على ما سيصرح
به المصنف في التفصيل

والطلاق والعنق وعارية الرهن والوقف وفي آخرها * (تنبيه) * على ما إذا اجتمع في
 العيادة جانب الحضرة والسفر ثم فصل في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع
 على المقتضى الا في مسائل * (القاعدة الثالثة) * هل يكره الايثار بالقرب * (القاعدة
 الرابعة) * السابع تابع ويدخل فيها قواعد * (الاولى) * انه لا يفرد بحكم وفيها بيان حمل
 الجارية والشرب والطر يق وخرج عنها مسائل * (الثانية) * السابع يسقط بسقوط
 التبعوع ويقرب منها قولهم يسقط الفرغ يسقط أصله * (الثالثة) * السابع لا يتقدم على
 التبعوع * (الرابعة) * يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وفيها بيان ما يغتفر من هذا * (القاعدة
 الخامسة) * تصرف الامام على الرعية منوط بالصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا
 وافق الشرع وفي آخرها * (تنبيه) * على تصرف القاضي في أموال المتأمن والاقواق وفيه
 بيان احداث الوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الاوقاف * (القاعدة
 السادسة) * الحدود تدبر بالشبهات وفيها بيان ان الفصاض كالحود والافى خمس مسائل وبيان
 مخالفة التعزير لهما * (القاعدة السابعة) * الحر لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها
 * (القاعدة الثامنة) * اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يخالف مقصودهما دخل
 أحدهما في الآخر كالباو بيان ما تنفرع عليهما من اجتماع الحدين وما يوجب الجزاء على
 المحرم وبيان ما يجزى عن نية المجهود وكفى الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان تعدد
 السهو في الصلاة والفرق بين جابر الصلاة وجابر الحج وما اذا زنى مزارا او شرب مزارا او
 قذف مزارا او جماعة وما اذا وطئ في رمضان مزارا وتعدد جنابة المحرم والوطئ
 بالشبهة وما اذا زنى بأمة فقتلها أو حرة كذلك وما اذا تعددت الجنابة على واحد وما اذا وطئت
 المعتدة بشبهة * (القاعدة التاسعة) * اعمال الكلام اولى من افعالها متى امكن والا اهل
 وفيها بيان الحقيقة اذا تعذرت وهجرت شرعا او عرفا وما اذا تعذرت الحقيقة والمجاز وفيها
 بيان ما اذا جمع بين امراته غيرهما في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول بنقض القعدة
 وما ذكره السبكي والخصاف وفيها * (تنبيه) * التأسيس خير من التأكيذ وبيان ما تنفرع
 عليه من انه لو كرر الطلاق او اليمين بالله تعالى منجزا أو معلقا * (القاعدة العاشرة) *
 الخراج بالضمان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها * (القاعدة الحادية عشر) *
 السؤال معاد في الجواب وبيان كلمة نعم ولى * (القاعدة الثانية عشر) * لا ينسب الى ساكت
 قول وبيان ما تنفرع عليهما وما خرج عنها * (القاعدة الثالثة عشر) * الفرض أفضل من
 النفل الا في مسائل * (القاعدة الرابعة عشر) * ما حرم أخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل
 وفيها تنبيه ما حل فله حرم طلبه الا في مسألتي * (القاعدة الخامسة عشر) * من استعمل
 بالشيء قبل اوانه هو قب بحرمانه وبيان ما تنفرع عليهما وما خرج عنها وفي آخرها الطهارة في
 العريضة * (القاعدة السادسة عشر) * الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفيها
 بيان مراتب الولايات * (القاعدة السابعة عشر) * لا هبة بالظن البين خطؤه * (القاعدة
 الثامنة عشر) * ذكر بعض ما لا يتجزى كذكره وبيان ما خرج عنها * (القاعدة التاسعة
 عشر) * اذا اجتمع المبادئ والتسبب اضيف الحكم الى المبادئ وبيان ما خرج عنها والى
 هنا صارت القواعد خمسة وعشرين * (الفن الثاني) * في الفوائد من الطهارات الى
 الفرائض على ترتيب الكثرة * (الفن الثالث) * في الجمع والفرق من الاشياء والنظائر وفي

(قوله لا يفرد بحكم الخ)
 فلذا لا يفرد الحمل بالبيع
 والاهبة وان دخل في بيع
 الام وهبتهما او الشرب
 والطر يق يدخل في بيع
 الارض تبعا ولا يفردان
 بالبيع على الاظهر (قوله
 الحر لا يدخل تحت اليد
 الخ) فلا يضمن بالنصب
 ولو صديقا فلو غصب
 ضيائعات في يده فباعه
 او يحمي لم يضمن ولا يرد
 مالومات بصاغة او نيش
 جنة حيث تقب الدية
 على عاقلة الغاصب لانه
 ضمان اتلاف لا ضمان
 غصب وما خرج من هذه
 القاعدة ما اذا تنازع
 رجلان في امرأة وكانت في
 بيت احدهما ودخل بها
 احدهما فهو اولى

اوله بيان احكام بكثرة دورها وتبجح بالانقياد جهلها وهي احكام الناسي والجاهل والمكره
واحكام الصبيان والعبيد والسكران والاعمى والجلو وبيان الاحكام الاربعة بالاختصار
والاستناد والتميز والانتداب وكم التود وما يتعين وما لا يتعين وما يجري فيه احدهما مكان
الاخر وما لا يجري وبيان ان السانط هل يعود وان النائب يملك ما لا يملكه الاصيل
وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدراهم الزبوف صك الجباد
في بعض المسائل دون بعض واحكام النائم والمجنون والمعتوه وما يعتبر فيه المعنى دون
اللفظ وعكسه واحكام الاتني والخنثى والانثى والجنان والذهي والحمار وغيره وبه الحسنة
ومما فرق فيه الدبر القبل واحكام العقود والمالك والفسوخ والدين وغن المثل وأجرة المثل
ومهر المثل والشرط والتعليق والسفر والمجدد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع
والافتراق في بعض المسائل وفي اخره * (خاتمة) * اشتملت على بعض قواعد وفوائد ثني
* (قاعدة) * اذا أتى بالواجب زاد عليه هل يقع السكول واجبا ام لا * (فائدة) * في اقسام
العلوم وما يكون فرض من غير فرض كفاية ومنه دو باو حراما ومكرها * (فائدة) * عن الامام
البحاري فيما ينبغي (طالب العلم وما لا ينبغي) * (فائدة) * في اعتقاد الانسان في مذهبه
ومذهب غيره * (فائدة) * المفرد المضاف نعم في مسائل ولا نعم في أخرى * (فائدة) * العلوم
ثلاثة * (فائدة) * ثلاثة من الدعاة * (فائدة) * ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة
* (فائدة) * المؤمن يقطع خمسة * (فائدة) * في الدعاء رفع الطامعون * (فائدة) *
في الكنائس اذا هدم واحد منهم اهل تعاد ام لا * (فائدة) * الفسق هل يمنع اهلية الشهادة
والقضاء والامارة وغير ذلك ام لا * (فائدة) * في الصلاة على ميت موضوع على دكان هل
تسكراه ام لا * (فائدة) * في الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء * (فائدة) * في شروط الامة
المتفق عليها والمختلف فيها * (فائدة) * كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه
الا فقهاء * (فائدة) * اذا اول السلطان مدرسا ليس بأهل هل تصح توليته اولا * (فائدة) *
ثلاثة لا يستجاب دعاؤهم * (فائدة) * كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيامة الا العلم * (فائدة) *
هل يجوز وضع خزانة في المسجد لاجل حفظ المحاضر والمجلات ام لا * (فائدة) * معنى
قول العلماء الاشبه * (فائدة) * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الا في مسائل * (فائدة) *
المتني على الفاسد فاسد الا في مسألة * (فائدة) * اذا اجتمع الحق ما يقدم منه ما * (الفن
الرابع) * فن الانتهاز * (الفن الخامس) * فن الاشياء والنظائر * (الفن السادس)
فن الحيل * (الفن السابع) * فن الحكايات وفيه رواية الامام الاظم للامام الثماني رحمه
الله تعالى آمين بامعين

* (بسم الله الرحمن الرحيم رب نمم) *

الحمد لله على ما أنعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم (وبعد) فان الفقه اشرف العلوم قبرا
واعظمها اجرا وانها عاتده واعمالها فائده واعلاها مرتبة واسناتها منقبه جلالة
العيون نورها والقلوب سرورها والصدور انشراحا وبغيد الامور اسعارا وانفتاحا هبتا لان
بابها خاص والصام من الاستقراء على سنن النظام والاستمرار على وتيرة الاجتماع
والالتئام انما هو بمعرفة الحلال من الحرام والتميز بين الجائز والفاسد في وجوه الاحكام
بمهورها اخره ور يا ضنه ناخره من نجومه زاهره واصوله ثابتة وفروعه نابتة لا يفتنى بكثرة

لأهناك مكثره ولا يلي على طول الزمان فزه واني لا اطيع كنه صفاته * ولوان
 اضاني جميعات كام * اهله قوام الدين وقوامه وجهم اثلاثه وانتظامه والهم المقزع في الدنيا
 والآخرة والمرجع في التدريس والافتوى خصوصاً ان اصحابنا رحمهم الله تعالى لهم خصوصية
 البقي في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة رضي الله
 عنه ولقد انصف الشافعي رضي الله عنه حيث قال من اراد ان يتصرف في الفقه فليستظر الى
 كعب ابى حنيفة كما نقله ابن وهبان عن حملة وهو كالمصدق رضي الله عنه له اجره واجرم من
 دون الفقه والفقهاء وفرع احكامه على اصوله الى يوم القيامة وان المشايخ الكرام قد
 اقولوا لنا ما بين مختصر ومطول من متون وشروح وفتاوى واجتهاد والى المذهب والافتوى
 وحرروا وتصوروا شكر الله عليهم الا اني لم ازلهم كتابي ككتابي ككتاب السبكي
 الشافعي مشتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكتراي تبديض باب
 البيع الفاصد الفتح كتابا مختصرا في الضوابط والاستقنات منها سميت الفوائد الزينية
 في فقه الحنفية وصل الى خمسمائة ضابط فاهلته ان اصنع كتابا على النمط السابق مشتملا
 على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها * (الاول) في معرفة القواعد التي
 زلها وفرعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة و بها يرتقي الفقيه الى درجة
 الاجتهاد ولو في الفتوى واكثر فروعها ظفرت به في كتب غريبة واعتربت به في غير الظنة
 الا اني بحول الله وقوته لا اقل الا الصحيح المعتمد في المذهب وان كان مفرعا على قول ضعيف
 او رواية ضعيفة نبت على ذلك غالبا * (وحكى) ان الامام ابا طاهر الدباس جمع قواعد
 مذهب أبي حنيفة سبعة عشر قاعدة وردت اليها وله حكاية مع أبي سعيد الهروي الشافعي
 فانه لما طهقه ذلك سافر اليه وسكان ابو طاهر ضريرا بكر كل ليلة تلك القواعد معه
 بعد ان يخرج الناس منه فالتف الهروي به صبر وخرج الناس واغلق ابو طاهر المسجد
 بعد من سبعة ففصلت الهروي سبعة فاحس به ابو طاهر فضر به واخرجه من المسجد ثم لم
 يكره هافيه بعد ذلك فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم * (الثاني) الضوابط وما
 دخل فيها وما خرج عنها ووافع الانقسام للدرس والمفتي والقاضي فان بعض المؤلفين يذكر
 ضابطا ويستثنى منه شيئا ما في اذ كرفيه انه زدت اشياء اخر فمن لم يطلع على اثر يظن
 التخلو وهي خلوة كما استراه ولها ذوق موقعا حسنا عند أهل الانصاف وابتهج به من هو من
 اولي الالباب * (الثالث) معرفة الجمع والفرق * (الرابع) معرفة الانماز
 * (الخامس) الخيل * (السادس) الاشياء والنظائر * (السابع) ما حكى عن الامام
 الاعظم وصاحبيه والمشايخ المتقدمين والمتأخرين من المسكنات والمطارات والمراسلات
 والمقر يسات وارجو من كرم الله الشاح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير زهرة
 للنظرين ومرجعا للدرسين ومطابا للحققين ومعتدا للاقتضاة والفتية وغنمة لاصحاب
 وكنا فالكرب الملهوتين هذا لان الفقه اول فنوني طال ما اسهرت فيه عيونى واعلمت
 بنى اعمال الجسد ما بين بصرى وبذى وظنوني ولم ازل منذ زمن الطلب اعتنى بكتبه قديما
 وحدثوا امسى في تفصيل ما هجر منها سيما حديثا الى ان وقعت منها على الجمل الفير واخطت
 بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة وتاملا بحيث لم يفتني منها الا التزرا ليسر كاستراه
 عند مردها مع ضم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول من ابتداء امرى ككتاب البزردى

(قوله حرملة) بالحاء
 المهملة هو ابن عبد الله بن
 حرملة صاحب الشافعي
 (قوله كالصديق) وجه
 الشبه بينهما ان كلا منهما
 ابتداء امر لم يسبق اليه
 وذلك ان ابا حنيفة ابتداء
 تدوين الفقه وكان قبله
 محفوظا في الصدور وروا
 بكر رضي الله عنه ابتداء
 بجمع القرآن بعد وفاته
 صلى الله عليه وسلم بمشورة
 عمر رضي الله تعالى عنه
 وقيل وجه الشبه بينهما ان
 الصديق اول من آمن من
 الرجال و ابا حنيفة رحمه الله
 تعالى اول من دون الفقه
 (قوله فضر به واخرجه)
 فيه انه كيف يصدر من
 مثل هذا العالم مع انه لا يجوز
 له ضرره ولا اخراجه من
 المسجد لاجل ما ذكر

والامام السرخسي والتقويم لابي زيد الدبوسي والتفقيح وشرحه وشرح شرحه وحواشيه
 وشرح روح البرزوي من الكشف الكبير والتقرير حتى اختتمت فهر المحقق ابن الهمام
 وسميته لب الاصول ثم شرحت المنار شرحا جاد بحول الله وقوته فائقا على نوعه فنشر ع ان
 شاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف بعد تسميته بالاسماء والنظائر
 تسمية له باسم بعض فنونه سائلنا من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه ومن نظرفيه انه خير
 مأمول وان يدفع عنه كيد الحاسدين واقتراة المتهيبين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك
 بالتمني ولا ينال بسوف ولعل ولواني ولا يناله الامن كشف عن ساعد الجذوهر واعتزل اهله
 وشذائذهم وخاص البهار وخالف العجاج يدأب في التكرار والمطالعة بكرة وأصيل لا ينضب
 نفسه للتأليف والتحرير يريانا ومقمة لا ليس له همة الا معضلة يحملها او مستهبة عزت على
 القاصرين الا ويرتقي اليها ويحملها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من فضل الله
 يؤتبه من يشاء وهاتان ذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي
 في أواخر سنة ثمان وستين وتسعمائة فن شروح الهداية النهاية وغاية البيان والفتاوى
 ومعراج الدراية والبنية والفتاوى وفتح القدير ومن شروح السكز الزيلعي والعيني
 ومسكين ومن شروح القدوري السراج الوهاج والجوهرية والمجتبى والاقطع ومن شروح
 المجموع شرح المصنف وابن الملك ورأيت شرحا لعيني وقفا وشرح منية المصلي لابن
 أمير حاج وشرح الوافي للكاظمي وشرح الوفاة والنقاية وايضاح الاصلاح وشرح
 تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع لصدر الشهيد وشرح الدرر
 والقرن للاخضر والبدائع للكاشاني وشرح النخبة والمبسوط شرح السكاكي وكافي الحاكم
 الشهيد والهداية وشرح الجامع الصغير للناضحان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار
 ومن الفتاوى الحاتمية والخلاصة والبرزانية والظهيرية والولولجية والعمدة
 والعدة والصغرى والواقعات للجسام الشهيد والقضية والمنية والغنية ومآل الفتاوى
 والتلخيص للجوهري والتذيب لقلاسي وفتاوى قارى الهداية والقائمة والعمادية
 وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف وأوقاف الخصاف والاسعاف والحاوي
 القدسي والتنمية والمحيط الرضوي والذخيرة وشرح منظومة النسفي وشرح منظومة
 ابن وهبان له ولابن النهضة والصيرفية وخزانة الفتاوى وبعض خزائن الاكمل وبعض
 السراجية والتاتارخانية والجهنيس وخزانة الفقه وحيرة الفقهاء ومناقب الكردوري
 وطبقات عبدالقادر (الفن الاول في القواعد) السكاكية (الاولى) لا ثواب الابانية
 صرح به المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سواء قلنا انما شرط المصحة كما في
 الصلاة والزكاة والصوم والحج اولها كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قروا حديث انما
 الاعمال بالنيات انه من باب المتقضي اذ لا يمنع بدون تقدير اكثرة وجود الاعمال بدونها
 فقدر واهضا فافاى حكم الاعمال وهو نوعان آخرى وهو الثواب واستحقاق الدية ودينوى
 وهو المصحة والفساد وقد أربد الآخرى بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب
 الابانية فاتفق الاخر أن يكون مراد الاما لانه مشترك ولا عموم له ولا ندفع الضرورة به
 من جهة الكلام به فلا حاجة الى الآخر والثاني اوجه لان الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل
 بعموم المشترك حينئذ لا يدل على اشتراطها في الوسائل للمصحة ولا على المقاصد ايضا

لاصحابنا اثنان الحاوي
 القدسي كان يسمى
 قاضي القدس والحاوي
 الحصري من تلامذة
 شمس الائمة السرخسي
 (قوله الابانية الخ) فيه
 انه ذكر في خزائن المفتين
 نقله من المتقدمين ان
 الوضوء الغير المنوي مثاب
 عليه الا ان يراد اجماع
 المتأخرين لا الاجماع مطلقا
 (قوله من جهة الكلام)
 الخ هذا قريب من
 الجري على اصل الشافعية
 حيث يقولون لا عموم
 للجواز بل يقتصر على
 ما يستفح به الضرورة اما
 عندنا فله جواز عموم
 فالصواب الاستدلال بان
 ثبوت الحكم بهذا
 الطريق يكون بطريق
 الاقتضاء اذ هو جعل غير
 المذكور مذكورا تنبيها
 للذكور ولا عموم له لانه
 من صفات النظم فهو غير
 منظوم وقد اربده الثواب
 اجماعا فينتفي الآخر (قوله
 اوجه) يقتضي ان الاول
 جائز وانما جاز الاول وان
 كان الثاني اوجه لان بناء
 المختلف على المختلف فيه
 جائز في التحقيق (قوله
 ولا على المقاصد) اي ولا
 يدل الحديث على اشتراطها
 في المقاصد للمصحة وانما

(قوله مفتاح الصلاة الخ) ان قلنا ان كونه مفتاحا لها كيف ثبت بغير الامر اجيب بانه ثبت بقوله عليه السلام مفتاح الصلاة الطهور (قوله والاول اوجه الخ) وهو الاجماع يقتضي صحة الاستدلال بالآية وقوله في تعليل الوجوه لان العبادة فيها معنى التوحيد يقتضي عدم الصفة (قوله فلا يشترط الخ) ٩ يفرع على قوله لا يدل

(قوله وانما هي الخ) يشكك عليه ما ذكره قاضي خان في فتاواه حيث قال ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزاء هم ذلك (قوله باعتبار الخ) فيه كون مرئيا بين المزل لا بما هزل به لانه ليس معتقدا معنى كلمة الكفر التي تكلم بها هازل بل كفره بصين المزل فانه استحقاق بالدين (قوله بدون نيتها الخ) الا انه لا يكون مثابا عليها بالنية (قوله غير صحيح الخ) هذا في غير صلاة الجنائز فلا يشترط فيها نيتها امامتهن (قوله واستثنى بعضهم الخ) فلا يشترط نيهامنية امامتهن وهو خلاف قول الاكثر (قوله بحث قضاء) يعني اذارك وسجد (قوله ولا بحث الخ) لان اليمين تنصرف الى الصلاة المطلقة (قوله وسجود التلاوة الخ) اي من جهة الاحتياج الى النية (قوله وسجدة السكر الخ) يعني لا بد في صحتها من النية (قوله ولا تضره الخ) اي ارادة عدم السجود وقت السلام

وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بمنسوي ليس بأموريه ولكنه مفتاح للصلاة انما شرطت في العبادات بالاجماع او بآية وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء والاول اوجه لان العبادة فيها معنى التوحيد بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومصحح الحنفين وازالة التجاسس الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاواني للصحة واما اشتراطها في التيمم فلدلالة آيته عليها لانه القصد واما غسل الميت فقالوا لا تشترط لصحة الصلاة عليه وتقصير طهارته وانما هي شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتفرع عليه ان الغرض بقى يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو ثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط لصحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان اسلام المسكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما ينبغي في بحث التروك واما الكفر فيشرط له النية لقولهم ان كفر المسكره غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا يكفر وانما هو باعتبار ان عينه كفر كما عظم في الاصول من بحث المزل فلا تصح صلاة مطلقا ولو صلاة جنازة لاجب افراضا او واجبا او سنة او نفلا واذ نوى قطعها لا يخرج عنها الابتناف ولو نوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتهيا فلا ولا فلا ولا يصح اقتداء امامه بالنية وتصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي وابي حفص الكبير كما في البنائية الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتداهم به بالنية الامام للامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين وهو الصحيح كما في الخلاصة ولو حلف ان لا يؤم أحدا ما اقتدى به انسان صح الاقتداء وهل بحث قال في الثانية بحث قضاء لا ديانة الا ان اشهد قبل الشروع فلا بحث قضاء وكذا الوأم الناس هذا الخلاف في صلاة الجمعة صحت وحث قضاء ولا بحث اصلا اذا أهمهم في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤم فلانا فأم الناس ناويا ان لا يؤمه ويؤم غيره فاقتدى به فلان حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر على قول من يراها مشروعة والمعتمد أن الخلاف في نيتها لا في الجواز وكذا يسجدوا لهم ولا تضره نية غيره وقت السلام واما النية في الخطبة للجمعة فشرط لصحتها حتى لو عطس بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير فاهم لم تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيد كذلك لقولهم يشترط لها ما يشترط لخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا تشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط الجرجاني لصحته النية واليه صحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنائية واما ستر العورة فلا تشترط لصحته ولم أرفقه خلافا ولا تشترط للثواب صحة العبادة بل يثاب على نيتها وان كانت فاسدة بغير نية كالموصل الى محذنا على ظن طهارته

اشباه ٢ لا يمنع صحة الانسان به (قوله ولا يشترط الخ) فان من نواها بما نجس ولم يعلم به حتى صلى ولم يكن مقصرا لم يجز ويسحق الثواب لصحة عزيمته واذا صلى رياء وسهية تصح لو جود الشرايط ولا ثواب لعدم صحة العزيمة (قوله فاصدة) اي العبادة

العبادة فوجود قوله ولو
 علقها بالمشيئة الخ اى لو
 علق النية بالمشيئة صح
 سواء كانت نية صوم او غيره
 (قوله في اصلها) اى النية
 فتكون شرط الصحة ما ذكر
 على السواء وأما في جهة
 التعيين وعدمه فتختلف
 (قوله كالقرض) يعنى في
 الاحتياج الى النية للصحة
 وفي التعيين (قوله الاجبة
 الاسلام) يعنى لعدم صحة
 النذر فقد شرطه وهوان
 لا يكون المنذور واجبا
 (قوله واجبا) اى بطريق
 النذر لا بإيجاب الله تعالى
 (قوله عند الشراء) فيه
 أنه لا تشترط النية عند
 الشراء بخصوصه بدليل
 أنه لو اشترها للتجارة مثلا
 وبذبحها ونوى الاضحية
 تجزئه بلا شك (قوله
 تعينت الخ) اى بشرط
 أن يتلفظ الفقير باللسان
 والا فلا (قوله ليس
 بعبادة) يعنى وان كان
 قربة وهى توجد بدون
 العبادة فى القرب السرى
 لا يحتاج الى النية (قوله
 فان نوى) اى المعتق
 المسلم (قوله فان نوى
 القربة الخ) يعنى الواقف
 المسلم لا الكافر فانه ليس
 أهلا للنية لان من شرطها
 الاسلام (قوله واما
 التسكاح) المراد هنا
 الوطئ المترتب على العقد
 الصحيح بقربة قوله حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي الخ (قوله لتحصيل الثواب) اى لا لصحة العقد والفتوى

وسبأنى تحقيقه واما الزكاة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فاذكره القاضي
 الاسيحي ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها فى اهلها وتجزيه لان الامام
 ولاية اخذها فقام اخذها مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتد فى المذهب عدم
 الاجزئ نكرها فال فى المحيط ومن امتنع عن ادائها الزكاة فالتساعى لا يأخذ منه كرها ولو اخذ
 لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالجبن ليوذى بنفسه انتهى وخرج
 عن اشتراطها لما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان القرض يسقط عنه واختلفوا
 فى سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا وتشترط نية التجارة فى العرض ولا بد أن تكون
 مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا لنفسه نادى بانه ان وجد رجحابه لازكاة عليه ولو نوى التجارة
 فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستأجرة او المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت
 ما ليس بدل مال بمال كالحبة او الصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفى
 السائمة لا بد من قصد اسامتها للدر والنسل اكثر الحول فان قصد به التجارة ففيها زكاة التجارة
 ان قارنت الشراء وان قصد به الحل او الركب او الاكل فلا زكاة اصلا واما النية فى الصوم
 فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صح لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست منها
 والقرض والسنة والتفلى فى اصلها سواء وأما الخ فهى شرط صحته ايضا فرضا كان أو فلا
 والعمره كذلك ولا تكون الا سنة والمنذور كالقرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الا حجة
 الاسلام كالونذر الاضحية والقضاء فى الكل كالاداء من جهة اصل النية وأما الاعتساف
 فهى شرط صحته واجبا كان او سنة او فلا واما الكفارات فالنية شرط صحتها فتاوا صياما
 او اطعاما واما النكاح فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند النكاح وتفرع عليه انه
 لو اشترها بنية الاضحية فذبحها غيره بلاذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزأته وان
 ضمنه لا يجزئ كما فى الضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا
 ضمان عليه وهل تعين الاضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا وقد اشترها بنية تعين فليس له
 بيعها وان كان غنيا لم تعين والصحيح انها تعين مطلقا فتصدق بها الغنى بعد ايامها حية
 ولكن له ان يقيم غيرها مقامها كما فى البدائع من الاضحية قالوا والهدايا كالاضحية او الماتق
 فمعدنا ليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله كان عبادة
 مثابا عليها وان اعتق بلانية صح ولا ثواب له ان كان صريحا واما الكناية فلا بد لها من
 النية وان اعتق للصم والشيطان صح واثم وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب
 ولا اثم وينبغى أن يخص الاعتاق للصم بما اذا كان المعتق كافرا أما المسلم اذا اعتق له
 فاصدا تعظيما كغيره كايذنب ان يكون الاعتاق لمخلوق مكرها والتدبير والسكابة كالاعتق
 واما الجهاد فن اعظم العبادات فلا بد من خلوص النية واما الوصية فكالاعتق ان قصد
 التقرب فله الثواب والا فهى صحيحة فقط واما الوقف فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من
 الكافر فان نوى القربة فله الثواب والا فلا واما التسكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات
 حتى ان الاشتغال به انحصل من التخلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة
 على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو أن يقصد اعفاف نفسه وتحصينها
 وحصول ولد وفسرنا الاعتدال فى الشرح الكبير شرح الكثر ولم تكن فيه شرط صحة
 فالواضح التسكاح مع الحزل لكن قالوا حتى لو عقيد بلفظ لا يعرف معناه ففقه خلاف

(قوله والفتوى الخ) وفي الجوهرة بشرط التمسع والفهم وهو الصحيح انتهى فقد اختلف التصحيح (قوله الحدود) يعني
 الثواب عليها يتوقف على النية كالقضاء (قوله وأما المباحات الخ) ١١ حق العبارة أن يقول وأما المباحات

فلا تفتقر الى النية الا اذا
 أريد الثواب وأما الواجبات
 فما كان منها عبادة يفتقر
 اليها والا فلا قضاء والربون
 ورد المصوب لان المقصود
 منها ومن كل المعاملات
 نفع الا دعي (قوله كان
 بيعا) هو الصحيح كما
 في السكينة غن الطحاوي
 ففيه خلاف (قوله
 المتمحض للاستقبال الخ)
 يفهم منه ان ما تمحض للحال
 كما يبيعك الآن لا يحتاج
 الى النية (قوله والا لا الخ)
 بان نوى الاستقبال أو لم ينو
 فلا يصح (قوله ولا بالنية
 الخ) مخالف لما في النهر
 ان الامر لا ينعقد به الا اذا
 دل على الماضي كخذه
 بكذا فقال أخذه (قوله
 لا بد أن يقصدها الخ) اي
 المرأة يعني لا بد أن يراد
 أنه لا يحتاج الى نية في
 الصريح مع ظهور ارادة
 المرأة ايضاح ما لو كثر
 مسائل الطلاق بحضرتها
 (قوله يحتاج اليها الخ)
 وذلك كقوله أنت عندى
 كما كنت أو أنت امرأتى
 (قوله تخصيص العام
 الخ) وكما يخصص بالنية
 يخصص بقدر نية الحال
 (قوله على نية الجالس
 الخ) هذا اذا كان حلقه

والفتوى على صحته علم الشهود اولا كما في البرازية وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليميا وافتاء
 وتصنيفا وأما القضاء فقالوا انه من اشرف العبادات والثواب عليه اى على القضاء متوقف
 عليها اى على النية وكذا اقامة الحدود والتمايز وكما يتعاطاها المحكام والولاة وكذا تحمل
 الشهادات وادائها وأما المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لأجله فاذا قصدت
 بها التقوى على الطاعات او التوصل اليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال
 والوطئ وأما المعاملات فانواعها لا يبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجرة لكن قالوا
 ان عقد مضارع لم يصدر بسوق والسين توقف على النية فان نوى به الايجاب الحال كان بيعا
 والا بخلاف صيغة الماضي فان البيع بها لا يتوقف على النية وأما المضارع المتمحض
 للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكثر وقالوا لا يصح
 مع الحزل لعدم الرضى بحكمه معه وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو هب ما زاحمت
 كما في البرازية ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفه لم تصح الا لأجل ان النية شرطها وانما هو لفقد
 شرطها وهو الرضى ولذا لو اكره عليه لم تصح بخلاف الطلاق والعنق فانهما يقعان بالتلفين
 من لا يعرفهما لان الرضى ليس بشرطهما ولذا لو اكره عليه ما يقعان وأما الطلاق فصريح
 وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه اليها فلو طلق غافلا أو ساهيا أو مخطئا وقع حتى قالوا ان
 الطلاق يقع بالا لفاظ المصحفة قضاء ولكن لا بد أن يقصدها باللفظ قالوا لو كرر مسائل الطلاق
 بحضرتها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع الطلاق بحضرتها ولو كتبت امرأتى طالق
 أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليه لم يقع لعدم قصده باللفظ ولا يسانيه قولهم ان
 الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا وقال أنت طالق ناديا بالطلاق من وثاق لم يقع ديانة ووقع
 قضاء وفي عبارة بعض الكتبة ان طلاق المخطئ واقع قضاء لا ديانة فظهر بهذا ان الصريح
 لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها هازلا يقع عليه قضاء
 وديانة لان الشارع صلى الله عليه وسلم جعل هزله به جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في أنت
 طالق ولا نية البائن ولا تصح نية الثلاث في المصدر أنت الطلاق لأن تكون المرأة امة وتصح
 نية الثلاث وأما كناية فلا يقع بها الا بالنية ديانة سواء كان معها هذا كره الطلاق اولا
 والمذاكر فانما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام فانه كناية ولا يحتاج اليها
 فينصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق
 والخلع والايلاء والظهارها كان منه صريح بالاشتراط له النية وما كان كناية اشترط له
 وأما الرجعة فكان انكاح لانها استخدامته لكن ما كان منها صريح بالاحتجاج اليها وكنايتها
 تحتاج اليها وأما البين بالله فلا يتوقف عليها فينقد اذا حلف عامدا أو ساهيا أو مخطئا
 أو مكرها وكذا اذا فعل المخلوف عليه كذلك وأما نية تخصيص العام في الامين فقبوله ديانة
 اتفاقا وقضاء عند الخصام والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما وكذلك اختلفوا
 هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخاف والفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان
 مظلوما خصوصا لان كان ظالما كما في الوالوجية والخلاصة وأما الاقرار والوكالة فيصهران

بالله على ماض وأما اذا كان حلقه على مسيئة بل سواء كان بالله أو بغيره أو كان بالطلاق أو بالعنق فعلى نية الحالف
 بطلاقها أو مظلوما

بدونها وكذا الابداع والاعارة والاجارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتوقف على
 قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امرا باطنا اقيمت الا لالمقامه فان قتله
 بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادة
 لكن يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه عند الامام الاعظم واما الخطأ بان يقصد مباحا
 فيصيب آدميا كما علم في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه
 قرآنا بالقصد فيقوزوا للجنب والحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية
 بقصد الدعاء لكن اشكل عليه وطولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل صلاته واجبنا عنه في شرح
 الكتبان في محله فلا يتغير بغيره وقالوا ان المؤمن اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنائز بنية
 الذكر لا تحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءة تنافي الصلاة واما الضمان فهل يترتب في شيء
 بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا ثم نزع ومن قصده ان يعود اليه لا يتعد
 الجزاء وان قصده ان لا يعود اليه تعدد الجزاء بلبسه وقالوا في المودع اذا لبس ثوبا لوديعه ثم نزع
 ومن نيتيه ان يعود الى لبسه لم يبرأ من الضمان واما التروك كترك المنهي عنه فذكره وفي
 الاصول في بحث ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات فذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للفروج عن هذه النية
 واما الحصول الثواب بان كان كفرا وهو ان تدعو النفس اليه قادرا على فعله فيكيف نفسه عنه
 خوفا من ربه فهو مشاب والافلا ثواب على تركه فلا يشاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يشاب
 العنين على ترك الزنا ولا الاعمي على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوا في الزكاة لو نوى بالتجارة
 ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان
 يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل للتجارة لان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة
 ترك للتجارة فتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والمعوفة والسائمة حيث لا يكون
 مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية ويكون مقيما او صائما او كافرا بمجرد النية
 لانها ترك العمل كما ذكره الزبلي ومن هنا وما قدمناه في المباحات وما سنذكره من المشايخ
 صح لنا وضع قاعدة للفقه هي الثانية في الامور بمقاصدها كما علمت في التروك وذكر
 قاضي خان في فتاواه ان يسع العصير من يتخذ خمران قصده التجارة فلا يحرم وان قصده
 لا جل التخصير حرم وكذا غرس السكرم على هذا انتهى وعلى هذا عصب العنب بقصد الخلية
 او الخيرية والمجر فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك الزينة والطيب لا جل
 على ميت غير زوجها فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك الزينة والطيب لا جل
 الميت حرم عليها والا فلا وكذا قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا للكلام بطلت
 صلاته وكذا اذا أخبر المصلي بما يبره فقال الحمد لله قاصدا للشكر بطلت او بما يسوءه
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال ان الله وانا اليه راجعون قاصدا له بطلت
 صلاته وكذا قولهم يكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا فمعتناهم
 جميعا وكذا اذا قرأوا كسادهما قاعند رؤية كاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها
 ترجع الى قصد الاستغفار به وقال قاضي خان الفقاعي اذا قال عند دفع الفخاخ للشترى
 صلى الله على سيدنا محمد قالوا يكون آثما وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني
 لا جل الاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يشاب على

(قوله واجبنا الخ) حاصلة
 تقييد قولهم ان القرآن يخرج
 عن القرآنية بالنية بما لم
 يكن في محله وهو الايمان
 واما لو قرأ في الاخرين
 بنية الدعاء فلا يجزئ
 (قوله وقالوا الخ) مراده انه
 يلزم من عدم حرمة الفاتحة
 في صلاة الجنائز خلف الامام
 بقصد الذكر عدم حرمتها
 في الصلاة المطلقة خلف
 الامام بنية الذكر مع انهم
 صرحوا بالحرمة وفيه نظر
 لظهور الفرق بينهما لان
 المقتضى ممنوع عن القراءة في
 ذات الركوع خلف الامام
 سواء قصد الذكر او القراءة
 لمطلوبة الانصات (قوله
 لا يتعد الجزاء الخ) مقيد
 بما اذا لم يكفر لاول
 (قوله) كفاقيه ان الثواب
 في الحقيقة على الفعل وهو
 الكف (قوله العنين الخ)
 قد يقال اذا اشتهى المباشرة
 ولو بلا ايلاح فلم لا يشاب
 على الكف (قوله وصائما)
 اي مع تحقق الشروع اذ
 لو نوى الصوم لسلام يصير
 صائما بمجرد النية (قوله
 جميع لنا الخ) ظاهره انهم لم
 يصرحوا بها وليس كذلك
 (قوله ممن يتخذ خيرا)
 فهم بالذي اما المسلم فيكره
 (قوله الفقاعي) نسبة الى
 يسع الفقاع وهو شراب
 يتخذ من الشعير

ذلك وكذا الغازي اذا قال كبر وا لان الحارس والافاعي يأخذان بذلك اجرا رجل جاء الى
برازيل شترى منه ثوبا فلما تمخ المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام الشترى جودة ثيابه ومتاعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذي اطال الله
بفكك قالوا ان نوى بقلبه ان يبطل الله بقاءه ان يسلم او يؤذى الجزية عن ذل وصغار
لا بأس به لان هذا دعاه الى الاسلام ولله في المسلمين انتهي ثم قال رجل امسك المصحف
في بيته ولا يقرأ ان نوى الخير والبركة لا يأتى ويرجى له الثواب ثم قال رجل يذ كبر الله في مجلس
الفسق قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانما اشتغل بالذكرك فهو افضل واحسن
وان سجع في السوق ناوي ان الناس يشتغلون بأمور الدنيا وانا اصبح الله في هذا الموضوع فهو
افضل من ان يسجع وحده في غير السوق وان سجع على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وان سجع
على ان الفاسق يعمل الفسق كان آتيا ثم قال ان مسجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتخية
دون الصلاة لا يكفر أصله امر الملائكة بالسجود لا دم صلوات الله وسلامه عليه وسجود
اخوة يوسف عليهم السلام ولوا كرهه على السجود للملك بالقتل فان أمر به على وجه العبادة
فالصبر افضل كمن اكرهه على الكفر وان كان للتخية فالافضل السجود انتهى وقالوا الاكل
فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصده التقوى على الصوم أو مؤاكلة الضيف فسحب
وقالوا الكافر اذا تيسر بالاسلم فان رماه مسلم فان قصده قتل المسلم حرم وان قصده قتل الكافر
لا ولولا خوف الاطالة لا وردنا فروعا كثيرة شاهدة لما استنبطناه من القاعدة وهى الامور
بمقاصدها وقالوا فى باب اللقطة ان اخذها بنية ردّها حلال له رفعها وان اخذها بنية نفسه كان
غاصبا آتيا فى التنازع الثانية فى الحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصدا الحفظ لا يكره
والأكره ان غرس فى المسجد فان قصدا الظل لا يكره وان قصده منفعة اخرى يكره وكتابة
اسم الله تعالى على الدبر اعم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والجلوس على جوق
فيه مصحف ان قصدا الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام
على النية (وفيهما مباحث) الاول فى بيان حقيقة قنن الثاني فى بيان ما شرعت لاجله
الثالث فى بيان تعيين المنوى وعدم تعيينه الرابع فى بيان التعرض لصفة المنوى من القرصية
والنفاية والاداء والقضاء الخامس فى بيان الاخلاص فيها السادس فى بيان الجمع بين
عبادتين بنية واحدة السابع فى وقتها الثامن فى بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه
حكمها فى كل ركن من الاركان التاسع فى محلها العاشر فى شروطها اما الاول فهى فى
اللقطة القصد كما فى القاموس نوى الشئ بنوّه نية وتشد وتخفف قصده انتهى وفى الشرع
كما فى التلويح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى فى ايها الفعل انتهى ولا يرد عليه النية
فى التروك لانه كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفاؤا وهو فسل وهو المكافى به فى
النهى لا التروك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت القدرة للعبد كما فى التحرير وهو القاضى
البيضاوى بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامثالا لحكمه
وانه اتبعات القلب نحو ما تراه موافقا لقرض من جانب نفع او دفع ضرر حال او مالا انتهى
الثانى فى بيان ما شرعت لاجله قالوا ان المقصود من تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض
العبادات عن بعض كما فى البناء وفتح القدير كالامساك عن المفطرات قد يكون حجة
او تدابيرا لعدم الحاجة اليه والجلوس فى المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون

(قوله يعمل الفسق) اى
على قصد اعلام أن الفاسق
يعمل الفسق (قوله ولو اكره
على السجود) قيل صورة
السجود فيها واحدة
فينبغي ان يتعبد وينوى
الهدوء لله تعالى ولا يصبر
على القتل (قوله وللتهاون
بكره) فيه نظران
بالتهاون باسم الله تعالى
بكره (قوله وتخفف) هذا
تخفيف غير قياسى لان
نية أصلها نية أدغمت
الواو فى الياء بعد قلبها ياء
ولا يجوز نية على وزن عدة
قياسا

(قوله الا في الجمعة)

الصواب في تعليل عدم

محصتها بنية فرض الوقت

ان فرض الوقت هو الظاهر

وان كما مأمورين بأدائه

بالجمعة الا ان يرى رأى

زفران فرض الوقت هو

الجمعة (قوله ولا بد فيه

من التعيين) فيه ان اداء

الصلاة لا بد فيه من التعيين

الا ان يراد هنا الزيادة في

التعيين اذ لا بد في القضاء

من تعيين اليوم وفي الاداء

يكفي نية الظاهر (قوله

ويومها الخ) هذا عند وجود

المزاحم اما لو كان في ذمته

ظهور واحد يكفيه نية ما في

ذمته من الظاهر الفائق

وان لم يعلم انه من اى يوم

(قوله مشكل) وجه الاشكال

انه يهدم قاعدتهم التي

قواطع اعلمها وهي ان التعيين

يكون لتمييز الاجناس

والصلوات كلها من قبيل

مختلف الجنس لا اختلاف

اسبابها

هية او غرض ذنبوى وقد يكون قربة كزكاة او صدقة والذميج قد يكون للاكل فيكون مباحا
او مندوبا ولا الضحية فيكون عبادا ولقدوم أمير فيكون حراما وكفرا على قول ثم التقرب
الى الله تعالى يكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها عن بعضها فيفرض على ذلك
ان ما لا يكون الاعباد ولا يلتبس بغيره لا تشترط فيه كالايمان بالله تعالى كما قدمناه
والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تلتبس بغيرها
وما عدا الايمان لم أره صريحا ولكنه مخزج على الايمان المصرح به ثم رأيت ابن وهبان
في شرح المنظومة قال ان ما لا يكون الاعباد لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج
الى نية ونقل العيني في شرح البخارى الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتاج
الى نية الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه الاصل عندنا ان المنوى اما ان يكون من
العبادات او لا فان كان عبادة فان كان وقتها ظهرا فاللؤدى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين
كالصلاة كما نوى الظاهر فان قرنه باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت
ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسبه لا يجوز في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الا في
الجمعة فانها بديل الاصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظاهر لا غير
اختلفوا فيه والاصح الجواز قالوا وعلامة التعيين للصلاة بحيث يكون لو سئل اى صلاة يصلى
يمكنه ان يجيب بلا تأمل وان كان وقتها معيارها بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم
رمضان كان معيارا فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصيح بطلاق النية
وبنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتدين اقوى وان كان مريضا ففيه روايتان
والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر او نفلا واما المسافر فان نوى عن واجب
آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والاصح وقوعه عن رمضان وان كان
وقتها مشكلا كوقت الحج يشبهه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الا حجة واحدة والظرف
باعتبار ان افعاله لا تستغرق وقته فيصاب بطلاق النية نظر الى المعيارية وان نوى نفلا وقع
عما نوى نظر الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى
انه لو شرع منه فلا يصح وان كان حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولوا وانما
يتعين بفعله كالحائض في اليمين لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في
الاداء واما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة او صوما او حجا واما اذا كثرت الفوائت اختلفوا
في اشتراط التعيين لتمييز الفروض المتحدة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من
رمضان واحدة صام يوما ناءيا عنه ولكن لم يعين انه صائم عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في
رمضانين ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة
ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر غايه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص
لمن لم يعرف الاوقات الفائتة واشتبهت عليه أو أراد التسميل على نفسه وذكر في المحيط
ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات
الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعات الترتيب الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة
الفوائت يكفيه نية الظاهر لا غير وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه
وهو المعتمد كذا في التبيين فقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والجناية حتى لو تيمم
الجانب يريده الوضوء جاز خلافا للخصاف لكونه يقع له على صفة واحدة فيميز بالنية

كالصلوات المفروضة قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها ليقع طهارة واذا وقع طهارة جاز
 أن يؤدى به ماشاء لان الشرط براعى وجودها لا غير ألا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له أن يصلي
 به غيره (ضابط) في هذا البحث التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين في الجنس الواحد
 لغوا عدم الفائدة والتصرف اذالم يصادف محله كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف
 السبب والصلوة كلها من قبيل المختلف حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين
 بخلاف ايام رمضان فانه يجمعها شهر ود الشهر ويفرق على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم
 بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما من قضاء يومين
 جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين حيث لا يجوز لاختلاف السبب كذا اذا نوى ظهرين
 أو ظهر من عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعامه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارات
 لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عيّن لغيره في الاجناس لا بد منه كما حققناه في
 الظاهر من شرح الكثر وأما في الزكاة فقالوا لو عمل خمسة سودا عن مائتي درهم سود
 فهلكت السود قبل الحول وعنده نصاب آخر كان المجهل عن الباقي وفي فتح القدير من الصوم
 ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد فالاولى ان ينوى اول يوم وجب عليه قضاءه
 من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير
 جز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدى وستين يوما عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم
 القضاء جاز وفي الخاتمة لو عمل الزكاة عن احد المائتين فاستحق ما يحل عنه قبل الحول لم يكن
 المجهل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق يحل عمل ملكه في ملكه فيبطل
 التجهيل انتهى وفيها ايضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحبالى فيحل شاتين عنها
 وعن مائى بطونها ثم تجب خمس قبل الحول اجزاء عما يحل وان عمل عما يحل في السنة الثانية
 لا يجوز هذا كله في الفرائض والواجبات كالنذور والوتر على قول الامام والعيد على الصحيح
 وركعتي الطواف على المختار وينوى الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجنائز
 بنوى الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لاى تلاوة سجد لها
 كما في الفنية واما النوافل فانفق اصحابنا انها تصح بمطلق النية واما السنن الرواتب
 فاختلّفوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتبر عدم الاشتراط وانها تصح بنية النقل
 وبمطلق النية وتفرع عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تخرج لظن بقاء الليل فتبين انها بعد
 طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعده للكرامة واما من قال اذا صلى
 ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا من السنة فبعد لان السنة لا بد من الشروع فيها في
 الوقت ولم يوجد وقالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساهيا بعد ما قعد الاخيرة فانه يتم سادسة
 وتكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط
 التعيين لان هدم الاجزاء لكون السنة لم تشرع الا بفريضة مبتدأة ولم توجد واختلف
 التصحيح في التراخي هل تقع تراخي بمطلق النية أو لا بد من التعيين فهمم قاضي خان
 الاشتراط والمعتبر خلافه كالسنن الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب
 وعدمه (مسألة أخرى) هي لو صلى بعد الجمعة اربع مائة موضع بشك في صحة الجمعة ناويا آخر
 ظهر عليه أو أوله ادرك وقتها ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتبر تنوب عن
 سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فائت وعلى القول الآخر لا كفاي فتح القدير وهو ايضا

(قوله فصامة بنية يوم
 آخر) بان كان عليه قضاء
 الخامس من رمضان فصام
 يوما بنية قضاء العاشر
 (قوله من أحد المائتين)
 أي المختارين لا المتفقين
 كما اذا كان عنده أربعون
 متقلا من الذهب ففصل
 زكاة واحد ثم استحق
 أحدها لا بعينه (قوله
 للاختلاف فيه) قد يقال
 لم لا ينوى الوتر الواجب
 من اعتقد وجوبه تقليدا
 للامام

يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفها لا يبطل اصلها على قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
 لمحمد و يذبح ان يقال فيها انها تكون عن السنة الا على قول محمد و ينبغي ان تلحق الصيامات
 المسنونة بالصلاة المسنونة ولا يشترط لها التعيين ولم ار من تبعه عليه (تكميل) السنن الرواتب
 في اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها
 والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ايامي رمضان وصلاة الوتر على قولهما
 وصلاة العيدين في احدى الروايتين وصلاة الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلاة
 الحسوف والاستسقاء على قول (واما المستحب) فأربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان
 بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحية
 المسجد ونبوب عنها كل صلاة اذا هاء عند الدخول وقيل بعد القعود وركعتا الاحرام كذلك
 ينبوب عنها كل صلاة فرضا كانت او نفلا وصلاة الضحى واقلا اربع واكثرها اثنتا عشرة
 ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة كما في شرح منية المصلي وتما مع الكلام على صلاة
 الرغائب وليله البراءة مذكورة فيه لابن امير حاج الحلبي (ضابط) في ما اذا عين وأخطأ الخطأ
 فيما لا يشترط التعيين له لا يضر كتحسين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد
 ركعات الظهر ثلاثاً أو نحوها صح لان التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر قال في البناية
 ونية عدد الركعات والسجدة ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثاً أو نحوها صح وتلغو نية
 التعيين وكما اذا عين الامام من يصلي به فبان غيره ومنه ما اذا عين الاداء فبان ان الوقت خرج
 او القضاء فبان انه باق وعلى هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ فيه لا يضر
 قال في البرازية لو سألهم القاضي عن لون الدابة فذكروا لوناً ثم وا عند الدعوى وذكروا
 لوناً آخر تقبل لان التناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى واما فيما يشترط فيه التعيين
 كخطأ من الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر الى العصر فانه يضر ومن ذلك
 ما اذا نوى الاقته بزيد فاذا هو عمرو والافضل ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة كيلا
 يظهر كونه غير المدين فلا يجوز فتنبغي ان ينوى القائم في المحراب كائناً من كان ولو لم يخطر بباله
 انه زيد أو عمرو جاز اقته بذاؤه ولو نوى الاقته بذاه بالامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمرو صح
 اقتداؤه لان العبرة لما نوى لا لما رأى وهو نوى الاقته بالامام وفي التاثر غائبة لو صلى
 الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فتبين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين
 الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس وهو غير جاز ولو كان يرى شخصه فنوى
 قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غير جاز ولو كان يرى شخصه فنوى
 الاقته بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلافة جاز لانه هرقه بالاشارة فلغت التسمية وكذا
 لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقته بذاه بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد
 فاذا هو غير جاز أيضاً ومثله ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي
 يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي عمدة الفتاوى لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح فاذا قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخاً لعله بخلاف
 عكسه انتهى والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى شاب أو شيخ
 فنأمل وعلى هذا الوتر الصلاة على الميت الذي كرتبين انه أنفى أو عكسه لم يصح ولم أر حكم

(قوله بعد العشاء الخ) فيه
 تصريح بان وقت التراويح
 بعد العشاء واشارة الى انه
 قبل الوتر وبعده وهو
 الاصح وقيل الليل كله
 وقيل بعد العشاء قبل الوتر
 وصح (قوله وصلاة الوتر
 الخ) ولا يجوز من قعود على
 قولهما مراعاة للقول
 بوجوبه (قوله وسنة
 الوضوء) الصواب أن يقول
 وركعتا الوضوء (قوله ظهر
 يوم الثلاثاء الخ) اي لو نوى
 ظهر هذا اليوم الذي هو
 يوم الثلاثاء فاذا هو غيره
 صح وأما لو نوى ظهر يوم
 الثلاثاء فتبين غيره فلا يصح
 (قوله لا يجوز الخ) لانه نوى
 قضاء ما ليس عليه وان كان
 لا يلزمه تعيين اليوم الا أنه
 لما عين اليوم بكونه
 الخميس وكان عليه غيره
 لم يجز

ما اذا غلب عدد المني عشرة فبان انهم اكثر اوقل وينبغي ان لا يضر الا اذا بان انهم اكثر
فان منهم من لا ينوي الصلاة عليه وهو الزائد ^{في مسئلة} ليس لنا من ينوي خلاف
ما يؤدى الا على قول محمد في الجمعة فانه اذا ادرك الامام في التشهد اولى سجودا سهوا لها
جمعة وبصلها ظهر اعتدله والمذهب انه يصلها بجمعة فلا استثناء واما اذا لم يكن المنوي
من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا في الوضوء
لا ينويه لانه ليس بعبادة واعترض الشارح الزبلي على الكثر في قوله وينتبه بناء على
هو الصمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على القصد وري في قوله ينوي الطهارة والمذهب
انه ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة ارفع الحدث وهذا البعض نية الطهارة تسكني
واما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة
الظهر قالوا ولو تيمم لدخول المسجد والاذان او الاقامة لا يؤدي به الصلاة لانها ليست
بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي التيمم لقراءة القرآن وايتان فعند العامة
لا يجوز كما في الثانية وهو محمول على ما اذا كان محدثا اما اذا كان جنبا فتييمم لها جازله
ان يصلي به كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح الكثر (الرابع) في صفة المنوي من
القرينة والنساقلة والاداء والقضاء اما الصلاة فقال في البرازية انه ينوي القرينة في
الفرض فقال معزى الى المجتبي لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التيمم من حتى لو نوى
الفرض يجزئه انتمى والواجبات كالقرائن كما في التاتارخانية واما التوافل والسنة
الرابطة فقد منها ما تصح بطلاق النية وبنية مبانة ويفرغ على اشتراط نية القرينية
انه لو لم يعرف الفرائض الخمس الا انه يصلها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها
فرضا وقتلا ولا يجزى ولم ينو الفرض فيها ما نوى الفرض في الكل جاز ولو ظن الكل فرضا
جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز ان نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير
وهو في القنية المصلون ستة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه
ما يستحق الثواب بفعله ويعاقب على تركه والسنة ما يستحق الثواب على فعلها ولا يعاقب
على تركها فنوى الظهر او الفجر اجزائه واغنت فيه نية الظهر عن نية الفرض (والثاني)
من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولا يمكن لا يعلم بما فيه من القرائن والسنن فجزئه
(والثالث) ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا تجزئه (الرابع) علم ان فيما يصله الناس
قرائن ونوافل فيصلي كما نصلى الناس ولا يميز القرائن من النوافل لا تجزئه لان تعيين
النية في الفرض شرط وقيل يجزئه ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس)
اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله على عباده صلوات
مفروضة ولكنه كان يصلها الاوقاتها لم تجزئه انتمى (واما الصوم) فقد علمت انه يصح بذية
صباينة وبمطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان اداء نية القرينية حتى قالوا لنوى ليلة الشك
صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه (واما الزكاة) فيشترط لها نية
القرينية لان الصدقة متنوعة ولم أر حكم نية الزكاة المجهلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية
الفرض لانه تجهيل بعد أصل الوجوب لان سببه هو النصاب التام وقد وجد بخلاف الحول
لانه شرط لوجوب الاداء بخلاف تجهيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها مبينا
لوجوب وشرط الصيغة الاداء (واما الحج) فقد منها انه يصح بطلاق النية ولكن علاؤه بما

(قوله حتى لو نوى الفرض
الح) فيه ان نية الفرض
احدى هذه الاشياء التي
لا بد منها فكيف يجزئه
وعبارة المجتبي فاذا نوى
الظهر او العصر ومنه يعلم
ما في نقل المصنف (قوله
مبانة الحج) الذي قدمه
انها تصح بطلاق النية
ولم يذكر انها تصح بنية
مبانة

يقضي انه نوى في نفس الامر الفرضية قالوا لانه لا يقدّم المشاق الكثيرة الا لاجل
 الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام انه لو كان الواقع منه انه لم ينو الفرض لم يجز لان صرفة
 الى الفرض جلالة عليه عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوى
 النقل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان
 صوم الكفارة وقضاءه يحتاج الى تبين النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النقل
 (واما الوضوء والغسل) فلا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما (واما التيمم)
 فلا يشترط له نية الفرضية لانه من الوسائل وقد علمنا ان نية رفع الحرج كافية وهي هذا
 الشروط كما لا يشترط لها نية الفرضية لقولهم انما يراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة
 لا يشترط لها نية الفرضية وان شرطناها النية لانها لا يتنقل بها ولذا ينبغي أن تكون صلاة
 الجنائز كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا ولم أر حكم صلاة الصبي
 في نية الفرضية وينبغي أن لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي أن ينوى صلاة
 كذا التي فرضها الله على المكاتب في هذا الوقت ولم أر أيضا حكم نية فرض العين في فرض
 العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (واما الصلاة) المعادة لا ارتكاب
 مكره او ترك واجب فلا شك انها جارية لفرض لقولهم بسقوط الفرض بالاولى فعلى هذا
 ينوى كونها جارية لنقص الفرض على انها تغفل تحقيقا واما على القول بان الفرض يسقط
 بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية (واما نية الاداء والقضاء) ففي التاتارخانية اذا عين
 الصلاة التي يؤدّيها صح نوى الاداء والقضاء وقال نجر الاسلام وغيره في الاصول في بحث
 الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس
 ويسان ان لا يوصف بهما لا يشترط له كالعباداة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصلة الفطر
 والشر والخراج واليكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة ولا التماس لانها
 اذا فاتت مع الامام تصلى ظهرا واما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس قالوا لا تشترط ايضا
 قال في فتح القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزاء وكذلك عكسه
 وفي النهاية لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض
 الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التاتارخانية
 كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز واختلفوا
 ان الوقتية تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية
 الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول نجر الاسلام ان الاداء يصح بنية
 القضاء حقيقة كنية من نوى اداء الظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فجهري شهرا وصامه بنية الاداء فوقع صومه
 بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت خرج ولم يخرج بعد وكنية
 الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والصححة فيه باعتبار انه أنى بأصل
 النية ولكنه أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو عنه (واما الحج) فينبغي أن لا تشترط
 فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء (الخامس) في بيان الاخلاص صرح الزبلي بان
 المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها لم أر من اوضحه لكن صرح في الخلاصة بانه لا ريب في
 الفرائض وفي البرازية شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالطه الرباه فاعبر فلا يبقى ولا ريب

(قوله فاستنبط) في هذا
 الاستنباط نظر لان الكلام
 انه عند الاطلاق في النية
 يصرف الى الفرض حكما
 لمصلحة المذكورة
 (قوله لعدم اشتراط الحج)
 هذا في غير الوضوء وتبين
 التمر وسور الحمار فان
 النية شرط فيهما (قوله
 فرض الوقت) في البرهان
 الحلي وامانة ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح
 انها لا تجوز اه وذلك انه
 لا يمين بضم الوقت وانما
 يمين بضم اليوم لانه
 لا يخرج عن كونه ظهرا
 اليوم بخروج الوقت ويخرج
 عن كونه ظهرا الوقت
 بخروجه وبه يتبين ما في
 كلام المصنف (قوله كنية
 الحج) فيه انه من صحة القضاء
 بنية الاداء لا العكس
 كالذي بعده

في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلاة لارضاء المحصوم لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسناته يوم القيامة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ له اثنان في الدائن سدس درهم ثواب سبعة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا يؤخذ به في الفائدة حينئذ اهـ وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكرنا في كتاب الاصححة بان البذنة تجزئ عن سبعة ان كان الكل مردين القرية وان اختلفت جهاتهما من اصحية وقران ومثمة قالوا فلو كان احدهم مريدا للجماعة له أو كان نصرانيا لم يجز عن واحد منهم وقالوا بان البعض اذا لم يقع قرينة خرج الكل عن أن يكون قرينة لان الارقاة لا تجزئ فعلى هذا لو ذهبوا لأصححة لله تعالى ولغيره لا تجزئ بالاولى وينبغي أن يقرم وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقدام من حج أو غز أو أميرة أو غيره يجعل المذبوح ميتة واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفيروى وعبد الواحد الدرقي الحديدي والنسفي والحاكم على انه يكفر والفضلي واصماعيل الزاهد على انه لا يكفر انتهى (وفي التاتارخانية) لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قابه الرياء فهو على ما افتتح والرياء انه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فأما الوصل مع الناس يحسنه أو يوصل وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي الميناييس) قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل (وفي الولوالجية) اذا اراد أن يصلي أو يقرأ القرآن فيخاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن يترك لانه أمر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا مهم له لانه عند المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو فان خاف استحق لانه ظهر بالمقاتلة انه قصد القتال والتجارة تتبع فلا تنصره كالحاج اذا التجرف في طريق الحاج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا أجر له وصرحوا بانه لو طاف طابا غير به لا يجزئ له ولو وقف بعرفة طابا غير به اجزأه والفرق ظاهر وقالوا لو فزع المصل على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية رضى الله عنهم حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فصرى بهذه النية انها تجزئ له صلاته ولا يستحق الدينار انتهى ولم ار مثله لأصحابنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب فاما عدم استحقاق الدينار فلان اداء الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة لا أجر له ذكره البرازي لان الخدمة عليه واجبة بل أفنى المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالا ماسة والاذان وتعليم القرآن والفقه لكن المعتبر ما انتبه به المتأخرون من الجواز وقدمنا انه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم والحمية وشمله ما اذا أشرك بين عبادة وغيره فاهل نفع العبادة واذا صحت هل يشاب بقدره أو لا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها بظاهره وباطنه فمستحب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله الفكر في التجارة أو المسألة حتى أتم صلاته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا يعيد وفي بعضها لا ينقص أجره اذا لم يكن من تقصير منه (السادس) في بيان الجمع بين عبادتين وخاصه اما أن يكون في الوسائل أو في المقاضد

(قوله والفرق ظاهر)
سيأتي في المبحث الثامن
بيان الفرق (قوله نوى)
الاعتاق) لا يهل لهذه لان
الكلام في الاخلاص في
العبادة والمستحق ليس
بعبادة وضاع بدليل محتمل
من الكافر

(قوله لم تصح واحدة
منهما الخ) وانما لم يصح
تطوعا لانه فرع الانعقاد
والفرض لم ينعقد (قوله
لو نوى مكتوبتين الخ)
لاينا في ما سبق عن السراج
فانه في المسئلة الاولى نوى
فرضين وليس احدهما
اولى بالصفة من الاخر
فمطل بخلاف المكتوبتين
فان التي لم يدخل وقتها لم
تكن مكتوبة عليه والتي
دخل وقتها مكتوبة (قوله
ولم ار الخ) في فتح المذبر صام
في يوم عسرة مثل قضاء
اوندرا وكفارة ونوى معه
الصوم عن يوم عرفة افي
بعضهم بالهبة والحصول
هنهما (قوله تنفر الخ)
في الجوهر من الالمان
واذا قال لامرأتيه انتما
على حرام ينوي في احدهما
الطلاق وفي الاخرى
الايلاء كاتقاطعتين جميعا
لان اللفظ الواحد لا يحمل
على الامرين فاذا اراد
احدهما حل على الاغظ
منهما وهو الطلاق وكذا
اذا قال اتما على حرام
ينوي في احدهما ثلاثا
في الاخرى واحدة
تطلقان ثلاثا لما ذكرنا
اللفظ الواحد لا يحمل على
ميتين فيحمل على اشدهما
كذا في الكرخي

فان كان في الوسائل فان السكك صحيح قالوا اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة
ارتفعت جنباته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين
أو فرائين أو فرضا ونفلا اما الاول فلا يخلو اما أن يكون في الصلاة أو في غيرها فان كان في
الصلاة لم تصح واحدة منها قال في المراج الوهاج لو نوى صلاتي فرض كالأظهر والعصر
لم يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا
وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله لآيمه اشاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى
الزكاة وكفارة الظهار جعله عن أيهما اشاء ولو نوى الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة
ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان
أحدهما اقوى انصرف اليه فهو القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا بالقوة
فان كان في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكاة وكفارة الظهار
واما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة اقوى واما في الصلاة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قدمنا
المكتوبة على صلاة الجنائز ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فهي التي دخل
وقتها ولو نوى فائتين فهي الاولى منهما ولو نوى فائتة ووقية فهي للفائتة الا أن يكون
في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر
فهو عن الفجر وان كان في آخره فهو عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبرنا وبالقصر بركة
والركوع وما اذا طاف للقرض والوداع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والتطوع قال
أبو يوسف تجزئه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد لا تجزئه المكتوبة ولا التطوع
وان نوى الزكاة والتطوع يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولونا فلة وجنازة فهي
نافلة كذا في السراج وأما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركتي الفجر النخبة والسنة اجزأت
عنهما ولم أر حكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم غرة اذا
وافقه فان مسألة النخبة انما كانت منها السنة لحصول المقصود (وأما التسعة في الحج)
قال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا
عنده في الاصح ومن باب اضاقة الاحرام الى الاحرام لو احرم بجهتين معا وعلى التعاقب
لزماه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد في العية يلزمه احداها وفي التعاقب الاولى
فقط واذا الزماه عندها ارتفعت احداها باتفاقهما لكن اختلاف في وقت الرض فعند
أبي يوسف عند صيرورته محرما بلامهلة وعند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال وقيل اذا
توجه سائر ارض في المبسوط على انه ظاهر الرواية وعمرة الخلاف فيما اذا جئ قبل الشروع
فعليه دمان للجنابة على اجرامين ودم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه
دمان للجماع ودم ثالث لارض فانه يرض احدهما ويض في الآخر ويقضى التي مضى فيها
وحجة وعمرة مكان التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه قيمته وان اوحصر فدمان وعلى هذا الخلاف
اذا أهل بعمرتين معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى واما اذا نوى عبادة ثم نوى في انائها
الاتقال عنها الى غيرها فان كبرنا وبالاتقال الى غيرها صار خارجا عن الاولى وان نوى ولم
يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى تعبد الاولى وكبر وتماه في مقدمات الصلاة في شرحنا على
السكنز (فائدة) ينفر على الجمع بين شيئين في الذنية وان لم تكن من العبادات ما لو قال
لزوجتي انت على حرام ناويا الطلاق والظهار أو قال لزوجتيه انتما على حرام ناويا في احداها

الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتمناه في باب الالبلاء من شرح الكثر نفع لاعن المحيط
 (السابع) في وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن الاول حقيقي وحكمي فقالوا
 في الصلاة لو نوى قبل الشرع فمضى لمحمد لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر أو العصر
 مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة الا أنه لما انتهى الى مكان الصلاة
 لم تحضره النية جازت صلاته بذلك النية وهكذا اروي عن ابي حنيفة وابي يوسف كذا في
 الخلاصة وفي التجنيس اذا توضأ في منزله يصلي الظهر ثم حضر المسجد فافتتح بتلك النية
 فان لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان النية المتقدمة يبيها
 الى وقت الشرع حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها بغيرها انتهى وعن محمد بن دالة انه كان
 عند الشرع بحيث انه لو سئل آية صلاة يصلي يجيب على البدية من غير تفكير فهو نية تامة
 ولو احتاج الى التأمل لا تجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة
 لصحة تلك النية مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بانها يتخلل بينها وبين الشرع المشي الى
 مقام الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على
 الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام او اكل أو تقول عد المشي اليها من افعالها غير قاطع
 للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل أن تكون مقارنة للشرع ولا يكون شارعا
 متأخرة لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذلك الباقي لعدم التجزئ ونقل ابن وهبان
 اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن
 التحريمة فقبل الى الثناء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع والكل ضعيف
 والمعتد انه لا بد من القران حقيقة او حكما وفي الجوهرية ولا يعتبر بقول الكرخي
 (واما النية) في الوضوء فقال في الجوهرية ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون
 في اول السن عند غسل البدن الى الرميغين لينال ثواب السن المتقدمة على غسل الوجه
 وقالوا الفصل كالوضوء في السن وفي التيميم وي عند الوضع على الصعيد ولم أر وقت نية
 الامامة لثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لاقبله كما انه ينبغي أن يكون وقت نية
 الجماعة اول صلاة المؤمن وان كان في اثناء صلاة الامام هذا الثواب (واما الصحة الاقتداء
 بالامام) فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى
 حين وقف عالما بان لم يشرع جاز وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه
 قيل لا يجوز انتهى وامانية التقرب بصيرة الماء المستعمل فوقتها عند الاغتراف واما وقتها
 في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة لاداء ومقارنة لعزل مقدار
 ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق
 فاكثفي بوجودها حالة العزل تيسيرا كقديم النية في الصوم انتهى فمضى جوزوا التقديم
 على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية متأخرة على الاداء قال في شرح المجمع لودعهما
 بلانية ثم نوى بعده فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا فلا انتهى (واما صدقة الفطر)
 فسكالزكاة ومصرفها الا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكاة (واما الصوم) فلا يجزئ
 اما أن يكون فرضا أو نفلا فان كان فرضا فلا يجزئ اما أن يكون اداء رمضان أو غيره فان كان
 اداء رمضان جاز بنية متقدمة من هروب الشمس ومقارنة وهو الاصل ومتأخرة عن الشرع
 الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء

(قوله وعن محمد الخ)
 الاصح انها لا تكون نية
 لانها غير العلم (قوله ولم أر
 وقت نية الامامة الخ)
 ينبغي أن ينوي من الابتداء
 أن يكون اماما لكل من
 يقتدي به بل قد يقتدي به
 من لا يراه من الجن والملائكة
 (قوله للثواب) اي للصحة
 لانها ليست شرطا لصحة
 الاقتداء في غير النساء
 (قوله واما الصحة الاقتداء
 الخ) اي حكما في النساء
 والمستسحب به في الفتح
 لا يلائمه فانه في نية الاقتداء
 لا في نية الامامة لصحة
 الاقتداء (قوله الا الذي)
 هذا الاستثناء مخالف لما
 عليه الفتوى

جزء من الليل وهو مفقود
فقد مقارنة طلوع الفجر
الآن يراد بالمقارنة المقاربة
(قوله واما الحج الخ) ذكر
الزلي في شروط الصلاة
ان تقديم النية في الحج
يجوز حتى لو خرج من بيته
يريد الحج فأحرم ولم تحضره
النية جاز (قوله ومن
الغريب الخ) الغرابة في
كون هذه الاشياء لا بد من
فتها فان الفقهاء لم يذكروا
ذلك في كتبهم متونا
ولا شروحا (قوله لطف الخ)
واما كانت لطفاً في
الفرائض باعتبار انها
مكملات وجواب للفرائض
فكانت رفقا في اداها
(قوله والفرق الخ) لك أن
تقول الفرق مسلم لكن
لا يذفع المحذور اذ يصدق
على الوقوف لطلب الغريم
مخبر ما وضع له فلا يعني في
دفعه شيئا الا أن يقال انه
نوى غير ما وضع له وضعا
غير مستقل فلا يضر (قوله
وهو مبنى الخ) فيه نظر
لان قضية الاندساب على
الاركان عدم اشتراط
اصل النية في طواف الزيارة
ولو سلم فلا يمتزج بالنسبة
الى طواف الزيارة لانه
ليس من الاركان (قوله ولا
يتوخذ الخ) اي لا يطلب
بنية الصلاة بعد ما شرع
فيها حال سهوه (قوله ما في

أو نذر أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع
الفجر لان الاصل القران كما في فتاوى قاضي خان وان كان نفلا فمكره من اداء (واما الحج)
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من سوق
الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهو ركن فيه
او شرط على قولين (وفائدة) هل تصح نية عبادة وهو نية عبادة أخرى (قوله في القنية) في
نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نية ولا تفسد صلاته (الثامن) في بيان عدم
اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للخرج كذا في
البنية فكذا بنية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء اغما تلزم في
جملة ما يفعله في كل حال انتهى (وفي البنائة) افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فأتمها على
نية التطوع اجزأه عن المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهو التذلل
والخضوع على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراده الله منه ونية القرية وهي طلب
الثواب بالمشقة في فعلها وينوي انه يفعلها مصححة له في دينه بان يكون اقرب الى ما وجب
عقلا عندة من الفعل واداء الامانة وابعدها حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات
من اول الصلاة الى آخرها خصوصاً عند الانتقال من ركن الى ركن فلا بد من نية العبادة في
كل ركن والنقل كالفرض فيها الا في وجهه وهو أن ينوي في النوافل انها لطف في الفرائض
وتسمي لما انتهى والاصل ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات الافعال يكتفي بالنية
في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاء بانها عليها الا اذا نوى بعض الافعال غير
ما وضع له قالوا لو طاف طابا بالقريم لا يجزئه ولو وقف كذلك بعرفات اجزأه وقدمناه والفرق
ان الطواف قرينة مستقلة بخلاف الوقوف وقرن الزلي بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند
الاحرام تضمنت جميع ما يفعله في الاحرام فلا يحتاج قصد نية الطواف ويقع بعد التحلل
وفي الاحرام من وجه فاشتراط فيه أصل النية لا تعيين الجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع
في ايام النحر وقع عن الفرض ولو طاف بعد ما حل النفر ونوى التطوع اجزأه عن الصدر كما في
فتح القدير وهو مبنى على ان نية العبادة تنسحب على اركانها واستفيد منه ان نية التطوع في
بعض الاركان لا تبطله (وفي القنية) وان تعمد أن لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من
الصلاة لا يسهق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لاتم العبادة بدونه فسدت والا فلا وقد أساء
(التاسع) في محلها محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقتها وهنا اصلان (الاول)
لا يكفي التلفظ بالسان دون (وفي القنية) والمجتبى من لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي
بقلبه أو يشك في النية يكفيها التكلم بالسان لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيها
ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلاة فيما بينه ومعه وهنه وصلاته بحجته وان لم
يسهق بما اثنوا به ومن فروغ هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالغلبة في القلب
وخرج عن هذا الاصل اليمين فلوسبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة وقصد
الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى (واما في الطلاق والعناق)
فيمتع قضاء لادانة ومن فروعه ان قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما ان قصد معنى آخر كلفظ
الطلاق اذا اراد به الطلاق من وثاق لم يقبل ويدن (وفي الخانية) انت حر وقال قصدت به
من عمل كذا لم يصدق قضاء وقد حكى في شرح البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الحاضرين

شيئاً فلم يعطوه فقال متصجر منهم طلقكم ثلاثاً وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافق امام
 الحرمين بوقوع الطلاق ثلاثاً **وقال الغزالي** وفي القلب منه شيء قلت يخرج على
 ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار اوقال عبيد اهل بغداد
 احرار ولم ينو عبده وهو من اهل بغداد اوقال كل عبيد اهل بلخ اوقال كل عبيد اهل بغداد
 احرار اوقال كل عبيد في الارض اوقال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبده
 وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول ابى يوسف اخذ عصام بن يوسف ويقول
 محمد اخذ شداد والقنوي على قول ابى يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة اوقال كل عبيد
 في الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبدته فيها يعتق
 عبيده في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبيده في قولهم جميعاً اه فقطضاء ان
 الواظ ان كان في دار طلق وان كان في الجامع او السكة فعلى الخلاف والاولى تغريجها
 على مسئلة اليهين لو حلف ان لا يكلم زيد اسلم على جماعة هو فيهم قالوا يحتث وان نواهم
 دونه دين بانه لا قضاء اه فعند عدم نية الواظ يقع الطلاق عليه فان في مسئلة اليهين
 لا فرق بين كونه يعلم ان زيداً فيهم اولا ويتفرع على هذا فروع لوقال لها يا طالق وهو اه
 ولم يقصد الطلاق لا يقع كياحر وهو انه كما في الثانية وفرق المحبوبي في التنقيح بين الطلاق
 فلا يقع وبين العتق فبقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا
 لم يقبل قضاءه وبين ولو قال كل امرأه طالق وقال اردت غير فلانة لم يقبل كذلك
وفي الكتزي قالت تزوجت على فقال كل امرأه طالق طالق طلق المحلقة **وفي شرح**
الجلعم لقاضي خان وعن ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا **وفي المبسوط** وقول
 ابى يوسف اصح عندى ولو قيل له الك امرأه غير هذه فقال كل امرأه طالق لا تطلق هذه
 والفرق بينهما وبين مسئلة الكتزي كور في الولوجية **وفي الكتزي** كل مملوك لى حر عتق
 عبيده القن وامهات اولاده ومدبروه وفي شرحه للزبلي ولو قال اردت به الرجال دون النساء
 دين **وكذا** الونوي غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض او عكسه لا يدين لان الاول
 تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف والعموم لغير اللفظ فلا تعمم فيه نية
 التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين **وفي الكتزي** ان لبست او اكلت او شربت
 ونوى معيناً لم يصدق اصلاً ولو زاد نوباً او طعاماً او شراباً يدين **وفي المحيط** لو نوى جميع
 الاطعمة في لا يأكل طعاماً جميع مياه العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء **وفي الكشف**
 الكبير يصدق بانه لا قضاء وقيل قضاء ايضاً **وفي الكتزي** ولو قال لموطونه انت طالق ثلاثاً
 لسنة وقع عند كل طهر طلقة وان نوى ان تقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة صحته اه
 وفي شرحه انت طالق لسنة ونوى ثلاثاً جملته أو متفرقاً على الاطهار صريح خلاف صاحب
 الهداية في نية الجملته **وفي الثانية** ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال احداً كما طالق
 لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته
 واجبة وقال طلق احداً كما طلق امرأته ولو قال احداً كما طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق
 امرأته وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وما ليس بمحل للطلاق كالبيمة والحر وقال
 احداً كما طالق طلق امرأته في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع
 بين امرأته والحية والميثة وقال احداً كما طالق لا تطلق الحية اه ولا يخفى انه اذا نوى

(قوله مذكور في الولوجية)
 عبارة والفرق هو ان قول
 الزوج بناء على القول
 الاول وانما يدخل تحت
 قوله ما يحتمل الدخول
 تحت القول الاول فقوله
 انك قد تزوجت على
 امرأة اسم المرأة يتناولها
 كما يتناول غير هاتفتدخول
 واما هنا قوله غير هذه
 المرأة لا يحتمل هذه
 المرأة فلا تدخل تحت قول
 الزوج (قوله ولو نوى
 النساء الخ) والفرق بينهما
 ان المملوك حقيقة لا يكون
 دون الاناث ولكن يستعمل
 فيهم عند الاختلاط بطريق
 التسمية ولا يستعمل فيمن
 هذا فرادهن (قوله ولو
 جمع بين منكوحته ورجل)
 مقتضى ما قاله فيما سبق انما
 أن يقع لان الرجل ليس
 محلاً للطلاق الا ان يجاب
 بان اضافة الطلاق الى
 الرجل وان لم يصح حكمه
 ثبت في حقه وهو الجريمة

(قوله وتخرج من هذه الاصل الخ) اي الاصل المذكور قريباً وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ (قوله واما توقف شروعه الخ) في هذا تأمل اذ الكلام في التلفظ بالنوى لا يشي آخره (قوله طلق زيب) اي مع طلاق عمره وقوله فقد وقع الطلاق ٢٤

مدخاية في طلاق زيب
ان لولا التلفظ به لم يقع
على زيب طلاق كالم يقع
على عمره وعلمه في البرازية
ايضاً بان الوقوع على الاولى
بالاشارة وعلى الاخرى
بالاقرار بالنية (قوله
ومنها حديث النفس) اي
مما خرج عن الاصل الثاني
وهو انه لا يشترط مع نية
القلب التلفظ في جميع
العبادات وفيه ان حديث
النفس لم يدخل في الاصل
المذكور حتى يصح
خروجه منه (قوله وحاصل
ما قاله الخ) اعلم ان
حديث النفس نوعان
ضروري وهو ما يقع من
غير قصد واختيار وهو
ما يقع بقصد والمراد في
الحديث الثاني اذا الاول
معقوف عن جميع الامم اذ لم
يصح عليه لامتناع الخلو
عنه وانما عني عن الثاني
عن هذه الامة تكريماً
للنبي صلى الله عليه وسلم
والفرق بين الثاني والثالث
التردد في الفعل فهو موجود
في الثالث دون الثاني
(قوله والهم بالسيئة
الخ) مقيد ذلك بغير مكة
قبول اخذ بالهم بالسيئة فيها

عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه انه يدين وفيما قال لها يا مطلقة ان لم يكن لها زوج طلقها
قبوله او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو
الاخبار بطلقت وان نوى الاخبار صدق ديانته وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط
في الاصل الثاني من التسامح وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات
ولذا قال في المجمع ولا يعتبر باللسان وهل يستحب التلفظ او يسن او يكره أقوال اختار في
الهداية الاول ان لم يجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
واسحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاجه لم ينقل عن الائمة
الاربعة وفي المفيد ذكره بعض مشايخنا النطقي باللسان ورآه الآخرون سنة وفي المحيط الذكر
باللسان سنة فينبغي أن يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فيسر هالي وتقبلها مني ونسألوا في كتاب
الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حقهنا في شرح الكفا
وفي القية والمحتج المختار انه مستحب وخرج عن هذا الاصل مسائل (منها النذر) لا تكفي
في ايجابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتسكاف (ومنها الوقف) ولو مجدداً
لا بد من التلفظ الدال عليه واما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تكفي
النية فلائنه من الشرائط للشروع (واما الطلاق والعتاق) فلا يقعان بالنية بل لا بد من
اللفظ الا في مسألة في فتاوى قاضي خان رجل له امرأتان عمرة وزيب فقال يا زيب
فاجابته عمرة فقال انت طالق ثلاثاً وقع الطلاق على التي اجابته وان قال فزيب طلق زيب
امرأته بطل لانه اخرج الجواب جوا بالكلام التي اجابته وان قال فزيب طلق زيب
اه فقد وقع الطلاق على زيب بمجرد النية (ومنها حديث النفس) لا يؤخذ به مالم
يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم وحاصل ما قاله ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية
او الطاعة على خمس مراتب (المهاجس) وهو ما يليق فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر
ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا (ثم الهم) وهو تورج قصد
الفعل (ثم العزم) وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالحاجس لا يؤخذ به اجماعاً لانه ليس
من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له ولا صنع (والخاطر) الذي يسهل منه كان قادراً على
دفعه بصرف المهاجس اول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث
الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاثة لو كانت في الحسنات
لم يكتب له بها اجر لعدم القصد (واما الهم) فقد بين في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة
يكتب حسنة والهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينظر فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان
فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه ان يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله
واحدة وان الهم مرفوع واما العزم فالحقه قون على انه يؤخذ به ومنهم من جعله من الهم
المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم معصية لا يأثم ان لم يصم هم عليه ولن عزم

ثم
انما قال لا يكتب سيئة ولم يقل ليست بسيئة لان الهم بالسيئة سيئة
وان لم تكتب لكونها مفقورة بعفوه تعالى (قوله والاصح الخ) ومن هذا يعم ان قوله في حديث
النفس مالم يتكلم به ليس له مفهوم حتى يقال انها اذ انكلمت او علمت يكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان الهم
لا يكتب في حديث النفس اولى

(قوله فلا تنقض نية)
 (الح) وجه التفريق أن
 اليمين حكمها وجوب البر
 ووجوب الكفارة في الحدث
 والكفارة لا تنقض من
 الكافر لكونها عبادة
 وإذا لم تنقض منه الكفارة
 لا تنقض يمينه لخلاف
 موجب (قوله لا في مسألة)
 (الح) لوجه هذا الاستثناء
 إذ معنى قوله لا تعتبر نية
 الكافر أي فيما كان
 عبادة وضما والفرق ليس
 بعبادة وضما (قوله له -
 (الح) لوجه لا كرهه
 المسئلة هنا وفي تعامل النقص
 بعدم التمييز نظر لانه ليس
 من الواقض بل المناقض
 هنا هو السكر المستلزم
 لاستتار العقل المستلزم
 غالباً لحدوث الحدث
 (قوله وعلى هذا) في
 التفريق نظر كالقبي بعده
 (قوله ضارمر تداني الحال)
 لا محل لكرهه هنا (قوله
 والفرق (الح) فيه ان
 ما ذكره افاد استواء
 الصلاة والصوم في انهما
 لا ينقطعان بمجرد النية
 وعليه فلا حاجة الى الفرق
 (قوله لو اقتض (الح)
 مخالف لما تقدم قريبان
 ان القاطع التكبير لا يجر
 النية

النية العزم لا اثم العمل بالجوارح الا ان يكون أمراً يتم بمجرد العزم كالسكر اهـ (العاشر)
 في شروط النية الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند
 قول الكثر وغيره فاني تيمم كافر لا وضوءه لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه
 وقوله فاذا أسلم بهذه صلى بهما لكن قالوا اذا انقطع دم الكفاية لا قل من عشرة حل
 وطئها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الفصل لانها ليست من اهلها وان صح منها الصلة طهارة
 الكافرة قبل اسلامه (فائدة) قال في الملتقط قال ابو حنيفة اعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه
 يهتدي ولا يمس المذهب وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اهـ ولم تصح الكفارة من كافر فلا
 تنقض يمينه لانهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم أي عهودهم الصورية وقد كتبنا
 في القوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والخلاصة (في صبي ونصراني) في
 خروجه الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار بقصده
 لا الصبي في المختار اهـ (الثاني) التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن
 فروعه عدم الصبي والمجنون خطأ ولكنه أهم من كون الصبي مميزاً أولاً وينتقض وضوء
 السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان (الثالث) العلم
 بالمتنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح كما قدمناه عن القنية الا في الحج فانهم صحوا
 الاحرام الميم لان علياً احرماً بما احرمه النبي صلى الله عليه وسلم وصححه فان عابداً
 أو عمراً صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تيممتم مرة (الرابع) ان لا يأتي
 بناف بين النية والمتنوى قالوا ان النية المتقدمة على التصريح جائزة بشرط ان لا يأتي بعدها
 بناف ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد والعياذ بالله تعالى في انائها وتبطل صحة
 النبي صلى الله عليه وسلم بالردة اذا مات عليها فان اسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة
 والسلام فلا مانع من عودها والا في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فاذا
 نوى قطع الايمان صار مرد العال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا
 كبر في الصلاة ونوى الدخول في اخرى فالتكبير هو القاطع الاول لا بمجرد النية واما الصوم
 الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال الى صوم فقل فانه لا يبطل والفرق
 ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التصريح
 وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط وفي خزائن الاكمل لو افتح الصلاة بنية
 للفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تداوعاصرت نطوعاً ولو نوى الاكل والجماع في الصوم
 لم يضره وكذا لو نوى فعلاً نافي الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل
 الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعدما مسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية
 من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر بالاقامة صار مقيماً وبطل سفره بخمس شرائط
 (ترك السير) حتى لو نوى الاقامة سائر المصح وصلاحيه الموضع الاقامة فلو نواها في بحر
 أو جزيرة لم تصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالأي فلا تصح نية التابيع كذا في معراج
 الدراية واذا نوى المسافر الاقامة في اثناء صلاته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء نواها
 في اولها او في آخرها او في وسطها وسواء كان منفرداً او مقنناً او مدرراً او مسبقاً فاللاحق
 لا يتم بنيتها بعد فراغ امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة ولو نوى بمال
 التجارة الخدمه كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم تؤثر كذا في الزبلي وامانية الخيانة

وهو مذهب اصحابنا اجمع
اه فهو مخالف للمصنف
(قوله لا تجزئه الخ) لا يخفى
ان عدم الاجزاء ظاهر على
تقدير زرده في نفس النية
بان نوى تلك الفائتة ان
كانت عليه والا نهى فرض
الوقت اما اذا نوى الفائتة
بنية جازمة غير انه شاك
في انه قضاء فجزئه (قوله
ولو شك الخ) يجب ان يجزئه
وما قاس عليه لاجماع بينهما
لانه فيما اذا اعتقد عدم
دخول الوقت وما ذكر فيما اذا
شك (قوله ديانة ايضا) لانه
نوى التخصيص بوصف ليس
في اللفظ ولا عموم له اذ لم
يدخل تحت اللفظ فلا تلزم
فيه نية التخصيص كالوقال
نويت النساء دون الرجال
لم يصدق (قوله واما تعميم
الخاص الخ) لا شك في عدم
قبوله قضاء وديانة اذا انعقد
احتمال اللفظ له ومنه هم
عموم المشترك يدل على منعه
بالاولى وهم في الخلاصة
مسئلة تص فيها على تعميم
الخاص بالنية فقال قال
ابن امرأة اتزوجها فهي
طالق فهذا على امرأة
واحدة الا ان ينوى جميع
النساء لان أي المضاف الى
النكرة لا تنعم الا اذا وصفت
بصفة عامة وهما لم توصف
بصفة عامة (قوله وكذا
لو اطلق الخ) يعني لو كرر لفظ

في الوديعة فلم أرها صريحة لكن في الفتاوى الظهير بتم جنائيات الاحرام ان المودع
اذا تعدى ثم ازال التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (فرع) وتقرب
من نية القطع نية القلب وهي نية نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع
بالقربة لا بمجرد النية ولا بد ان تكون الثانية غير الاولى كأن يشرع في العصر بعد افتتاح
الظهر فيفسد الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه ان لا يثاقل بالنية فان تلفظ بها بطلت
الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريحها في مفسدات الصلاة من شرح السكبر
(فصل) ومن المنافي التردد وعدم الجزم في اصلها وفي الملتقط وعن محمد بن ابي اسحق
خادم الخدمه وهو ينوي ان اصابعه بما باعه لازكاة عليه وقالوا لو نوى يوم الشك انه ان كان
من شعبان ايس بصائم وان كان من رمضان كان صائما لم تصح نيته ولو رد في الوصف بأن
نوى ان كان من شعبان ففعل والا فمن رمضان صح نيته كما بيناه في الصوم وينبغي على هذا
انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضاها أو لا فقضاها تم تبين انها كانت عليه ان لا تجزئه لشك
وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العبادة فاتي بها فبان انه فعلها في الوقت لم تجزئه
اخذنا من قولهم كافي فسخ القدير لوصلي الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل قطهر انه دخل
لا تجزئه اه وفي خزنة الاكمل ادرك القوم في الصلاة ولا يدري ان المكنوبة او التروحية
يكبر وينوي المكنوبة على انها لم تكن مكنوبة بضميعا يعني العشاء فاذا هو في العشاء
صحيح وان كان في التروحية وقع نفلا اه (فرع) عقب النية بالمشيئة وماننا انه ان كان مما
يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق
بطل (تكميل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب لاركر وانما وقع
الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتمدا انه اشترط كالتنية وقيل بركنيتها
(قاعدة) في الايمان تخصيص العام بالنية مة. ولديانة لا قضاء وعند الخصافي يصح
قضاء ايضا لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم يصح في ظاهر
المذهب خلافا لخصافي وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عام نوى خاصا وما
قاله الخصافي مخلص بان حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتى وقع في يد الظلمة واخذ
بقول الخصافي فلا بأس به كذا في الوولو الحية ولو قال كل مملوك امسكه فهو حر وقال غنيت
به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت بالسود دون البيض أو بالاكس لم يصدق
ديانة ايضا كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بينه في الشرح من باب اليقين بالطلاق
والعتاق واما تعميم الخاص بالنية فلم اره الا (قاعدة) فيها ايضا اليمين على نية
الحالف ان كان ظلو ما على نية المصالح ان كان ظالما كما في الخلاصة (قاعدة) فيها
ايضا الايمان مبينة على الافاظ لا على الاغراض فلو اغتات من انسان فحلف انه لا يشتري
له شيئا بفلس فاشترى له شيئا بمائة درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر
او بتسعة لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكن لا حث بلا لفظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة
فاشتراه باحد عشر حنث وتماه في تلخيص الجامع وشره للفارسي (فروع) لو كان
امها طاعة او حرة فناداها ان قصد الطلاق او العتق وقع والنساء فلا او اطلق فاعتمد
عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف وقع الكل أو التاكيد فواحدة ديانة
والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال انت طالق واحدة في فنتين فان نوى مع ثنتين فثلاث

نخل بها أولا والا فان نوى وثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف
 أو اطلق ولو نوى الضرب والحساب كذلك وكذا في الاقرار ولو قال انت على مثل ائني أو
 كأي رجعت الى قصده لينكشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم
 بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت الظهار فهو ظهار لانه تشبيه بجدها وان قال
 اردت الطلاق فهو طلاق باين وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما وقال محمد رحمه الله هو
 ظهار وان غنى به التهريم لا غير فعند ابي يوسف رحمه الله ايلاء وعند محمد رحمه الله ظهار ولو
 قال انت على حرام كأي ونوى ظهارة او طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف
 رحمه الله ايلاء وعلى قول محمد رحمه الله ظهار ومنه الوقر أجنب قرأنا فان قصد التلاوة حرم
 وان قصد الذكرك فلا ولو قرء الفاتحة في صلاته على الجنائز ان قصد الدعاء والثناء لم يكره وان
 قصد التلاوة كره غطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد الحمد
 للعطاس لم تصح ذبح فغطس وقال الحمد لله فكذلك ذكر المصلى آية اذ ذكر او قصده جواب
 التكلم فسدت والا فلا (تكميل) في النياحة في النية قال في تيم القنية مريض يمه غيره
 فالنية على المريض دون الميم انتهى وفي الزكاة قالوا المنة بنية الموكل فلو نواها ودفع
 الوكيل بلانية اخرته كما ذكرناه في الشرح وفي الحج عن الغير الاعتبار لنية المأمور وليس هو
 من باب النياحة فيها لان الافعال انما صدرت من المأمور فما اعتبر نية * (تنبيه) * اشتملت
 قاعدة الامور بقاصدها على غدة قواعد كما تبين لك وقد اتينا على عيون مسائلها والا
 فساتلها لا تصحى وفروعها لا تستقصى (خاتمة) تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية
 ايضا فاول ما اعتبره واذك في الكلام فقال سيديو به والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى
 كلاما ما نطق به النائم والساهى وما تحكيه الحيوانات المعلة وخالف بعضهم فلم يشترطه وسمى
 كل ذلك كلاما واختاره ابو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكلمه فكلما ناعما
 بحيث يسمع فانه يثبت وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم
 ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف
 التمهيج فيها كما بيناه في الشرح ولم أر الى الان حكم ما اذا كلمه بمعنى عاياه أو مجنون أو سكران
 ولو سمع آية المجددة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار اعدم أهلية القارى بخلاف
 ما اذا سمعها من جنب أو حائض والسمع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على
 المختار وكذا تجب بسماعها من سكران ومن ذلك المنادى النكرة ان قصد نداء واحد
 بعينه تعرف ووجب بناؤه على الضم والالم يتعرف وأعر ببالنصب ومن ذلك العلم المنقول من
 صفة ان قصده لمح الصفة المنقول منها ادخل فيه الالف واللام والا فلا وفروع ذلك كثيرة
 وتجري هذه القاعدة في العروض ايضا فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصود به ذلك
 اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من التكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع
 في كلام الله كقوله تعالى لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون * اوفي كلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم كقوله هل انت الا صبيح دميت * وفي سبيل الله ما لقيت
 (القاعدة الثالثة) اليقين لا يزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله
 عنه من قوما اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يجز جن
 من المجهد حتى يسمع صوتا أو يجدر بها وفي فتح القدير من باب الانجاس ما يوضحها فنسوق

(قوله وعلى ذلك خرج
 الحج) اخرج ما وقع في كلام
 الله تعالى منقول ما يقيد
 القصد في غاية الاشكال
 لانه انما يتم في كلام من
 يسمع منه الذهول والغفلة

هبارة بتسامها تحوله - تظهير النجاسة واجب مقيم بالمكان واما اذا لم يتمكن من الازالة
 لظفاه مخصوص المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه
 فان غسله بخر او بلا فطرطهر وذلك لوجهين ان لا اثر للخرى وهو ان يغسل بعضه
 مع ان الاصل طهارة الثوب وقمع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلها
 فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اورد الاسيحياني في شرح الجنام الكبير قال وسعت
 الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز بقوله وبقيته على مسئلة في السير الكبير هي اذا
 فتحنا احدا وفيهم وفي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج
 حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل
 فلو صلى معه صلاة ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر فوجب اعادة ما صلى انتهى * وفي الظهيرة
 ثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهذا احتياط وذلك التعليل مشكل
 عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل واصله انه شك
 في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق ان ثبوت الشك في
 كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب البتة الشك
 في طهر الباقي واما عدم الباقير ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارفاع اليقين
 عن نجاسة ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة معه الا ان هذا انصح
 لم يبق لكلماتهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان
 يثبت شك في محل ثبوت اليقين ايته و ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين فمن هذا حق
 بعض المحققين ان المراد لا يرتفع به - كم اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في
 الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك
 اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك
 الطاري لا يرتفع - كم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع
 بالشك فغسل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم انتهى كلام فقي
 القدير ونظيره قولهم القسم في المثل من المظهر اضربني انه لو تنفس بعض البر ثم قسم طهر
 لوقوع الشك في كل جزء هل هو المثلثس اولا قلت يندرج في هذه (العدة)
 قواعد منها قولهم الاصل بقاها كان على ما كان وتفرع عليهم مسائل منها من يتيقن
 الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث وكافي
 النراجية وغيرها ولكن ذكر عن محمد رجه الله انه اذا دخل بيت الخلاه وجلس للاستراحة
 وشك هل خرج منه شيئا او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل توشأ أم لا كان
 متوشئا علما بالغالب فيحتمل وفي خزائن الاكل استيقن بالتيمم وشك في الحدث فهو
 على تيممه وكذا الاستيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ باليقين كما في الوضوء ولو يتيقن
 الطهارة والحدث وشك في السابق فهو متطهر وفي البرازية يعلم انه لم يغسل عضو لكنه
 لا يعلم بعينه غسل رجله البصري لانه آخر العمل رأى البلية بعد الوضوء سائلة من ذكره بعيد
 وان كان يعرفه كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء لا يلهف اليه وينضح فرجه وازار به الماء قطعا
 للوضوء واذا بعد هذه عن الوضوء اعلم انه بول لا تنفقه الغلبة انتهى ومن فروع ذلك ما لو
 كان يزيد على عمرو والف مثلا فبرهن عمرو على الاداء والبراء فبرهن زيد على ان له عليه

(قوله ان يغسل الخ) متعلق
 بقوله الاتي وقع الشك
 في قيام النجاسة ولا يظهر
 لتقديم الممول هنا على
 حامله نكتة (قوله طهر
 الخ) هذا خلاف التحقيق
 والتحقيق انه لا يظهر وانما
 جاز لكل الانتفاع لشك
 فيها حتى لو جمع عاداته
 (قوله بوجوب خبر ان) قوله
 وشك في السابق الخ في فنيج
 المدر من تيقن الطهارة
 والحدث وشك في السابق
 يؤمر بالتذكر فيه اقبلاهما
 فان كان محدثا فهو الا ن
 متطهر لانه يتيقن الطهارة
 بعد قاطب الحدث وشك في
 انتفاء الالة لا يدري هل
 الحدث الثاني قبلها
 او بعدها وان كان متطهرا
 فان كان يعتاد التجديد
 فهو الا ن محدث لانه
 يتيقن حدثا بعد ذلك
 الطهارة وشك في زواله
 لانه لا يدري هل الطهارة
 الثانية متاخرة عنها ام لا
 بان يكون والى بين
 الطهارتين ومنه يعلم ما في
 كلام المصنف

القلم تقبل حتى يبرهن انها حادثة بعد الاداء والبراء شك في وجود النجس فالاصل بقاء
 الطهارة ولذا قال محمد رحمه الله حوض غسلا منه الصغار والمبيد باليدى الدنسة والجرار
 الوضوء يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة ولذا اقتوا بطهارة طين الطرقات وفي الملتقط
 فارة في الكوز لا يدرى انها كانت في الجرة لا يقضى بفساد الجرة بالشك وفي خزانة الاكل
 رطبي في ثوبه قدر او قد صلى فيه ولا يدرى متى اصابه يعيدها من آخر حدث احدثه وفي المنى
 آخر رقة انتهى يعني احتياطاً وعملاً بالظاهر اكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صرح
 صومه لان الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل ان لا يأكل مع الشك وعن ابي
 حنيفة رحمه الله انه سبي بالاكل مع الشك اذا كان يبصره علة او كانت الليلة مقمرة او متغيمه
 او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين
 شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه آكل بعده قضى ولا كفارة ولو شك في الغروب
 لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان اكل ولم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة روايتان وعما
 في اثر ح من الصوم ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة
 فالقول لها لان الاصل بقاءها في ذمتها كالمدين اذا ادعى دفع الدين وانكر الدائن ولو
 اختلف الزوجان في التمكن من الوطئ فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في
 السكوت والردي فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
 فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فيملك الاخبار ولو
 اختلف المتبايعان في الطوع فالقول ان يدعيه لانه الاصل وان برهننا فيبينة من يدعي
 الاكره اولى وعليه الفتوى كافي البرازي بقوله ادعى المشتري ان اللحم لحم مبيته او ذبيحة
 بجموهي وانكر البائع لم اره الا ان ومقتضى قولهم القول للمدعي البطلان لكونه منكر اصل البيع
 ان يقبل قول المشتري باعتباره ان الشاة في حال حياتها محرمة فامشترى متمسك بماصل
 التمريم الى ان يتحقق زواله ادعت المطلقة امتداد الطاهر وعدم انقضاء العدة صدقت
 ولها النفقة لان الاصل بقاءها الا اذا ادعت الحبل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت اثم تبين
 ان لا حبل فلا رجوع عليها كافي في القدر (قاعدة) الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل
 في شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي عليه لموافقة الاصل والبيئة على المدعي
 لمعواه ما خالف الاصل اذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان
 الاصل البراءة عما زاد ولو اقر بشيء اذحق قبل تفسيره بماله قيمة فالقول للقرع عليه منه ولا يرد
 عليه فالواقر بدرهم فاتهم قالوا نلزمه ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلافاً فاقبل
 اقوله اثنان فينبغي ان يعمل عليه لان الاصل البراءة لا تاخذ قول المشهور انه ثلاثة وعليه بسني
 الاقرار (قاعدة) من شك هل فعل شيئاً ام لا فالاصل انه لم يفعل وتدخل فيها قاعدة
 اخرى من تبين الفعل وشك في القلب والكثير حمل على القليل لانه المتيقن الا ان تشتغل
 الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت ييقين
 لا يرتفع الا بيقين والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يقفه من الصلاة شيء وأحب
 ان يقضى صلاة عمره منذ أدرك لا يستحب ذلك الا اذا كان أكبر ظنه فسادها بسلب الطهارة
 او ترك شرط حيث يشق يقضى ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لو ردد التمسك عنه انتهى
 شك في صلاة قبل صلاحها ام لا عادى الوقت شك في ركوع او سجود وهو في اعاد وان كان

(قوله روايتان) في البدائع
 الصحيح عدم الوجوب لان
 احتمال الغروب عليهم
 فكانت الشبهة ثابتة
 (قوله عدم وصول الخ)
 بشكل عليه انهم قالوا
 لو ادعت المرأة مضى عدتها
 في مدة تحمله صدقت
 مع ان الاصل بقاء العدة
 فقد قالوا لو ادعت المطلقة
 امتداد الطاهر وعدم
 انقضاء العدة صدقت ولها
 النفقة لان الاصل
 بقاءها وبشكل عليه ايضا
 بان المودع لو ادعى رد
 الودعة اذعى الهلاك
 فالقول قوله مع ان الاصل
 بقاءها (قوله محرمة) أي
 لانها حلال الغير (قوله)
 فالاصل انه لم يفعل
 ينبغي ان يقيد في الصلاة
 بما اذا كان في الوقت لما
 في الثانية شك في صلاته
 انه هل اداهام لان في
 الوقت كان عليه ان
 يعيدها بعد خروج الوقت
 لا شيء عليه

بعدها فلا وان شك انه كم صلى فان كان اول مرة استأنف وان كثر تحرى والاخذ بالاقل
وهذا اذا شك فيما قبل الفراغ وان كان بعده فلاثي عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك
فرضا وشك في تعينه قالوا بسجدة واحدة ثم يعدهم يقوم فيصلي ركعة بسجدة تين ثم
يقعد ثم يسجد السهو كذا في فتح القدير ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربعاً
وشك في صدقه وكذب به فانه بعيداً احتياطاً لان الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين لا يعيدوا الاعادة ولم كذا في الخلاصة
ولو صلى ركعة بنيسة الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع
ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو تذكر مصلي العصر
انه ترك سجدة ولم يدر هل تركها من الظهر او العصر الذي هو فيها تحرى فان لم يتع تحرى به على
شيء يتم العصر ويحسد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فان لم يعده فلا
شيء عليه وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصاب النجاسة
ثوبه او لا او مسح راسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا فلا تبس ولو شك انها تكبيرة
الافتتاح او القنوت لم يصبر شارباً وتعامه في الشرح من آخر سجود السهو ولو شك في اركان
الحج ذكر الخصاص انه يحصى كافي الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدى ثانياً لان تكرار
الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج بزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب
الصلاة احوماً كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبنى على الاقل في ظاهر الرواية وفي
البراز يشك في القيام في الفجر انما الاولى والثانية فرضه وقدر التشهد ثم صلى ركعتين
بفاتحة وسورة ثم اتم وسجد السهو فان شك في سجدة انها من الاولى ام عن الثانية بمعنى
فيها وان شك في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة
الثانية قعد ثم قام وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك في سجدة انه صلى الفجر ركعتين
او ثلاثاً ان كان في السجدة الثانية فسدت صلاته وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاحها
عند محمد رحمه الله لان تمام المأهية بالرفع عنده ترفع السجدة بالرفض ارتقاءها بالحدث
فيقوم ويقعد ويحسد السهو الى ان قال نوع منه تذكر ركعة ولو ناسدت صلاته
وان ترك فمأهية يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقوم وصلى ركعة بسجدة تين صلى
صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم اية صلاة اعاد الفجر والوتر وان تذكر
انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها انتهى ومنها
شك هل طاق ام لا يقع شك انه طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كاذ كره الاسبيحاني
الا ان يستيقن بالاكثر او يكونا كبر ظنه على خلافه وان قال الزوج هزمت على انه ثلاث
يتركها وان اخبره عدل حضر واذك المجلس بانها واحدة وصدقه هم اخذ بقوله ان كانوا
عدولاً وعن الامام الثاني حلف بطلاقها ولا يدرى اثلاث ام اقل يحصى وان استوى بالعمل
باشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج امنى او مذى وكان في النوم فان تذكر
احتلاماً وجب الفسل اتفاقاً ولا يجب عند ابى يوسف رحمه الله عملاً بالاقل وهو المذى
ووجب عندهما احتياطاً كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الفارة
الميتة اذا وجدت في بئر ولم يدر متى وقعت وهذا فروع لم ارها الا في الاول لو كان عليه دين
وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعي

(قوله لان الشك الخ) فيه
ان الشك في الصلاة بعد
الفراغ منها لا يوجب شيئاً
(قوله بمعنى فيها) لم يظهر له
معنى محصل (قوله فسدت
صلاته) أى لا احتمال انه قيد
الثالثة بالسجدة الثانية
وخط المكتوبة بالنسافة
قبل تمام المكتوبة (قوله
يمكن اصلاحها) لانه اذا
لمن صلى ركعتين كان عليه
إتمام هذه الركعة لانها
ثانية فيجوز ولو كانت
ثالثة من وجه لا تفسد
صلاته عند محمد لانه لما
تذكر في السجدة الاولى
انقضت تلك السجدة
أصلها صارت كأنها لم تكن
(قوله وكقول الامام الخ)
فانه بوجوب إعادة ثلاثه
ايام على من نوى منها اذا
كانت متتفة والا فليوم
واحدة احتياطاً وقال يحكم
بنيانها من وقت العلم بها
مطلقاً

عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في الحرام وان الى خصمه الاحلفه
ان كان اكبر رايه ان المدعى محق لا يحلف وان كان اكبر رايه انه مبطل ساغ له الحلف انتهى
الثاني * له ابل و بقر وغنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها او بعضها ينبغي ان تلزمه زكاة
الكل * الثالث * شك فيما عليه من الصيام * الرابع * شك فيما عليه من
العدة هل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قوله لو
ترك صلاة فشك انها اية صلاة تلزمه صلاة يوم و ليلة عملا بالاحتياط * الخامس * شك في
المنذور هل هو صلاة او صيام او عتق او صدقة ينبغي ان تلزمه كفارة بين اخذ من قوله لو
قال على نذر فعايه كفارة بين لان الشك في المنذور كعدم تسميته * السادس * شك هل حلف
بالله او بالطلاق او بالعتاق فينبغي ان يكون حلفه باطلا ثم رابت المسئلة في البرازية في شك
الايمان حلف ونسب انه بالله تعالى او بالطلاق او بالعتاق فحلفه باطل انتهى وفي اليتيمة
اذا كان يعرف انه حلف مغلقا بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه
لا يدري ان كان بالله ام كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين
بالله تعالى ان كان الحالف مسلما قيل له كم بين عليك قال اعلم ان علي ايمانا كثيرة غير اني
لا عرف عددها ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلانهاية له انتهى
* قاعدة * الاصل العدم وفيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قول نافي الوطى لان
الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خبيرت وان قلن ثبت
فالقول له لكونه منسكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من العنة وفي القنية افتقرا
وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فalcول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى
ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم اربح الا كذا
لان الاصل عدم الزائد وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا أتى باليمين وقال هما
اصل وربح لارب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو ان
القول قول القابض في مقدار ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى
الوصول اليها وانكرت فalcول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة
اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الاتفاق فalcول له مع اليمين كما في الخسائية والثانية
خرجت عن القاعدة فليتنا مل وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه
ماتناه عن شراء كذا لان الاصل عدم النسي ولو ادعى المالك انها قرض والاخذ انها مضاربة
فalcول فيها قول الاخذ لانهما اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان ولذا قال
في الكفر وان قال اخذت منك الفارديعة وهلكت وقال اخذت ما غصبها فهو ضامن ولو قال
اعطيتها واديعه وقال غصبته لا انتهى * وفي البرازية دفع لا تحريعا ثم اختلفا فقال
الدافع فرض وقال الاخر هدية فalcول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى البراءة عن
القيمة مع كون العين متقومة بنفسها ومنها لو ادعت المرأة حليمة تدين في قسم الرضيع
ولا يدري ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الوالدية
وصياتي تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمه ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين
المؤجرة فalcول لمنكره كما في اجارة التملذيب ومنها لو ثبت عايمه دين باقرار او بينة فادعى
الاداء او البراءة فalcول للدائن لان الاصل العدم ومنها لو اختلفا في قدم العيب فانكره

(قوله وكذا في غسار رامين
المال) هذا مقيد بما لو قال
اعطيت امالوقال اخذت
بعد هلاك المال فalcول
لرب المال كما في التظهيرية
وغیرها

البائع فالقول له واختلاف في تعليله فقول لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقول لان نفاه عملا بان الاصل عدمه وقيل لان ادعاء لانه ينكر لزوم العقد وقد سكتنا القولين في الشرح والمعتمد الاول ومنها لو قال فصببت منك الفاور بحت فيها عشرة آلاف فقال المنصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار البرازية يعني انه سكه بالاصل وهو عدم النصب ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بهدرو يسه فالقول للبائع لان الاصل عدم التغيير * (تنبيه) * ليس الاصل العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة واما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك انه لو اشتراه على انه خياز او كاتب وانكرو جود ذلك الوصف فالقول له لان الاصل عدمهما ما لم يكونا من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر وانكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك لي خباز فهو حر فادعاه عبدا وانكر المولى فالقول للمولى * ولو قال كل جارية بكري فهي حرة فادعت جارية انها بكري وانكر المولى فالقول لها وتتمام تفرع به في شرحنا على الكفر في تعاقب الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط * (قاعدة) * الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته منها ما قدمناه فيما لو اراد في ثوبه فحاسة وقد صلي فيه ولا يدري متى اصابته بعيد هامن آخر حدث احد ثوبا من اخر رقدة ويزنه النسل في الثانية عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع بعد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما عرف ولو فتق جبة فوجد فيها قارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب بهيئ الصلاة مذبذوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب بعيد هامن ثلاثة ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكم بانجاسة البثر اذا وجدت فيها قارة ميتة من وقت العلم بهامن غير اعادة شئ لان وقوعها احداث فيضاد الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم رحمه الله فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة ايام ان كانت منشفة او تحفة منة والا فذبذوم وليس له بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كالجرح اذا لم يرل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح (ومنها) لو كان في بدر رجل عبد فقال رجل فقات عينه وهو في ملك البايع وقال المشتري فقأته وهو في ملكي فالقول للمشتري فبأخذ ارشه (ومنها) ادعت ان زوجها ابانها في المرض وسار فارثت وقالت الورثة ابانها في صحته فلا تراث كان القول قولها فترث (وخرج) عن هذا الاصل مسئلة الكثر من مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول قولها وبه قال زفر رحمه الله تعالى وانما اخرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل تهكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما مضى (ومما) فرعته على الاصل ما في اليقينة وغيرها ولو اقر لوارث ثم مات فقال للمقر له اقرني الصهبة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة واليقينة بينة المقر له وان لم يسم بيمينته واراد استحلانهم فله ذلك انتهى ومما فرعته على هذا الاصل قولهم لومات مسلم وتحنه نصرانية فمات مسلمة بعده وت وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده وت فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد

(قوله واليقينة بينة المقر له)
وكذا الواقام كل بينة بيمينته
اولى

عزله لرجل اخذت منك الفاروق فتم الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا بعد
الغزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب
اوقاته وهو وقت الغزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتدل الاول لان القاضي
اسنده الى حالة منافاة للظمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد القضاء
وخرج ايضا عنه ما لو قال المبيد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبيد وقال المقر له بل
قطعتما وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعيده وقد اعنته اخذت منك غلة كل
شهر خمسة دراهم وانت عبيد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا
الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل الغزل وقال الموكل بعد الغزل كان القول للوكيل ان
كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة
القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك وانت امسي فقالت
هي قطعتما وانا حرة فالقول قولها وكذا في كل شيء اخذته منها عند ابى حنيفة وابى يوسف
رحمهم الله ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظردقيق للفرق بينها وفي المجموع
من الاقرار ولو اقر حربي اسلم باخذ المال قبل الاسلام او باتلاف خمر بعده او مسلم بحال حربي
في دار الحرب او بقطع يده معتقه قبل العتق فكذبوه في الاسناد افتى بعدم الضمان في السكك
التي هي بمعنى محمد وقال ايضا ومن عاقر علية لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند
المشتري فانه لا يرجع بالثمن لار المرض بزيادة فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق
لسكرير جمع بنقصان العيب كما ذكره الزياي وليس من فروعهما اذا تزوج امة ثم اشترى
ثم ولدت ولدا احتمل ان يكون حاديا بعد الشراء او قبله فانه لا شك عندنا في كونها م ولدان
جهة انه حادث اضيف الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير ام ولده
عندنا * (قاعدة) * هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على عدم الاباحة
وهو مذهب الشافعي رحمه الله او التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى
ابى حنيفة رحمه الله وفي البدائع المختار ان لاحكم للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان
كان ازيل فاما رادبه هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فالتنفي التعلق لعدم فائدته انتهى وفي
شرح المنار لا يصنف الاصل في الاشياء الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض
اصحاب الحديث الاصل فيها الحظر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من
حكم لكننا نقف عليه بالفعل انتهى وفي الهداية من فصل الحداد ان الاباحة اصل انتهى
ويظهر اثر هذا الاختلاف في المسكوك عنه ويخرج عليها ما اشكل خاله (فيها)
الحيوان المشكل امره والنبات المجبول سميته (ومنها) اذا لم يعرف حال النهر هل هو
مباح أو مملوك (ومنها) لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك (ومنها) مسئلة
الزرافة فذهب الشافعي رحمه الله القائل بالاباحة الحل في السكك واما مسئلة الزرافة فالمختار
عندهم حلها كلها وقال السيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم
تقتضي حلالها والله تعالى اعلم * (قاعدة) * الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في
كشف الاسرار شرح فخر الاسلام الاصل في النكاح الحظر وايضا للضرورة انتهى * فاذا
تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي
فيها كم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا له اربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم

(قوله كان القول للوكيل)
لا يكره الضمان في المستهلك
وادعى خروج الملك في
القائم من الموكل (قوله
قاعدة الخ) اعلم ان ما فيه
ضرر لنفسه أو غير خارج
عن موضع الخلاف

نسيها فلم يدرا بغيره ان يفتي لم يسه ان يفتي لوطي ولا لبيع ولا يبيع الحماكم ان يحل بيته
ويدين حتى يبين المعتقد من غيرها وكذلك اذا طلق احدي نساؤه بعينها ثلاثا ثم نسيها وكذلك
ان ميز كلهن الا واحدة لم يسه ان يقر بها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك ينعى القاضي عن
حتى يخبر انها غير المطلقة فاذا اخبر بذلك استخلفه البتة انه مطلق هذه بعينها ثلاثا ثم حلى
بينهم فان كان حلف وهو جاهل بما لا ينبغي له ان يقر بها فان باع في المسئلة الاولى ثلاثا من
الجواري فحكم الحماكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل السابقة هي المعتقد ثم
رجع اليه بعض ما باع بشراء او هبة او ميراث لم ينسخ له ان يطاها لان القاضي قضى فيه بغير
علم فلا ينبغي له ان يطاها شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها حينئذ لا بأس لانها زوجته او أمته
ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة
انتهى ثم قال ولو اعتنى في جارية من رقيقه ثم نسيها او مات لم يجز للقاضي التحري ولا يقول
للورثة اعتنوا ايتن شئتم او اعتنوا التي اكره ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا ان
الميت اعتق هذه بعينها اعتقها واستخلفهم على علمهم في السابقان فان لم يعرفوا من ذلك
شيئا اعتنقهن كلهن واسقط عنهن قيمة احداهن وسعين فيما بقي انتهى وخروج عن هذا
الاصل مسئلة في فتاوى قاضيخان صبية أرضها قوم كثير من أهل القرية اقلهم اواكثرهم
لا يدري من أرضها وارادوا احد من أهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصغار
اذا لم تظهر له علامة ولا يشهد أحده بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا يفسد
باب النكاح فلو اختلطت الرضعة بنساء يحصون لم أره الا ان ثم رأيت في السكا في الحماكم
الشهيد ما يفيد الحل ولغظه ولو ان قوما كان كل منهم جارية فاعتق أحدهم جارية ولم
يعرفوا المعتقد فلكل واحد منهم أن يطاها جارية حتى يعلم انها المعتقد بغيرها وان كان أكبر
راى أحدهم انه هو الذي اعتق فأحب الى انه لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك
حراما ولو اشترى رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقد
ولو اشترى الرجل الواحد حل له وطعن فان فعل ثم اشترى السابقة لم يحل له وطعن شيء منهن
ولا يسه حتى يعلم المعتقد منهن انتهى ثم أعلم ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان
في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم يعتبر ولا قالوا لو ادخلت المرأة حلة
ثديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كما
في الوالدية وفي القنية امرأة كانت نهطى ثديا صبية واشترى ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن
في ثديي لبن حين القنتم ائدي ولم يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا بنها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى
وفي الثانية صغيرة وصغيرة يدغمها شبه الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح يدغم
هذا اذا لم يضر بذلك احد فان اخبر به عدل ثقة يأخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان
الخبر بعد النكاح وهما كبيران فالاحوط ان يفارقهما * ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
فيه الخظر يقبل في حله خبر الواحد قالوا واشترى امته زيد قال بكر وكلني زيد بيدها يصل
وطئها وكذا لو جاءت امه قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقةا حل وطئها
ولم ارحكم ما اذا وكل شيخا في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل
ان يسلمها للوكل فقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشترىها لنفسه لان
الوكيل يشترى غير الممين له ان يشتريه لنفسه ولئن كان شراء الوكيل الجارية بالصفات المهيئة

(قوله لا تحل بالضرورة)
مخالف لما تقدم قريها
كشف الاسرار (قوله ولم
يعرفوا المعتقد) فيه نظرا
فرض المسئلة ان لكل منهم
جارية ومن المعلوم معرفة كل
جاريته (قوله فان اخبر به
عدله) قيل يشكل على قولهم
لا يثبت الرضاع الا بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين
لكنه يلزم قولهم يقبل خبر
واحد عدل في البيانات
الا انه مخالف لما مشى
عليه اصحاب التواتر اه
خوى باختصار (قوله
وظن صدقةا حل) قيل
عليه ان الهدية اما اباحة
او تمليك ولا اباحة في الابضاع
والتمليك يقتضي ايجاب
وقبول ولم يوجد فكيف
يحل الوطئ

ظاهر في الحل ولكن الاصل التحريم وينتهي الى جوع الى قول الوارث لانه خالفه وظهر
نظائر في الفقه ولما كان الاولى الاحتياط في الفروج قال في المصنعات اذا عقد على امته
ممتزهاه وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير
او محلو فاعليها بعقوبتها وقد حث الخائف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تداولتها الايدي انتهى
فاوقع لبعض الشافعية من ان وطئ السراى الا في مجابن اليوم من الروم والهند والترك
حرام الا ان ينصب في المغانم من جهة الامام من يحسن قومه بنافقهم من غير حيف ولا ظلم
او يحصل قومه من محكم او يتزوج بعد العتق باذن القاضي او العتق والاحتياط اجتناب
مملوكات وحرث انتهى ورجح لاحكم لازم فان الجارية المجردة لغيره ولا الحال المرجع فيها الى
صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال في تنقيحها
في مخرج الذرية من كتاب الحظر والاباحة ان اصحابنا رجحوا الله احتياطوا في امر الفروج
الا في مسئلة لو كانت جارية بين شريرين وادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريريه وطلب
ان توضع على يده لايجاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حصة للملك انتهى
في قاعدة في الاصل في الكلام الحققة وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطئ وعليه
حل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فحرمت من زينة الاب كحليلته
ولذا لو قضى شافعي بجله لم ينقل لمخالفة الكتاب بخلاف القضاء بجل محسوسة والفرق
مذكور في ظاهر شرحنا وحرمة المعة ودعليها بلاوطئ بالاجماع ولوقال لامته او منكوحته
نكحتك فعلى الوطئ فلو عقد على الامه بعد اعتاقها وعلى الزوجة بعد ابانتها لم يثبت
كافي كشف الاسرار ومنها الوطئ على ولده او اوصى لولده لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد
لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت قطاها راية هدم
الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصليب
وهذا في المفرد واما اذا وقف على اولاده دخل التسليم كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
كافي فتح القدير وكانه لا عرف فيه والا فالولد مفردا او جهة حقيقة في الصليب ومنها الوطئ
لا يبيع ولا يشتري ولا يوجر ولا يسلأ ولا يباح عن مال الا بقاسم ولا يخاصم ولا يضرب
ولده لم يثبت الاب بالباشرة ولا يثبت بالتوكيل لانها الحقيقة وهو محجاز الا ان يكون مثله
لا يباشر ذلك الفعل كالتقاضي والامير فيثبت يثبتهما وان كان يباشره مرقوبو كل فيه
اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكتز بعده وما يثبت بهما النكاح والطلاق والخلع
والعتق والكتابة والصالح عن دم عمد والهة بالصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد
والفجج والبناء والخياطة والايديع والاستبعاد والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه
والكسوة والحل انتهى والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالصحيح او تتناول الفاسد
فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتهوكيل بالبيع يتناول الفساد والتوكيل بالنكاح
لا يتناول واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تنسأله وان كانت على المستقبل
لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظاهر به وكذا
على البيع كافي المحيط ومنها الوطئ لا يصلح اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به
قياسا لادامته لا يتزوج اليوم كافي المحيط ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له

يبغ الاولاد والزواج وهم
اذا كانوا كفرة فالباع
في دار الاسلام والحربي
والذي لا يملك يبغ ولده
في دار الاسلام (قوله للوطئ
هذا قول غير الاسلام وهو
خلاف قول عامة المشايخ
وجهور المفتين من ان
النكاح في الالة العقد
(قوله لمخالفة الكتاب) فيه
ان هذه المخالفة مبينة على
كونه حقيقة في الوطئ
فهو غير متعيز وجوابه انه
مخالف بالنسبة الى الخفي
(قوله والفرق مذكور) وهو
ان حرمة الوطئ منه وص
عليها بخلاف التقبيل
والمس (قوله وهذا في
المفرد واما لو قال وقفت على
اولادي واولاد اولادي فلا
خلاف في دخول ولد البنت
فاذا انقرض اولاده دخل
التسليم كله كذكر
الطبقات الثلاث بلفظ
الولد كافي فتح القدير
وكانه لا عرف فيه والا
فالولد مفرد او جهة حقيقة
في الصليب (قوله لو دخل
التسليم كله في الاختيار)
فيه تفصيل ولفظه تدخل
البطون كلها العموم اسم
الاولاد لكن يتقدم الاول
(قوله يتناول الفساد) هذا
عنده واما عندها فلا لان
المقصود الاعتياف وهو
بالجائز وله ان يطلق بغيره
على اطلاقه ومثرا الخلف

في لزوم المهر وانما الاذن بالعقد فيمنتهى به عنده لا ينعقد به واما الوقوف فلا ينتهي به اتفاقا والفرق بين الاذن للمعد
بالنكاح ان المطلوب فيه ثبوت الحل وهو بالصحيح

حتى لو ادعى انها سكنة لم يقبل وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرار منه بكونها
له بخلاف زرع فلان او غرس او بناء وادعى انه فعل ذلك بالاجر فهي للقروءة ولو حلف
لاياً كل من هذه الشاة حنث بلمعها لانه الحقيقة دون لبسها وتساها بخلاف ما اذا حلف
لاياً كل من هذه النخلة حنث بشمرها واطلعها لا بما اتصل به صفة حادثة كاللبس فان لم يكن
لها غمر حنث بما كله مما اشترته او بشمرها ومنها لاياً كل من هذه الخنطة فانه يحنث بما كل
عينها لا لما كان ولا يحنث بما كل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالسكرع لانه
الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيده او باناء بخلاف من ماله دجلة ومنها اوصى لمواليه وله عتقاه ولهم
عتقاه اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والاخرون مجاز بالتسبب ومنها اوصى لابناء
زيد وله صليبيون وحفدة فالوصية للصبيين ونقض علينا الاصل المذكور بالمسئأ من على ايتائه
لدخول الحفدة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقاً ومن اضاف العتق
الى يوم قدوم زيد فقدم ليل العتق ومن حلف لا يسكن دار زيد عتت النسبة للدارك وغيره وبان ابا
حنيفة ومجدار حهما الله قالوا فيمن قال لله على صوم رجب ناو باليهين انه نذروا يمين واجب
بان الامان لحقن الدم المحتاط فيه فاتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم
مجاز عن الدخول فعم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان لمطلق الوقت لقوله تعالى وهو من يومهم
يومئذ بمره ولنه اذا امتد لكونه معياراً والقدم غير معتد فاعتبر مطلق الوقت واصله
الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليهين من الواجب فان ايجاب المباح
يمين كهرمه بالنص ومع الاختلاف لاجمع كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي
صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقدها بمسجدة
لانه يكون آتياً بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجهة او بالرفع قولان ههنا من غير ترجيح
ويشبهني ترجيح الثاني كارجوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالاربعة ولو
حلف لا يصليها جماعة لم يحنث بادر الركعة واختلف فيما اذا انى بالاكثر فاختار في فيها فوائداً
في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك في الفائدة الاولى في تستثنى منها مسائل الاولى
المستحاضة المتخيرة بلزماً الاغتسال لكل صلاة وهو الصحيح الثانية اذا وجد بل لا يلزم
انه منى او مذى قدمنا ايجاب الغسل مع وجود الشك الثالثة وجد فارة ميتة ولم يدر متى وقعت
وكان قد توشأ منها قد منا وجوب الاعادة عليه مفصلاً مع الشك الرابعة قدمنا انه لو شك هل
كبر للافتتاح أولاً او احدث أولاً او مع رأسه أولاً وكان اول ما عرض له استقبال الخامسة
اصابت ثوبه نجاسة ولا يدرى أى موضع اصابته فغسل الكل على ما قدمنا عن الظهيرية
مع ما فيه من الاختلاف السادسة رعى صيد الفرجه ثم تغيب عن بصره ثم وجد ميتة
ولا يدرى شئ به فانه يحرم مع وجود الشك لكن شرط في الكثرة منه ان يقعد عن طلبه
وشرط قاضيه ان يتوارى عن بصره واليه يشير في الهداية والمعتد الاول السابعة لو نكثت
الفرقة فارة قالوا ان شر بت على فورها الماء يتنجس كشارب الخمر اذا شرب الماء على فوره
ولو مكثت ساعة ثم شرب لا يتنجس عند أبي حنيفة رحمه الله لاحتمال غسلها فغسلها بالاعاءها
وعند محمد رحمه الله يتنجس بناء على اصله من أنها لا تزول الا بالمطلق كالحكمة وههنا
مسائل تحتاج الى المراجعة ولم ارها الا من هناك مسافر او صل بلده ولا ومن هناك مسافر
هل نوى الإقامة او لا ويثبت ان لا يجوز له الترخض بالشك ثم ايت في التماسه خاتمة ولو شك

(قوله لم يقبل) لان اللام
للك حقيقة (قوله ساكن)
بإضافة العامل لمعوله
واقادة الملك بطريق ان
الفرد الكامل سكنى الملك
فانصرف المطلق اليه
(قوله حنث بشمرها الخ)
وذلك لتعذر الحقيقة فيصاح
الى المجاز وهو الثمرة او غمرها
ان لم يكن لها غمر فلو تكلف
واكل من عينها لا يحنث
في الصحيح (قوله واليمين
من الموجب) وذلك ان النذر
ايجاب المباح فيستدعي
تحريم ضده وانه يمين فكان
نذراً بصيغته يميناً بوجبه
ومع الاختلاف لاجمع بين
الحقيقة والمجاز لان النذر من
الصيغة واليمين من الموجب
(قوله بالنص) يتعلق بيمين
لا بخبر (قوله شك مسافر
الخ) مقتضى قولهم الاصل
بقاء ما كان على ما كان
وقولهم الاصل العدم ان
يستمر حكم السفر

في الصلوات امقيم او مسافر صلى اربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً فكذلك اذا شك في نية
 الاقامة ومنه صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصل بطهارته ينبغي ان لا تصح ومنه صاحب
 من قدام الامام وشك المتقدم عليه ام لا ومنه شك هل سبق الامام بالتكبير او لا ثم رايت
 في التنا تارخانية واذا لم يعلم المأموم هل سبق امامه بالتكبير او لا فان كان اكبر رايه انه كبر
 بعده اجزاء وان كان اكبر رايه انه كبر قبله لم يجزه وان اشتراك الظن ان اجزأ لأن امره محمول
 على السداد حتى يظهر الخطاء انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي
 الشك في التقدم والتأخر ومنه ما من عليه فائتة وشك في قضائها فهي ستة وفي التنا تارخانية
 رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت ام لا بكرة له ان ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدرك
 الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت او لا افضل ان يقره في سنة الظهر والعصر والعشاء
 في الاربع الفاتحة والسورة انتهى (الفائدة الثانية) الشك تساوى الطرفين
 والظن الطرف الراجع وهو ترجيح جهة الصواب والوهم رجحان جهة الخطاء واما كبر
 الرأى وغالب الظن فهو الطرف الراجع اذا اخذ به القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كما ذكره
 الامشي في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين
 وجود الشيء وعدمه سواء استويا وترجع احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على
 الف درهم في ظني لا يزمه شيء لانه للشك انتهى وغالب الظن عندهم ملحق بايقين وهو الذي
 يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بان
 الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع
 (الفائدة الثالثة) في الاستصحاب وهو كما في التحرير الحكم ببقائه امر محقق لم يظن عدمه
 واختلف في حجية قبل حجة مطلقاً ونفاه كثير مطلقاً واختار الفحول الثلاثة ابوزيد وشي
 الاثمة وفخر الاسلام انه حجة لا دفع للاسقفى وهو المشهور عند الفقهاء والوجه انه ليس
 بحجة اصلاً لان الدفع استمرار عدمه الاصل لان موجب الوجود ليس موجب بقاءه فالحكم
 ببقائه بلا دليل كذا في التحرير وما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك
 الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده بالقول له ولا شفعة له الا بيعة ومنها المفقود
 لا يرث عندنا ولا يورث وقد منافر وعامة بنية عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته
 وفي اقرار البرازية صب دهن الانسان عند اليهود فادعى مالكة الضمان فقال كانت نجسة
 لوقوع فارة فيها فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود بشهود على الصب لا عدم
 النجاسة وكذا الواتلف لحم طواف فطواب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصرف
 وللشهود ان يشهدوا انه لحم ذكرى بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة
 كتاب الاستحسان وهي ان رجلاً لو قتل رجلاً فلما طلب منه القصاص قال كان ارتداً وقتل
 أبي فقتلته فصاحباً للردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدو وان فانه
 يقتل ويقول كان اقتل كذلك وأمر الدم عظيم فلا يحمل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم
 اهون حتى حكم في المال بالنسكول وفي الدم يهين حتى يقرأ ويحلف واكتفى بيمين واحدة
 في المال ويضمن يميناً في الدم انتهى (القاعدة الرابعة) المنة تجلب التيسير والاصل فيها
 قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
 وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الجنبية السمعة قال العلماء يتخرج على هذه القاعدة

(قوله الافضل الخ) ظاهره
 أنه يقر أن كل ركعة الفاتحة
 كذلك مع كونه بنوع
 السنة ولا يظهر له فائدة في
 الفريضة لا تتأدى بنية السنة
 ولعل المراد انه ينوي بها
 الفريضة مع القراءة في الكل
 (قوله والوهم الخ) وسكت
 عن الطرف المرجوح
 المطابق وغير المطابق
 والمعروف ان الوهم الطرف
 المرجوح مطلقاً (قوله أو
 ترجح لانه قد ترجح بوجه ما ثم
 يزول الترجح بمعارض له
 فهو ظناً باعتبار ذلك
 الحال (قوله من قبيل
 الشك) وعليه فالشك اهم
 وبه علم ان ما نداه من ان
 الشك تساوى الطرفين
 عند غير الفقهاء كالمادة وليين
 (قوله صدها) ظاهرة
 مشكل لان الدهن المتنجس
 مال بدليل جواز بيعه الا انه
 يحمل الضمان المنتفى على
 ضمان المثل لانه غير واجب
 في الصورة المذكورة
 والضمان المتيقن ضمان
 القيمة (قوله وفي الدم يهين
 الخ) وفي الحبس لا يطعم
 ولا يسقى لاني بما وجب
 عليه من الاقرار واليمين

(قوله على ما في غاية البيات مقابله ما حمل بعض اصحابنا حديث ليس على الفقير والساكن ارضيه على الخروج من بلدة أو قرية) قوله (النسيان) هو لا يشفى الوجوب. كمال ٣٨ العقل وليس عذر في حق العباد حتى لو اتلف مال انسان يجب عليه الضمان

وفي حقوقه تعالى عذر في سقوط الاثم أما الحكم فان كان مع مذكروا داعي اليه كاكل المصلي فلا يسقط الحكم بخلاف سلامه في القعدة الاولى لانه محله أولا مذكر مع داع كاكل الصائم وانفقوا على ان النسيان غير عفو في مسائل منه الواسي المحدث بعض الاعضاء ومنها الوصل في قاعدات متوهمها معجزه عن القيام ناسيا قدرته عليه ومثما اذا حكم بالقيام ناسيا النص ومثما الواسي الرقة في الكفارة فصام ومنها الوتوضا بما يغيب ناسيا ومنها الوافل يحفظورات الاحرام ناسيا (قوله ودم البراغيث الخ) فيه ان هذه الاشياء ليست نجاسة مفعوا عنها واغماهي طاهرة الا انه لم يقع الاتفاق على طهارتها (قوله وطين الشوارع الخ) اطلقه والصحيح انه ان كان فيه عين النجاسة فهو نجس والا فلا (قوله وريق النائم الخ) وفي المحيط انه ان جف وبقى له اثر اى ريح أولون بان كان منتنأ واصفر فهو نجس وفي الملة طه وطاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مخالف الى المحيط طاهر فان تغير اللون والرائحة دليل على انه من الجوف (قوله

جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان اسباب التخييف في العبادات وغيرها (سبعة) (الاول) السفر وهو نوحان منه ما يختص بالعاويل وهو ثلاثة ايام. ولما امر به وهو القصر والغطر والمذبح أكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطاقي الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعيد والجماعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستبدال القرعة بين نسائه والقصر للسافر عندئذ خاصة اسقاط معنى العزيمة بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروعا حتى اتمه وفسدت لوانه لم يقعد على رأس الركعتين ان لم ينو اقامته قبيل سجود الثالثة (الثاني) المرض ورضه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطئه والقعود في صلاة المرض والاضطجاع فيها والايام والتخلف عن الجماعة مع حصول التضيعة والفطر في رمضان للشيخ الفاني مع وجوب القعدة عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار والفطر في رمضان والخروج من المعتكف والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع القعدة والتداوي بالنجاسات وبالخمر على أحد القولين واختاروا ضيقا عدمه وساعة القعدة اذا غص بها اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى العورة والسوتين الثالث الا كراهه الرابع النسيان الخامس الجول وسياق لها مباحث السادس العمر وعموم البلوى كالهلة مع النجاسة المعفوة عنها كادون ربيع الثوب من مخففة وقدر الدرهم من المفاظة ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثروا ترشش على الثوب قدر رؤس الاربطين الشوارع وأثر نجاسة ممر زواله وبول سنور في غير او الى الماء وحمليه الفتوى ومثمن من أطاقي الحرة والفارة وخرجهام وعصفور وان كثروا الطيور المحرمة في رواية وما لا نفس له سائلة وبقى النائم مطلقا على المفتي به وانواه الصبيان وغبار المرتين وقدر الدخان النجس ومنفذ الحيوان والمفوع عن الريح والفساء اذا أصاب السراويل البتلة والمعدة على المفتي به وكان الحبلوا في لا يصل في سراويله ولا تأويل لقوله الا انحر زمن الخلاف ومن ذلك قولنا بان النار طاهرة للروث والمذرة فقلنا بطهارة مرادهم تيسر والالزمت نجاسة الخبز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول الحفاش وخرته والبعرا اذا وقع في المحلب ورحى قبل التفتت وتخفيف نجاسة الارواث عند ما يمس به الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما يصبه مما سال من الكنيق ما لم يكن اكبر رأيه النجاسة وماه الطابق استحسانا وصورته احرق المذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو بيت بالوهية اذا كان عليه طابق وقطار منه وكذا الحمام اذا أهرق في فيه النجاسة فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه. وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشش في اسفل الكوز واتقول بطهارة المسك وان كان أصله دما والزبادوان كان عرق حيوان محرم الا كل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالامام النجس أو عكسه والفتوى على ان العبر قلا طاهر ايها كان وما ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وبارش به السوق اذا ابتل به قدماء وموطى الكلاب والطين الممرق وردغة الطريق وشرعية الاستنجاء بالحجر مع أنه ليس بربل حتى لو نزل المستنجي

وقليل الدخان هذا بناء على ان دخان النجاسة نجس والمعتمد خلافه (قوله والافوعن الزنج هذا مبني على غير الصحيح به لان مقتضى العفو عنها نجاستها والاصح طهارتها عينيها) (قوله وانهر أي اذا لم يتغير اللون

به في ماء نجسه والقول بان كل مانع فاليزيل النجاسة الحقيقية ومس المصنف للصبيان
 لا يحل ومصح الخف في الحضر لمشقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للفعل لعدم تكرره
 وأنه لا يترك على الماء بالاستعانة ما دام مترددا على العضو ولا بنجاسة الماء اذا لاقى
 المتنجس ما لم ينفصل عنه وأنه لا يضره التغيير بالمشك والطبن والطالب وكلما يصر صوته
 عنه وبإباحة المشي والاستعداد عند سبق الحديث وإباحته في صلاة الخوف وإباحة النافلة
 على الذاب خارج المصير بالإجماع وفيه رواية عن أبي يوسف رحمه الله وإباحة انقضائها
 بلا عذر ووسع أبو حنيفة رحمه الله في العبادات كلها فلم يقل ان مس المرأة والذ كرا ناض
 ولم يشترط النية في الطهارة فلا ذلك ووسع في المياه ففوضه الى رأي المبتلي به ولم يشترط
 مقارنة النية للتكبير ولم يعين من القرآن شيئا حتى الفاتحة عملا بقوله تعالى فاقرؤا ما نيسر
 من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز غيره عدم واسقط القراءة عن الماء وميل نفعه منها شقة
 على الامام دفعا للتعاطي عنه كما يشاهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الافتتاح بلفظ
 وانما جوزها بكل ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي بخوفه بالفارسي تيسيرا على
 الخاشعين وروى رجوعه عنه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع والعجود تيسيرا واسقط
 لزوم التفريق على الاصناف الثمانية في الزكاة وصدة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم
 وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للجمع الاركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة
 له ولا الستر ولم يجعل السبحة كلها اركانا بل الاكثر ولم يوجب العمرة في العمر كل ذلك لتيسير
 على المؤمنين ومن ذلك الابرار بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا يستحب الابرار في الجمعة لاستحباب
 التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر الاسبيجاني أنها كالظهر في الزمانين وترك الجماعة
 للظرو والجمعة بالاعتذار امر رفته وكذا اسقط أبو حنيفة رحمه الله عن الاعنى الجمعة والجمعة
 وان وجد قائدا دفعا للشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف
 الصوم وبخلاف المستحاضة لتذو ذلك وسقوط القضاء عن الغنى عاياه اذا زاده على يوم
 وليلة وعن المريض العاجز عن الائمة بالرأس كذلك على المصح وجواز صلاة الفرض
 في السفينة قاعا مع القدرة على القيام لخوف دوران الرأس وكان الصوم في السنة شهر او الحج
 في العمر مرة والزكاة ربع العمر تيسيرا اولها قلنا انما جبت بقدره ميسرة حتى سقطت
 بهلاك المال وكل الميتة وكل مال الغير مع ضمان البذل اذا اضطررا كل الولي والوصي
 من مال اليتيم بقدر أجرة عمله وجواز تقدم النية على الشروع في الصلاة اذا لم يفصل اجنبى
 وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
 دفعا للشقة من جنس الصائم لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والمقير يباح كذلك
 وإباحة التحليل من الحج بالاخصار والفوات وإباحة أبي يوسف رحمه الله رعي حديق الحرم
 للحاج في المؤمن تيسيرا ولبس الحزير للصكة والقتال ويبيع الموصوف في الذمة كالسلم
 جوزه على خلاف القياس دفعا لحاجة الفقائيس والاكتفاء برؤية ظاهرها الصبره والاخذ
 ومضروعية خيار الشرط لا شترى دفعا للتقدم وخيار تعد الثمن دفعا للماطلة ومن هذا القبيل
 بيع الامانة للمسي ببيع الوفاء جوزه مشايخ الحنابلة ونحوه وبيانه في شرح الكونين باب
 خيار الشرط ومن ذلك افنى المتأخرين بالخيار الغبن الفاحش امام مطلقا واذا كان فيه
 غير ضرر جوزه على المشتري ومنه الرد بالعيب والتخالف والاقالة والحوالة والرهن والضمان

(قوله وانه لا يحكم الخ)
 مفهومه انه اذا انفصل يكون
 مستعملا وان لم يستقر في مكان
 وهو المذهب وقيل اذا
 استقر ومشى عليه في الكثر
 اه حوى باختر صار (قوله
 ونه) اى في المصير (قوله
 وروى) رواية الرجوع مشهورة
 فلا وجه للتدريس (قوله على
 المصح) هو ظاهر الرواية
 وقابله انه لا يسقط (قوله في
 السفينة فيها تفصيل وهو ان
 السائرة والمربوطة في
 اللجة شديدة الاضطراب تجوز
 صلاة الفرض فيها قاعدا
 من غير عذر عند الامام مع
 الاساءة وقال لا تجوز الا بعد
 وأما المربوطة بالسط وهي
 مستقرة غير مضطربة فقيل
 على الخلاف والمصح عدم
 الجواز اتفاقا ولما غير
 المستقر فلا تنهض الصلاة فيها
 أصلا (قوله بهلاك المال) قيد
 بالهلاك لانه اذا استهلك المال
 لا تسقط عنه الزكاة اتفاقا
 (قوله يبيع الامانة) فيه
 أقوال والمصح ان حكمه
 حكم الرهن

ليزبطها في قنائه ليظن
الناس انها له وليجهاها
بحنية بين يديه لا تجوز
لانها منفعة غير مقصودة من
العين (قوله والسيد)
أي صريحا لا فانه
يساح له النظر اليها وان
لم يامن الشهوة واهل على
السيد باعتبار مجاز الاول
اهل حموى باختصار (قوله
ومن ثم) أي من اجل انه
يتوسع في النكاح دون البيع
قلنا الامر ايجاب في النكاح
والفرق بينهما ان قوله زوجي
فوكيل وقوله زوجتك قائم
مقام الطرفين بخلافه في
البيع لما عرف أن الواحد
في النكاح يتولى الطرفين
بخلاف البيع (قوله مما
يفيد ملك العين الخ)
حتى لو جعلت رأس مال
السلم يتعقد اجماعا
ولو جعلت مسلفا فيها فقه
اختلاف ولا يتعقد بلفظ
التحويز اذ الاتصال بين
النكاح والتحويز حتى
يستعد للنكاح (قوله بشرط
الخ) في صدر الشريعة ان
كان الشرط حراما كان زنيا
ينبغي ان لا يخبر لان التحخير
تحقيق والحرام لا يوجب
التخفيف (قوله بالمعدوم)
أي في معدوم خاص وهو
التمرة ونحوها مما يقبل
التملك بمقدور العقود
إما لو وصي بما تله اغنايه فلا استعسانا

والابراء والقرض والشركة والصنع والحجر والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولهما
المفتي به الحاجة والمضاربة والعارية والوديعة للشقة العظيمة في أن كل واحد لا يتفع
الابهاو ملكه ولا يستوفى الامن عليه حقه ولا يأخذ الابكاه ولا يتعاطى أموره الا بنفسه
فسهل الاسر باحة الاتفاح تلك الغير باريق الاجارة والاعارة والقرض والاستمانة بالغير
وكالة وايداعا شركة وضاربة ومساقاة وبالاتيفاء من غير المدينون حواله وبالتوثيق على
الذين برهن وكفيل ولوبا بنفسه وباسقاط بعض الدين صلحا أو كاه ابراء والحاجة اقتداء بعينه
جوزنا الملع عن انكاره وانه قد ما شرت الاجارة له لوجبات المنافع اجرة عند اتحاد الجنس
فلنا لا يجوز وظلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة من العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية
كما علم في اجارة البرازية من التخفيف جواز العقود الجائزة لان لزومها شاق فتكون سببا
لعدم تعاطيها ولزوم اللازمة والام يستقر بيسع ولا غيره ووقفنا عزل الوكيل على علمه فعا
لخرج منه وكذا عزل القاضي وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للمفسد حاله وعند
الخطبة والسيد ومنه جواز انكاح من غير نظر لما في الشق اطرافه من المشقة التي لا يتحملها
كثير الناس في بناتهم وخواصهم من نظر كل خاطب فتناسب التسير فلم يكن فيه خيار روية
بخلاف البيع فانه يصح قبيل الروية وله الخيار اهدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب
في النكاح بخلاف البيع ومن هنا توسع فيه ابو حنيفة رحمه الله فيجوز بلاولي ومن غير
اشتراط عدالة الشهود ولم يفسده بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال
يتعقد بما يقيد ملك العين بالمال ومصححه بحضور ابني العاقدين وناعسين وسكاري يذكرونه
بعد الصحو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانه قد بحضور رجل وامرأتين كل ذلك دفعنا
لمشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجب لحنبي يرفي ومنه اباحة اربع نسوة فلم يقتصر
على واحدة تيسر على الرجل وعلى النساء أيضا الكثرتهن ولم يزد على اربعة لما فيه من المشقة
على الرجل في القسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة عند
التنافر وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم يشترع دأئنا
لما فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على المولى بغير اربعة أشهر دفعا للضرر
منها ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسر على المكلفين وكذا التحخير في كفارة
اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية التحخير في نذر معلق بشرط
لا يراى كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالندور على ما عليه الفتوى واليه رجع الامام قبل موته
بسبعة أيام ومنه مشروعية الكتابة ليخلف العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها
بالشروط الفاسدة توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه
في حال حياته وصح له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا للضرر والورثة حتى أجزأها بالجميع
عند عدم الوارث وأوقفناها على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على
ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه منها راحة عليه وسعنا الامر في الوصية لجوزناها
بالمعدوم ولم نطلها بالشروط الفاسدة ومنه اسقاط الاثم عن المجتهد في الخطأ والتيسير
عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لسق وعسر الوصول اليه ووسع ابو حنيفة

المعتبرات انه لو ارتشى وقضى لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى وفي جامع الفصولين ومن أخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير فاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتى فقد اختلف التمهيد والايمة الاول (قوله ولم يوجب تركية الشهود الخ) الا في الحدود والقصاص وقال لا بد ان يسأل عنه في سائر الحق وق في السر والعلانية وان لم يطعن الخ - م وعليه الفتوى اليوم (قوله المجرى) أى عن حق من حقوق الله تعالى أو حقوق العباد مما لا يدخل تحت القضاء (قوله كتاب القاضي) أى بشرطه وهى ان لا يكون في حد وقود وان لا يكون من قاضى رستاق الى قاضى مصر ومنه ان لا بد من كتابة عنوانه في باطنه وهى ان يكتب فيها اسمه واسم المكتوب اليه واسمه وجده (قوله المشاع والخلاف في مشاع يمتثل القسمة (قوله والصحيح خلافة) أى اذا باشر القتل بانفسهما فالصحيح انهما يشاركان العقالة والا فلا (قوله ومن المشكل التيمم الخ) الجواب عنه ان المرض مشاهد محسوس يمكنه الاطلاع على مراتبه وتفاوت أحواله شدة وضعفا

وجه الله في باب القضاء والشهادات تبسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود وحل حال المسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد وسع أبو يوسف رحمه الله في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما جواز لقاضى تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضى الى القاضى من غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فقديان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها غالب أبواب الفقه السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففرض أمر أموالهما الى الولي ونز بينه وحضاته الى النساء رحمه عليه ولم يجبرهن على الحضانة تبسيرا عليهن وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه وأباحه لبعض الحر يروحلى الذهب وعدم تكليف الارقاء بكثير مما وجب على الاحرار لكونه على النصف من الحر في الحدود والعدة مما سياتى في أحكام العبيد وهذه فوائد مهممة نغتم بها الكلام على هذه القاعدة (الفائدة) الاولى المشاق على قسمين مشقة لا تنفك عنها العيادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها ومشقة ألم الحدود ورجم الزناة وقتل الجناة وقتال البغاة فلا أثر لها في اسقاط العبادات في كل الاوقات وأما جواز التيمم للخوف من شدة البرد والجنابة فالمراد من الخوف والخوف من الاغتسال على نفسه أو على عضوين أعضائه أو من حصول مرض ولذا اشترط في البدائع لجوازه من الجنابة ان لا يجد مكانا يأويه ولا ثوبا يندثر به ولا ماء منحنيا ولا حاما والصحيح انه لا يجوز الحدث الاصغر كما في الثانية لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء أو المشقة التي تنفك عنها العبادات غالبا فعلى مراتب الاولى مشقة عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الأعضاء نهية وجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن للعجز طريق الامن البصر وكان الغالب عدم السلامة لم يجز الثانية مشقة خفيفة كادنى وجع في اصبع أو أدنى صداع في الرأس أو دونه من اج خفيف فهذا لا أثر له ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان من واجب آخر فانه يقع عما نوى ان كان مرضا لا يضر معه الصوم والا فيقع عن رمضان بان لا يضر ليس بمرخص للفطر في رمضان وكلامنا في مريض رخص له الفطر (تنبيه) مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض أو بطو البرء فيجوز له الفطر وهكذا في المرض المبيح لتيمم واعتبروا في الحج الزاد والراحلة المتناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعمية في الراحلة بل لابد في الحج من شق محمل أو رأس زاملة ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه أو عضوه ذهابا أو منقصة أو حدوث مرض أو بطل برءه ولم يجزوه بمطلق المرض مع ان مشقة الافرودن ذلك بكثير ولم

لا يصح اشتراط مع السابق
قال من يخطئ هو بدل
مطلقاً عند عدم الماء
وليس بضروري ويرتفع به
الحديث إلى وقت وجود الماء
وقال الشافعي بدل ضروري
مبيع مع قيام الحدث
حقيقة فلا يجوز قبل الوقت
ولا يصح به أكثر من فريضة
الثالث الخلاف لا يصحنا
فعدمها البدلية بين الماء
والتراب وعند محمد بن
الانفليين فاجازاً اقتدا
المتوضي بالتيميم ومنه
محمد (قوله بماذا كرنا) أي
من أن الحرج إنما يعتبر
في موضع لا نص فيه وفيه
أن الرداعا يتم أن لو كان
يقول بذلك (قوله إنما
بالنسبة إلخ) أي ما ذكر من
عدم الحرج وعدم البلوى
بالإضافة إلى جنس المكلفين
الصالحين بالقليل والكثير
لا بالنسبة إلى جميع المكلفين
(قوله لدفع ضرر القسمة
المصرح به أن الشفعة لدفع
جار السوء لا لدفع اجرة
القسام ولهذا تجب في
العقار وإن كان لا يمتثل
القسمة ولو كانت لدفع
اجرة القسام لوجب في
المنقول (قوله بشرطه هو
اتحاد الجنس في العمر ومن
أما الاختلاف فلا بد من
التراضي لأنها تقع معاوضة
فيكون بالتراضي لا بالجبر

بوجوب اشراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته لا البسيرة (الفائدة) الثانية تخفيفات
الشرع أنواع الأول تخفيف المسقاط كاسقاط العبادات عند وجود عذارها الثاني تخفيف
تقيص كاقصر في السفر على القول بان الاتمام أصل وأما على قول من قال القصر أصل
والاتمام فرض بعده فلا الاضطرار والثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل بالتيميم
والقيام في الصلاة بالقعود والاضطجاع والركوع والسجود بالإيماء والصيام بالاطعام
الرابع تخفيف تقديم كالجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان
وقبله على الصبح بعد تلك الأنصاب في الأول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية في الثاني
الخامس تخفيف تأخير كالجمع في زكاة وتأخير رمضان للربض والمسافر وتأخير الصلاة
عن وقتها في حق مشغول بانقاذ غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المسجون مع
بقية النجو وشراب الخمر للقصة السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلاة لأخوف (الفائدة)
الثالثة المشقة والحرج إنما يعتبر في موضع لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا وإذا قال أبو
حنيفة ومحمد رحمهما الله بحرجة زهي حشيش الحرم وقطعة الا الاذخر وجوز أبو يوسف رحمه
أقدر عيه للحرج ورد عليه بما ذكرناه ذكره الزبلي في جنائيات الاحرام وقال في النجاس
أن الامام يقول بتخليط نجاسة الارواح لقوله عليه السلام انها كس أي نجس ولا اعتبار
عنده بالبلوى في موضع النص كما في قول الادعي فان البلوى فيه أعم انتهى وفي شرح منية
المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الفليضة على قول أبي حنيفة رحمه الله ولا حرج في
اجتنابه كما في الاختيار وفي الفليضة على قولهما ولا بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضاً وفي
المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب والمراد بقوله ولا حرج في اجتنابه
ولا بلوى في أصابته على اختلاف العبارتين إنما هو بالنسبة إلى جنس المكلفين فيقع
الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي أن ما عمت بليته خفت قضيته انتهى (الفائدة)
الرابعة ذكر بعضهم أن الأمر إذا ضاق اتسع وإذا اتسع ضاق وجمع بينهما بعضهم بقوله
كلما تجاوز عن حده انعكس إلى ضده ونظيرها تين القاهدين في النعاس قولهم يغتفر
في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقولهم يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء وسيأتي أن شاء
الله تعالى ذكر فروعها

القاعدة الخامسة الضرر يزال

اصلها قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى
عن ابيه مرسلًا وأخرجه الحافظ في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد
الخدري وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد الله بن الصامت رضي الله عنه وفسره
في المغرب بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء انتهى وذكره أصحابنا رحمهم الله في كتاب
النصب والشفعة وغيرهما ويأتي على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقهاء ذلك الرد
بالعيب وجميع أنواع الخيارات والحجج بسائر أنواعه على المفتي به والشفعة فانها للشر بل لدفع
ضرر القسمة وللعار لدفع ضرر الجار السوء ويحرم أنما تغلوا لدارورنخص والقصاص والحدود
والكفارات وضمان المتلفات والجبر على القسمة بشرطه ونصب الأئمة والقضاء ودفع الصائل
وقتل المشركين والبقاة وفي البرازية من كتاب الكراهية باع اغصان فرصاد والمشتري إذا
ارتقى لقطعه ما يطلع على عورات الجبر أن يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليستروا امرأة أو

من تين فان فعل والارفع الى الحاكيم منعه من الارتقاء انتهى وهذه القاعدة مع التي قبلها
مقدمة او متداخلة وتعلق بها قواعد الاولى الضرورات تتبع المحظورات ومن ثم جاز اكل
الميتة عند المحضنة وأصاغة اللقمة بالخمر والثافة بكلمة الكفر لا كراهة وكذا اتلاف المال
وأخذ مال المتع من اداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو ادى الى قتله وزاد الشافعية على
هذه القاعدة بشرط عدم قصاصها فالو بالخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا يهل اكله للمضطر
لان حرمة اكله اعظم في نظر شرع من مهجة المضطر انتهى ولكن ذكر اصحابنا رحمهم الله
ما يفيد فانه قالوا لو اكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتله اثم لان مقصد قتل نفسه
انقص من مقصد قتل غيره وقالوا لو دفن بلا تكفين لا يقبض منه لان مقصد هتك حرمة اشد
من عدم تكفينه الذي قام الستار بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل وأهيل عليه التراب
صلى على قبره ولا يخرج الثانية ما يصح للضرورة بقدرها ولو اقال في ايمان الظهيرة ان
المسلمين السكاكية لا تباح للضرورة وانما يباح التعريض انتهى يعني لا ندفاعها بالتعريض ومن
مروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرمي والطعام في دار الحرب يؤخذ على صديل
الحاجة لانه انما يصح للضرورة قال في الكثر وينتفع فيه ابلق وطعام وحطب وسلاح ودهن
بلا قسمة وبعد الخروج منها لا وما فضل رد الى الغنية وأفتوا بالعفو عن بول السنور في الثياب
دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجريان العادة بقدرها وفرق كثير من المشايخ في
البحر بين آبار الفلوات فيمضي عن قليله للضرورة لانه ليس لها رؤس حازجة والابل تيمرحولها
وبين آبار الامصار لعدم الضرورة بخلاف الكثير ولكن المتمدن عدم الفرق بين آبار الفلوات
والامصار وبين المصح والمسكر وبين الرطب واليابس ويعني عن ثياب المذوخي اذ
اصحابها من الماء المستعمل على رواية الذباسة للضرورة ولا يفتي عما يصيب ثوب غيره
لعدم هادم الشهيد طاهر في حق نفسه فحس في حق غيره لعدم الضرورة والجبيرة فيجب ان
لا تسر من المصح الا بقدر ما لا بد منه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفرع
الشافعية علم ان الجنون لا يجوز تزويجه كثر من واحدة لا ندفاع الحاجة بها انتهى ولم
أره اشاجنا رحمهم الله (تذنب) يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل يزواله فيبطل
التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لقعد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لم يرض بطل
ببرئه وان كان لم يرض بطل بزواله ويبقى ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة
انما كان الاصل من يضاف صح بعد الاشهاد أو ما فر اقتدم ان يبطل الاشهاد على
القول بانها لا تجوز الاموت الاصل أو مرضه أو سفره (الثالثة) الضرر لا يزال
بالضرر وهي مقدمة لقولهم الضرر يزال اي لا يضر رومن فروعهما عدم وجوب العسارة
على التريك وانما يقال لمردها انفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما اشقته
على الاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باثمه وهو المتمدن وكتبنا في شرح الكنتري
مباحث غني من كتاب القضاء ان الشريك يجبر على ما في ثلاث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج
عبدته أو ما حته وان تضرر اولاد كل المضطر طعام مضطر آخر ولا شيطان بدنه (تنبيه)
يقضي الضرر والمفاد من اجل دفع الضرر العلم به اعقيد اقولهم الضرر لا يزال بماله وعياله
تزوج كثيرة (منها) جواز الرمي الى كفار تترسو اوصييان المسلمين (منها) وجوب
حفظ ماله الى طريق العامة على ملكه كمال الضرر العلم (منها) جواز

(قوله عند المحضنة) وكذا
للتدوى فيجوز للعليل
أكل الميتة وشرب
الدم والبول اذا اضره
طبيب مسلم ان شفا فيه
ولم يجد من المباح ما يقوم
مقامه وان قال الطبيب
بتعجل شفاؤه به ففيه
وجهان (قوله وكذا اتلاف
المال) أي كما اذا خافوا
غرق المغمضة لسكرة
حملها (قوله بشرط عدم
نقصانها) أي للضرورة في
نظر الشرع عن ذلك المحظور
الذي اقتضت الحاجة (قوله
على رواية النجاسة) روى
الحسن عن الامام ان الماء
المستعمل فحس نجاسة
غليظة وقال الثاني مخففة
وهو رواية عن الامام وكل
منهما ضعيف والمصحح انه
ظاهر ضيق طهوه وهلمه
الفتوى (قوله على القول
الخ) مشعر بالخبر فيما
ذكر وبان في الخبر خلافا
وايس كذلك اما الاول فلما
في التقنية ان الاصيل اذا كان
مخدرة يجوز اشهادها على
شهادتها وكذا الخليفة
الاصيل في محض الوالي واما
في محض القاضي ففيه
خلاف واما الثاني فلم يشر
عليه افاده الفتوى باختصاص

الجرح على البالغ الماقل الحر عند ان حنيفة رحمه الله في ثلاث المفتي الما جن والطبيب
الجاهل والمكاري المفاصل دفعا للضرر العام ومنها جواز زه على السفينة عندهما وعليه
الفتوى دفعا للضرر العام ومنها يبيع مال المذيون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر
عن الغرماء وهو المتمدومنها التسعير عند تعدي أر باب الطعام في بيعه بفن فاحش ومنها
يبيع طعام المحتكر جزاء عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع دفعا للضرر العام ومنها منع
اتخاذ حافوت الطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا في السكالي وغيره وقامه في شرح
منظومة ابن وهبان من الدعوى (تنبيه) آخر تقيد القاعدة ايضا بما لو كان اخذها اعظم
ضررا من الآخر فان الاشد يزال بالاحق في ذلك الاجبار على قضاء الدين والنفقات
الواجبات ومنها حبس الاب لو امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الدين ومنها لو غصب ما حقه
اي خشبة وادخلها في بناءه فان كانت قيمة البناء أكثر من قيمتها صا حقه بالقيمة وان كانت
فيمتأ أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك عنها ومنها لو غصب ارضا فبني فيها أو غرس
فان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة ما زرع والاضرار له قيمتها ومنها لو ابتلع بجاوة لؤلؤة
ينظر الى أكثرها قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل فصيل غيره
في داره فكبر فيها ولم يمكن اخراجه ايهدم الجدار وكذا لو ادخل البقرة ارضه في قدر من
النحاس فتمذرا خراجه هكذا كرامها بنار جهنم الله كما ذكره الزياهي في كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مفرط بترك الحفظ فان كانت
غير مأكولة كسرت القدر وعليه ارش النقص أو مأكولة ففي ذبحها وجهان وان لم يكن
معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارش والا فله الارض ويغني ان يخلق بمسئلة
البقرة ما لو سقط ديناره في عجرة غيره ولم يخرج الا بكسرهما ومنها جواز دخول بيت غيره
اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه لاختفاه ومنها مسئلة الظفر يحنس دينه
ومنها جواز شق بطن الميتة لخراج الولد اذا كانت ترحى حياته وقد امر به ابو حنيفة رحمه
الله فعاش الولد كما في الملة ط قالوا بخلاف ما اذا ابتلع لؤلؤة فانها لا تشق بطنه لان
حرمة الاذى اعظم من حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق وفي تهذيب
القلانسي من الحظر والاباحة وقيمة البقرة في تركه وان لم يترك شيئا لا يجب شي انتهى
ومنها طالب صاحب الاكثر القسمة وشريكه بضرر فان صاحب الكثير يجاب على احد
الاقوال لان ضرره في عدم القسمة اعظم من ضرر شريكه بها ونشأت من هذه القاعدة
(قاعدة) رابعة وهي ما اذا تعارض مفسدتان وهي اعظمهما ضرر رابا تركا
اخفهما قال الزياهي في باب شروط الصلوات ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى
بيلتين وهما متساويتان ياخذ بايتم ما شاء وان اختلفا يختار اهو منهما لان مباشرة الحرمان لا يجوز
الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثلا رجل عليه جرح لو مسجد سال جرحه وان لم يسجد لم
يسل فانه يصلي قاعا أي بوي بالركوع والمقصود لان ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث
الان ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع على النابة ومع الحدث لا يجوز بهال
وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليها اعدا يصلي قاعا لانه يجوز حالة الاختيار
في النفل ولا يجوز ترك القراءة بهال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة لم يجز
ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم بخير ما لم يبلغ احدهما قدر ربع

(قوله بين البرازين) أي
على المفتي به (قوله يحنس
دينه في الاستفسان الدراهم
والدنانير جنس واحد في
هذا الحكم والصحيح خلافه
(قوله بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة
الخ) مقتضى ما علل به انه
لو ابتلع دنانير غيره لا تشق
بطنه والملة ولا خلافه في
البرازية انه تشق بطنه في
اللولوة والدنانير وان عدم
الشق في اللفة انما هو رواية
عن محمد (قوله على أحد
الاقوال هو الصحيح وجهه
ان صاحب الاكثر طلب من
القاضي ان ينقصه بالاتفاق
ملكه ويمنع غيره عن
الاتفاق ملكه ولا يضر
تضرر الآخر لانه يريد ان
ينتفع بملك غيره (قوله
لا يجوز بهال المراد عدم
جواز ما معه لغير صاحب
العدر (قوله ولا يجوز الخ)
يعني تعذر الاخير والاي

الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلى في أقلهما مادما
ولا يجوز عكسه لأن الربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر
سكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم
والأفضل أن يصلى في أقلهما من نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والاخر أقل من الربع يصلى
في الذي ربه طاهر ولا يجوز في العكس ولو أن امرأة لوصاف قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع
جواز الصلاة لوصاف قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصلى قاعدة لما ذكرنا أن ترك القيام
أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها ويربع رأسها وتركزت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان
يغطي أقل من الربع لا يضرها تركه لأن الربع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل
والستر أفضل تقديرا لأن كشف انتهي ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة أنه لو كان
إذا أخرج الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج إليها ويصلى قاعدا وهو
الصحيح ونقل عن شرح منية المصلي تعميها آخر أنه يصلى في بيته قائما وهو الأظهر ومن هذا
التنوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه يأكل الميتة وعن بعض أصحابنا رجعهم الله من وجد
طعام الغير لا تباع له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة به أخذ الطحاوي
وغیره وخيره الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد أكلها دونه
على العتمة وفي البرازية لو كان الصيد ذبوحا فالصيد أولى وفاقوا ولو اضطر وعنده صيد ومال
الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم الانسان وعن محمد بن أحمد الصيد أولى من لحم
الخنزير انتهى وذكر الزيلعي في آخر كتاب الأكرام لو قال له لتلقين نفسك في النار أو من الجبل
أولاقتك وكان الالتقاء بحيث لا ينجونه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار إن شاء فقل ذلك
وإن شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي خنيفة رحمه الله لأنه ابتلى بليتين فيقتل أرماء
مألهون في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لأن مباشرة الفعل سعى في إهلاك نفسه
فصبر فحماها عنه وأصله أن الحريق إذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يحترق ولو وقع
في الماء يغرق فعنده يختار إيهما شاء وعندهما يصبر ثم إذا التقى نفسه في النار فاحترق
فعلى المكسرة القصاص بخلاف ما إذا قال له لتلقين نفسك من رأس الجبل أولاقتك
بالسيف فالتقى نفسه فمات فعند أبي خنيفة رحمه الله تجب الدية وهي مسئلة القتل بالثقل
انتهى وتظهر القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي درء المفاسد أولى من جلب المصالح فإذا
تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالباً لأن اعتناء المصالح بالمتبقيات أشد من
اعتنائها بالمأمورات ولذا قال عليه السلام إذا أمرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم
عن شيء فاجتنبوه وروى في الكشف حديثاً ترك ذرة هانئى الله عنه أفضل من عبادة
الوثنيين ومن ثم جاز ترك الواجب دفعاً للشقة ولم يسأح في الإقدام على المتبقيات خصوصاً
الكبائر ومن ذلك ما ذكره البرزالي في فتاواه ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على شط
نهر لأن النهي راجع على الأمر حتى استوعب النهي الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار انتهى
والمرأة إذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤخره بخلاف الرجل إذا لم يجد ستره من
الرجال لا يؤخره ويغتسل وفي الاستنجاء إذا لم يجد ستره تركه والفرق أن النجاسة الحكيمة
أقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النفاية ومن فرغ ذلك بالمباينة
في المنهضة والاستنشاقي مسنونة ونكره للصائم تقطيل الشعر سنة في الطهارة وبكره للحرم

(قوله وعن بعض أصحابنا
الخ) قال في الفتح إن المذهب
عندنا في المضطر أنه
لا يجب عليه كل حال الغير
مع الضمان (قوله بخلاف
الرجل قيل ينبغي أن يرجع
النهي هنا على الأمر علا
بالقاعدة والجواب أن
القاعدة أكثرية لا كلية
بخلاف ما لو كان الرجل
بين النساء

وقد تراعى المصلحة لاعتبارها على المفسدة فمن ذلك الصلاة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة أو الشتر أو الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بجلال الله تعالى في ان لا يباحي الاعلى اكمل الاحوال ومتى تعذر عليه شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه تقديم المصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة وهي متى تضمن جلب مصلحة تزويجه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب أخف المفسدة في الحقيقة (القاعدة) السادسة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا جازت الاجارة على خلاف القياس العاجلة ولذا قلنا لا يجوز اجارة بيت بمنافع بيت لاتحاد جنس النفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها ضمان الدرك جواز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس ان يكونه بيع المعلوم دفع الحاجة المفق ليس ومنها جواز الاستمتاع بالحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها ولا يستعمله من مثله او من به السقاء ومنها الاقضاء بمصلحة يسمع الوفاء حين كثرة الدين على اهل بخارى وهكذا بمصر وقد سمي بيع الامانة والشافعية يسمونه الرهن المعاد وهكذا معاملة في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكتر من باب خيار الشرط وفي الفينة والبغية يجوز الاحتياج الاستقراض بالربح انتهى

(القاعدة السادسة العادية محكمة)

واصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال العلائي لم اجده من فروع في شيء من كتب الحديث اصله ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوف عليه اخرجه احاديث بسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف يرجع اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في الاصول في باب ما ترك به الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة كذا ذكره الاسلام فاختلاف في عطف العادة على الاستعمال فقل لها مترادفات وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الاصلي الى معناه المجازي شرعا وغلبة استعماله فيه ومن العادة نقله الى معناه المجازي عرفا وقامه في الكشف الكبير وذكر الهندي في شرح المفتي العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطابع السليمة وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للعداء والفرق والجمع والنقض للنظر والعرفية الشرعية كالصلاة والزكاة والحج تركت معانيها التقوية بمعانيها الشرعية انتهى فيما فرغ على هذه القاعدة حد الماء الجاري الاصح انهما يعبده الناس جازيا ومنه نوع البهر الكثير في البئر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر ومنها حد الماء الكثير المالح بالمحار الاصح تقوى بضطائي رأى المبتلى به لا التقدير بشيء من العشر في العشر وقهوه ومنها الحميم والنقاس قالوا للوزاد الدم على أكثر الحميم والنفاس يرد الى أيام علاتها ومن ذلك العمل بالفسد الصلاة مقفوض الى الهرف لو كان بحيث لو رآه يظن أنه خارج الصلاة ومنها تناول الثمار الساقطة في اجرة القنطرة وفيما لا تعرف فيه من الاله والربو يفتقر فيه العرف في كونه كلبا أو ذئبا أو أما منصوص على كونه له أو زنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله في قوله في دفع القدر من باب مال لا خصوصية بل بالوجوه العرفية

(قوله للاصلاح الخ) في الجزازية يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الاصلاح بين الناس وفي الحزب ومع امرائه والمراد المعارض وبياح لحياته حقه ولدفع الظلم كاشف يعلم في جوف الليل فاذا أصبح شهد ويقول هاجم الآن وكذا الصغيرة تباح في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رأيت الدم الآن وقد يجب ككونه ينجي نيبا أو وليا ممن يريد قتله أو لنجاة المسلمين من عدوهم ومنه طلب نكاح الورقة فيجب على المودع الانكار (قوله على خلاف القياس لان الضمان على البايع فيصير كقبلا وكفولا عنه) قوله للحتاج وذلك نحو ان يقترض نحو عشرة دنانير مثلا ويجعل لربها شيئا معلوما في كل يوم زجها (قوله في مسند ضوايه ورواه احمد في كتاب السنة ووهب من عزاء للسند

غير معتبر في المتخصص عليه قال في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة
الى موضع نبات الشجر من العانة ليست بعورة لتعامل العمال في الابداع من ذلك الموضع عند
الانترار وفي التزاع عند العادة الظاهرة نوع حر وج وهذا ضعيف وبعيد لان التعامل بخلاف
النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الهلك فلا يكره له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهية صومه بنية النفل مطلقا ومنها قبول الهدية للقاضي عن له عادة
بالاهداء قبل توليته بشرط ان لا يز يدعى العادة فان زاد عليها زاد الزائد والا كل من
الطعام المقدم له ضاقة بلا صريح الاذن ومنها الفاظ الواقفين بتعني على عرفهم كافي
وقف فتح القدير وكذلك الفاظ النادر والموصى والخالف وكذا الفاظ رتبتي عليه الا فيما
نذكره وسيأتي في مسائل الايمان وتنعلق بهذه القاعدة مباحث الاول بما اذا ثبت العادة
وفي ذلك فروع الاول العادة في باب الخبز اختلف فيها فعند أبي حنيفة ومحمد رخصهما
الحق لا تثبت الاجرتين وعند أبي يوسف رحمه الله تثبت جرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل
المخلاف في الاصلية أو في الجعلية أو فيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها الثاني تعليم الكتاب
الصائب بترك الكاهن لصيد بان يصير الترك عادة له وذلك بترك الاكل ثلاث مرات الثالث
لم اربما اذا ثبت العادة بالاهداء للقاضي المقتضية للقبول * المبحث الثاني انما تعتبر
العادة اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدارهم اودنانير و كانا في بلد
اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المالبية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال
في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه ومنها لوباع التاجر في السوق شيئا بشمن
ولم يصحرا بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان الهابع يأخذ كل جهة قدرا
مطلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري تولية
ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فذهب من اثبته والجمهور على انه يبيعه
صراحة بلا بيان لكونه حالا بالعقد ذكره الزيلعي في التولية ومنها في استيجار الكاتب
قالوا الخبر عليه والا قلام والخياط قالوا الخياط والبرة عليه عملا بالعرف وينبغي ان
يكون السكحل على الكمال للعرف ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المستأجر بخلاف
علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر سد كافي البراز به بخلاف استيجار
الظفر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف وتفرع على ان علف الدابة على
مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو شرطها بلا علف حتى ماتت جوعا لم يضمن كافي
البرازية ومنها ما في وقف القنية بعث شعاع في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقى منه ثلثه
او دونه ليس للامام ولا للثؤذن ان يأخذه بغير اذن الادفع ولو كان العرف في ذلك الموضع
ان الامام والثؤذن يأخذونه من غير صريح الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في
المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس الفقه لم ارها صريحة في
كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي
ان يلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي مارتبة له من بيت المال في يوم
بطالته فقال في المحيط انه يأخذ في يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ
انتهى وفي المثنية القاضي يستحق السكاهية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره
في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة

(قوله الا فيما نذكره راجع
الى الفاظ برو الخالف كما
فيه عليه المحشى) قوله تعليم
الكتاب الخ) واما البازي
فبالرجوع اذا دعوته
والفهد بالرجوع وترك
الاكل (قوله بالاهداء ذكر
العلامة السمدية في انها
ثبتت بجملة واحدة

للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالعة والنهر ير عند ذى المهمة ولكن تعارف الفقهاء
 في زماننا بطالعة طويلة اذ اتى ان صار الغالب لبطالعة وايام التدريس قابلهو بهن
 المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غيره محققا بان المدرس من الشعائر مستدلا بما في
 الحماوى القديسى مع ان ما في الحماوى القديسى انما هو في المدرس للدرسة لاني كل مدرس
 فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس
 بحيث تتعطل اما لا بخلاف المسجد فانه لا يتعطل لغيبة المدرس (فائدة) قل في القضية
 ان الامام للمسجد يسامح في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله ومبارته في باب
 الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا ونحوه او لمعيته او لاستراحته
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث
 ولا يعلم مراد الواثق فيها هل يدرس علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كختصار ابن
 الصلاح او يقرأ من الحديث كالجاري وسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه
 او عربية او لغة او مشكل او اختلاف كما هو عرف الناس الا ان قال الجلال الاسيوطي وهو
 شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام أبو الفضل ابن
 حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب بان الظاهر اتباع شرط الواقفين
 فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان أهل الشام يلقون دروس الحديث
 بالسماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة جرت بينهم في هذه
 الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرانها من الحديث (فصل) في تعارض
 الاعراف مع الشرع فاذا تعارض اقدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان فاذا حلف
 لا يجلس على الفراش او على البساط ولا يستضيء بالسراج لم يحنث بحلوسه على الارض
 ولا بالاستضاءة باللهس وان ساءها الله تعالى فراشاو بساطا وهو المسمى بالاجال وحلف
 لا يأكل لحم الميحنث بأكل لحم السمك وان ساءها الله تعالى لحما في القران ولو حلف
 لا يركب دابة فركب كافر الميحنث وان ساءها الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف
 فجلس تحت السماء لم يحنث وان ساءها الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم الشرع على
 العرف الا في الاولى ولو حلف لا يهمل في الميحنث بهلا في الجائز كافي عامة الكتب اشائية لو حلف
 لا يصوم لم يحنث بمطلق الامساك وانما يحنث بصوم ساعة بعد طلوع الفجر بنيته من اهله
 الثلاثة لو حلف لا ينكح فلانة حنث بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطى كافي
 كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لاوطى الرابعة لو قال لها ان رايت الهلال
 فانت طالق فملت به من غير رؤية ينبغي ان يقع لكونه اشارع استعمال الرؤية فيه بمعنى
 العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا الرؤية واقطروا رؤيته ولو كان النحر يقتضي
 الخصوص واللفظ يقتضي العموم اعتبرناهما وص الذرع قالوا الواسي لا قاربه لا يدخل
 الوارث اعتبارا لخصوص النحر ولا يدخل الوالدان والولاء للعرف وهنا فرعان مخرجان
 لم ارهما الا نصر يحاخذها حلف لا يأكل لحم الميحنث باكل الميتة الثاني حلف لا يطأ
 لم يحنث بالوطى في الذبر وما لو حلف لا يشرب ماء فاشرب ماء غيره فامسرة للغالب كما
 صرحوا به في الرضاع (فصل) في تعارض العرف مع اللغة صرح الزيلعي وغيره بان
 الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع ومنها لو حلف لا يأكل الخبز

(قوله ومبارته ليس في عبارة
 القضية ذكر الاسيوع في كل
 شهر) قوله ومثله عفو
 ظاهره انه لا يحرم المعلوم
 وهل في البصر من الخصاف
 انه لا يستحق شيئا (قوله
 ينبغي ان يقع هذا مذهب
 الشافعي وخالف أبو حنيفة
 رضي الله عنهما كما قاله بعض
 المحققين وانظر المحشى
 (قوله لو اوصى لا قاربه هذا
 فيما لو اوصى لا قارب نفسه
 أما لو اوصى لا قارب فلان
 ينبغي ان لا يخرج الوارث
 (قوله ولا يدخل الوالدان
 الخ) في الحائزية وقف على
 ذوى قرابته لم يدخل فيه
 والده وولده وجده ورجل
 قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على اقاربي اوردى
 قرابتي قال هلال يصح
 الوقف والذكر والاثنى سواء
 ولا يدخل فيه والد الواقف
 ولا جده ولا ولده (قول باكل
 الميتة ولا باكل لحم الخنزير
 والانسان على المفتي به

حدث بما يعتاده اهل بلده في القاهرة لايحدث الا بخت الزلزل وفي طهران ينصرف الى خبز
الارز ويخذ بيد ابى خبز الذرة والدخن ولو كل الحالف خيلاف ما عندهم من الخبز لم
يحدث ولا يحدث با كل القطا تف الا بالنيسة ومنها الشواء والطبيخ على اللحم فلا يحدث
بالبادنجان والجزر المشوى ولا يحدث بالمزودة في الطبيخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف
المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسة ومنها الراس ما يباع في مصره فلا يحدث الا براس الغنم ومنها
حلف لا يدخل يتنا فدخل بيعة او كنيسة او بيت نار او الكعبة لم يحدث ^(تنبيه) خرجت
عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا يا كل لحم احدث با كل لحم الخنزير
والا دمي على ما في الكترة ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزبلي بانه عرف على فلا يصلح
مقيدا بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تترك بدلالة
العادة اذ ليست العادة الا عرفا فاعلمنا انتهى الثانية حلف لا يركب حيوانا يحدث بالركوب
على الانسان لتناول اللفظ والعرف العلمى وهو انه لا يركب عادة لا يصلح مقيدا ~~اذ~~ ذكره
لزبلي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه وقد استمر على ما ههنا وقد علمت رده لسنن لم
يجب ابن الهمام عن هذا الفرع الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حدث بهدم بيت العنكبوت
بخلاف لا يدخل بيتا وفرق الزبلي بينهما بامكان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول
ولو صح هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تذكرا العمل بحقيقته اللغوية
الرابعة حلف لا يا كل لحم احدث با كل الكبد والكروش على ما في الكترة مع انه لا يهدم لحم
عرفا ولا قال في المحيط انه انما يحدث على عادة اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يحدث لانه
لا يهدم لحمنا انتهى وهو حسن جدا ومن هذا وامثاله علم ان النجوى يعتبر عرفه قطعاً ومن هنا
قال الزبلي في قول صاحب الكترة والواقف على الاطبع داخل ان المختار ان لا يحدث في العمى
لانه لا يسمى داخل عندهم انتهى * المبحث الثالث * العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط
قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط شرعا انتهى وقالوا في الاجارات او دفع
ثوب الى خياط ليخطيه له او الى صباغ ليصبغه له ولم يعين له اجرة ثم اختلفوا في الاجر وعدمه
وقد جرت العادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف قول الامام
الاعظم لا اجرة له وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصباغ حر يصفاله اى معامل له فله الاجر
والا لا وقال محمد رحمه الله ان كان الصباغ معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول
قوله والا فلا اعتبارا لظاهر المعتاد وقال الزبلي والفتوى على قول محمد رحمه الله انتهى
ولا خصوصية الصباغ بل كل مانع نصب نفسه للمعل بالاجرة فان السكوت كالاشتراط
ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما في البرازية ومن هذا القبيل المد
للاستغلال كما في الملقاط ولا اقاوا المعروف كالمشروط فعلى المفتى به صارت عادته كالمشروط
صريحاً وهنا سئلان لم ارهما الا الآن يمكن تخريجهما على المعروف كالمشروط
وفي البرازية المشروط عرفاً كالمشروط شرعاً منها لو جرت عادة المقتضى برد ازيدهما
اقتضى هل يحرم اقراضه تنزلاً لعادته بمنزلة الشرط ومنها الوارز كافر مسلماً واطردت
الصادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه
وحين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن آجر مطبخا ليطبخ السكر وفيه فجار اذن للاستاجر
في استعما لها قتل ذلك وقد جرى العرف في المطابخ بعضها على المستاجر فاجبت بان

(قوله فلا يحدث بالبادنجان
الخ) هذا قولهما وهو الفتوى
به

المعروف كل شرط فصار كأنه صرح بمصالحه والعارية إذا اشترط فيها الضمان
على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزبلي في إيجار به وجزم في الجوهرة
ولم يقبل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن البناء مع ثم قال وأما الوديعة
والعقود المأخوذة فلا يضمن بها اهـ ولكن في البرازية قال اعرفني هذا على أنه لنضاع
فانضمنا له فاعاره قضاع لم يضمن اهـ ومما انفرد على أن العرف كل شرط لوجوه
الاب بنته جهازا ودفعه لها ثم ادعى أنه عارية ولا يضمنه فيه اختلاف والفنوي أنه إن كان
العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله وإن كان العرف
مستمر كما فالقول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال قاضيان وعندي ابن
الإبان كان من كرام الناس واثرا فهم لم يقبل قوله وإن كان من أوساط الناس كان
القول قوله اهـ وفي الكبرى الناصبي أن القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لأن
الظاهر شاهد الزوج كمن دفع ثوبا إلى قصار ليضمه ولم يذكر الأجر فانه يحمل على
الإجارة بشهادة الظاهر اهـ وعلى كل قول فالمنظور إليه العرف فالقول المفتي به نظر
إلى عرف بلد هما وقاضية أن نظر إلى حال الاب في العرف وما في الكبرى نظر إلى مطلق
العرف من أن الاب إنما يجزئ ملكا وفي الملتقط من البيوع وعن أبي القاسم الصغار
الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فإن كان الغالب الحلال في الأسواق لا يجب السؤال وإن
كان الغالب الحرام في وقت أو كان الرجل يأخذ المال من حيث وجده ولا يتم في الحلال
والحرام فالسؤال عنه حسن اهـ وفيه أيضا أن دخول البرذعة والألف في بيع الحمار
مبنى على العرف وفيه أيضا أن حمل الاجير الاحمال إلى داخل الباب مبنى على التعارف
ذكره في الاجارات وفي اجارات منسوبة المفتي رجل دفع غلامه إلى حائك مدة معلومة
ليعلم النسيج ولم يشترط الأجر على أحد فلما علم العمل طلب الاستاذ الأجر من المولى والمولى
من الاستاذ ينظر إلى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل فإن كان العرف يشهد بالاستاذ
يحكم بأجر مثيل لم يعلم ذلك العمل على المولى وإن كان يشهد للمولى فأجر مثل ذلك القلام
على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه اهـ ومما نبه على العرف أن كثرة أهل السوق إذا
استأجروا حرا أو أكره الباقون فإن الأجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وقمامة
في منية المفتي وفيها لو دفع غزلا إلى حائك لينسجه بالنصف جوزة مشايخ بخاري وأبو
اليث وغيره للعرف اهـ البحث الرابع العرف الذي يعمل عليه اللفاظ إنما هو المقارن
السابق دون المتأخر ولذا قالوا الأعبرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات
ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومها ولا يخصه العرف وفي آخر الميسر إذا أراد الرجل أن
يعقب فحلفته امرأته فقال كل جارية اشترى بها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمل
بنيتها ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن
فاذا نوى ذلك علمت نية لانهما ظاهرا في هذا الاستحلاف ونية المعلوم فيما يختلف عليه معتبرة
وإن حلفته بطلاق كل امرأة أتزوجها عليك فليقل كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق
وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبته فيعمل بنيتها لانه نوى حقيقة كلامه اهـ
وأما الإقرار فهو إخبار عن وجوب سابق أو بما يقدم الوجوب على العرف الغالب وكذا
لو أقر بدها فمهرها أنها زينة أو بغيره يصدق أن وصل وإن أقر بالف من ثمن متاع

(قوله فانه يحمل على
الإجارة) هو قول مجرد وتقدم
أن الفتوى عليه (قوله
لو دفع غزلا إلى حائك الخ)
استفيدة منه تقييد مسئلة
تفسير الطحاوي فيها إذا لم يجز
فيها عرف (قوله المقارن
السابق) أي السابق
لوقت اللفظ واستقرحت
صاري وقت المفوظ به

(قوله مقتضى القاطنة)

الخاص (الخ) فيه هل يلى
الحاكم الخاص
الظاهر وقضيته كون
النظر لذلك الحاكم
كان أو حنفيا وكونه شافيا
فى نفس الامر اذ ذلك
لا يقتضى أن يكون له دخل
فى ثبوت الحكم (قوله
الى القاضى) لا يفتى لوم
أن يكون المراد بالقاضى
القاضى وقت الحلف أو
القاضى وقت رؤية المنكر
فان كان الاول انقضت
اليمين بنزل القاضى وان
كان الثانى بقيت اليمين
(قوله واختلف التصحيح
الخ) والمصحح ان قضاه
بصح وان لم يكن فى ولايته
وحكى مقابله بقيل (قوله
الحكم العام الخ) مفهومه
ان الحكم الخاص يثبت
بالعرف الخاص ومنه
المدارس الموقوفة على
درس الحديث ولا يعلم ان
الواقف اراد تدريس
المصطلح او تدريس مقنن
الحديث حيث قيل بانهاج
اصطلاح كل بلد (قوله
لا يزيد على الاجر) يعقوب
منه انه لو كانت قيمته تزيد
انه تصح الاجارة (قوله
جواب الكتاب) وهو عدم
الجواز لان صدره بالظهور
منصوب من عليه والنهي من
قضى الظاهر

او قرئ لم يصدق عند الامام اذا قال هي زبوف وصل أو فصل وحققا مان وصل وان أقر
بالف غصبا او ودبعة ثم قال هي زبوف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان
الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف المقدفاته باثرة الحال
فقيده العرف قال فى البرازية من الدعوى من يالى اللامشى اذا كانت النقود فى البلد
مختلفة احدها اروج لاتصح الدعوى ما لم يبين وكذا الواقع به شرة دنانير حر وفى البلد نقود
مختلفة جمر لا يصح ببيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وقد أوسعنا
الكلام على ذلك فى شرح الكثر من اول البيع ويمكن ان يخرج عليه سائلان احدهما
مسئلة البطالة فى المدارس فاذا استمر عرف بها فى ائمه مخصوصة حل عليها ما وقف بعدها
لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للعاكم وكان الحاكم اذ ذلك شافيا ثم صار
الآن حنفيا لا قاضى غيره الا نية بهل يكون النظر له لانه الحاكم اول لانه متأخر فلا يعمل
لما تقدم عليه مقتضى القاعدة الثانية ولكن قالوا فى الايمان لو حلفه والى بلدة له بكل
داخرا دخل البلدة بطلت اليمين بنزل الوالى فلا يبحث اذ لم يعلم الوالى الثانى ولم ار الا ان حكم
ما اذا اختلف متى رأى منكر ارفعه الى القاضى هل تعين القاضى حالة اليمين ومن هذا النوع
لو وقف باء اهل الحرم الشريف وشرط النظر للقاضى هل ينصرف الى قاضى الحرم أو قاضى
البلدة أو موقوفة أو قاضى بلدة الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان النسيم فى بلد وماله
فى بلدة آخر فهل النظر عليه للقاضى بالدينيم أو واقضى بالدينيم صرحوا بالاول فينبى ان
يكون النظر للقاضى الحرم ويمكن ان يقال ان الاربع كون النظر للقاضى بالدينيم موقوفة لانه
اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قضاه وبه تحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا
كان العقار لافى ولاية القاضى وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاه ومنهم
من نظر الى التداوى والتراخى واختلف التصحيح فى هذه المسئلة (تبيينه) هل يعتبر فى
بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول قال فى البرازية
معزى الى الامام البخارى الذى ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت
انتهى ويتفرع على ذلك لو استقرض الفاعل اسناجر المقرض لحفظ مائة أو لمعقة كل شهر
بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر فقها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهية اعتبار العرف
خواص بخارى والصحة مع الكراهية للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام
ولم يوجد قدا فى الاكابر بفسادها وفى القنية من باب استئجار المستقرض المقرض بالتعارف
الذى ثبتت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض
ان كان يثبت ولكن احده بعض اهل بخارى فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا
النتى لم يعرفه عامتهم بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال رضى الله عنه
وهو الصواب انتهى وذكر فيها من كتاب الكراهية قبيل الضرى لو نواضع اهل بلدة على
زيادة فى سجناتهم التى توزن بها الدراهم والابر يتم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك
انتهى فى اجارة البرازية فى اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بقرينة فلا اجارة
فاسدة ويجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا على ان ينسجه
بالثلث ومشايخ بائع وخوارزم اقتوا يجوز اجارة الحائك للعرف وبه افق ابو على النسقى
ايضا الفتوى على جواب الكتاب لا الطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى

(قوله ينبغي ان يفتى الخ) كيف ينبغي ان يفتى به مع كونه مخا لفا للقواعد الشرعية مع انه لا مماثلة بين ما اعتبر من المسائل
 البنية على العرف الخاص وبين الخلو لان اعتبار العرف الخاص في جميع تلك المسائل ضررها التزم به فاعلمها مختار لنفسه
 او مقرر ان استيفاء شرط يمنع منه الضرر واما الوقف فناظره لا يملك اتلافه ولا تعطيله ولا الواقف فكيف يقول لا يملك
 صاحب الخانوت اخراج صاحب الخلو ولا يمكنه اجازته الغير ولو كانت وقفها ومن المقرر ان صاحب الخلو لا يعطى الاشياء
 بغير اوبياخذ هو في نظيره خلو قدره كثيرا كذا قيل هذا حقيقة الخلو ما عدا ما دفع الدراهم من المنفعة التي دفع الدراهم
 في مقابلتها سواء كانت تلك المنفعة عمارة كان يكون في الوقف اما كن آيلة للخراب فيكون لها نظار الوقف لمن يعمرها ويكون
 ما مره خلو له ويصير شريكاً بازا دته عمارته مثلا لو كانت الاما كن قبل العمارة تكرر نصف وبعدها بثلاثة اصفان يكون
 صاحب الخلو شريكاً بالثلث والثلاثين فاذا احتاجت تلك المحلات الى عمارة كان على الواقف الثلث وعلى صاحب الخلو
 الثلثان او كانت المنفعة غير عمارة كوقيد مصباح اذا اعتبر انما هو عود الدراهم لمنفعة في الوقف عمارة كانت او غير ها ومنه
 ما يقع ان الواقف لما ير بدان ٥٢ بين محل الوقف في دفع له الناس دراهم على ان يكون لكل شخص محل من

تلك المواضع التي ير بد
 الواقف بناها فاذا قيل
 منهم تلك الدراهم فكانت
 باعهم تلك الحصة بما دفعوه
 وكان له لمبة فجزأ من تلك
 الحصة التي لكل وغابته
 انه وظف عليهم ككل
 شهر كذا فليس للواقف
 فيه بعد ذلك تصرف الا
 بقية الحصة الموقوفة
 وليس له ان يوجهه لتصرفه
 وكان رب الخلو صار شريكاً
 للواقف وشروط صحة الخلو

وبما من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من انه صحيح قالوا
 الحاجة الناس اليه فراوا من الرافاهل بطع اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في
 الكرم وأهل بخارى اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فاضطروا الى بيعها
 وفاء وما ضاق على الناس امر الاتسع حكمه انتمى والحاصل ان المذهب عدم اعتبار
 العرف الخاص ولكن افتى كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان يفتى بان
 ما يقع في بعض اواق القاهرة من خلو الحوائت لا لازم ويصير الخلو في الخانوت حقه فلا يملك
 صاحب الخانوت اخراجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائت الجمالون
 بالقورية ان السلطان القوري لما بناها لم يكن لها لخبار بالخلو وجه لسل لكل خانوت قدره
 اخذهم منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد توافر
 الفقهاء بالقاهرة التزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز
 وانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وقد اعتبر واعرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت

ان يكون ما بذل من الدراهم عايد اعلى جهة الوقف بان يفتتج بها فيه فبايعه على الآن من أخذ الناظر
 ممن يريد الخلو الدراهم لنفسه فهذا الخلو غير صحيح ويرجع الدافع على الناظر وان لا يكون الوقف ربيع بعمر منه فان
 مكان وفي بعمارة صرف منه ولا يصح حينئذ فيه خلو وان ثبت ذلك الصرف على منافع الوقف بالوجه الشرعي فلو
 صدقه الناظر على الصرف من غير ثبوت ولا ظه ور عمارة ان كانت هي المنفعة فلا عبرة بهذا التصرف وفائدة الخلو انه
 كمالك فتعبرى عليه احكامه من بيع واجارة وهبة وزهد وفادين وارث ووقف هذا فاذا زاد اجرة الوقف في حد ذاته من غير
 نظر الخلو يلزم صاحب الخلو الزيادة او ينزع منه ويخرج نصيبه فما اصاب الوقف بصرف في مصارقه وما اصاب الخلو يعطى
 لصاحب الخلو فيعمل قول المصنف فلا يملك صاحب الخانوت اخراجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا على ما اذا لم يرد
 الوقف في حد ذاته بقطع النظر عن الخلو والا فلا (قوله فينبغي الجواز) قبل عليه كيف ينبغي الجواز فانه ليس الارشوة والعرف
 انما يعتبر اذا لم يكن بخلافه نص والجب منه ايضا انه قال فيما سياتى ان الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها ووقع على ذلك
 فهدم جهة الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف نعم ذكر المصنف ما يفيد جوازه وهو ان العبد الموصى بركة
 لشخص ومخدمته لا خير لوقاع طرفه فاصطلمها على قسمة الارش بينهما فله ما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة بدل
 الخدمة لانه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط لحقه كما اوصالح الموصى له بالخدمة على مال ليسلم العبد له ولكن سيد كذا المصنف
 في التنبيه في القاعدة الخامسة عن صلح الازية له عطائي الذبوان فأت عن اثنين واصطلمها على ان يكتب في الذبوان
 اسم احدهما وبأخذ العا طاولا آخر لاشئ له من العطا ويبدل له من كان العطا له مالا معلوما فالصلح باطل في ذبوان
 الصلح وكن على ذكرهما معا

المبيع في القاهرة دون غيرها لان سيوتهم طبة ان لا ينتفع بها الابوه وقد تمت القواعد السكيلة
وهي ست الاولى لاثواب الابالنية الثانية الامور بمقاصدها الثالثة اليقين لايزول بالسلك
الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة الضرر يزال السادسة العادة محكمة والان تشرع
في النوع الثاني من القواعد في قواعد كاية بقض عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

ودايلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها
ولم ينقض حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يودى الى ان لا يستقر
حكم وفيه مشقة شديدة وهذا اول من قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كالا جتهاد
الاول وقد ترجع الاول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه انتهى لانه يكفي بان الثاني
كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السابق مع ما لو رده في العناية على قوله ان الاول
ترجح باتصال القضاء بانه ترجح الاصل بفرعه لان الاصل في القضاء راي المجتهد فكيف
يترجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الفروع يرجع اصله من حيث بقاؤه لامن حيث انه
منه فالشيثان اذا تساوى بالقوة وكان لاحدهما فرع فانه يترجع على ما لفرع له الى آخره
ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات الى اربع
جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتهري الى جهة ثم تغير الى اخرى
ثم عاد الى الاولى وقد ينه في الشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل
ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تلب فاعادها
لم تقبل وهله بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد
واصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم اعادها في تلك الحادثة لم تقبل
الا في اربعة اصبي والعبد والكافر والاعمى انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس
فقضى باحدهما وصلى ثم وقع تحريمه على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا مسئلة
في الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم النهر بمكة وطائفة بقتله يومه بالسكوفة لقتنا فان
قضى باحدهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها ومقتضى الاول
انه لو تحرى وظن طهارة احدا لا تائبين فاستعمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني
بل يتيمم ولكن هذا مبني على جواز التحري في الاثني وفي شرح المجمع قبيل التيمم لو كانا
اثنيين بريقهما ويتيمما اتفاقا انتهى ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده لا ينقض
الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض
وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب
والسنة والاجماع وقد ينشأ شرط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكثر وكتبنا المسائل
المستثناة في النوع الثاني ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مستثنين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غبن فاخس فانها وقعت بالاجتهاد
فكيف ينقض بمثله والجواب ان نقضها لفوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر
انها لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض
قضاؤه والثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات او عزل والثاني تغيير حيث كان من الامور العامة
والجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة فاذا رآها الثاني وجب اتباعها (وتغييرات)

(قوله وقد حكم ابو بكر
الخ) وقد صرح ان عمر
رضي الله عنه اكثر
اشتغاله قلدا للقضا بالدرء
واختصم اليه رجلان
فقضى لاحدهما ثم اتى
القاضي عليه عمر رضي الله
عنه فسا له عن حاله فقال
قضى غلى فقال له لو كنت
انا مكانه لقضيت لك فقال
ما يمنعك عن القضاء فقال له
ليس هناك نص والراي
مشترك يعني ولا منية لاحد
الرأيين على الآخر (قوله
ومن فروع ذلك اهم الاشارة
راجع للقاعدة وذكر لنا ويلها)
بالاصل (قوله والجواب الخ)
حاصله تقييد القاعدة بعدم
المصلحة بمعنى ان الاجتهاد
لا ينقض بالاجتهاد الا اذا
اشتمل النقض على مصلحة
عامة

للاول كثر في زماننا وقله ان الموثق يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من يدع ونكاح
 واجارة ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لورفع الى آخر فاجبت مراراً بأنه ان كان
 في حادثة خاصة به ودعوى محضه من خصم على خصم عنه والا فلا يكون حكماً صحيحاً حكماً
 ذكره العماد في فصوله فتبعه في جامع الفصولين والسكر دري في فتاوى البرزلية والعلاقة
 قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدات ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة
 فان فات هذا الشرط كان فتوى لاحكامها وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال
 لقاضي شافعي بوجوب بيع العقار لا يكون قضاء به لاشقة الجار ولو كان القاضي حنفياً
 لا يكون قضاء بان الشفعة الجار الى آخر ما ذكره من الفروع ومضى عليه ابن القرس واوضحه
 بامثلة الثاني لو قال الموثق وحكم بوجبه حكماً صحيحاً مستوفياً شرائطه الشرعية فهل
 يكتب في به فاجبت مراراً بأنه لا يكتب في به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم
 كما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندى بما ثبتت به الحوادث
 المحكمة انه كذا لا يبيح للمبين الامر على التمهيل ثم قال وحكى ان لما استعفى قاضي
 عنسبة بنضاري كان يكتب الامام العلواني في محاضراتهم لا فاوردوا عليه اجوابته في
 سجلات كتبت بتلك التمهيلة بينهما انهم فقال انكم لا تقضون الشهادة وقبلك القاضي
 على السعدى وقبله شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يفتي عليهم ما فاما انت وما مثلك لا تنق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابي شجاع قال كنا نتسائل
 في ذلك كتابنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بما يصح فحقق عندى ان الصواب
 هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات
 ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتب بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحاضرات
 يكتب - حضر فلان وحضر معه فلان فادعى هذا الذي حضر عليه ولد كى يكتب هذا الذي حضر
 ادعى على هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتب في ذكر قوله فشهد كل واحد منهم بقدر
 الاستشهاد ما لم يذكر عقيب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم
 القاضي ولفظ الشهادة بتمامها ولا يكتب بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذى ثبتت به
 الحوادث المحكمة الى آخره وحكى فيها واقعة الخواص مع قاضي عنسبة الى ان قال والمختار
 في هذا الباب ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر الى آخر
 فلا يكون في التدارك حرج انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب
 باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في الهبة كان الحكم بينهما
 صحيحاً وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص
 من واجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ولو ثبت الدعوى بشرطها كان حكمها بذلك
 الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذ اقر بوقف عقارة عند القاضي وشرط فيه شروطاً وثبت
 ملكه لما وثقه وسلمه الى ناظر ثم تنازع عند قاض حنفى وحكم بصدقه والوقف وشرطه
 لا يكون حكماً بالشروط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم
 بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحاكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم
 باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس للشافعي الحكم بابطاله باعتبار اشتراط
 التمهيلة او النظر او الاستبدال الرابع يفتى بالشرح حكمه اذا حكم بقوله ضعيف على خلافه

(قوله الاجماع عليه اي
 على وجوب تقديم الدعوى
 لصحة الحكم (قوله
 لا يكتب في به) المعروف انه
 يكتب في التمهيل ان حكم
 الحاكم يعمل على السداد
 ما يمكن وان قول الموثق
 حكم حكماً صحيحاً مستوفياً
 شرائطه يتنظم فلا بد منه

(قوله احداث الوظائف)

(الخ) المراد بالوظائف
المعامل في مقابلة الخدمة
والمرتبات اعطاؤها لافى
مقابلة الخدمة وهذا في غير
اوقاف الملوك والامراء لان
اوقافهم لا تراعى شروطها
لانها من بيت المال وترجع
اليه فيجوز الاحداث اذا كان
المقرر من مصاريف بيت
المال وسأني الكلام
فيه (قوله اذا اجتمع
الحلال الخ) خص الشافعية
الحلال بالحلال المباح وقالوا
لواخلط الواجب بالمحرم
روى الواجب فنهى اختلاط
مولى المسلمين بالكفار
يجب غسل الجميع والصلاة
عليهم واحتج له البيهقي
بانه عليه الصلاة والسلام
مر يجلس فيه اختلاط من
المشركين والمسلمين فسلم
عليهم ومنها المرأة يجب
عليها كشف وجهها
في الاحرام ولا يمكن
الاب كشف شيء من الراس
وستر الراس واجب
في الصلاة فاذا صلت راعت
مصلحة الواجب ومنها
المضطر يجب عليه اكل
الميسرة وان كانت حراما
ومنها المجرة على المرأة
من بلاد الكفار واجبة
وان كان سفرها وحدها
حراما (قوله يقدم المحرم
الى اخره) فيه تقايل النسخ
في تقديم المبيع لاني تقديم
المحرم اذا في تقديم التحريم تكرار النسخ

أولوية فهو مجموعها مما اذا خالف مذهبه بما اذا اذناه على الخامس مما لا ينفذ القضاء به
ما اذا قضى بشئ يخالف للاجماع وظاهره ما خالف الاثنية الاربية يخالف للاجماع
وان كان فيه خلاف لم يهرم قد صرح في التحريم ان الاجماع انقضى على عدم العمل
بمذهب يخالف للاربعة لا يضبط مذهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء
بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص
الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف
شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا
اتمنى ويدل عليه قول اصحابنا كافي الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وبإمرته
او يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ المقدوري بان الى آخره ويدل عليه ايضا في الذخيرة
والملوالية وغيرهما من القاضى اذا قرره اشارة للسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل
لغيره تاول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى
وان فعل القاضى ان واقفها لشرع ننذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى اعلم

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام

وبعضها ما اجتمع محرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اوردته جماعة
ما اجتمع الحلال والمحرام الاغلب المحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه البيهقي
واخرجه عبد الرزاق موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه وذكره الزيلعي شارح الكنز
في كتاب الصيد مرفوعا من فروعهما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر
الاباحة قدم التحريم وعلمه الاصوليون بتقايل النسخ لانه لو قدم المبيع لزم تكرار النسخ
لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيع مخرجا كان المحرم ناسخا لالاباحة الاصلية
ثم يهضم من نسخا بالمبيع ولو جعل المحرم متأخرا كان ناسخا للمبيع ودولم ينسخ شيئا لكونه
على وفق الاصل وفي التحريم يقدم المحرم تقابل النسخ واحتياطا وقد اوضحناه في شرح
المنار في باب التعارض ومن عمدة قال عثمان رضي الله تعالى عنه المسائل من الجده بين
اثنين يملك اليمين احدهما آية وحرمته آية فالتحريم احب اليينا وذكروا بعضهم ان من
هذا النوع عديث لك من الحائض ما فوق الازرود عديث اصنعوا كل شيء الا التمسك
فان الاول يقتضى تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضى اباحة ما عدا الوطئ فرجع
التحريم احتياطاً وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومالك والشافعي رحمهم الله وخص محمد
رحمه الله شغار الدم وبه قال احمد عملاً بالثاني ومنها لو اشبه محرمه باجنبيات محرم وان
لم يحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ومنها من احدا ابويه ما كول والاخر
غير ما كول لا يحل اكله على الاصح فاذا نزى كلب على شاة فولبت لا يؤكل الولد وكذا اذا نزى
جاء على فرس فولبت فلا يؤكل والا هلى اذا نزى على الوحشى فنتج لا يجوز الاضحية
به كذا في الفوائد التابعة ومنها الوشارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسى او كلب لم يذكروا
اسم الله تعالى عليه عدا حرم كافي الهداية ومنها ما في صيد الخائنية مجوسى اخذ بيد مسلم فذبح
والد كمين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمبيع فيجوز كالمجوسى من مدقوسه
بنفسه فاعانته على مده مجوسى لا يحل اكله انتهى ومنها هدم جواز وطئ الجارية المشتركة
ومنها لو كان بعض الثبيرة في الحل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل

والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الاسبيحاني ان الاعتبار لقوائمه لا لرأسه حتى
 لو كان قائما في الحبل ورأسه في الحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه في
 الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعضها في الحبل وجب الجزاء يقتله لتغاييب الحظر
 على الاباحة انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك
 على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في الحرم والاغصان في الحبل فعلى قاطع اغصانها
 القصة والثاني ان يكون اصلها في الحبل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع
 في اصلها واغصانها والثالث ان يكون بعض اصلها في الحبل وبعض في الحرم فعلى القاطع
 الضمان سواء كان القص من جانب الحبل او من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت
 مساليج المذكاة بمسالج الميتة ولا علامة تميز وكانت القلبة للميتة او استويا لم يميز تناول شيء
 منها ولا ياتحري الا عند المخضعة واما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحري ومنها
 او اختلط ذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمستثنان في صلاة الخلاصة
 من فمهل اشتباه القبلية ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقر بلبن امان او ماء بول عذم
 جواز التناول ولا ياتحري ومنها لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطئ ولا بالتحري سواء
 كن محصورات أولا كما ذكره اصحابنا رحمهم الله تعالى في الطلاق المبهم وقالوا لو طلق احدى
 زوجتيه مبهما حرم الوطئ قبل التعيين ولهذا كان وطئ واحد منهما تعينا طلاق الاخرى
 ومن صورها ما او اسلم على أكثر من أربع فانه يحرم عليه الوطئ قبل الاختيار على قول
 من خيره وهو محمد والشافعي رحمهما الله تعالى واما الشيخان فقالا لا يطلان النكاح قال
 في المجموع من فصل نكاح الكافر او اسلم رتخته خمس أو اختان او ام وبنت بطل النكاح
 وان رتب فالأخير وخيره في اختياره بسع مطلقا أو احدى الاختين والبنت او الام انتهى
 ومنها لورى صيدا فوق في ماء أو على سطح أو جبل ثم تردى منه الى الأرض حرم للامتناع
 والاحتياط الحرمه بخلاف ما اذا وقع على الأرض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التحرز عنه
 فسقط اعتباره وخرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولى من احدها أبو يه كتابي والاخر
 مجوسي فانه يحل نكاحه وذبيحته ويجعل كتابيا وهي مقتضى ان يجعل مجوسيا وبه قال
 الشافعي رحمه الله تعالى ولو كان السكتة ابى الاب في الاظهر عنده تغاييب الجانب التحريم لكن
 اصحابنا تركوا ذلك نظرا لانه غير فان المجوسي شر من الكفاي فلا يجعل الولد تابعه له الثانية
 الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا او الاقل نجس فالتحري جائز ويرى
 ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويتم كما اذا كان الاقل طاهرا فعلا
 بالاغلب فيهما الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلفة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان
 الاكثر نجسا او لا والفرق بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء خلف
 في التطهير وهو التيمم وهذا كما في حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيتحري للشراب
 اتفاقا كما في شرح المجتبى مع قبيل التيمم وينبغي ان يلحق بسئلة الاواني الثوب المنسوج لجنه
 من حرير وغيره فيحل ان كان الحريرا اقل وزنا او استويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره الا في
 الخلاصة من التحري في كتاب الصلاة لو اختلطت اوانيه باواني اصحابه في السفر وهم غيب
 او اختلطت رغيفه باربعة غيره قال بعضهم بتحري وقال بعضهم لا تحري وتبرص حتى يجي
 اصحابه وهذا في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار جاز التحري مطلقا انتهى وقد جوز

(قوله ولا ياتحري) كيف
 يتأني التحري مع الاختلاط
 حتى يصح فيه (قوله قبل
 التعيين الخ) ان لم ينو واحدة
 عند الطلاق فالشارع
 جعل له التعيين باختياره
 وان كان نرى يجب ان يعين
 التوبة (قوله عملا بالاغلب)
 او قال الا حوط كان انجب
 (قوله فيتحري للشراب)
 فيه ان الكلام في التحري
 الوضوء (قوله فيحل) فيه
 ان مقتضى الاضطرار جواز
 التحري (قوله طهرا) يعني
 ولو حضروا فبه انه لا وجه
 لتحري حيثئذ

(قوله لو سقاشاة الخ) في جعل هذا ما غلب فيه الجلال الحرام نظرا ذليلا ليس هناك غلبة الجلال لم يخرج قروحة (قوله مستهلك الخ) ليس هذا ما خرج عن القاعدة بل هو مقيدها (قوله والمضج) ٥٧ هو قول محمد وهو الا حوط والاول قولهما

اصحابنا رحمهم الله من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيرا او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب امكن حسنا الاربعة او - في شاة خرا ثم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة كذا في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم مقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم ابنها ولو علفها وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو علفها ساعة الى يوم تحل مع الكراهة اه الخامسة ان يكون الحرام مستهلكا لموا كل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في شرح الكنتز في جنائيات الاجرام السادسة اذا اختلط مائع طاهر بما مطلق فاعبره للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة والا فلا وينافي الطهارة من شرح الكنتز فاذا تعتبر الغلبة السابعة لو اختلط ابن المرأة بما او بدواه او ابن شاة فالمعتبر الغالب وتثبت الحرمة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما اذا اختلط لبن امرأة بابن اخرى والصحيح ثبوت الحرمة فيهما من غير اعتبار الغلبة كما بيناه في الرضاع الثامنة اذا كان غالب مال المهدي حلالا فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين انه من حرام وان كان غالب ماله الحرام لا يقيها ولا يابى كل الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضه قال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحاكم يأخذ جوائز السلطان والحليلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يقدمه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام ومن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتخري فان وقع في قلبه حله قبل واكل والا لقوله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك ما فراسة كذا في البرازية من الكراهة التاسعة اذا اختلطت حمامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما تكراهه قال في البرازية من اللقطة اتخذ رج حمام في قرية فينبغي ان يحفظها ولا يعلقها ولا يتركها بل يعلق كيلا يضر الناس فان اختلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان يأخذها ولو أخذها طاب صاحبها كالفضالة الى آخر ما فيها الاشارة قال في القنية من الكراهة غلب على ظنه ان أكثر بياعات أهل السوق لا تخلوا من الفساد فان كان الغالب هو الحرام تفرع من ثرائه ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب له انتهى وقد مضى عن المنتقط في البحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جوز اهللال الذي يعد الجوز فيأخذ عن كل ألف عشرة وشر الحام السلاخين اذا كان المالك را ضيا بذلك عادة ولا يجوز شراء بيض المقاصرين المكسرة وجوز انهم اذا عرف انه اخذها قمارا انتهى امام مسئلة الخياط فذكر كورة باقاهما في البرازية من الوديعه وانما مسئلة ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من الحرام كذا في الاصل ثم تفتت في بدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية ويدخل ذلك في ابواب منها النكاح قالوا لوجع بين من تحل ومن لا تحل كحرمة وجوسية ووثنية وحليلة ومنكوسة ومعتدة ومحرمة صم نكاح الحلال انفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المهر من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس او اختين في عقد واحد فانه يبيح في الكل لان المحرم الجمع لا احدها من او احدهما فقط وكذا لو تزوج امسة وحرمة معا في عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا صم ما يحل وما يحرم كان تزوجها على عشرة دراهم وودن من خمر فاه العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع كالمهر فبهما غلب الحلال الحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهو لا يبطلان به

واذا تساوا يتلقى بهما التحريم اجماعا (قوله بطيب له) وجهه ان كون الغالب في السوق الحرام لا يستلزم كون المشتري حراما لجواز كونه من الحلال الغلوب (قوله ما اذا اختلط الحلال بالحرام) نقل المجتبي عن التمر تاشي فانه لم يحل مال حلال اختلط بمال من الربا او الرشا او القبول او الهبة او من مال النصب او المهرقة او الحيانة او من مال يتيم فصار ماله كله شبهة ليس لاحد ان يشاركه او يبايعه او يستقرض منه او يقبل هديته او ياكل في بيته وكذا اذا منع صدقاته وزكاته وعشره صار ماله شبهة لما فيه من اخذه من مال الفقير وينبغي ان ترى الاشياء حلالا لا يبدى الناس في ظاهر الحكم ما لم يتبين شيء مما وصفنا (قوله بدخل في هذه) القاعدة اذا التمت باد منه ان المشار اليه قاعدة اغلبية الحرام على الحلال مع ان الغلبة فيما ذكره من المسائل للجلال على الحرام الا ان يقال يلزم من الاستثناء حصول قاعدة اخرى فتكون الاشارة اليها (قوله او نية) لم يذكر مثالا للجمع

اشباه ٨
وميتة بطل البيع ان البيع يبطل بالشرط الفاسدة وقبول العقد فيما لا يجوز بشرط صحة العقد فيما يجوز والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة (قوله يبطل فيهما الخ) فيه نظر فقد صرح الزيلعي بنفاذ نكاح الحرمة لانه اقوى وكذا في كثير من كتب المذهب

وأما إذا زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المتسل فان كان أباً أو جداً صح عليه والافسد التناكح وقيل يصح به مهر المتل ومنها البيوع فإذا جمع بين حلال وحرام مفقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكية والميتة والحرم والعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا إذا جمع بين خل ونحوه وان كان الحرام ضعيفاً كان يكون مالاً في الجملة كما إذا جمع بين المدبر والقن أو بين القن والمسكاتب أو ام الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى القن أو العتقة واختلف فيما إذا جمع بين وقف وملك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان مسجداً عامراً فهو كالخبر بخلاف الغاصر بالمعجمة أي الخراب فكالمدبر ومن هذا القبول ما إذا شرط الخيار فيه أكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا اسقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحياً ومنها ما إذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا تقضى جهالته الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجارة فهي كالبيع لا اشتراً كهمالي انهما يبطلان بالشرط الفاسد وصرحوا بانه لو استأجر داراً في كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر نساء لينسج له ثوباً طوله كذا وعرضه كذا خالف بزيادة أو نقصان هل يستحق بقدره او لا يستحق اصلاً ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائر وقالوا لموافق لما ضمن لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجائر ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد برء القاضي الزائد لا السكل كافي فصح القدر فلم يتعد الى الجائر وظاهر كلامه انه ان زاد في القدر وأما اذا زاد في المعنى كما اذا كانت عادته اهداء ثوب كان فاهدى ثوباً حريراً لم اره الا ان صاحبنا رحمه الله وينبغي وجوب رد السكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تغييرها من الجائر ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه فلا جنبي نصفها وبطلت الوارث كافي لاكثر وكذا الوارث للقائل وللاجنبي ومنها الافرار قال الزبلي فيه ما اقر بهين اودين لوارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي ايضاً انتهى وفي المجموع من الاررار لو اقر لوارث مع اجنبي قد كاذباً الشر كصحة في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادة فاذا جمع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز في الظاهرية منه رجل مات واوصى الفقراء جبرانه بشئ وانكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جبرانه لهما اولاد محاييج قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادتهما لانهم ما شهدوا اولادهم فقيم ما يخص اولادهم ما بطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت شهادتهما في حق الاولاد بطلت اصلان الشهادة واحدة كالمو شهد على رجل انه قد ذف ائتمها او فلانة لا تقبل شهادتهما ذكر محمد رحمه الله في وقف الاصل اذا وقف على قراء جبرانه فشهد بذلك فقيران من جبرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله اما على قياس قول محمد رحمه الله فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضاً لان عبد أبي يوسف رحمه الله يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله لا تقبل اصلاً ويحتمل ان ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا كانوا اقل من اثنين يحصون انتهى وفي الغنية اخ وأخت ادعياراً وشهد زوجها ورجل آخر وشهدا في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها تزدكها وفي روضة الفقهاء اذا شهدان لا تجوز له الشهادة ولا غيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق

(قوله فانه يسرى) هذا عند الامام وقال لا يصح في العبد والذكية ويبطل في غيرها (قوله فان كان المجهول الخ) كما اذا قال له بغي هذا الثوب يبيع بعض العشرة والا تخبر بما بقي فباع صح ولو قال هذا يبيع العشرة فقط فلا (قوله ولم ار الخ) في خزانة الاكل هو الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وسلم الثوب له وان شاء اخذ ثوبه واطعام الاجر الا في النقصان فانه يخطيه من الاجر بحسابه (قوله والابراء) فيه ان الابراء مما يبطل بالشرط الفاسد فينبغي ان يتعدى الى الجائر (قوله قال الزبلي الخ) غير مناسب لما في الكلام فيه من قروح غامبية الحلال على الحرام

واختلف في حق الاتر فقييل تبطل وقيل لا تبطل اه وكتبنا في شرح المكتز ان شهادة
 العدول لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عدوه او غيره بناء على انها فسق وهو
 لا يجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولها لان احدهما طابق الدعوى
 والاخر خالفها وكتبنا في الفوائد المستثني من ذلك ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء لبعض
 امتنع للباقين كما في شهادات البرازية ومنها باب العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل
 فيما عدا اليوم الاول وليس منه ما اذا جعل ركعاته متين فانه ان كان بعد ملك النصاب
 فهو صحيح فيهما والا فلا فيهما وليس منه ايضا ما اذا نوى حجتين واحرم بهما معا فانا نقول
 بدخوله فيهما لكن اختلافه وفي وقت رفضه لاحد منهما كما علم في باب اضافة الاحرام
 الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم فرفضه لا نقول يجوز له ان يصل بالتيمم الواحد
 ماشاء من الفرائض والنوافل ومنها ما اذا صلى على حي وميت وينبغي ان يصبغ على الميت
 ومنها ما اذا استنبح للبول بجهر ثم نام فاحتلم فامنى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول
 لا يطهر به فلا يطهر المني كما صرحوا به ولهذا قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله مشكلة
 المني مشكلة لان كل فعل يمدى اولاه والذى لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعاله اه وقديقال
 يمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجاء تبعاله ايضا وجوابه ان التبعية فيما هو لازم له وهو
 للمني بخلاف البول ولم ارم من تبعه عليه ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها
 او عتق عبده وعبد غيره او طلقها او بعتا فقيما يملكه ومنها لو استمار شيئا ليرهنه على
 قدر معين فرهته باز يد قال في النكته ولو عين قدرا او جنسا او بلدا خالف ضمن الميعر المستعير
 والمترين اه واستثنى الشارح ما اذا عين له اكثر من قيمته فرهته باقل من ذلك بمثل قيمته
 او اكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى خبر اه ومنها لو شرط الواقف ان لا يؤجر وقفه اكثر
 من سنة فزاد الناظر عليه افظا هر كلاهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على الشروط لانها
 كالبيع لا يقبل تقر ببق الصفة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والامة اذا فسد
 في بعضه فسد في جميعه (وتنبه) وليس من القواعد ما اذا اجتمع في العبادات جانب
 الحضور وجانب السفر فانا لا نأخذ بجانب الحضور ومقتضاها تغليبها لانه اجتمع المبيع والحرم
 لان احصا بنسارحهم الله قالوا في المصح على الحفين واوا بتدأ وهو مقيم فسافر قبل اتمام يوم
 وليلة انتقلت مدته الى مدة المسافر فيه مع ثلاثا ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم
 ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها اتنا يمين الجانب الحضر به قال الشافعي رحمه
 الله وعندنا لو مصلح احد الحفين حضر والاخر مفراف كذلك على الاصح طرذا لقاعدة
 واما عندنا فلا عشاء في ان مدته مدة المسافر واما لو احرم قاصرا قبلت شفيعته دار اقامته
 فانه يتم ولو شرع في الصلاة في دار الإقامة فسارت شفيعته فليس له القصر ولم ارهما الا ان
 وعندنا نأخذ بالسفر اذا قضاهما في الحضر يقضيها ركعتين وعكسه يقضيها ركعة
 لان القضاء يبيح الاداء واما باب الصوم فاذا صام مقيما فسا في اثني عشر يوما او عكسه
 حرم الفطر (اهل) تدخل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه
 يقتضى المانع فلو مضى الوقت او الماء عن سفن الطهارة حرم قتلها ولو جرحه صبر حين عدا
 الخطأ او مضى الوقت او مضى ما لا تقصص وخرجت عنها مسائل الاولى لو استشهد
 الحبيب فانه يفعل عند الامام ومقتضاها ان لا يفصل كقولها الثانية لو اختلط

(قوله من هذا القبيل)
 التبادر منه ان المشار اليه
 اقلية الحلال الحرام مع ان
 الفرع ليس منه (قوله ومنها)
 القضاء كما اذا قضى لابنه وغيره
 وحيث امتنع القضاء لهما
 فلا وجه لجعله من فروع
 اقلية الحلال الحرام (قوله)
 فلو نوى الخ ان قلت كيف
 يكون هذا من جزئيات القاعدة
 ولا حرام هنا الجيب بان
 ما لا يصح شبه الحرام فكانت
 جمع بين حلال وحرام

(قوله تفويت حق الخ) يعني

يحق الفوت في الجملة

كما لو مات الراهن

مفلسا وكذا المورع تجهيل

الآجرة (قوله لم ارهما الآن

لاصحابنا الخ) اقول في

المضمرات نقل عن النصاب

وان سبق احد الى المسجد مكانه

في الصف الاول فدخل

رجل اكبر منه سنا واهل

علم ينبغي ان يتأخر ويقدمه

تعظيمه اه نيل وهذا مفيد

لجواز الاشارة في القرب عملا

بعموم قوله تعالى ويؤثرون

على انفسهم ولو كان بهم

خصاصة الا اذا قام دليل

تخصيص ويميل على جواز

الايثار في القرب ما قالوا ان

من الادب ان يبدأ بغسل ايدي

الشباب قبل الطعام وبأيدي

الشيخ بعده فالشيخ

يؤثرون الشباب قبله

ويقدمونهم والشباب يؤثرون

الشيخ بعده مع ان غسل

الايدي قبل الطعام وبعده

سنة فهذا ايشار في القرب

اتى وفيه تامل حاشية

الحوى (قوله التابع تابع)

اي غير منفك عن متبوعه

(قوله ومنها الشرب والطريق

الخ) مراده ينبع حق المرور

واما ينبع ربة الطريق سواء

كانت محدودة ولا فهو صحيح

فاذا كانت غير محدودة

فيقدر بعض باب الدار (قوله

يصح الاقرار به) قال الخجندی

الاقرار بالجل جائز اذا لم يكن

من المولى

مولى المسلمين مولى الكفار تقتضيا لها عدم التفضيل لكل والشافعية قالوا بتفضيل
الكل ولم يفصلوا فاصحابنا رجعهم الله ففصلوا فقال الحق كفى السكافى من كتاب القرى واذا
اختلط مولى المسلمين ومولى الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت
عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسلمون اكرسوا وكفونا ووصلى
عليهم وينون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفون في مقابر المسلمين وان
كان الفري بقاء شوا لو كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ويفسلون ويكفون ويدفون
في مقابر المشركين اه وقد رجعوا المانع على المقتضى في مسئلة سفل لرجل وعلموا
لاخرفان كلا منهما ممنوع عن التصرف في ملكه خلق الاخر فلا يملكه مطلق له وتوافق حق
الاخر به مانع وكذا تصرف الراهن والمؤجر في المهرن والمعين المؤجرة منع خلق المرتن
والمستاجر وانما قدم الحق هنا على الملك لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديم الملك
تفويت عين على الاخر وتامة في العمادية من مسائل الخيطان والقاعدة الثالثة
لم ارها الا لاصحابنا رجعهم الله وارجوم كرم الفتح ان يفتح بها أو بشئ من مسائلها
وهي الاشارة في القرب وقال الشافعية الاشارة في القرب مكروه وفي غيرها محبوب قال الله
تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وقال الشيخ عز الدين لا ايشار في القرب ان
فلا ايشار بجاء الطاهرة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان الغرض من العبادات التعظيم
والاجلال فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ماء
يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا يعرف فيه خلافا لان الاشارة انما يكون فيما يتعلق
بالنفس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المهذب في باب الجمعة لا يقيم
احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ابد من الامام
كره قال اصحابنا رجعهم الله لانه آثر بالقربة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
الصلاة ومعه ماء يكفيه لطهارته وهنالك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد المضطر
ايشار غيره بالطعام لاستبقاه مهجته كان له ذلك وان خاف فوت مهجته والفريق ان الحق في
الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحق في حال المحضه لنفسه وكره ايشار الطالب غيره
بنو يتقى القراءة لان قراءة العلم والمساعدة اليه بقربة والايشار بالقرب مكروه قال الاسيوطي
من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجسد في الصف الاول فرجة فانه يجز شخصيا بسند
الاحرام ويندب للمعرو ان يساعده فهذا يفوت على نفسه قر به وهو اجر الصف الاول
انتهى ثم رأيت في الهبة من منية المقتى فقير محتاج معه دراهم فاراد ان يؤثر على نفسه ان
علم انه يصبر على الشدة فالايثار افضل والا فالانفاق على نفسه افضل انتهى والقاعدة
الرابعة التابع تابع كمن تدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفر بالاحكام ومن فروعها الحل يدخل في
بيع الام تبعها ولا يفر بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض
تبعها ولا يفردان بالبيع على الاظهر ومنها لا كفارة في قتل الحمل ومنها الاعنان بنفعية وخرجت
عنها مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون امه بشرط ان تلده لاق من ستة اشهر ومنها يصح
افراده بالوصية بالشرط المسد كور ومنها يصح الابصاء له ولو حل دابة ومنها يصح الاقرار له
ان بين المقر سببا صالحا ولا يقل من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا ومنها
انه يورث فتقسم القرعة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها فالقته ومنها يصح الاقرار به وان

الاقرار بالجل جائز اذا لم يكن من المولى

لم يبين له سبب اذا جعلت به لاقبل المدة في الا دى وفي مدة تهور عند أهل الخبرة في الباطن
ومنها صفة تدبيره ومنها ثبوت نسبه فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام
لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه ما علمت من ثبوت الاحكام له قبله
فالمراد بعضها كما اشار اليه في العناية وخرج عنها ايضا ما لو دل المديون تركت الاجل
او ابطلته او جعلت المال حالا فانه يطل الاجل كما في الثانية وغيرهما مع انه صفة للدين
والصفة تابعة لموصوفها فلا تفردهم وعما خرج عنها الواسطة الجوده فانه يصح لانها حقه
كما في الاصيل وعما خرج عنها الواسطة حقه في حبس الرهن قالوا صح ذكره الامام في الفصول
ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقتنا
الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح خالفونا في الاجل والجوده فارقين بان شرط
القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرد باله قد فان افرد كل رهن والكفيل افرد بالحكم
في الثانية التابع بسقطه سقوط المتبوع منها من فاته صلوات في ايام الجودون وقلنا بعدم
القضاء لا يقضى سنتها الرواتب ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا يأتي بالرى
والمبيت لانهما تابعان للوقوف وقد سقط منهما الوات الفارس سقط سهم الفرس لاعكسه
وخرج عنها من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلاء وطلبتهما والمفتين والفقهاء يفرض
لاولادهم تبعوا لا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اضناها في شرح الكفر وعما خرج عنها
الاخرس يلزمه فخر بك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به اما بالقراءة فلا على
المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلاطف ومنها اجراء موسى على رأس الاقرع فانه واجب
على المختار في تنبيهه يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروعه قوله
اذا ابرأ الاصيل برأ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه
لو قال لا يده على عمرو والف وانما ضمن به فانكر عمر وزلزم الكفيل اذا ادعاهما زيدون الاصيل
كما في الثانية ومنها الوادعي الزوج الخلع فانكرت المرأة بطلت ولم يثبت المال الذي هو الاصل
في الخلع ومنها اوقال بعت عبدي من زيد فاعتقه فانكرت زيدته في العبد لم يثبت المال ومنها
لو قال بعت من نفسه فانكر العبدته في العبد بلاهوض في الثالثة التابع لا يتقدم على
المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان اتقل قبل
مشاركة الامام وفرع عليه فاضحان في فتاواه اما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في رابعة
في الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وقرىب منها يغتفر في الشيء ضمنا ما لا يغتفر
قصدا وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين ما يثبت ضمنا وحكما ولا يثبت
قصدا منه فنلما اعتقه احدهما هو موسر فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يجز ولا يمكن
الساكت من قل ملكه الى احد لكن لو ادى المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه ومنه
غصب قنا فابق من يده وضمنه المالك بملكه الغاصب ولو شره قاصدا لم يجز ومنه فضولي
زوجه امرأه برضاها ثم الزوج وكله بعده بان زوجه امرأه فقال نقصت ذلك النكاح
لم ينتقض ولو لم ينقضه قولا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه لو شري
كر برهين او امر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وامره ان يكيه فيها
صح اذا البائع لا يصح وكما لعن المشتري في القبض قصد او يصح ضمنا وحكما لاجل القرارة ومنه
شرط ان لا يرد فوكل وكذا لا يقبضه فقال الوكيل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يسقط

(قوله وفي مدة ينصون الخ)
واقل مدة حمل الدواب
سوى الشاة ستة أشهر
وفيها أربعة (قوله والكفيل)
وجه تبعيته للدين انه لما
كان يمكن وفاء الدين منه
كما يمكن من الرهن جعل
تابعا (قوله لو مات الفارس)
هو مقيد بما اذا مات قبل
دخول دار الحرب والا
فيستغنى (قوله يلزمه
فخر بك اللسان الصحيح
انه لا يجب فخر بك اللسان
(قوله ملك نصيبه) فائدة
حسيرة الولاية جميعا
(قوله لم ينتقض) الفضولي
في النكاح لا يملك الفسخ
بخلاف البيع والفرق ان
البيع يلحقه العهدة فله
الرجوع كيلا يتضرر في
النكاح ترجع الحقوق
الى المقود له

خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه يقطع خيار روية موكله عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا
لما وفرى من هذا الجندس من لا يجوز اجازته ابتداءه ويجوز انتهاءه والقاضي اذا استخلف
مع ان الامام لم يفوض له الاستخلاف لم يميز ومع هذا الوجه خليفته وهو يصلح ان يكون
قاضي اجازة القاضي احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع
بايعه فضولي والمعنى فيه انه اذا اجاز بيعه عليه بما اتى به خليفته ووكيل الوكيل كذلك
فمكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه القاضي لو قضى
في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام
التي لم تكن له ولاية القضاء فانما جاءت نيته اجازة ما قضى بجازت اجازته انتهى (قاعدة) فلا يرت
بمسئلتين يقتضي في الابتداء ما لا يقتضي في البقاء عكس القاعدة المشهورة الاولى يصح تقليد
الفاصل القضاء ابتداءه ولو كان عدلا ابتداءه ففسق انزل عند بعض المشايخ وذكرا في السكالك
ان الفتوى عليه الثانية لو ابقي المأذون انجبر ولو اذن لا يبق صح كافي قضاء المراج
وقيد قاضيان بما في يده (القاعدة الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوطا
بالصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة
المبينة في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج في مواضع
وصرحوا في كتاب الجنائيات ان السلطان لا يصح عفوه عن قاتل من اولاده وانما له
القصاص والصلح وعمله في الايضاح بانه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو
واسماها اخرجه سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي
من مال الله تعالى بمنزلة ولي اليمين ان احتجبت اخذت منه فاذا استردت رددته فان استغثت
استغثت وذكرا الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه عمار بن ياسر على الصلاة والحرب وبعث هبند الله بن مسعود على القضاء
وبعث المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم مائة كل يوم في
بيت المال شطرها واطن العمار وورعها العبد الله بن مسعود وورعها الآخر عثمان بن
حنيف وقال اني انزلت نفسي وياكم من هذا المال بمنزلة ولي اليمين فان الله تبارك وتعالى
قال (ومن كان غنيا فليست فف ومن كان فقيرا فليأكل كل ما يعرف) والله ما ارى ارضا
تؤخذ منها شاة في كل يوم الاستدراج خرابها اه فلي هذا لا يجوز له التفضيل ولكن
قال في المحيط من كتاب الزكاة والراى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميز في
ذلك الى هوى ولا يميل لهم الا بايكفهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شيء
بعد ابطال الحقوق الى اربابها قومه بين المسلمين وان قصر في ذلك كان الله عليه حسينا
اه وذكرا البايع من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام
ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكا
يختص به الى ان قال وبعث على الامام ان يتقى الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته
من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه حسينا اه وفي كتاب الخراج لا يبيح يوسف
رحمه الله ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاءه ثمانى فقال والله
يا خليفة رسول الله عليه الصلاة والسلام انك قدمت هذا المال فديت به بين الناس ومن
المناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فصلت اهل السوابق والقدم والفضل لفضلناهم

(قوله والمعنى فيه) أى فى
اجازة القاضي والوكيل
(قوله ووكيل الوكيل
كذلك) قيل لعنه ايس
كذلك (قوله وقيد
قاضي خان الخ) عبارته
وان اذن له فى التجارة مع
من كان العبد فى يده صح
يعنى قبا ان كان فى يده
(قوله والله ما رى الخ)
فى كتاب المصنفات
والمحاضرات للشيخ محيى
الدين ابن عربى ان بالعدل
يكتر الخراج ويتمو المال
روينا من حديث المالكي
عن ابراهيم الخزازى عن
هليمان ابن ابي شيخ عن
صالح بن سليم ان قال قال
عمر بن عبد العزيز
لوجاهت كل امة بفاسقيها
وجتبا بالجهل لظلمناهم
وما كان يصلح لنا
ولا آخرة لقدولى العراق
وهى او فرما يكون من
العمارة فاخر بها حتى صار
خرابها اربعين الف الف
وقد ادى الى عاملى هذا
ثمانين الف الف وان بقيت
الى قابل رجوت ان يؤدوا
الى ما اودوا الى عمر بن الخطاب
مائة الف الف وفى مقدمة
تاريخ ابن خلدون مثله

فقال لما نادى كرت من السوابق وانقدم والفضل فما عرفتني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على
 الله تعالى وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
 عنه وجاء الفتح ففضل وقال لا اجعل من قاتل مع غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كمن قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدر اول
 يشهد بدر اربعة آلاف درهم وفرض لمن كان اسلامه كالسلام اهل بدر دون ذلك اتر لهم
 على قدر منازلهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحمل للمدرس والمتعلم كان أبو بكر
 رضى الله عنه يسوى بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله عنه يعطيهم
 على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بما فعله عمر رضى الله عنه في زماننا احسن فتعتبر
 الامور الثلاثة اه وفي البزازية السلطان اذا ترك العشران هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا
 لكن ان كان المتروك له فقير اخلاصا على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر
 لفقير ادم بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه **(تنبيه)** اذا كان فعل الامام
 مبنيا على المصلحة فيم امتنع بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
 لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
 للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف اه وقال قاضي خان في فتاواه من
 كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة
 على المسجد او امرهم ان يزيدوا في منجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة وذلك لا يضر
 بالمار والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فقحت صلحا تبقى على ملك ملاكها
 فلا ينفذ امر السلطان فيها اه وفي صلح البزازية رجل له عطاء في الدبوان مات عن ابنين
 فاصطلمه اعلى ان يكتب في الدبوان اسم احدهما وياخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء
 ويبدل له من كان العطاء له مالا معلوما فالاصح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل
 الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل له لرضاء الغير ووجهه غير ان
 السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق
 مقامه اه **(تنبيه)** آخر تصرف القاضي في ماله فعله في اموال اليتامى والتركات
 والادواق مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليهم لم يصح ولهذا قال في شرح تلخيص
 الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يشتري بالثلث قن و يمتق فبان بعد الايتمار والايتاء
 دين يحيط بالثلثين فشرى القاضي عن الموصى كيلا يصير خصما بالعهدة واعتاقه لغولته دي
 الوصية وهي الثلث بعد الدين قال الفارسي شارحه واما اعتاقه فهو لغولته نذر تنفيذه باعتبار
 الولاية العامة لان ولاية القاضي مقيسة بانظر ولم يوجد النظر فباعوه اه وفي قضية
 الولو الجنية رجل اوصى الى رجل وامره ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار
 وكان الوصى بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه الدراهم ولم يجد الوصى الى
 تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالغريم
 باق عليه وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا
 اذا وافق الشرع وصرح في التحسينة والولو الجنية وغيرها بان القاضي اذ قرر فرائضا
 للمعبد بغير شرط الواقف لم يحمل للقاضي ذلك ولم يحمل للفراش تناول المعلوم اه وبه علم
 حرمه لحدوث الوضائفة بالادواق بالطريق الاولى لان المعبد مع احتياجه للفراش لم يميز

(قوله فاجبت بانه لا يصح)

يعارضه ما في فتاوى قاضي
خان في ان الناظر له صرف
فائض الوقف الى جهات بر
بحسب ما يراه وعلى ما ذكره
المصنف هل يعتبر ما اشتراه
الناظر وقفا يختلف المشايخ
فيه والمختار انه يجوز بيعها
ان احتاجوا اليها (قوله
وتبعه في الدرر الخ) فيه ان
المفهوم منها انه اذا تعدد
الواقف ونوع المصروف بان
بني رجل مسجدين ووقف اهما
او قافا مستقلة او مدرستين
يجوز صرف زائد احدهما
الى الآخر واما اذا اختلف

الواقف بان وقف رجل مسجدا
واخر مسجدا او اختلف
المصرف بان بني رجل مسجدا
ومدرسة فلا (قوله كظنه
حل الخ) لانه وان كان زفي
لعدم الملك وعدم حق التملك
غير انه ليس بان البسوطه
بينهما في الاتفا على الودال
فاذا ظن الوطى من هذا
القبيل يعذر لان الوطى من
قبيل الاستخدام (قوله ولو
ادعى الخ) لان الشبهة اذا
تمكنت في الفعل في احد
الجانبيين تعدى الى الجانب
الآخر ضرورة كذا في المحيط
(قوله جارية ابنه) لو قال
جارية فرعه وان سفل له كان
اولى واظهار ان المشتري كبير
ابنه واجنبى كذلك لقولهما
ان ما فيها من الملك يكفي
لصحة الاستبدال (قوله

تقريره لا مكان استتجار فراش بلا تقير يرتقرير غيره من الوطنائ لا يحل بالاولى وبه علم
ايضا حرمة احداث المرتبات بالاقاف بالاولى وقد سئل عن تقيرير القاضى المرتبات
بالاقاف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالنقرير صحيح لكنه ليس بلازم
وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقيرير غيره فحينئذ يلزم
وهي في اوقاف الخصال وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من
وقف الفقراء وقرره ان يملك نصابا ثم سئل لو قرر من فائض وقف سكت الواقف عن
مصرف فائضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في التاتارخانية ان فائض
الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا وصرح في البرازية وتبعه في الدرر
والنقرير بانه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحدوا فقهما او اختلفا اهـ ~~وكتبتنا~~
في شرح السكز من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان
مخالفته كخافقه النقص وفي الملتقط القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كف لم يجوز
اهـ فعلم ان فعله مقيد بالصلاح ولهذا صرحوا بان الحائط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد
على مالكهما ثم ابرأ القاضي لم يصح كافي التهذيب وكذا لا يصح تاجيل القاضي لان الحق
ايمن له كذا في جامع القصولين

في القواعد السادة الحدود وتندربا بالشبهات

وهو حدث رواه الاسيوطى معز يالى ابن عدى من حديث ابن عباس رضى الله تعالى
عنهما واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ادفعوا الحدود ما استطعتم
واخرج الترمذى والحاكم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ادفعوا الحدود وعن المسلمين
ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين مخرجا فافعلوا وسبيلهم فان الامام لا يخطئ في العفو وخبر
من ان يخطئ في العقوبة واخرج الطبرانى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه موقوفا ادفعوا
الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي نهج القدير اجمع فقهاء الامم ارفع على ان الحدود
تدبر بالشبهات والحديث المروى في ذلك متهنى عليه وتناقضه الامة بالقبول والشبهة ما يشبه
الثابت وليس بثابت واحسانا رجحهم الله فمبها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
على شبهة في المحل فالاولى تحقق في حق من اشبهه عليه المحل والحرمة فظن غير الدليل
اليلة لا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل وطى جارية زوجته او اباه او امه او جده
وجذته وان علا ووطى المطلقة ثلاثا في العدة او بائنا على مال والمختارة او ام الولد اذا اعتقها
وهي في العدة ووطى العبد جارية مولاه والمرتهن في حق المرهونة في رواية ومسئير الرهن
كالمرتهن ففي هذه المواضع لاحد اذا قال ظننت انها تحل لي او قال علمت انها حرام على وجوب
الحد ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يدع لاحدهما حتى يقرأ جميعا بعلمهما بالحرمة
والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنته والمطلقة طلاقا بائنا بالسكنات والجارية
المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري والمجعولة مهورا اذا وطئها الزوج قبل
تسليمها الى الزوجة والمشتري كذا بين الوطى وغيره والمرهونة اذا وطئها المرتهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على
حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني ووطى جارية عبده المأذون
المدينون وكتابه ووطى البائع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها الخيار

للمشتري

وعلمت الخ) اى علم ذلك من تنكير الرواية

(قوله اختلف في صحة نكاحها)

كالنكاحية بلادى حتى
اذا كان الزوج شافيا فوطئها
لا حد عليه ولا خفاء في ان
هذه شبهة عقد (قوله واختلف
في التوكيل الخ) فيه انه لا يصح
التوكيل باثبات حد الزنا
والشرب اتفاقا وانه لاحق
لاحد منهما وانما تقام البيينة
على وجه الحسبة ويجوز التوكيل
باثبات القصاص وحد
الحدف والسرقة باقامة البيينة
فاذا ثبت الحنفى فقامو كل
الاستيفاء وقال الشافى لا يجوز
التوكيل بالاثبات ولا
بالاستيفاء والاظهار ان محمدا
مع الامام الا انه يجوز به بلا
عذر ولا رضاء الخصم وعند
الامام لا يجوز الا باحدهما
(قوله الا انه يضمن المال)
يعنى فيما لو اقر بالسرقه فانه
لا يحد ويضمن المسروق (قوله
فلا حد عليه) اى على
المقذوف واما القاذف فيحد
(قوله وعبد) ولوماذونا
مديونا (قوله فيما اصله
مباح الخ) وذلك كالكلالة
المحرز (قوله ومنها لو حن
الخ) وذلك لصيرورته بعد
الجنون غير مكلف والحدود
لا تقام على غير المكلف
وفى معين المفتى تقييد
الجنون بقبيل الحكم
وبكونه - طبقا (قوله
يجوز القضاء) مبنى على
خلاف المفتى به (قوله
والقصاص الخ) فيه خلاف

للشترى و خبرته التى هى اخته من الرضاع وجاريته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة
أو بالمطاعة لانه أو يجماعه لا مها انتهى ما فى فتح القدير وهنا شبهة ثالثة عند ابي حنيفة
وهى شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالمحرمة فلا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلاشهود او غير اذن مولاها أو مولاة وقال لا يحد فى وطئ محرمة المقنود
عليها اذا قل علمت انها حرام والقنوى على قولهما كما فى الخلاصة ومن الشبهة وطئ امرأة
اختلفت فى صحة نكاحها ومنها شرب الخمر والتداوى وان كان المعتمد يحرمه ومنها انها
لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلف فى التوكيل باثباتها ومما بنى على انها تدبر بها
انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضى الى القاضى ولا بالشهادة على الشهادة
ولا قبل الشهادة بحد متقدم سوى حد القذف الا اذا كان ابعدهم عن الامام ولا يصح اقرار
السكران بالحدود الخالصة الا انه يضمن المال ولا يحد فيه كما لا يلزم لرجاء النكول وفيه
شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غير عين ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص
ولو برهن القاذف برجلين او رجل وامرأتين على اقرار المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن
بثلاثة على الزنا حد واحد ولا قطع بسرقة مال اصله وان علا فرعه وان سفل واحد الزوجين
وصيده وعبد ومن بيت مأذون بدخوله ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت تفاريقه فى كتاب
السرقة وبسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو الاصل الظريف وكذا اذا
ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم فى الحدود كقوله
فان قبل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة القهى والحدود لا تثبت
بالبدال الا ترى انه لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى اجيب
بان كلام المترجم ليس ببديل عن كلام الاجمى لكن القاضى لا يعرف لسانه ولا يقف عليه
وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل
بل بطريق الاصاله لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها
عند عدم اقرار كذا فى شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين (تنبيه)
القصاص كالحد وفى الدفع بالاشبهه فلا تثبت الا بما تثبت به الحدود ومما فرغ عليه أنه لو ذبح
ناثما فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجب الدية كما فى العمدة ومنها لو حن القاتل
بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص بقتل من قال اقتلنى فقتله واختلف
فى وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبيدى واخى او ابى او بنى لسكران
لا شئ فى لعبد وتجب الدية فى غيره واستثنى فى خزانة المفتين ما اذا قال اقتل ابنى وهو صغير
فانه يجب القصاص وتما فى البرازية وينبى ان لا قصاص بقتل من لا يعلم انه محقون
الدم على التأيد اولا وفى الحانية ثلاثة تملوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولى عفا عنا
قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا انية قول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فى هذا
الوجه قال ابو يوسف رحمه الله تقبل فى حق الواحد وقال الحسن اقبل فى حق الكل انتهى
وكتبنا مسئلة العفو فى شرح الكثر من الدعوى عند قوله وقيل لحصه اعطه كفيلا فليراجع
وكتب فى الفوائد ان القصاص كالحدود والافى سبع مسائل (الاولى) يجوز القضاء بعلمه
فى القصاص دون الحدود كما فى الخلاصة (الثانية) الحدود لا تورث والقصاص يورث
(الثالثة) لا يصح العفو فى الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص (الرابعة)

(قوله لا تجوز الشفاعة في

الحدود) أي بالاجماع اذا بلغ الامام ما يقبله فاجازها كثر العلماء اذا لم يكن المشفوع ذا اثر والتعزير بجواز الشفاعة فيه مطلقا (قوله ومن العجب الخ) لا يجيب في المسائل الاجتهادية المبنيّة على الأدلة الصحيحة اهـ (قوله) والمكاتب كالحرس القياس ضمانه به لانه من مابق عليه درهم والجواب ان لهيدا على نفسه لكونه حرايدا (قوله) ومن فروع هذه القاعدة الخ) فيه نظر لان عدم المهر في هذه المسئلة لكون الزنا بالحرّة يوجب الحد لا المهر لا لكون الحرّة تدخل تحت اليد (قوله) لكون المهر الخ) المناسب في التعريف ان يقال لان الالة تدخل تحت اليد بخلاف الحرّة (قوله) والاولى الخ) فيه ان المتبادر من كون الحر لا يدخل تحت اليد كونه لا يتولى عليه امتيلا القصب والمالك وكون النذجة في يد الزوج ايس من هذا القيل (قوله) اذا اجتمع امران الخ) المراد ما فوق الواحد (قوله) كفي القتل الواحد) هذا ظاهر الجواب وقال عبد الله الجرجاني من الاول وقال الهندواني ان كانتا مضمدين فمن الاول وثمرة الخلاف تظهر فيما لو قال ان توضعات من الراف

التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود وسوى حد اللذف (الخامسة) يثبت بالاشارة والكتابة من الاخر بخلاف الحدود كما في الهذاية من مسائل شتي (السادسة) لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص (السابعة) الحدود وسوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) النذر يثبت مع الشهادة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويمرّ فيه الخلاف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها ايضا لا كفارة القطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تعجب مع النسب والخطأ وبافساد صوم مختلف في سمته كما علم في محله واما القدية فهل تسقطها لم ارها الا من العجب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية فالواقفوتسئل لم ذميا فقتله ولي الذي فانه يقتل به وان كان موافقا لراي ابي حنيفة رحمه الله ومن شرب النبيذ يحرم ولا يراعى خلاف ابي حنيفة رحمه الله اهـ

(القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالقصب ولو صعبا)

فلو غصب صبيّا فمات في يده فجاءه أو بهمى لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة او بنهشة حية أو بنقله الى أرض مسبعة أو الى مكان الصواعق أو الى مكان يغلب فيه الحمى والأمراض فان ديتته على عاقلة القاصب لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمساكين كالحر لا يضمن بالقصب ولو صغيرا وتماه في شرح الزبلي قبيل باب القسامة وأم الولد كالحر ولم ار الا تحكّم ما اذا طوى حرّة بشبهة فاحب لها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف اذا كانت امة ومن فروع القاعدة لو طارعت حرّة على الزنا فلامرلها كما في الحسانية ولو كان الواطى مبيانا لاحد ولا مهر وهذا بما لا يملك لئلا يطوى خلا عن الحدود والعقر بخلاف ما اذا ما ساءت امة لكون المهر في السيد ونحوه عن هذه القاعدة قول أصحابنا رحمه الله اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها احدهما فهو الاول لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج اما قد مناه وقلولهم في باب التفاسف ان القول قوله فيما يصلح لهم ما معلن بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في اصل القاعدة المحر لا يدخل تحت يد احد الا الزوجة فانها في يد زوجها والله سبحانه اعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر مانعه امرأة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بان اليد تثبت على الحرّة بحفظ الدار كما في المتنازع اهـ (القاعدة الثامنة) اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر غالباً فن فروعها اذا اجتمع حدث وجناية أو جنابة وحيف كفي القتل الواحد ولو ياشتر المحرم فيمادون الفرج ولزمته شاة ثم جامع فمقتضاها الاكتفاء بموجب الجماع ولم أره الا نصر بمحاورمها لوقص المحرم اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اتفاقا وان كان في مجلس فكذلك عند محمد رحمه الله وعلى قوله ما يجب لكل يدم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يداور رجل فجعلنا اجنابة واحد تعني لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس بغير المعنى واذا اختلفت تعبير جنائيات لكونها الأعضاء متباعدة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأ أو واحدة أو نذوة الا ان شايخنا رحمه الله قالوا

فاصرأني طالق فيالتم رعت ثم توضأ لا يبع عند الجرجاني

في

في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في البدن
وفي الثانية فان جماعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصده
رفض الحجة الفاسدة بلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعما
الله ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه وصحها
ودخل المجد وصلى الفرض او الراتبة دخلت فيه التحية ولو طاف القادم من فرض
ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان
كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد انحرام فصل في مع الجماعة
لا تنوب عن تحية البيت لا اختلاف الجنس ولو صلى فرضة عقيب طواف ينبغي ان
لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلان سقط
بفعل غيرهما بخلاف تحية المسجد ولو تلا آية سجدة في سجدة صلاته قبل ان يقرأ ثلاث
آيات كفت عن التسلاوة لحصول المقصود وهو التهظيم وكذا الورع لم يقرأ اجزأت قياسا
وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا لو تلا آية
وكررهما في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم تعدد الجايز
بخلاف ان يبار في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف جنسها لان المقصود بحدود
السهو رغم انف الشيطان وقد حصل بالمسجدتين آخر الصلاة والمقصود في الثاني جبره تلك
الحرمه فكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا كفي حد واحد سواء كان
الاول موجبا لما أوجبه الثاني اولا فلو زنى بكرات ثم نكح كفي الرجم ولو قذف مرارا واحدا
أو جماعه في مجلس أو مجلس كفي حد واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه يحسد ثانيا
ولو زنى وشرب وسرق اقيم الدليل لا اختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم
بالثاني فيما بعده شيء ولو في يومين فان كانا من رمضان تعددت والا فان كفر الاول تعددت
والا تعددت ولو نزل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للا حرام لكونه أقوى ولو لم يس
الحرم ثم باطية فعلية فدينان لا اختلاف الجنس ولذا قل الز يلعن في قول الكثر اذ نصب
رأيه بجمعة اهذا اذا كان ما تعاوما اذا كان عليه فعليه دمان لا طيب دم ان غطية الرأس انتهى
ويتعدد الجزاء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم الا ان
يقبوا ز النكاح غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة
واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا بهر واحد لان الثاني مآذوف ملكه وان كانت شبهة
استنياه وجب لكل وطئ مهر لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنه او مكاتبه
والنكاح حقة فاسد او من الثاني وطئ احد الشريكين الجارية المشتر كمو لو وطئ مكاتبه
مشتركة مرارا انعقد في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في الجارية
للمنفقة كذا في الظهيرية ومن زنى بامة قتلها لزمه الحد والقيمة لا اختلافها ولو زنى بجمرة
قتلها وجب الحد مع الدية ولو زنى بكبرية فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
فعليهما الحد ولا شيء في الافضا ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما
ولا شيء في الافضا ويجب العقر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ومنها
ولا مهر لها فان لم يستمسك بوطئها فعليه الدية كاملة والا حد وضمن تلك الدية وان كان مع
دعوى شبهة فلا حد عليهما فان كان البول يستمسك فعليه تلك الدية ويجب المهر في ظاهر

(قوله ومقصودهما مختلف)
افضاة مقصود بطواف الافاضة
فرض الزم بطواف الوداع
توديع البيت وقد يقال هذا
جاري في الاولى اذا المقصود
بالفرض والمنذور تغريغ
الذمة وبطواف القدوم
تحية البيت عند اللقاء
مختلفان (قوله قبل ان يقرأ
الخ) انما قيد بذلك لانها
واجبة على الفور (قوله
تعددت) هذا ظاهر الرواية
وهو الصحيح وقال محمد
عليه واحدة (قوله استثناء
منقطع) نعم قد ذكر واقرعا
مستثنى استثناء متصلا وهو
ما اذا افاض القارن قبل
الامام من عرفة ووطئ
حدودها فان عليه دما
واحدا مع كونه قارنا (قوله
انعقد في نصفه الخ) اي
عليه في نصفه ونصف مهر
وعليه في نصف شريكه بكل
وطئ نصف مهر (قوله
ولا يتعدد الخ) لان وطأه
كان على ظن الملك (قوله
لاختلافهما) اما الحد
فبالزنى والقيمة بالقتل

الرواية وان لم يستمسك البول فله دية كاملة ولا يجب المهر عندها خلافا للمحمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجامع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكال المهر ولا حده عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزيلعي من الحدود واما الجنابة اذا تعددت بقطع عضو ثم قتله فانها لا تتدخل فيها الا اذا كانا خطائين على واحد ولم يتخلها برؤوسهما عشرة لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عمدين او خطائين او احدهما عمدا والاخر خطاء وكل من الاربعة اما على واحد او اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبيل البرء او بعده وقد اوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء والعدة اذا وطئت بشبهة وجبت اخرى ونذاخلنا والمرئ منهم ما سواه كان الواطئ صاحب العدة الاولى او غيره لم يحصل المصود وقد علمت ما احقر زنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصودهما او بقولنا غالبهما والله الموفق (القاعدة التاسعة) اعمال الكلام اولى من اهلها متى امكن فان لم يمكن اهل ولذا اتفق اصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى المجاز فلو حاد لا ياكل من هذه النخلة او هذا الدقيق حيث في الاول باكل ما يخرج منها وبشمنها ان باعها واشترى بهما كولا في الثاني بما يقضه منه كالخبز ولوا كل غبن الشجرة والدقيق لم يبحث على الصريح والمهور شرعا او عرفا كالتعذر وان تعذرت الحقيقة والمجاز او كان اللفظ مشتركا بلا مرجح اهل لعدم الامكان فالاول قوله لامرأته المعروفة لا يبرأ هذه بنتي لم تحرم بذلك ابدا والثاني لو اوصى او ابيه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له معتق بالكسر وله موال اعتقهم ولهم موال اعتقهم انصرفوا الى مواله لانهم الحقيقة ولا شيء لمواله لانهم المجاز ولا يجمع بينهما وما فرغته على هذه القاعدة مما في الخانية رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربع اوقات الثلاثة تكفي فبني فقال الزوج او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء وكذا لو قال لزوج الثلاث لك والباقي اصاحبك لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاهل لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على احدهم منها كناية الاستاذ الطحاوي - كما هاهنا بنهية الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليهم او من لا يقع وقال احدا كما طالق في الخانية ولو جمع بين منسكوخته ورجل وقال احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق احديكما طلق امرأته ولو قال احدا كما طالق ولم يشيأ لا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس محل الطلاق كالبيمة والحجر وقال احدا كما طالق طلق امرأته في قول أبي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته والحبة والميثة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحبة اه ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احدهما حبة والنكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احدا كما طالق لا تطلق صحبة النكاح كما لو جمع بين منسكوخته واجنبية وقال احدا كما طالق انتهى وحاصله انه لو جمع بين امرأته وغيرها وقال احدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جدار او بهيمة لان الجدار لم يكن أهلا للطلاق اعمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان المضموم آدميا فانه صالح في الجملة الا انه يشك بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه ولذا لو قال لها انا منك طالق لقي وقد قال ان المطلق لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما وما فرغته على القاعدة قول الامام الا عظم اذ قال لعبد الله كبر سنانه

(قوله وبشمنها) حقه ان يقول وبأكل ما اشتراه بشمنها وظاهر كلامه انه يبحث بذلك وان كان لها غمرة وليس كذلك (قوله لامرأته المعروفة) اما تعذر الحقيقة فلان اشتراط ثبوت النسب من الغير يمنع ثبوته منه واما امتناع المجاز وهو الطلاق فلاننا قات بين الحرمة الثابتة بالطلاق وبين الحرمة الثابتة بالقتل لان الحرمة الثابتة بها تنافي النكاح والمحلية والحرمة الثابتة بالطلاق تثبت النكاح والمحلية (قوله لم تحرم بذلك الخ) لكنه ان امرأته على هذا القول يفرق القاضي بينهما لان الحرمة تثبت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار في الجماع (قوله وقد يقال) محمله انه ليس مراده بالتحلية للطلاق محمية المضموم باعتبار شخصه بل باعتبار نوعه ونوع الرجل محل له

هذا ابني فانه اعلمه عقدا مجازا عن هذا حروها أهله وقال في المنار من بحث الحروف من او
وقالا اذا قل لعبد ودايته هذا حرا وهذا انه باطل لانه اسم لا - دها غير معين وذلك غير
محل للعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التفسير حتى لزمه التبيين كافي مسألة
العبد والاعمال بالتمال أولى من الاهداء فجعل ما وضع حقيقة مجازا عما يحتمل
وان استحال حقيقة وهما ينكران الاستعارة عند اتصال الحكم انتهى قيد باولائه
لو قال لعبد ودايته أحد كما حرق بالاجماع كافي المحيط وبيننا الفرق في شرح المنار ومنها
لو وقف على أولاده وليس له الأولاد أو ولد - ل عليهم صونا للفظ عن الاهداء عملا بالمجاز
وكذا لو وقف على واليه وليس له موال وانما له موال استحقوا كافي التحرير وليس
منه ما لوالى بالشرط والجواب بلا فاه فان لا نقول بالتعاليق لعدم امكانه فيتنجز ولا بنوى
خلافا لما روي عن ابي يوسف وكذا انت طالق في مكة فيتنجز الا اذا اراد في دخولك مكة فيدين
واذا دخلت مكة تطليق وقد جعل الامام الاسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي فنذكر
كلامه بالتمام ثم نذكر ما يشره الله تعالى ما يناسب أصولنا قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه
ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله ووقف به ذكر اوائى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي
منهم عن ولد او نسل عادما كان جارا عليه من ذلك على ولده ثم ولده ثم على نسله على الفريضة
وعلى ان من توفي عن غير نسل عادما كان جارا عليه على من كان في درجته من أهل الوقف
المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب وسوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من أهل
الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ما كان استحققه
المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير اليه شيء من منافع الوقف المذكور فقام ولده في الاستحقاق
مقام المتوفى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء ولو توفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد
وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم على وعمر واطيفه وولدى ابنه محمد
المتوفى حال حيا فوالده هو اعمد الرحمن وملكة ثم توفي عمرو عن غير نسل ثم توفيت لطيفة
وتركت بنتا تسمى فاطمة ثم توفي على وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن
غير نسل فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد
القادر جميعه يقسم من هذا الوقف على ستمين جزا عبد الرحمن منها اثنان وعشرون وملكة
أحد عشر وزينب سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في اغنيائهم بل كل وقت بحسبه
قال ويان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم على وعمر ووطيفة
لذلك مثل حظ الانثيين فله على خساء واعمرو وخساء ووطيفة خمسة وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل
انه يقال بشاركهم عبد الرحمن وملكة واما محمد المتوفى في حياة أبيه ونزلا منزلة أيم ما فيكون
لهما السبعان والى السبعان ولهم والسبعان واطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو
مرجوح عندنا لان التمكن في ما خذه ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يهرم أحد
من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم
وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر
وقد كنت ملت اليه مرة في وقف لفظ اقتضاه فيه لست اعم في كل ترتيب الثالث الاستناد
الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولده مقامه وهذا أقوى
لكن انما يرمي لوصدق على المتوفى في حياة والده انه من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها

(قوله يستوى الاخ الاخ)
مخالف لما في انفع الوسائل
من تقديم الشقيق على الاخ
لاب (قوله الثاني ادخالهم)
هذا انما به شئ لو كان
في شرط الواقف صريحا
ترتيب الطبقات وحجب كل
طبقة ما تحتها بان يقول نسلا
بعد نسل بان يحجب أهل
كل طبقة ما تحتها وما هنا
فلم يقل صريحا بالحب وقال
على أن من مات من أهل
الوقف ينتقل نصيبه الى
أولاده ولا ينتقل الى ولدى
محمد بنى وتظهر المصنف الى
ثم فقط وانه يقتضى الترتيب
وحجب كل طبقة ما تحتها
وهو الحق

(قوله وهما يتنبيه له) خاصل

فرقه ان اهل الوقف من
رجع اليه الوقف بالفعل
والموقوف عليه من له
الوقف بالقوة (قوله
فاذا وقف مثلا على زيد الخ)
لا يخفى ان زيد الموقوف عليه
لانه معين قصده الواقف
بخصوصه كما انه من اهل
الوقف فيبين اللفظين عموم
وخصوص مطلق والموقوف
عليه اعم مطلقا وهذا ظاهر
بعد تسليم ان عمرا ليس من
اهل الوقف بل موقوف
عليه فقط (قوله الى مادل
عليه لفظ واقفها) بويدة
فاذا ذكره الخصاص قال
الانزى ان رجلا لو قال
ارضى هذه مائة موقوفة
فله عز وجل ابداء الى فلان
ابن فلان وفلان ابن فلان
ثم من بعدهما على المساكين
فمن مات منهما ولم يترك
والداه ان نهيبه من
ذلك الباقي منهما فان
احدهما وترك ولدا قال
يرجع نصيبه للمساكين
ولا يكون ذلك الباقي
منهما من قبل ان الواقف
انما اشترط ان يرجع
نصيب الذي يموت منهما
الى الباقي اذا لم يترك الميت
وارثا وهذا قد ترك وارثا
وهو ولده قلت فلم لا يجعل
نصيب الميت منهما لولده
قال من قبل ان الواقف لم
يجعل ذلك لولده الميت

في الشام قبل التسعين وستماية ووطا جوا فيها تعلقا فلم يجدوه فارسلوا الى اهل مصر بطلبه
عنه ولا ادري ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الاصحاب فيما اذا وقف على اولاده
على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه الى الباقي من
اهل الوقف فان واحدهم ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى
اخيه وابن اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التعليق يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد
موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف وانه انما
يصدر عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال وعما يتنبيه له ان بين اهل الوقف
والموقوف عليه عموم وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم على عمرو ثم على اولاده
فعمرو موقوف عليه في حياة زيد لانه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه وليس من
اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل
واحد منهم من اهل الوقف ولا يتألى كل واحد ان له موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه
الواقف وانما الموقوف عليه جملة الاولاد كالفراخ لم يميز بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد
الرحمن لم يكن من اهل الوقف أصلا ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد
يقال ان المتوفى في حياة أبيه يهتق انه لو مات أبو جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق
الى اولاده قال وهذا قد كنت في وقت ابعثه ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من
مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سباه من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيبدل
على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن ومالهكة
في ذلك غير مستحقان ونحن انما نرجع في الاوقاف الى مادل عليه لفظ واقفها مساو وافق
ذلك عرف الفقهاء لا قلت لانهم مخالفون لما قلناه لما اولاده لانه لم يقل قبل استحقاقه
وانما قال قبل استحقاقه لشيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف ويترقب
استحقاقا آخر فيموت قبله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيتمتع من ان يقل ان الموقوف عليه أو البطان الذي بعده
وان وصل اليه الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف قد بناه استحقاقه امالانه مشروط
بعدة كقوله في سنة كذا فيموت في اثنتائها أو ما أشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل
الوقف والى الان ما استحق من الثلث شيئا امالعه ولو اما لعدم شرط الاستحقاق بمعنى الزمان
أو غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى
اخوته عدا بشرط الواقف لمن في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان
لأطيفة الثلث ويستمر حرمان عبد الرحمن وملكة فلما ماتت لأطيفة انتقل نصيبها هو الثلث
والى ابنتها فاطمة ولم ينتقل الى عبد الرحمن وملكة شيء لو تزاد اولاد عبد القادر وهم محببونهما
لانهم اولاده وقد قدمهم على اولاد الا ولاد الذين هما منهم ولما توفي على ابن عبد القادر وخلف
بنته زينب احتدل ان يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها عملا بقول الواقف من
مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي وبنات عمتها مستوعبتين نصيب جدها زينب
ثلثا ولأطيفة ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم على اولاده الان عملا
بقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقد ثبت لجمع اولاد الاولاد استحقاقا
بعد الاولاد وانما يجبنا عبد الرحمن وملكة وهما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقرض

الاولاد

الاولاد زال الحب فبسطه قان وقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل
 لزينب جميع نصيب ابيها وينقص ما كان يـ دفاطمة بنت ابي يقوه هذا امر اقتضاه
 النزول الحادث باقرض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم
 فلا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب
 علي لبيته من نصيب واستمرار نصيب لطيفة لبيته فاطمة فخالفناه بهذا العمل فيه ما جميعا
 ولم يخالف ذلك لزم: المخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد قطبها
 يشمل الجميع فهذا الظاهر ان تعارضا وهو تعارض قري صعب ليس في هذا الوقف محل
 اصعب منه وايسر التراجع فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها
 ان الشرط يقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط
 يقتضي لاجراهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمتقدم اولى لان هذا
 ليس من باب التامخ حتى يقال العمل بالتأخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر
 انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولى ومنها
 ان من صيغته عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اريد مجموعهم كان
 انتفاع نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجه
 مع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان الغالب الاول من كل وجه وهو من جوح ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لارجح فيه فالاعطاء اولى لانه لا شك انه اقرب
 الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لاقل الامرين وهو الذي يخصها اذا اشرك بين
 وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوكا
 في استحقاق عبد الرحمن وملكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التفاضل بين اللقطين يقسم بينهم
 فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للرجل للذكر مثل حظ الانثيين
 فيكون لعبد الرحمن خمسة ولكل واحدة من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم او ينظر الى
 اصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسة ولعبد
 الرحمن وملكة خمسة فيه احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ
 في المقدر بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غير نسل والباقيون من اهل
 الوقف زينب بنت خاله وعبد الرحمن وملكة ولدا عمها وكاهم في درجاتها وجب قسم نصيبها بينهم
 لعبد الرحمن نصفه والملكة ربعه ولزينب ربعه ولا نقول هنا بنظر الى اصولهم لان
 الانتقال من مساوهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد
 الرحمن وملكة الخمسان حصلاهما بموت علي ونصف ورثع الخمس الذي لفاطمة بينهما
 بالقر بضعة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس والملكة ثلثا خمس وربع خمس
 واجتمع لزينب الخمسان بموت والدها وربع خمس فاطمة فاجتبا الى عدد يكون له خمس
 ولخمس ثلث وربع وهو عشرون فقام نصيب عبد القادر عليه لزينب خمسة وربع خمسة وهو
 سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس والملكة
 احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهاذا ما ظهر لي ولا انتهى احد من الفقهاء يقدني بل
 ينظر لفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله بحمد الله تعالى فائه الاسيوطي قلت الذي يظهر
 اختياره اولاد دخول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر عملا بقوله ومن مات من اهل

(قوله مشكوك فيه) ونوع
 الشك باعتبار تعارض
 شرط الواقف المذكورين
 (قوله فاجتبا الى عدد الخ)
 لا تاضرب مخرج الخمس
 وهو خمسة في مخرج الثلث
 وهو ثلاثة يحصل خمسة عشر
 تضرب في مخرج الربع
 وهو اربعة يحصل ستون
 فمقسما اثنا عشر وثلثها
 اربعة وربعها ثلاثة

الوقف الى اخره وما ذكره السبكي من انه لا يطابق ما به انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح
كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
بالكلية ولكنه يصددان بصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه ذكره في
سياق الشرط وفي سياق كلامه مناه الذي فيعني لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
صريح في رد التأويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى
ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق
وايضاً لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله ادلا على ان مات من ولد عماد ما كان
جاريا عليه على ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام
خصصه بهذا كما خصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الى اخره وايضا فانا ذكنا بعموم
اشتراط الترتيب لزم منه الغناء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير
انما يستحق عبد الرحمن وما كماله استويا في الدرجة اخذ من قوله عاد على مرقى درجته
فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مهملا لا يظهر له اثر في مورد بخلاف ما اذا
اعلمناه وخصصناه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلامين وجعا بينهما وهذا امر ينبغي
ان يقطع به - حيث ذكروا لمات عبد الله ادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وتوولدي ولده
اسباعا لعبد الرحمن وملكة السبعان اثلا فاقبل مات عمر وعن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه
وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خمسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن
وملكة خزان اثلا واما توفيت فاطمة انتقل نصيبها بكاملها لنباتها فاطمة واما مات على انتقل
نصيبه بكامله لنبته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقي في درجتها زينب وعبد
الرحمن وما كماله قسم نصيبها بينهم للذكر مثل - حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كاذكره
السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر وخمس وثلاث وموت
فاطمة نصف خمس وملكة بموت عمر وثلاثا وخمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
القادر ستين جزءا لزينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس ولعبد الرحمن انسان
وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث وخمس وملكة واحدة وهي ثلثا وخمس وربع فصم
ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن وملكة والجزم حينئذ بهذه
القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في
ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حرة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات
من اولاده انتقل نصيبه الى الباقي من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف
وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حرة وخلف ولدين وهما عماد الدين
وخديجة وولد ولدت ابوه في حياة والده وهو نجيم الدين بن مؤيد الدين ابن حرة فاخذ الولدان
نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها
بالباقى او يشاركه ولد اخيه فقيم الدين فاجاب بانه تعارض فيه الافظان فيحصل المشاركة ولكن
الارجح اختصاص الاخ وبروجه ان التنصيب على الاخوة وعلى الباقي منهم كالتخصص وقوله
ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اورده
الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(قوله في سياق كلام الخ)
هذا في موقع التفسير لان
الشرط في معنى النفي (قوله)
تعارض هذا اللفظان الخ
فان قوله من مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع
الوقف وله ولد استحق ولده
ما كان يستحقه المتوفى
يقضي ان نجيم الدين يستحق
ما يستحقه والده في حصته
اذ لو كان موجودا لشارك
اخاه عماد الدين وقوله من
مات من اولاده انتقل
نصيبه الباقي من اخوته
يقضي ان يختص عماد
الدين به

ما خالف فيه الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عني في ذلك وانما اطلت فيها الكثرة وقوعها وقد
 اتفقت فيها مراما اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته من تباين البطون ثم
 لذكر مثل حظ الانثى بشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولده اليه وعن غير ولده الى من هو
 في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لويبقى حياته الواقف عن
 ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم
 مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خص
 المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته ومن مات
 من الثلاثة عن غير نسل ودنصبيه الى اخوته فيكون النصف بينهم ما ومن مات عن ولد فنصيبه
 له مادام اهل طبقة ابيه ثم مر مات بعدهم قسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل
 ولد المتوفى في حياة ابيه فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويؤول الى من كان له في حياة ابيه
 في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
 الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وقسم الزرع
 على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتسكون بينهم بالسوية فمن مات من
 اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمة ويقسم
 بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شيء واحد وهو ان
 اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يجرمون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وواقفه على
 انتقاض القسمة قلت اما مخالفتي في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبه لما ذكره الاسيوطي
 واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افتي به بعض علماء العصر وعزو ذلك الى
 الخصاص ولم يتنبهوا لما صورده السبكي فانا اذا كرر الخصاص ما ذكره الخصاص
 بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صورا الاول وقف على ذريته بلا ترتيب
 بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم
 وكثرتهم الثانية توقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني
 مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع
 اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسأهم
 لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه
 فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن
 الاعلى ثم ثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
 وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
 فلما انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله
 ولم يرتب بشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
 فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل
 اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد
 اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية
 فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم ثم اختص ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا
 انقرضوا صار لولد البنين اذن اولاد البنات ثم لاولاد هؤلاء السابعة وقف على بناته

(قوله وواقفه الخ) فيه
 نظر لان كلام السيوطي
 لا يظهر منه نقض القسمة
 نعم على كلام السبكي
 وقد يقال ان عدم تعرضه
 لنقض القسمة بالرد على
 السبكي دليل على
 الموافقة (قوله وقد افتي به
 الخ) كانه يزعم انهم
 محطون وهو مصيب
 والامر بالعكس ولا سيما
 وقد افتي به افاضل الحنفية
 والشافعية كعبد البر بن
 الشحنة وتبعه نور الدين
 المحلى الشافعي وبرهان
 الدين الطرابلسي الحنفى
 ونور الدين الطرابلسي
 والعمدة المحلى الشافعي
 وشهاب الدين الرملى
 وبرهان الدين ابن شريف
 وعلاء الدين الاخميمي
 وغيرهم (قوله الثالثة)
 قيل عليه لا يظهر اخراج
 من مات ابوه قبل الوقف
 فان الظاهر من حال الواقف
 التعميم بمثله وكونه يجرم
 بسبب موت ابيه بعيد
 والجواب ان هؤلاء الاولاد
 انما هم موالاة اضافهم
 الى الصهير العائد على
 الموقوف عليهم وليس الا
 للوجودين

الوقف الى اخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح
كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
بالكلية ولكنه يصدق ان بصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه ذكره في
سياق الشرط وفي سياق كلامه مناه الذي فيعني لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى
ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق
وايضاً لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله ادلا على ان من مات عن ولد عا دما كان
جرا عليه الى ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا الشرط انه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام
خصوصه هذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولدا الى اخره وايضا فاناذ علمنا بعموم
اشترط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعيد في صورة لانه على هذا التقدير
انما يستحق عبد الرحمن ومملكة الاستبوا في الدرجة اخذ امر قوله عا د على من في درجته
فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مهملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا
اعيد له وخصصه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا لا للكل امين وجعا بينهما وهذا امر ينبغي
ان يقطع به - حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدى ولده
اسباعا لعبد الرحمن ومملكة السبعان اثلاثا فلما مات عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه
وولدى اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن
ومملكة خسان اثلاثا ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة وامامات على انتقل
نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقي في درجتها زينب وعبد
الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل - حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره
السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو وخمس وثلاث بموت
فاطمة نصف خمس ومملكة بموت عمرو وثلاثا وخمس وبموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
القادر مستين جزاء زينب سبعة وعشرون وهي خمسار وربع خمس ولعبد الرحمن انسان
وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومملكة احده عشر وهي ثلثا وخمس وربع فصم
ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والجزم - حينئذ بمقتضى هذه
القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في
ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات
من اولاده انتقل نصيبه الى الباقي من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف
وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين وهما عماد الدين
وخديجة وولد ولذات ابوه في حياة والده وهو فخر الدين بن مؤيد الدين ابن حمزة فاخذ الولدان
نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها
بالباقى او يشاركه ولد اخيه ففهم الدين فاجاب بانه تعارض فيه اللفظان فيحتمل المشاركة ولكن
الارجح اختصاص الاخ وبرحمته ان النصيب على الاخوة وعلى الباقي منهم كالحاصل وقوله
ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اورده
الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(قوله في سياق كلام الخ)
هذا في موقع التفسير لان
الشرط في معنى النفي (قوله)
تعارض هذا اللفظان الخ
فان قوله من مات قبل
استحقاقه شيء من منافع
الوقف وله ولد استحق ولده
ما كان يستحقه المتوفى
يقضي ان نجم الدين يستحق
ثايبه والده في حصته
اذ لو كان موجودا لشارك
اياه عماد الدين وقوله من
مات من اولاده انتقل
نصيبه الباقي من اخوته
بقضى ان يختص عماد
الدين به

(قوله وواقفه الخ) فية
نظر لان كلام السيوطي
لا يظهر منه نقض القسمة
نعم على كلام السبكي
وقد يقال ان عدم تعرضه
لنقض القسمة بالردي على
السبكي دليل على
الموافقة (قوله وقد افني به
الخ) كانه يزعم انهم
مخطئون وهو مصيب
والامر بالعكس ولا سيما
وقد افني به افاضل الحنفية
والشافعية كعبد البر ابن
الشحنة وتبعه نور الدين
الحلي الشافعي وبرهان
الدين الطرابلسي الحنفى
ونور الدين الطرابلسي
والعمدة الحلي الشافعي
وشهاب الدين الرملى
وبرهان الدين ابن شريف
وعلاء الدين الاخميمي
وغيرهم (قوله الثالثة)
فيل عليه لا يظهر اخراج
من مات ابوه قبل الوقف
فان الظاهر من حال الواقف
التهميم بمثله وكونه يهرم
بسبب موت ابيه بعيد
والجواب ان هؤلاء الاولاد
انما هم موالاة اضافهم
الى الصبي العائد على
الموقوف عليهم وليس الا
للوجودين

ما خالف فيه الاسيوطى ثم اذكر بهذه ما عندي في ذلك وانما اطلت فيها الكثرة وقوعها وقد
انفتحت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته من تباين البطون ثم
لذا كمثل حظ الاثني عشر وشروط انتقال نصيب المتوفى عن ولده اليه وعن غير ولده الى من هو
في درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد فقام ولده مقامه لولتي حياته الواقف عن
ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدى ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم
مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خص
المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدى ابنه المتوفى في حياته ومن مات
من الثلاثة عن غير نسل ودنصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه
له مادام اهل طبقة ابيه ثم مات بعدهم بقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل
ولد المتوفى في حياة ابيه فنقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويزول الحجب عن ولدى المتوفى
في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الزرع
على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من
اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فنقض القسمة ويقسم
بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطى له في شيء واحد وهو ان
اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يجرمون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وواقفه على
انقضاء القسمة قلت اما مخالفتي في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لما ذكره الاسيوطى
واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افني به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى
الخصاف ولم يتنبهوا لما صوره الخصاف وما صور السبكي فان اذ كرا حاصل ما ذكره الخصاف
بالاختصار واروين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاف صور الاول وقف على ذريته بالترتيب
بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فنقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم
وكثرتهم الثانية توقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني
مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع
اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسلهم
لا يدخل ولده من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد اولاد الموقوف عليه
فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن
الاعلى ثم ثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
وترك ولدهم وجود الاعلى الى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فلما انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله
لم يرتب وشروط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
ثم اصاب المتوفى كل ولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجمول له معهم بالسوية فما انتقل
اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد
اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية
فقد دخل اولاد بنات البنين فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم ثم اختمس ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا
انقرضوا صار لولد البنين ادون اولاد البنات ثم لاولادهم ولا ابداء السابعة وقف على بناته

الوقف الى اخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صرح
كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
بالكلية ولكن به بصدان بصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه ذكره في
سياق الشرط وفي سياق كلامه مناه الذي فيعني لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
صرح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى
ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق
وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولاد على ان من مات من ولده اعدا ما كان
جريا عليه على ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا الشرط في الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام
خصوصه هذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولده الى اخره وايضا فاناذ علمنا بعموم
اشترط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمد في صورة لانه على هذا التقدير
انما يستحق عبد الرحمن ومملكة ما استويا في الدرجة اخذ من قوله عاد على من في درجته
فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مهملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا
اعلمناه وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمالا لا للكلال من وجعا بينهما وهذا امر ينبغي
ان يقطع به حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدى ولده
اسماعيل العبد الرحمن ومملكة السبعان اثلاثا فلما مات عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه
وولدى اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خمسان والطيقة خمس ولعبد الرحمن
ومملكة خسان اثلاثا وولما توفيت لطيقة انتقل نصيبها بكاملها لبيتها فاطمة وامامات على انتقل
نصيبه بكاملها لبيت زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيقة والباقر في درجته زينب وعبد
الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره
السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو وخمس وثلاث وموت
فاطمة نصف خمس ومملكة بموت عمرو وثلاثا وخمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
القادر مستين جزاء زينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس ولعبد الرحمن انسان
وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث وخمس ومملكة واحدة عشرة وهي ثلثا وخمس وربع فصم
ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والجزم حينئذ بهمة هذه
القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في
ذلك ومثل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات
من اولاده انتقل نصيبه الى الباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف
وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين وهما عماد الدين
وخديجة وولد ولذات ابوه في حياة والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين ابن حمزة فاخذ الولدان
نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها
بالباقى او يشاركه ولد اخيه فيقسم الدين فاجاب بانه تعارض فيه الافظان فيحصل المشاركة ولكن
الارجح اختصاص الاخ وبرحمته ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالتخصيص وقوله
ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اورده
الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(قوله في سياق كلام الخ)
هذا في موقع التفسير لان
الشرط في معنى النفي (قوله)
تعارض هذان الافظان الخ
فان قوله من مات قبل
استحقاقه شيء من منافع
الوقف وله ولد استحق ولده
ما كان يستحقه المتوفى
يقضي ان نجم الدين يستحق
ثايبه والده في حصته
اذ لو كان موجودا لشارك
اياه عماد الدين وقوله من
مات من اولاده انتقل
نصيبه الباقيين من اخوته
بقضى ان يختص عماد
الدين به

ما خلف فيه الاسيوطي ثم اذكر بهذه ما عهدي في ذلك وانما اطلت فيها السكينة وقوعها وقد
افتتحت فيها سارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته من تباين البطون ثم
لقد كرم مثل حظ الانتساب بشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولدايه وعن غير ولدا الى من هو
فد رجه وان من مات قبل استحقاقه قوله ولد قام ولده مقامه لويحيى حياته الواقف عن
ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدين لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم
مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خسر
المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته ومن مات
من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه
له مادام اهل طبقة ابيه ثم مات بعدهم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل
ولد المتوفى في حياة ابيه فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويرزول الحجب عن ولدي المتوفى
في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع
على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من
اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمة ويقسم
بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شيء واحد وهو ان
اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يجرمون مع بقا المابقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على
انتقاض القسمة قلت اما مخالفته في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لما ذكره الاسيوطي
واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افتي به بعض علماء العمر وعزوا ذلك الى
الخصاف ولم يثبتوا لما صوره الخصاف وما صوره السبكي فانا اذا كررنا حاصل ما ذكره الخصاف
بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاف صورا الاولى وقف على ذريته بلا ترتيب
بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم
وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطا تقدم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني
مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع
اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسأهم
لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه
فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن
الاعلى ثم ثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله
لم يرتب وشروط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
ما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل
اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد
اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية
فيدخل اولاد بنات البنين فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم ثم اخص ولد لصلبه ذكر او انثى فاذا
انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولاد هؤلاء ابدا السابعة وقف على بناته

(قوله ووافقه الخ) فية
نظر لان كلام السيوطي
لا يظهر منه نقض القسمة
نعم على كلام السبكي
وقد يقال ان عدم تعرضه
لنقض القسمة بالرد على
السبكي دليل على
الموافقة (قوله فقد افتي به
الخ) كانه يزعم انهم
مخطئون وهو مصيب
والامر بالعكس ولا سيما
وقد افتي به افاضل الحنفية
والشافعية كعبد البر ابن
الثمينة وتبعه نور الدين
الحلي الشافعي وبرهان
الدين الطرابلسي الحنفى
ونور الدين الطرابلسي
والعمدة الحلي الشافعي
وشهاب الدين الرملى
وبرهان الدين ابن شريف
وعلاء الدين الانجيسى
وغيرهم (قوله الثالثة)
فيل عليه لا يظهر اخراج
من مات ابوه قبل الوقف
فان الظاهر من حال الواقف
التعميم بمثله وكونه يجرم
بسبب موت ابيه بعيد
والجواب ان هؤلاء الاولاد
انما حرموا لانه اضافهم
الى النصير العائد على
الموقوف عليهم وليس الا
للوجودين

وأولاد اهل دهن وحكمه ان الغلة لثمانته وتسلمن فلوقال يقدم البطن الاعلى اتبع
 فان شرط بعد انقراضهن وتسلمن لولده الذي كور ونسأهم اتبع فان مات بعض ولده الذي كور عن
 أولاد وبقي البعض ولهم أولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة
 للباقيين من ولده فاذا انقضوا كانت لولد المتوفى (الثامنة) وقف على ولده وولد ولده وتسلم
 مرتبا شارطان من مات هن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان الغلة
 للاعلى ثم وثمان فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد أولاد الواقف
 الموجودين يوم الوقف وعلى أولاد الحادثين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
 الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصة ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف
 شرط تقديم الاعلى اكونه قال بعده ان مات هن ولد فنصيبه له وكذا الوفاة الاعلى الا واحدا
 فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن
 الاعلى عشرة فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات اخران عن ولد لكل ثم مات اخران عن غير ولد
 وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هولا الاربعة وعلى الميتين الذين تركا اولادها اصاب
 الاربعة فهم لهم وما اصاب الميتين كان لاولادها ولومات واحد من الاربعة عن ولد ثم مات
 ثمانية عن غير نسل تقسم على سمين سهم للحي وسهم للميت يكون لاولاده فلوقسمها سمين
 بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان هن غير ولد ثم مات واحد عن اربعة أولاد وواحد عن
 أولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك ولدا ومات اخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية
 فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم لكل سهم ابيه ثم ينظر الى
 ما اصاب الاربعة يقسم ارباعا فيردهم من مات هن غير ولد الى اصل الوقف فتعاد القسمة
 على ثمانية فما اصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت الذي مات عن
 ولدا ثلاثة اصاب الميت كان لولده فلوقسمت احدى البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن
 ولدا ومات بعض الاعلى ثم من الثاني زجل اور جلال هن ولد وحكمه انه لاشئ لولد من
 مات قبل ابيه ولا اولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفى
 رحمه الله الصورة الثامنة من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى لو كان عشرة
 وكان لهم ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولدا لاحق لهما مادام واحد من الاعلى لانهما من
 البطن الثاني فلاحق لهما حتى ينقض الاول فلومات العشرة وترك كل ولدا أخذ كل
 نصيب ابيه ولا شئ لولد من مات قبل الواقف وان استوفى العاقبة فان بقي منهم واحد
 قومت على عشرة فما اصاب الحي أخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم فان مات العاشر عن
 ولدا انتقلت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى أولاد
 العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم ولا يرصد نصيب من مات الى ولده الا قبل
 انقراض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقض
 البطن الاعلى نقصنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال
 نصيب الميت الى ولده هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول أولاد من مات
 قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلزم يكن له ولدا الا العشرة فها تواروا واحدا بعدوا وكما مات
 واحد ترك اولاد حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة أولاد ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم
 من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحدا ليس قلت هن مات كان نصيبه لولده فلما مات

(قوله فالقول بنقض القسمه الخ) قيل عليه ليس كذلك بل بناء الخصاف على ما ذكره بقوله في جواب قول السائل
 فلم كان هذا القول هو المعمول به وتركت قوله فان حدث الموت على احد منهم كان نصيبه مردودا الى ولد الوالي
 وولد له الخ قال من قبلنا وجدنا نابعضهم يدخل في القلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بآبيه فعملنا بذلك وقسمنا القلة
 على عددهم وتوضيحه ان الواقف على الصفة المشروحة قدر تب في وقته ترتيبا يقتضي استحقاق البطن الاعلى
 مقدما على غيره مع صلة البطن الاسفل مع وجود البطن الاعلى يجعل نصيب الميت من البطن الاعلى مردودا لولده وان
 سقط قصدا لعدم حرمانه وكان كلامه مشتملا على ترتيبين ترتيب ٧٥ افراد وهو ترتيب الفرع
 على اصله وعدم حرمان
 احد من البطن بفرع غيره
 وترتيب جملته وهو ترتيب
 استحقاق جملته البطن الثاني
 على انفراد جملته البطن
 الاول وهو ترتيب جملتي
 فيكون الوقف مضمرا
 في البطن الذي يليه ويبطل
 حكم ما انتقل من الميت
 الاعلى الى ولده من الاسفل
 ويستحق جميع الوقف
 جميع البطن الثاني ولم يبق
 حينئذ من يحتاج فيها الى
 انتقال نصيب احد الى
 ولده لاستواء اهل البطن
 في الاستحقاق وهذا التعليل
 من الخصاف يقتضي ان
 الظاهر ان يقال يقتضي
 ان الشرطين في كلام الواقف
 متعارضان ورجح الثاني
 لاستحقاقهم بانفسهم
 واستحقاقهم في الاول بابائهم
 والاستحقاق بالنفس مقدم
 على الاستحقاق بالاب
 (قوله فان كان هذا راي
 السبكي الخ) عدم التعويل
 ان كان بمجرد كونه كلام
 السبكي فهو من عدم معرفة

الماترك كيف تقسم القلة قال انقض القسمه الاولى واراد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر
 بجماعتهم فاقدمه على عددهم ويبطل قوله من مات عن ولدا انتقل نصيبه لولده لان الامر
 يؤيد الى قوله وولد له وكذا لو مات جميع ولده ولا اصاب ولم يبق منهم احد فنظرنا الى
 البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك كل بطن يصير لهم فاما تقسم على عددهم
 ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض العصر بيز من الصورة الثامنة وبيان حكمها ان
 الخصاف قائل بنقض القسمه في مثل مشكلة السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في
 مشكلة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكامة ثم بين الطبقتين وفي مشكلة الخصاف وقف
 على ولده وولد له بالاولاد ثم قصدهم مشكلة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع
 السفلى وصدر مشكلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمه وعدمه مبنى على
 هذا والدليل عليه ان الخصاف بعد ما قرر بنقض القسمه كما ذكرناه قال فان قلت فلم كان هذا
 القول عند المعمول به وتركت قوله كما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى
 ولده وولد له ونسله ابداما تناسلوا قلت من قبلنا وجدنا نابعضهم يدخل في القلة ويجب حقه
 فيما بنفسه لا بآبيه فعملنا بذلك وقسمنا القلة على عددهم انتهى فقد افاد ان سبب نقصها دخول
 ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف
 يقال بنقض القسمه فان قلت قد صدقت ان الخصاف صورها بالاولاد لكن ذكر بعده ما يفيد
 معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستوى يا قلت نعم امكن هو اخراج به الدخول في الاول
 بخلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح
 ان يستدل بكلام الخصاف على مشكلة السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمه على ان
 الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالاولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل
 بالمتأخر فان كان هذا راي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان
 مذهب الشافعي رحمه الله فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي
 العمل بالمتأخر وحيث كان مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبه فان
 مذهبنا العمل بالمتأخر منه ما قال الامام الخصاف انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف
 لا يباع ولا يوهب وكتب في آخره على ان فلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال
 قال من قبلنا ان الآخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع بيه انتهى فالخامس ان الواقف
 اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده وعلى ذريته ونسله طبقة بعد
 طبقة وبطنه وبطنه فوجب الطبقة العليا السفلى الى ان من مات عن ولدا انتقل نصيبه

مقام السبكي فانه بلغ رتبة الاجتهاد وايضا اذا كان الكلام متجها يجب الالتفات اليه وان كان قائله غير مشهور وهذا
 الكلام متجه على مذهبهم ان الواقف اذا تم مجرد قول الواقف وقفت كذا فالشرط الثاني كان بعد خروج الامر من
 يده فلهذا واستشكله كونه من قول الشافعي مع قولهم شرط الواقف كنص الشارع ساقط بامارة لان هذا لم يرد به انه مثله من كل
 الوجوه اه جوى باختصار

الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه اشي من منافعه وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بثم بين الطبقات و بعضهم بالواو فان كان بالواو يقيم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما خص آباؤهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاختوته فيستمر الحال كذلك الى انقرض البطن الاعلى وهي مسئلة الخصائص التي قال فيها بنقض انقصة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بثم فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول فاذا مات احد ذوي الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الاخر للعشرة فاذا مات ابناء الواقف استمر النصف للواحد والنصف لاشرة وان استووا في الطبقة فقوله على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولدين ثم ان احدهما مات عن عشرة اولاد والثاني عن ولد واحد وخلف ولد واحد وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تعجب الطبقة العليا الطبقة السفلى انه ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يعجب فرعه وفرع غيره فلاحق لاهل البطن الثاني ما دام واحد من البطن الاول وجودا وان اشترط الانتقال الى الولد فاراد ان الاصل يعجب فرع نفسه لا فرع غيره لكون يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تعجب الطائفة العليا السفلى ولا شك انهم باب التأ كيد وان يجب العليا السفلى مستفاد من قوله ما بقية بعد طبقة و بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جع بين شو بين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تأ كيد لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشهنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي راقعتين غير ما نقله الاسوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القماح بشئ ثم تبين له خطأه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة اياتا فمن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم تزل العلماء في سائر الاغصان مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رجعه الله وافته الموفق والميسر لكل عسير وتنبه به يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأ كيد فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التأسيس ولذا قال اصحاب الوفا لزوجته انت طالق طالق طالق طالق ثلاثا فان قال اردت به التأ كيد صدق ديانة لانها ذكره الزيلعي في الكنايات وفي الخلاصة اذا حلف على امر ان لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس اولى بمجلس آخر ان لا يفعله ابد اثم فعله ان نوى عيना مبتدا او التشديد او لم ينو شيأ فعليه كفارة بمعين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي الخبر يدين ابي حنيفة اذا حلف بايمان فعليه لكل عيب كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيبت بالثاني الاول لم يستقم ذلك في العين بالله تعالى ولو حلف بصحة او عمرة يستقيم في الاصل ايضا لو قال هو عيودي وهو نصيراني

(قوله ان لم يشترط) منى على فانومه من ان الاصل يعجب فرع غيره ولو شرط ذلك كما في ولد ولد من مات قبل الوقف فانه يعجب الولد لكونه اهلا من طبقته نعم اذا انقرضت الطبقة استحق ولد الولد للولد كور مع من في طبقته فالاطلاق خطأ (قوله تعين الحمل على التأسيس) الصواب ان يقول الاولى الحمل على التأسيس لان خبرية التأسيس لا تقتضي تعيينه بل اوجبه

ان فصل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو
 يمينان وفي النوازل رجل قال لا أخروا قل لا كلمة يوموا قل لا كلمة شهر او قل لا كلمة سنة
 ان كلمة بعد ساعة فعلية ثلاثة ايمان وان كلمة بعد القد فعلية يمينان وان كلمة بعد شهر فعلية
 يمين واحدة وان كلمة بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة

في القاعدة العاشرة

الخراج بالضمن هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
 حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو ان رجلا ابتاع
 عبدا فاقام عنده ماشاء الله أن يقم ثم وجبه عبيدا فاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرد
 عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي في الخراج بالضمن قال أبو عبيد الخراج
 في هذا الحديث غلة العبد يشتره الرجل فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلله البائع
 فيرده ويأخذ بجميع الثمن ويفوز بخلته كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك ماله انتهى
 وفي الفائق كلما خرج من شيء فهو خراجا فخرجه فخرج الشجر غره وخرج الحيوان دره ونسله
 انتهى وذكر في فخر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى
 وقال اصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة انصير المتولدة من الاصل لانفخ الرد
 بالعيب كالنكسب والغلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله لانه لا يملكها تسكن جزأ من البيع
 فله ملكها بالثمن وانما ملكها بالضمن وبمثلها يطيب الرجوع للحديث وهناسؤ الان أم رها
 لامحابتنا أحد هالو كان الخراج في مائة بالضمن لكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم
 العقد أو انفخ لكونه من ضمانه ولا فائلا به وأجيب بان الخراج يعمل قبل القبض بالملك
 وبعده به بالضمن معا وتقدر في الحديث على التعليل بالضمن لانه أظهر عند البائع
 واقطع لطيبه واستبعاده ان الخراج للمشتري الثاني لو كانت الفضة بالضمن لزم أن تكون
 الزوائد لأصايب لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 الخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك المغمصوب وبان
 الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغمصوب بل اذا
 اتاهه افاقا لخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الاسيوطي وقال أبو يوسف
 ومحمد فيما اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما
 يتعين ان الرجوع لطيبه واستبدل له ما في فتح القدير بالحديث فقال الامام برده على الاصيل
 في رواية ويتصدق به في رواية وقالوا في البيع الفاسد اذا دفعه فانه يطيب للبائع ما ربح
 لا للمشتري والحامل ان الحبث ان كان اهدم الملك فان الرجوع لطيبه كما اذا ربح في المغمصوب
 والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يمين لا فيما يمين
 ذكره الزبائي في باب البيع الفاسد قال الاسيوطي خرجت عن هذا الاصل مشكلة وهي
 ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولادة يكون لابنها ولو جنى جناية خطا فالعقل على عهبتها دونه
 وقد يجرى مثله في بعض العصبان بعقل ولا يرث انتهى وأما منقول مشايخنا في

في القاعدة الحادية عشر

السؤال الثاني في الجواب قال البرزقي في فتاواه من أواخر الولاية الثاني لو قال امرأة

(قوله فهم يمينان) هي

لعدد المحلوف عليه بخلاف

ما قبله (قوله لا يجوز نقله

بالمعنى) اذ يعجز غيره عن

الاتبان به ومثله ما تعبد

بالفاظه كالاذان والشهد

والخلاف في نقل الحديث

بالمعنى في غير هذين (قوله

قضى بذلك الخ) حاصله

ان المراد بالضمن ضمان

خاص ويرد عليه ان

العبارة لعموم اللفظ

لا خصوص السبب (قوله

والحاصل الخ) يشكل عليه

مسئلة الكفيل المتقدمة

فانهم لا يملك فيها اصلا

انه ذكر انه وطيب الاصل

اهجوى باختصار (قوله

واما منقول مشايخنا) بعده

يماض (قوله السؤال معاذ

الخ) استثنى منها ما في

الخاتمة قالت لزوجها

طلقتي ثلاثا فقال انت

طالقي فهي واحدة الا ان

ينوى الثلاث او قال

فعلت او طلقتك فثلاث

(قوله لم يحلف على شيء الخ)
لا يشك عليه قولهم الاجازة
اللاحقة بمنزلة الوكالة
السابقة لان ذلك مقتصر على
العقود الشرعية الجارية
في المعاملات (قوله لا الخ)
الفرق بين المستثنين ان
نعم بعد الامر وعد (قوله
بل يكون تقييما) فعلى هذا
تكون المسئلة مستثناة من
القاعدة وينبغي ان يستثنى
منها على قول ابي حنيفة
ما اذا قالت المرأة لزوجها
طلقني ولك الف درهم
فقال طلقتك فانه يقع
بجنان لان الالف مشكوك
فيها والطلاق متيقن وقالوا
يلزمها الالف لان الجواب
يتضمن ما في السؤال (قوله
في رواية) يعني ان المذهب
مارواه الطحاوي انه رضى
ويبطل الرهن (قوله ليس
برضى) يعني ما لم تلد (قوله
ولها) أى الاقرب أو رسوله
قولوا تأمرها بالجد مع وجود
الاب لا يكون رضا (قوله
وبعده) عطف على الاستئمان
لا على قوله قبله (قوله اذا
بلغت بكرا) يعني يكون رضا
ويقسط خیار بلوغها
لا لو بلغت ثيبا وهذا اذا
كان الزوج لها غير الاب
والجد (قوله سكوت البائع
الخ) وفي كتاب الاكراه لا يكون
اذا نحتى ان له ان يأخذ
بما في الخلاصة لكن ما فيها
في البيع المصحح (قوله

طابق وعنده حرو عليه المسمى الى بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان زيد
حالفا بلكه لان الجواب يتضمن اعاد ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف
على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار والزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل
الاجازة لا بيع شيء الى آخره وفيها من كتاب الطلاق قالت لها ناطلي فقال نعم تطلقي ولو قالت
طلقني فقال نعم لا وان نوى قيسل له الت طلقت امرأتك قال بلى طلقت لانه جواب
الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال نعم ما طلقت انتهى
ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا المس فقال نعم فقال السائل والله فقد فعلتها فقال نعم
فهو حالف انتهى وفي اقرار الفسقة قال لا تخلى عليك كذا فادفعها الى فقال استتره نعم
احسنت فهو اقرار عليه وبؤاخذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك
في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعالم اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره
فن رام الاطلاع فليرجع اليه وفي يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر قالت لزوجهها اطلق على
فقل انت طالق ثلاثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد هل يتضمن
الجواب اعاد ما في السؤال فيكون تعليقا او يكون نصبرا فقال بل يكون تقييما انتهى

القاعدة الثانية عشر

لا ينسب الى ساكت قول فلور أى اجنبا يبيع ماله فسكت ولم ينهه لم يكن وكيل بسكوته ولو
رأى القاضي الصبي أو المأتمره أو عبدها يبيع ويشتري فسكت لا يكون اذنى التجارة ولو
رأى المرتحن الرهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضاي رواية ولو رأى غيره
يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا بآلافه ولو رأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن
اذنا كذا ذكره الزيلعي في المأذون ولو سكوت عن وطى امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
عضوه أخذ من سكوته عندا ثلاث ماله ولو رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت
لا يكون رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى ولو رأى قته يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له
في النكاح ولو تزوجت غير كفه فسكوت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك
وكذا سكوت امرأته العين ليس برضا ولو اقامت معه سنين وهى في جامع الفصولين وفي عارية
الخانية الاعارة لا تثبت بالسكوت وخرجت عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها
كالنطق الاولى سكوت البكر عند استئمان زوجها قبل التزويج وبعده الثانية سكوته
عند قبض مهرها الثالثة سكوته اذا بلغت بكرا الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها أبوها
فسكتت حثمت الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول الموهوب له السادسة سكوت
المالك عند قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده
الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد برده التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للتفويض وله
رده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا السادسة عشر سكوت أحد
المتبايعين في بيع الثلجته حين قال صاحبه قد بدى الى ان اجمعه يبيعا صحبها الثانية عشر سكوت
المالك القديم حين قسمة ماله بين الغائمين رضا الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين رأى
العهد يبيع ويشتري مسقط لخياره الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين
رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحبها كان البيع أم فاسدا الخامسة عشر سكوت
الشفيع حين علم بالبيع مسقط لشفيعه السادسة عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع

سكوت المولى الخ) محله في غير مال مولاه والا فلا حتى يأذن بالنطق ويشتري

ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو خلف المولى لا يأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية
 الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديعه أو رهنه أو دفعه بمحنة اقرار برقه ان كان يعقل
 بخلاف سكوته عند اجارته أو غرضه للبيع أو تزويجه التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلانافي
 دازة وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العشرون
 سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتعتقه اقرار به فلا يملك نفقه الحادية والعشرون سكوت
 المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الثانية والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار
 بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لو كان فاسقا عنده وعند هذا هو رضا ولو كان
 فاسقا الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى على هذا الخلاف
 الرابعة والعشرون سكوته عنديعز وجته أو قريبه عقارا اقرار به ليس له على ما فتى به
 مشايخ سمرقند خلافا لما في بخارى فينظر المفتي فيه الخامسة والعشرون رأي يبيع
 ارضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه السادسة والعشرون
 احد شريكي العنان قال للآخر اني اشتري هذه الامه لنفسى خاصة فسكت الشريك
 لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشرامعين اني اريد
 شراءه لنفسى فشراه كان له الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع
 ويشترى اذن التاسعة والعشرون سكوته عند رؤية غيره يشقزة حتى سال ما فيه رضى
 الثلاثون سكوت الخالف لا يستفهم ما لو كان اذ اخذ منه بلا امره ولم ينه حنث هذه الثلاثون
 في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى دفعت في تجهيزها البنتها
 اشياء من ائمة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية انفقت الام في جهازها
 ما هو متاد فسكت الاب لم تمنع الام الثالثة باع جارية وعليها حلى وقرطان ولم يشترط
 ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوته بمنزلة
 التسليم فكان الحلى لها كذا في الظهيرية ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل
 بمنزلة نظفه في الاصح وأخرى على خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا عذبه انكار وقيل لا
 ويحبس وهي في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رأيت أخرى كتبت في الشرح من
 الشهادات سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهن
 عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كمال القنية انتهى (القاعدة الثالثة عشر) ان فرض
 أفضل من النفل الا في مسائل الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب
 الثانية الابتداء بالسلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب
 أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض (القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم إعطاؤه
 كالربوهر البني وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النافحة والزمار الا في مسائل الرشوة
 لحوف على نفسه أو ماله أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا للقاضي فانه يجرم الاخذ
 والاعطاء كإياديه في شرح الكنز من القضاء وفك الاسير وأعطاه شيء لمن يخاف هجوه ولو خاف
 الوصي ان يستولى غاصب على المال فله اداء شيء لخلصه كافي الخلاصة وهل يحمل دفع الصدقة
 لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الا كل في شرح المشارق فيه ففتضى أصل القاعدة الحرم
 الا أن يقال ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على القني تنبيهه ويقر بانه هذا قاعدة ما حرم
 فعله حرم طلبه الا في مثلتين الاولى ادعى دعوى صادقة فانكر القريم فله تحليفه الثانية

(قوله بخلاف سكوته الخ)
 الفرق بين الرهن والاجارة ان
 الرهن محبوس بالذنب بحيث
 يمكن الاستيفاء منه هذا
 الحلاك بخلاف الاجارة اذ
 الحرثو جر (قوله اقرار
 به) قيده في العمارة بما اذا
 سكت يوما أو يومين
 (قوله عند بيعز وجته)
 قيد بالبيع لانه لو كان
 مكانه عارية أو اجارة ورهن
 لا يكون اقرارا جماعا
 (قوله فتصرف الخ) هذا
 قيد في الاجنبي (قوله عنان)
 واما في شركة المفاوضة فلا
 تكون له مالم يقل شريكه
 نعم (قوله ولي الصبي) يفهم
 منه ان القاضي والوصي
 ليسا كذلك (قوله سكوت
 المزكى الخ) هذا مما لا يعتمد
 عليه لما فيه من الابهام
 (قوله وهو الفرض) فيه ان
 الوضوء لا يفترض بعد دخول
 الوقت مادام في الوقت سنة
 (قوله أو ماله) هذا في جانب
 الدافع اما في جانب المدفوع
 اليه فحرام (قوله لخلصه
 الخ) حق العبارة ان يقول
 ولو استولى غاصب على المال
 ان يعطى شيئا لخلصه

(قوله حرمان القاتل الخ) مقيد بان لا يكون القتل بحق في نفس الامر او في زعم القاتل كالموت بالعدل الباطني او الباطني العادل وقال انا على حق (قوله ليبقى ما حرم عليه اذا داه) ٨٠ مفاده انه قبل الاداء لا يحرم عليه نظره الى سيده وهو مذنب الشافعي

وهندنا هو كالاجنبي (قوله وانما هي من فروع ضدها) فيه انه لو كانت من فروع ضدها بطلت الكتابة ولم يقل احديه (قوله ومن فروعها الخ) فيه نظران الميث لم يصف بجرمان بعد موته وانما المحروم الوارث (قوله نظير في العربية الخ) يعني انه اذا نعت خرج عن مشابهة الفعل وكذا اذا صغر لان النعت والتصغير من خواص الاسماء وهما في عمل لمساكنة الفعل (قوله وهو اراسم الفاعل يجوز الخ) فساكنه يطلب ان نعت قبل استيفاء معدوله فعقب بالحرمان عن العمل نحو الضارب زيدا القائم حاضر يجوز اعمال الضارب في زيدا فاذا قدم الوصف فقبيل الضارب القائم لا يجوز اعماله في زيدا بعده من بعض كلام المحققين حموي (قوله ولا يعارضه الخ) وجه عدم المعارضة ان الولاية هنا للمعتوه والاب قائم مقامه هذا مراد المصنف (قوله فلا يقتل الخ) ولاية الوصي خاصة ولم يملك القصاص وولاية القاضي عامة وقد ملكه فقد خرجت هذه عن القاعدة فتوعاته ان القود من باب الولاية

الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه ممكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعداوه اياها انما هو لاستمراره على الكفر وهو حرام والاولى من قوله عندنا ولم (القاعدة الخامسة عشر) من استعمل الشيء قبل اوانه هو قب بجرمانه ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث ونهاه ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء أخره ليدوم له النظر الى سيده لم يميزه ذلك لانه منع واجبا عليه ليبقى ما يحرم عليه اذا داه نقله عن السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج محس لا يبعد من جهة الفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهو انه من آخر لشيء بعد اوانه فليست في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب بجرمان شيء ومن فروعها ولو طلقها ثلاثا بلا رضاها قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانما ترثه وخرجت عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد سيدها عتقت ولا تحرم الثانية لو قتلت المدبر سيده عتقت ولكن يسي في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل الثالثة لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه الرابعة امسك زوجته مسيما عشرتها الاجل ارثها ورثها الخامسة امسكها كذلك لاجل الخلع نفذ السادسة شربت دواء فاضت لم تقض الصلوات السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صحيح ولم تجب الثامنة شرب شيئا ليمرض قبل الفجر فاصبح مرضا جازله الفطر (لطيفة) قال السيوطي رحمه الله رايت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان ينعى بعد استيفاء معدوله فان نعت قبله امتنع عمله من اصله اه (القاعدة السادسة عشر) الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو زاد حرم محرم او اموالها وعتق اولادها القصاص والصالح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكنتز ولا ب المعتوه والقود والصالح لا يعفو بقتل ولية لانه فيما اذا قتل ولي المعتوه كابنه قال في الكنتز والقاضي كالأب والوصي يصالح فقط أي فلا يقتل ولا يعفو (مضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الأب والجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام المشايخ انها مراتب الاولى ولاية الاب والجد وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على انهما لو عزلوا أنفسهم لم يعزلا الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة فلما وكل عزله انسلم والوكيل عزله نفسه يعلم موكله الثالثة الوصية وهي يبينها فلم يميزه ان يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلاف الشفهان فيجوز الثاني لواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التمهيج والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفي فتاوى رشيد الدين ان القاضي لا يملك عزل القيم على الوقف الا عند ظهور الخيانة منه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه (القاعدة السابعة عشر) لا عبرة بالظن البين خطؤه صرح به أصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الفوائت قالوا لو ظن ان وقت الفجر ضاق فغلب الفجر ثم تبين انه كان في الوقت ساعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان

هي النفس فلا يملكه الوصي كالتزيم ثم اطلاق عاتيه يشمل الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف كما هو مذكور في الجامع الصغير

(قوله خلافا لابي يوسف) فلا يصح عنده لان خطاه قد ظهر بريقين فصار كما اذا انوضا بما وصل الى ثوب ثم تبين انه كان نجسا او قضي القاضي ما جتمده ثم ظهر له نص او كان عليه دين فدفعه الى غير مستحقه ٨١ (قوله او حرق) عبر بعضهم بالكافر فشمّل الذمي (قوله اعاد)

عبارة السراج تقتضي ان صلاته جائزة وهي الصواب (قوله فاجابته الخ) اي بقولها اتا تزوجتك وامالو جابته بالفعل فوقع عليها يحد (قوله لم يقع) اي ديانة لا قضا (قوله رجع بما ادى) من فروعه ما نافي الخلاصة ابو الصغيرة التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج ان ذلك عليه وفرض لها النفقة لا تجب والفرض باطل (قوله وانقلب الخ) مقيد بما اذا كان انقلب غير عبد لاقتول فلو عني احداً بنى المقتول عن عبده فلا شيء لغير العاني (قوله ولكن لم يدخل الخ) وحينئذ فلا وجه لقوله وخرج عن القاعدة (قوله الا في مسألة الخ) قد زيد على ذلك منها رجل ختن صبيبا اذ نايه فقطع حشوته فان مات الصبي وجب على الختان نصف الدية وان عاش فكلها ومنها صبي خرج راسه عند الولادة فقطع رجل اذنه فلم يمت وعاش وجب عليه خمسمائة دينار وهي نصف الدية ولو قطع راسه وجب غرة ومنها اذا وقعت الفارة

كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وتماه في شرح الزيلعي ومنها لوطن الماء نجسا فتوضأ به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة فدفع له ثم تبين انه مصرف اجزأه اتفاقا وخرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوطنه مصرفا للزكاة فدفع له ثم تبين انه غني او ابنة اجزأه عندهما خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده او مكاتبه او حر لم يجزه اتفاقا اثنائية لوصل في ثوب وعنده انه نجس فظهر انه طاهر اعاد الثالثة لوصل وعنده انه محدث ثم ظهر انه متوضى الرابعة صلي الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدير من الصلاة الثانية تقتضي ان تشمل مسألة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل اما اذا صلي فانه يعيد في هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكاتب لا ما في نفس الامر وعلى عكسه الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلي وعنده ان الثوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضى فبان خلافه اعاد وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فتبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحدود ولو طوي امرأة وجدها على فراشه ظانا انها امراته فانه يحد ولو كان اعمى الا اذا ناداها فاجابته ولو اقرب بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافا المقتي فتبين عدمه لم يقع كافي القنية ولو اكل ظنه ليلافان انه بعد الطلوع قضا بلانكفير ولو ظن الفرو وبفاكل ثم تبين بقاء الفرو فبقي وقالوا الوراء اسودا فظنوه عدوا فصولا صلاة الخوف فبان خلافه لم تصح لان الشرط حضور المذوق وقالوا الاستناب المربض في حج الفرض ظانا انه لا يعيتم ثم صح اداه بنفسه ولوطن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما ادى ولو خاطب امراته بالطلاق ظانا انها اجنبية فبان انها زوجته طمقت وكذا العتاني (القاعدة الثامنة عشر)

ذكر بعض ما لا يجزى كذا كراهه فاذا طلق نه ف تطليقة وقعت واحدة او طلق نصف المرأة طلقت ومنها المفروع عن القصاص اذا عني عن بعض القتال كان عفوا عن كله وكذا اذا عني بعض الاولياء سقط كله وانقلب نصيب الباقيين مالا ومنها النسك اذا قال احرمت بنصف نسك كان محراما ولم اره الا نصر مجا وخرج عن القعدة العتق عند ابى حنيفة فانه اذا عتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يجزى عنده والكلام فيما لا يجزى (ضابط) لا يزيد البعض على الكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال انت على كظهر ابي فانه صحح ولو قال كاهي كان كتابة (القاعدة التاسعة عشر)

اذا اجتمع المباشرو المتسبب اضيف الحكم الى المباشرة فلا ضمان على حافر البئر نه ديا بما اتفق بالقاه غيره ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة ولا سهم لمن دل على حصر في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بهد الولادة انها مائة ولا ضمان على من دفع الى صبي سكيना او سلاحا لمسكه فقتل به فقهه وخرجت عنهما مسائل منها لو دل المودع السارق على الوريمة فانه يضمن لترك الحفظ الثانية لو قال ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها مائة الغير رجع الغرو بقيمة الولد الرابعة دل

الهيئة غير المنتفخة او المنتفخة في البئر وجب ترخ عشرين اشباه ١١ ولو قطع ذنبا ترخ الجميع ومنها ان قطع الاصبعين عيبان وقطع الاصابع مع الكف عيب واحد (قوله ولا سهم الخ) في هذه من فروع القاعدة نظر

(قوله بضمين السامى) نيد بما اذا كان عادة لذلك الظالم وان تكون السعاية بغير حق (قوله على قول محمد الخ) راجع لفتح باب القفص فقط والفتوى على قول محمد (قوله شرانها) الاضافة على معنى اللام الجنسية فسقط معنى الجمعية فيصدق بالمتنى وبه تحصل المطابقة معنى (قوله لجميع الاعضاء الخ) لا يلزم من اشتراط مباشرة الماء لجميع الاعضاء ما شره الماء لجميع كل عضو فلا يرد المسح والرأس ٨٢ تامل (قوله والله اعلم) بقى نوعان الاول شرط وجودها الحسى وهو

وجود المزبل والمنزل عند القدرة على الازالة والثانى شرط وجودها الشرعى وهو كون المزبل مشروع الاستعمال فى مثله (قوله القالع) هذا عند محمد وروى عن الامام وعليه الفتوى وقال الثانى النجاسة الغليظة زالت به ولكن نجاسة المائى باقية والمراد بالقاع المزبل الذى ينعمر بالعصر فالينعصر كالدهن والزيت والابن وغيرهما فانه لا يزول به النجاسة بالاجماع (قوله وجفاف الارض الخ) لافرق فى الجفاف ان يكون بالشمس والريح والمراد بالارض التراب وما فى حكمه كالخجر والجص والابوالبن وما اتصل بهما من النبات وهذا فى حق الصلاة لا التيمم (قوله الصقيل) كالسيف والمرأة سوا كان النجس رطباً او باسماً متجسداً كان او غيره ومن الصقيل الظفر (قوله وفرسك السنى الخ) ولو اختلط ببول على راس

محرم حلالا على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه فى محله لازالة الامن بخلاف الدلالة على صيد الحرم فانها لا توجب شيئا بقاؤه بالمكان بعدها الخامسة الافتابة بضمين السامى وهو قول المتأخرين لقابة السعاية السادسة لودفع الى صبي سكيناً الى مسكه له فوقعت عليه فبرحته كان على الدافع (فائدة) فى حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر اسقط نفسه فالقول للحافر كذا فى التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الزنى وقطع حبل القنديل وفتح باب القفص على قول محمد وهذا الاضمان كحل قيد العبد ونجاسة فى شرحنا على المنار والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا آخر ما كتبناه وحررناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو الفقه المأمون منها الى هنا صارت خمسة وعشرين قاعدة كلية يتلوها الفقه الثانى من الفوائد ان شاء الله تعالى والحمد لله وحده (الفقه الثانى من الاشياء والنظائر وهو فقه الفوائد نفعنا الله بها اجمعين آمين)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت الفت النوع الثانى من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجعل لها ابواباً ثم رايت ان ارتها ابواباً على طريق كتب الفقه المشهورة كالمداية والسكرانيسهل الرجوع اليها وضمنت اليها بعض ضوابط لم تكن فى الاول تكثير الفوائد وفى الحقيقة هى الضوابط والاستثناآت والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فر وعامن ابواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل

كتاب الطهارة

شرائطها نوعان شرط وجوب وهى تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق المطهر الكافى والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتنجز خطاب المسكاف بضييق الوقت وشرط صحة وهى اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء واقطاع الحيض واقطاع النفاس وعدم التلبس فى حالة التطهير بما يئذنه فى حق غير المعذور بذلك والمطهرات لاجل خمسة عشر المانع الطاهر القالع وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل ونحت الخشب وفرك المني من الثوب ومسح المحاجم بالخرق المبتلة بالماء والنار واقلاب العين والداغمة والتقور فى القارة اذا ماتت فى السمن الجامد والذكاة اذا كانت من الابل فى المحل ونزع البير ودخول الماء من جانب وخر وجهه من جانب آخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان قسمة المني من المطهرات فلو تنجس

الذكر او يمدى لم يطهر به عند عامة المشايخ وقيل يطهر لانه صار تبعاً للمني وغير المني لا يطهر به على الصحيح وقاس الثانى بر العذرة الغليظة على الدم وشمل اطلاقه منى المرأة وقيل لا يطهر بالفرسك (قوله بالخرق الخ) ولو مرة واحدة ان زال الدم (قوله والنار الخ) اى يطهر ما احترق كالروث اذا صار رماداً التبديل العين وهذا قول محمد وخالف الثانى لان التغيير انما حصل فى الوصف والعين باقية وكذلك الخلاف فيما اذا سارت العذرة حياً والخنزير ملها والخنزير الاول (قوله والذكاة الخ) اشتراط ان تكون بين الالبه والحيين من اهلها المسلم او الذمى ذبحاً مقررنا بالتسمية (قوله ودخول الماء من جانب الخ) هذا ما لم يتبين فيه النجاسة بعد خروج الماء من جانب آخر

(قوله ان يكون الثوب الخ) هذا بعيد جدا (قوله الا بول الخفاش) وبول الحمام كذلك وبول الفارة لانه لا يمكن الضرر منه وخره ودود القز طاهر في احد القولين (قوله اختلف التمهيج الخ) الرواية الصحيحة النجاسة (قوله الادم الشهيد الخ) يعني في حق نفسه لا في حق غيره فلو غسله المصلي جازت صلاته ولو اصاب المصلي من دمه لم تجز صلاته لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته فكذلك اذا وضع في الماء (قوله والدم الباقى الخ) يعني في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله ودم قلب الشاة الخ) وقيل انه نجس (قوله وما لم يسل الخ) لانه لا يكون حدثا وما لا يكون حدثا لا يكون نجسا ودم غير الانسان اذا لم يسل كذلك لانه غير مسفوح (قوله الخثره نجس الخ) ظاهر عمومه نجاسة خثره السمك وما في التنف يخالفه حيث قال واما هوام الارض ودواب البحر فهي وما يتصل منها من شيء فيعتبر نجس ٨٣ وغيره نجس لشيء من الاشياء

والتنزه منها افضل (قوله الاخره الطير الماء كقول) يستثنى منه الدجاج والاوز (قوله كميتة) يعني في ظاهر الرواية وهو المختار وكل عضو هو عورة من المرأة ففي حل النظر اليه اذا انفصل عن رابوايتان وكذا الذكر المقطوع والاصح انه لا يجوز (قوله والسن) فيه ان السن الساقط لا ينجس بالانفصال لانه عظم وهو ظاهر المذهب (قوله ان غاب الخ) وقيل يجب عليه اعلامه على كل حال (قوله المرقعة) قال الطحاوي في مشكل الآثار اللحم اذا انتن يحرم اكله والسن واللبن والزيت والدهن اذا انتن لا يحرم (قوله واغليت في الماء) اي زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم فلو

برفت طهر وفي الحقيقة لا يطرأ وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيه حتى لو جمع فادت الثوب بطهر بافرك من المني الا في مسئلتين قيل ان يكون الثوب جديدا او امنى عقب بول لم يزل به الماء وقد ذكرناه في شرح الكنز والابوال كلاهما نجسة الا بول الخفاش فانه طاهر واختلف التمهيج في بول الهرة والفارة ومראה كل شيء كبوله وجرة البعير كسر قنبه الدماء كلاهما نجسة الادم الشهيد والدم الباقي في اللحم الممزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في السكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسل من بدن الانسان على المختار ودم البقي ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالسنة عشرة الخثره نجس الاخره طير ما كول وغير ما كول على أحد القولين وخره الفارة على أحد الروايتين الجزء المنفصل من الحى كمينته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر ما لا يضر اذا نجس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالى الغسلات تقوم مقامه تشترط في الاستنجاء ازالة الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجت بها الا اذا اعجز والناس عنه غافلون توضأ من ما نجس وهناك من يعله بفترض عليه الاعلام رأى في ثوب غير نجاسة مانعة ان غلب على ظنه انه لو أخبره ازالها وجب والا فلا المرقعة اذا انتنت لا تنجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره تنجس وحرم واللبن والزيت والدهن اذا انتنت لا يجرم كله الدجاجة اذا ذبحت وتنقر يشها واغليت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وصارت نجسة بحيث لا طريق لا كلها الا أن تحمل الهرة اليها فأتا كلها ﴿كتاب الصلاة﴾

اذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكلها فانه يقضيها الا افرض والسن فلا قضاء فيهما وانما يؤدى ما وكذا اذا شرع طائنان عليه فرضا ولم يكن عليه اقتداء الانسان بآدى حاله فاسد مطلقا وبالاعلى صحيح مطلقا وبالمائل صحيح الا لثلاثة المستحاضة والضالة والخنثى القرأ في الفرض الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا أحدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرأ فيما فاسخا فاسبقا به فانها فرض عليه في الاربع المسبوق منه فقد فيما يقضى

تركت فيه مقصد ارباع متصل الحرارة الى سطح الجلد حلت (قوله فلا قضاء فيهما) يخالفه ما في المنية وشرحها الحلبي من انه اذا شرع في الاربع التي قبل الظهر ثم قطع في الشفع الاول او الثاني يلزمه الاربع (قوله وكذا اذا شرع طائنان الخ) الا أن يمضي فيها بعد ما علم بخلاف احوام المظنون حيث يكون مضونا وكذا لو أدى الزكاة ثم ظهر انه لا زكاة عليه لم يسترد هالانها وقعت صدقة (قوله بآدى حاله الخ) كاقته القاري بالاي والمستتر بالعماري والناسطي بالآخرس (قوله المستحاضة الخ) أي لا يجوز اقتداء المستحاضة بالمستحاضة والضالة بالضالة والخنثى بالخنثى لجواز أن يكون الامام حائضا وأن يكون الامام امرأة والمقتدى رجلا (قوله في الاربع) وجهه انه يعين عليه أن يقرأ فيما يني عليه من صلاة الامام لعدم القراءة في الاولين فلما قرأ التحقفت القراءة بالصلوة الامام فخلت ركعتا المسبوق منها فتعين عليه أن يقرأ فيما يني (قوله المسبوق منه فرد الخ) يعني في حق الإفصال أي في حق التجزئة فهو مقتد فلا يصح اقتداءه غيره به

(قوله صح) أي يصير مستأنفاً فاطمة الأولى بخلاف المنفرد فانه لو كبرناو بالاشتئناف لا يصير مستأنفاً مالم ينو صلاة أخرى (قوله ويتابع امامه) اعلم ان المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به بعد ما سلم الامام ثم ذكر الامام ان عليه سجود السهو وقبل ان يقيد المسبوق ركعة بسجدة فعليه ان يرفض ذلك و يعود الى متابعة الامام ثم اذا سلم الامام ثم صلاته ولا يتبعها فعلى من القيام والقراءة والركوع ٨٤ ولولم يعد الى الامام ومضى على صلاته جازو بسجدة السهو بعد ما فرغ من

القضاء ولو تذكر الامام ان عليه سجدة السهو بعد ما قيد المسبوق ركعة بسجدة فانه لا يعود الى الامام ولا يتابعه في سجود السهو وان تابعه فسدت صلاته (قوله ويأتي الخ) يعني بخلاف المنفرد فانه لا يأتي بها عنده ويأتي بها عندهما (قوله يقضى الخ) فلو أدرك ركعة من المقرب قضى ركعتين وفصل بقعدة وقرأ في كل ركعة فاتحة وسورة فلو ترك القراءة في أحدهما فسدت صلاته (قوله بخلاف الصبي الخ) هذا يقتضي ان شرط صحة النية البلوغ وقد تقدم ان شرط صحتها التمييز (قوله فصلاتها فاسدة) اما القاري فلانه لو دخل في صلاة الامي تطوعاً ثم أفسدها فليس عليه قضاءها لانه لم يدخل في صلاة تامة فقد استلزم تهم صحتها لاقتداء الفساد دون الانفراد واما صلاة الامي فقول أبي حنيفة لانه

الامى أر بع لا يقتدى ولا يقتدى به ولو كبرناو بالاشتئناف صح ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجدة آخرها و يأتي بتكبيرات النشر بقا جاعاً المسبوق لا يكون اماماً لا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره ملاخسر والمسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد ونماه في البرازية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد السفر ثلاثاً ثم أسلم في أثناء المدة فانه يقصر بناءه على قصده السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة اذا كرر آية السجدة في مكان مفرد كقعة واحدة الا في مسئلة اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكان في الصلاة فانه تلزمه اخرى لا يكبر جهر الامى مسائل في عيد الاضحي وفي يوم عرفة لا نشر بق و بازاء عند و بازاء قطع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف كذا في غاية البيان النية بالقلب ولا يقوم الانسان مقامه الا عند العذر كما في الشرح الدعوة المستحابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا كذا في التبيين اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المأموم الا اذا أحدث الامام عامداً بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صهيحة دون صلاة هذا المأموم اذا فسدت صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسئلة اقتدى قارى بأبي فصلاتها فاسدة والمثلاثان في الايضاح اذا أدرك الامام راكعاً فشرع له تحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف الاول مع فوتها شرع متفلاً بثلاث وسلم لزمه قضاء ركعتين شرع في الفجر ناسي سنته مضى ولا يقضيها الاشتغال بالسنة عقب الغرض افضل من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كل ذكر فان محله لم يأت به فلا يكمل التسبيحات بعد رفع رأسه ولا يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع صلى مكشوف الرأس لم يكره الرباعية المسنونة كالغرض فلا يصلى في القعدة الاولى ولا يفتتح اذا قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلى على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلاة أدبت مع ترك واجب أو فعل مكروه فحرم بما فاتها تعاد وجوب باقي الوقت فان خرج لاتعاد اذا رفع رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان لعذر دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتي بالسنة بعيدا عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان امامه عالماً ومسجد المحلة في حق السوق نهاراً ما كان عند حائوته وليلاً ما كان عند منزله يكره ان لا يرتب بين السور الا في النافلة لتقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها تذر النافلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب يكره ان يخصص لصلاته مكاناً في المسجد

ترك فرض القراءة مع القدرة عليها باقتدائه بالقاري وقال لصلاته تامة لانه معذور (قوله لزمه قضاء ركعتين) لان وان ما اتصل به القعدة وهي الركعة الاخيرة فسد فيفسد ما قبله (قوله أفضل) يستفاد منه ان قراءة الاوراد بين الفريضة والسنة مكروه تنزيهاً (قوله لم يكره) مفيد بما اذا كان الكشف للضرع أما لا يتلون بالصلاة فيكره (قوله لا ينال ثواب الجماعة الخ) يعني التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة وأما أصل الفضيلة في الصلاة بالجماعة في بيته وهذا اذا تساوت الجماعة في استكمال السنن والاداب وأما ان كانت الجماعة في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يجزى بعض الواجبات فالجماعة في البيت افضل (قوله مسجد المحلة أفضل) أي بالنسبة الى أهل المحلة دون غيرهم وقيل مسجد الجامع أفضل مطلقاً

(قوله ولا يهيج اقتداء المرأة الخ) فاذا لم ينو امامتها تكون منفردة فان قرأت ثمت صلاتها والواجب عليها الاعادة لعدم القراءة فلا يلزم من عدم صحة الاقتداء الفساد (قوله فانها تبطل) لانه ترك فرض القعود وان قد قرأ الشاهد ثمت صلاته وان أساء بتأخير السلام عن محله (قوله الا اذا نوى الاقامة الخ) لا يقال اذا بطلت بترك القعدة فكيف يحكم بصحتها عند نية الاقامة قبيل التقييد المذكور لاننا نقول فسدت فسادا موقوفا لا باتا (قوله الاصح ان يخرج الخ) صحيح في الخلاصة انه يصلي في بيته فائتموه بقي لان القيام فرض فلا يجوز تركه لاجل السنة (قوله لان الفرض مقدر بماله الخ) لعل في العبارة سقطا وعبارة المجتنبى لانه عاجز عن القيام حال الاداء وهي المعتبرة (قوله مراعات ٨٥ سنة القراءة الخ) أى مراعات

ما ثبت قراءته في الصلاة بالسنة

فيه صدق بالواجب فان كان

يقدرا ان يقرأ آية لوصلي

قام او لوصلي قاعدا يقرأ

الفاتحة والسورة اختلفوا

على قولهما قيل يقوم ويقرأ

قدرا ما يمكنه ثم يتم القراءة

قاعدا وقيل يجزيه ان

لا يقوم ويقرأ ثلاث آيات

قاعدا وانفقوا ان في قول

ابن حنيفة يقوم ويقرأ

الآية الواحدة (قوله قام

بقدره الخ) حتى لو قدر على

القيام مقدرا تركبيرة

الافتتاح وجب بقدره

أو قدر على اقيام له بعض

القراءة وجب وهو الصحيح

وان عجز عن القيام مستويا

وجب ان يقوم متكئا ولو

عجز عن القعود مستويا

وجب اعود متكئا (قوله

اذا كرر آية السجدة الخ)

أى سواء سجد للاولى أولا

بخلاف الحدود والكفارات

لوحد أو كفر ثم عاد بسجد

ويكفر ثانيا وقيل اذا سجد

وان فعل فسبة مغيرة لا يزهجه يكون شارعا بالتكبير الا اذا أراد به التهجيد دون التعظيم اذا تكرر المصلي في غير صلاته كتهجيدته ودرسه لم تبطل وان شغلته هومة عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا تسحب اعادتها لترك الخشوع لا ينبغي للؤذن والامام انتظار أحدا الا ان يكون شريرا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعبدان وتصح نية امامتها في غيبتهن خرج الخطيب بعد شروعه متنفلا قطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجد الا توب حر يرصلي فيه بلا خيار بخلاف التوب النص حيث يخبر فان لم يجد الا هاصلي في الحرير فناء المهد كالمهد فيصح الاقتداء وان لم تتصل الصفوف المانع من الاقتداء طريق غريفه البهجة أو نهر تجري فيه السفن أو خلاه في الصحراء يسع صفين والخلاء في المهد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم بقعة واحدة واختلفوا في الحائل بينه وبينه او الاصح العصة اذا كان لا يشتبه عليه حال امامه المسافر اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الاقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة الاسير اذا خلص يقضى صلاة المقيمين الا اذا رحل العدو به الى مكان أراد الاقامة فيه خمسة عشر يوما فيقضيها صلاة المسافر بن ولن به شقيقة برأسه الائمة لو كان المريض بحال لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح أنه يخرج ويصلي قاعدا لان الفرض مقدر بماله على الاقتداء وعلى اعتباره سقطا القيام واختلفوا في مرضه ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعدة در الاصح أنه يقعد ويراعي قدر المريض على بعض القيام قام بقدره اذا كرر آية سجدة واحدة في مجلس واحد فالفضل الا كفاه بسجدة واحدة واذا كرر راسم النبي صلى الله عليه وسلم فالفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما ولا يرفع يديه في سجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا تجب نية التعيين لها السنة القيام لها اذا قرأ الامام آية سجدة فالفضل الركوع لها ان كان في صلاة المخافة والاسجد لها يكره ترك السورة في الآخر بين من التطوع عمدا وان سهى فعليه السهو ولو ضاع في أخرى الفرض ساهيا لا بسجدة عليه انفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطعه القرآن يخرج عن القراءة بقصد الثناء فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد الثناء لم يهرم ولو قصد بها الثناء في الجنائز لم يكره الا اذا

للاولى ثم قرأها يلزم أخرى (قوله ولا يرفع يديه الخ) لكن يكره عند الابتداء والالتزام ولا يسلّم (قوله ولا فدية لسجود التلاوة الخ) لعدم الراديه انها اذا وجبت في الصلاة فلم يسجد لها لا جبر لها والصواب ان يقال ان مراده أنه اذا مرض مرض الموت لا فدية لها كما تجب الفدية للصلاة (قوله لا يجوز الاقتداء بالشافعي الخ) هذا ضعيف والصحيح صحة الاقتداء بصفي الوتر ان لم يسلّم على رأس الركعتين وعدمها ان سلّم وقيل يصح الاقتداء وان سلّم ولا يضر في صحة الاقتداء كون الوتر عند الشافعي سنة وعند الحنفي واجبا لان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفي ومنه لم خطأ من اعتقد فساده اقتداء الحنفي بالشافعي في صلاة العبدان محتجاً بأنه اقتداء المفترض بالمتنفل لما ذكر (قوله لم يكره) وقيل تسحب قراءتها مراعاة للخلاف المقتضى بطلان الصلاة بدونها (قوله الا اذا قرأ المصلي الخ) استثنى من قوله ان قرأ يخرج عن القرآنية بقصد الثناء

(قوله تجزيه الخ) وذلك لان القراءة اذا كانت في محلها لا تتغير بالغير حتى لو لم يقرأ في الاولين وقرأ في الآخرين بثنية الدعاء لا تجزيه كما في التوسيع لكن المنقول في التجزيه عدم التقييد بالاوليين ولا شك ان الآخرين محل القراءة المفروضة (قوله قراءة الفاتحة الخ) عبارة البرازية قراءة الفاتحة عقب المكتوبة بدعة (قوله في الحمام جهرا) اي بحيث يسمع غيره ولو يسمع نفسه لا (قوله صلاة الرغائب الخ) هي التي تفعل في رجب في اول ليلة جمعة منه وصلاة البراءة التي تفعل في ليلة النصف من شعبان وما يمتثل من نذرها يخرج عن كراهة جماعة النفل فباطل كما حقه المصنف في شرح السكرت خلافا لما ذكره هنا (قوله الفقيه لا يكون غنيا بكتبه الخ) ٨٦ اي المحتاج اليها للدراسة فيحل له اخذ الصدقة وان كانت قيمتها انصافا وكذا لوله من كل كتاب

قرأ المصلي فاصد الشاء فانما تجزيه لارباة في الفرائض في حق سقوطها اذا اراد فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقب المكتوبة بدعة القراءة في الحمام جهرا مكروهة وممر الا وهو المختار ولا يكره للحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح وضع المقلبة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت رأسه مكروه الا للحفاظ لا ينبغي تاقبت الدعاء الا في الصلاة يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبيلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركة بهذا الامام بالجماعة كذا في البرازية تعدد السهول لا يوجب تعدد المجهود الا في المسبوق يكره الاذان قاعدة الانفسه الاسفار بالفقر افضل لا بمجرد لغة الحاج تأخير المغرب مكروه الا في السفر أو على مائدة والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿كتاب الزكاة﴾

نسختان فيما لم يصحح (قوله مفلس مقر) وان كان من عاينه موثرا مقر بالدين لا يحل له الزكاة وان كان منكرا ان كان له بينة بخلافه وتمكن من اخذه لا يحل وان لم تكن عادلة لا يحل ايضا ما لم يرفع الى القاضي فصله فاذا حلف حل له الزكاة (قوله بشر اطها الخ) الشرط كون الطعام قائما فان كان جازوا لا فلا وان ضمنه جاز في كل الاحوال فالصواب ان يقول شرطها وعطف ضمنه باو والكتابة ثم جمع الى الاجازة المفهومة من اجاز (قوله عين الناذر) اي لو قال الناذر لله على ان تصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير فتصدق غدا ب درهم آخر على غيره جاز عندنا خلافا ل زفر (قوله الا اذا لم يعين المندور جق العبارة

الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار لوزن مكة سبعة من له دين على مفلس مقر فقير على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكاته الى اخيه ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقفت موقعتها فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الفقير من صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائطها وضعت منه جازت المأثور بدفع الزكاة اذا تصدق ب درهم نفسه اجزاه ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة نوى الزكاة الا انه سماه قرصا اختلفوا والصحيح الجواز عبد الخدمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فتجب صدقة فطره عين الناذر مسكيناته اعطاء غيره الا اذا لم يعين المندور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين لا يقتصر على واحد يحبس الممتنع عن آداء الزكاة واختلفوا في اخذها منه جبرا والمدة لا حول الزكاة قمرى لا شمسي كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عالة فيها أو عسرا أو كفارة أو من ضرورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزكاة أم لا فانه يؤديه لائق وقته العمر أو دعه مالا ونسبه ثم تذكره لم تجب الزكاة الا اذا كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد آداءه يكره اعطاء نصاب لفقير منها الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال لو فرقه عليهم لم يخص كلاً منهم نصاب يكره نقلها الى قرابة أو احوج أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة معجلة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها

أن يقول الا اذا عين المسكين ولم يعين المندور وحق المستثنى منها أن يقول عين الناذر مسكيناً وعين لاخيه المندور (قوله حرام على بني هاشم) وفي شرح الآثار عن الامام الحل لم والحرمه في عهد صلى الله عليه وسلم لوصول خمس الخمس اليهم قال الطحاوي و بالجواز نأخذ (قوله أو عالة) انما حرمت العالة عليهم وان كانت لها شبهة بالاجرة لان الشبهة في حقهم مثل الحقيقة كرامة لهم (قوله الا المهر المؤجل) وقيل يمنع (قوله يكره نقلها الخ) المعتبر فيه مكان الملك لا المالك فيكره نقلها من مكان الملك الى مكان المترك (قوله لاهل البدع) المراد الكرامة لانهم مشبهة في الذات فهو طاعة لاق في محل التقييد

(قوله وان كان المجهل قدره الخ) في الملتقط امرأة الغني اذ لم يوسع الزوج غلبا حلا لها الصدقة وهو مقيد بما اذا كان ثوبا
 لا ثوبا نصا (قوله وكذا لزوم الاضحية الخ) أي وجوب الاضحية وصدقة الفطر عليهم ا على هذا التفصيل (قوله الا اذا كان
 من امرأة الخ) في الصيرفة ما يخالفه قال امرأته جاءت بولد من الزنا ثبت النسب من الزوج لامن الزاني في الصحيح فلو دفع
 صاحب الفرائش زكاة ماله الى هذا الولد يجوز لولد دفع الزاني لا يجوز خلاف الشافعي (قوله الا اذا حكم عليه بنفقة الخ) أي اذا كان
 بحسب ما يعطيه من النفقة لا يجوز لولده به الزكاة لان هذا اداء الواجب عن واجب آخر والا جاز ويقع لهم الاستغناء بالزكاة
 (قوله جعل زكاة حمل السوائم الخ) قال في الحاشية لو كان له خمس من الابل ٨٧ الحوامل ففعل شاتين فهنا

وعما في بطونها ثم تبث
 جنسا قبل الحول اجزاء
 عما جعل وان جعل عما
 تحمل في السنة الثانية
 لا كتاب الصوم قوله
 يفدى فان لم يقدر على
 ذلك يستغفر الله تعالى
 (قوله ينويه عن التذرع الخ)
 يعني اذا كان قدومه قبل
 الزوال أما لو كان بعده
 فلا لغوات وقت النية ولو
 قدم ليلا لاثني ولو قدم
 قبل الزوال أو كل فية
 أو بعد الزوال ولم يأكل
 صام في المستقبل (قوله
 من صدق كاهنا الخ)
 لا يعبدان يقال يجتنب
 أن يكون المراد
 تصديقهما فيما يخبران
 عن الحوادث وأما مجرد
 الحساب مثل ظهور
 الحلال في اليوم الفلاني
 فلا تدخل تحت النهي
 (قوله اذا كل أو شرب
 الخ) مقيد بما اذا لم يوجد ما

لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا جاز وان كان قسرا وكان مهرها أقل من النصاب
 فكذلك وان كان المجهل قدره لم يجوز به بقى وكذا في لزوم الاضحية الولد من الزنا لا يثبت نسبه
 من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من
 الزنا الا اذا كان من امرأته لجاز وج معروف كافي جامع الفصولين الزكاة واجبة بقدره
 ميسرة فتسقط به لاء المال بعد الحول وصدقة الفطر واجبة بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم
 العيد لم تسقط انتفى على اقراره بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقة ثم وتحمل الصدقة
 لمن له غلة عقارا لا تكفيه وهما له سنة ومن معه ألف وعليه مثلها كره له الاخذ واجزا الدافع
 واوله قوت سنة يساوي نصا يا وكسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ
 عجلها عن نصاب عند فتم الحول وعنده أقل من النصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردها
 مطلقا الى الساعي يستردها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة
 خلافا لمحمد ولو جعل زكاة حمل السوائم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة المعلم
 اذا اعطى خليفته شيئا أو بالزكاة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح له والافلا
 في كتاب الصوم

نذر صوم الابدأ كل لعذر يفدى ما كل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم بعد
 ما نواه تطوعا ينويه عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب بإيجابها الا عن صوم
 وجب بإيجاب الله تعالى وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطرت بغير عذر قال
 بعض اصحابنا لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم
 ويتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم وردده الامام السرخسي بالحديث من
 صدق كاهنا أو منجما فقد كفر بما انزل الله على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة
 ولا تفسدها اذا كل أو شرب ما يتغذى به أو شرب ما يشرب به فعليه الكفارة والافلا الا الدم اذا
 شربه فان عليه الكفارة فانه طعم لبعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذا خاف على
 نفسه أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكره الا اذا نوى
 تطوعا أو اجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه أو كان مغنيا
 لا يصوم العبد والامة والمدير وأم الولد تطوعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن

يسقط الكفارة كما لو مرضت في يوم الجماع أو حاضت أو نفست خلافا لغيره وكذا لو مرض هو في الاصح واختلف فيما
 لو مرض من يجرح نفسه والمختار عدم السقوط كما لو سافر مكرها في ظاهر الرواية واختلف في معنى التغذى فقيل هو ما يميل اليه الطبع
 وتنقص به شهوة البطن وقيل ما يعود فقهه لاصلاح البدن فلو ابتلع لقمة أخرجهما من فيه يجب على الثاني لا الاول (قوله
 الا الدم اذا شربه الخ) هذا خلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية عليه القضاء لا الكفارة لانه ما يستقذره الطبع (قوله
 لا تصوم المرأة تطوعا الخ) قيد في المحيط وغيره الكراهة في حقها بما اذا كان الصوم يضر بالزوج وأما اذا كان لا يضره
 بان كان صائما أو مرضيا فليس له المنع بخلاف العبد والمدير والامة وأم الولد فله منعه وان لم يضر لان منافعه
 عليه كونه

(قوله لا يلزمه التلذذ) زاد بعضهم ان يكون مقصود الاوسيلة فلا يصح بالوضوء وسجدة التلاوة ومنه تكفيين الميت وزاد بعضهم أن لا يكون مستحيل الكون فلونذر صوم امس أو اعتسكاف شهر مضى لا يصح نذره في الالهية بعد ذلك كشر وط التلذذ الا اذا قام الدليل على خلافه وانما قال ذلك لئلا يرد النذر بالجماع ماشيا واد اعتسكاف واعتاق الرقبة فان النذر بها صحيح وان الجماع بصفة المشي غير واجب وكذا الاعتسكاف وكذا انفس الاعتاق من غير سبب موجب له وفيه نظر اما الجماع فلان أهل مكة يجيب في حقهم المشي على القادر منهم ولا يشترط في حقهم الراحة واما الاعتسكاف فلا شتماله على واجب لانه وان لم يكن من جنسه واجب لكنه يشتمل على الواجب وهو الصوم لانه شرط محتمل اذا كان من ذورا واما الاعتاق فلان من جنسه واجب وهو الاعتاق في الكفارة واما كونه من غير سبب فليس بمبرر (قوله فلا يصح النذر بالمعاصي) أي المعصية باعتبار نفسها كالنذر بالزنا وشرب الخمر فلا يلزم الوفاء به لكنه ينعمقدم وجبا لكفارة بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عينا الا بالنية على ما عليه الفتوى وأما نذر صوم النحر فهو صحيح غير انه يفطر ويقضى وذلك لانه نذر بصوم مشروع والنهي انهيده وهو ترك اجابة دعوة الله وروى عن الامام عدم الصلوة به قال زفر (قوله ولونذر عبادة المربض الخ) لان النذر انما يلزم ما كان حقه تعالى فقه وداء عبادة المربض وان كان فيها معنى في الله تعالى فالمقصود حق المربض (قوله ليس له الرجوع الخ) الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها ٨٨

الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الا جبر تطوعا الا باذن المستأجر اذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التبعين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلونذر بحجة الاسلام لا تلزمه الا واحدة ولونذر صلوات سنة وهن الفرائض لا شيء عليه وان عني مثلها لم يمتعه ويكمل المغرب ولونذر عبادة المربض لم تلزمه في المذهب ولونذر التسيب حات دبر الصلاة لم تلزمه الزوج اذا اذن لزوجه بالاعتسكاف ليس له الرجوع وروى الامام بصحة رجوعه ويكره اذا دعاه واحد من أخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان ما فرغ من رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسبا فاق كل عندهم فمليه انقضاء والكفارة رأى صائما على كل ناسيا يخبره الا اذا كان يضاف عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله بطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلال فصاموا ثلاثين يوما لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر رمضان بقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة لانه في وجوب الكفارة يجمعا في الجماع في الدبر بوجوب الكفارة انصافا على الاصح الخباز في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل فلا يصح

قليس من اهل التملك فله منه (قوله لا يكره له الفطر هذا) مفيد بصوم النفل ويكون الفطر قبل الزوال الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوب لاحد والدين وقيل الضيافة لا تكون هذا (قوله الا اذا كان صائما عن قضاء الخ) ظاهرا اقتضاه على القضاء انه لا يكره الفطر في صوم الكفارة والنذر بعد الضيافة وهو رواية عن

الثاني وحيث مشى على هذه الرواية فكان ينبغي ان لا يستثنى فصار رمضان لانه كالكفارة والنذر على هذه الرواية (قوله يخبره) أي وجوبه ان كان شايبا بقدر على الاتمام وان كان شيئا من غير فالا يخبره الا بعد الفراغ والنائم اذا شرب فسد صومه ومثله الخطي والمكره لان حكم الناسي ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره والخطا كما اذا تمضمض فمضى المالى حاقه (قوله يعطى) صدقة فطره عن نفسه لان المعتبر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح ومصح في المحيط انه يؤدي حيث هو عليه الفتوى واما في زكاة المال فالمعتبر مكان المال بالاتفاق (قوله اذا شهد واحد بالهلال في الذخيرة الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي وقبل شهادته وامر الناس بالصوم فلما اتوا ثلاثين وغم هلال شوال فقال بصومون من الغد وان كان الحادي وثلاثين وقال محمد يفطرون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيصام بربوا هلال شوال والسماه معصية واما اذا كانت متغمة فانهم يفطرون بلا خلاف واما اذا شهد على هلال رمضان شاهدا والسماه متغمة وقبل القاضي شهادتهما صاموا ثلاثين يوما فلم يربوا الهلال ان كانت متغمة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت معصية فكذا وقيل لا والاول اصح (قوله في حق المقيم) يعني اذا كان عليه كفارة ظهار فصام شهرا فدخل رمضان فانه يقطع التتابع في حق المقيم اذ في حق المسافر فلا يمتنع صومه عليه (قوله على الاصح) وروى عن الامام انه لا كفارة في الدبر باعتباره بالحد عند زفر وروى ابو يوسف عنه الكفارة وهي الاصح

(قوله الاصح وجوب الكفارة الخ) مخالف لما في القنية والجترانه لا كفارة اذا تبين صحة طه

(كتاب الحج)

(قوله فلو اشترك المحرمان الخ) وجه التغريب ان الضمان في حق المحرم

جزاء الفعل وهو متعدد وفي صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس متعدد اكر جاسين قتلار جلا خطا يجب عليهم مادية واحدة وعلى كل واحد كفارة لانها جزاء الفعل (قوله جامع مرار الخ) لا فرق بين ان يكون عامدا او ناسيا جاهلا او عالما مختارا او مكرها رجلا او امرأة انزل اول ينزل ولا رجوع له على المسكر محررا او عبدا ووجاع الصبي واعتوره يفسد حجهم والكن لادم عليهم (قوله فيكفيه دم واحد الخ) سواء كان لامرأة او نسوة اما اذا تعدد المجلس ولم يقصد رفض الحجة الفاسدة لزم دم آخر ولو نوى بالثاني رفض الحج الفاسد لا يلزم بالثاني شيء (قوله هدى التطوع) افاد بقوله هدى انه بلغ الحرم اما اذا بجه قبل بلوغه فليس بهدى فلا يؤكل منه والفرق انه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقة وقد حصلت واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينافيه وافاد انه لا يجوز الاكل من بقية الهدايا كد ما الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار (قوله افضل من الصدقة الخ) اي التصديق بقدر الدراهم التي تنفق في الحج لا بالنسبة الى اموال عظيمة

٨٩

الصدقة افضل لان الصدقة

تطوعا يعود نفعها الى غيره ويتعدد ولا سيما اذا كان المتصدق عليهم محروجا جدا او ذوى ارحام محروجين ويؤيد ذلك ما وقع لبعض المتقدمين فاخذ في كنه جسماته دينار وخرج الى السوق ليشتري آلة الحج فقابلته امرأة فقالت اني امرأة شريفة ولي بنات عراة واليوم الرابع ما اكلنا شيئا فطرح لها الدراهم وأعرض عن الخروج فلما أقبل الحاج فكلما قال لواحد منهم قبل الله حجتك وشكر

به الى الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقصر من أيام الشتاء ظن طلوع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة

(كتاب الحج)

ضمنان الفعل يتعدد بتعدد الافعال وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد جامع مرار افعليه لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا يؤكل من الهدايا الا ثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع الحج تطوعا افضل من الصدقة النافلة يكره الحج على الحمار بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون افضل من الحج الثانية اذا كان الغالب السلامة على الطريق فالج فرض والا لا الحج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعمر ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اظافيره ولا يأخذ من شعر رأسه وقال ابن المبارك السنة لا تؤخر به اخذ الفقيه معه ألف درهم وهو يخاف الفروبة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج اهل بيته فان كان قبله جازله التزوج الحاج من الميت اذا خلط ما دفع اليه بما له جاز فان اخذ المأثور المال وانجز به ورجع عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجوز الحج خذ لا للمحمد المحرم من لا يجوز له نكاحها تأييدا الا الصبي والفاسق والمجوسى بالمأثور بالحج له ان يؤخره عن السنة الاولى

١٢

اشباه

الله سبحانه قال له مثل ذلك فلما كان في الليل رأى

النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لا تعجب من نية الناس لك بالحج أغثت ملهوا ووأغثيت ضيفا فأتى الله من صورتك ملكا فهو يحج عنك في كل عام والقصة ذكرها في المسامرات بسنده ونقلها المحشى بتمامها فانظرها (قوله اذا كان الغالب السلامة الخ) أى هي شرط لوجوب الحج كما هو مروى عن الامام لانتهاء الاستطاعة حيث نذوق قبل شرط الاداء والثمرة تظهر في وجوب الايضاف على الاول لا يجب وعلى الثاني يجب (قوله اذا لم يكن الاب مستغنيا) هذا ليس قيد في المسئلة التي قبلها بل يستفاد منها تقييدها قبلها بما اذا كان مستغنيا عنه (قوله قال ابن المبارك الخ) هذا رد على ابن المسيب والاقصا على أخذ الفقيه بقول ابن المبارك ليس له مفهوم بل أخذ به غيره (قوله لا يجوز الحج) لان اشتراطهم كون النفقة أدا كثرها من مال الأمر لا احترامه عن التبرع له لكن ما هنا مخالف لما في البحر حيث قال ولو انجز في المال ثم حج بمثله فالاصح انها عن الميت وبتصدق بالرجوع كالواظها بدرهمه حتى ما رضانا ثم حج بمثلها وانا نقول لا مخالفة لان ما في البحر مبني على قول محمد وغاياته انه عبر عنه بالاصح (قوله والفاسق والمجوسى) يفهم منه ان الكتابي محرم لبعثته المسئلة لكن اذا لم يكن الفاسق محرم لبعثته المسئلة للغشية عليها منه فاحرى ان لا يكون الكتابي محرم لبعثته المسئلة خشية أن يقتنها من دينها

(قوله الا اذا اتخذ مكة دارا) في البدائع فاما اذا اتخذها ثم عاد لا تعود النفقة بلا خلاف (قوله ونفقة خادم المأمور عليه) أي على المأمور الا اذا كان المأمور ممن لا يخدم نفسه فعلى الأمر فافهم (قوله بغير قضاء) في بعض النسخ وان كان بخير نص للاذن دلالة (قوله ضمن المال) أي والجميع عن نفسه واما الضمان فلان الجميع المعروف بالزاد والراحلة فانصرف اليه وهذا بخلاف مال الوصي ٩٠ بان يعطى لرجل ليجب عنه فدفع اليه فاتفق الكراء على نفسه وحج ماشيا جازع

الميت استحسننا (قوله الا اذا كان مديونا الخ) أي فلا يصدق الا بيسنة لانه يدعى قضاء الدين (قوله ليس للمأمور بالجميع) المأمور بالجميع ان اعتمر في اشهر الحج ثم حج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز عن حجة الاسلام عن نفسه ويضمن النفقة وفي الوالدية اذا بدا بالجميع عن الميت ثم اتى بالعمرة فليس مخالفا اتفاقا ومادام مشغولا بالعمرة يتفق على نفسه من مال نفسه من الهوى فانظره (قوله لم يجز الخ) لان الفرض يتعلق بماله فان لم يجز عنه بماله لم يسقط الفرض بخلاف ما اذا لم يوص فتبرع الوارث (قوله يصح استئجار الحاج الخ) الصواب لا يصح لقوله بعدد له اجر مثله لانه لو صح الاستئجار لسكان له المسمى واذا فسدت الاجارة فلا جبر اجر مثله

ثم يجب ولا يضمن كالميت التارخانية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستعمال لا لتقييد كافي الثانية والصحيح وقوعه عن الأمر والفاضل من النفقة للأمر ولو ارثه ان كان ميتا لأن يقول وكانت ان تهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك والوصي عند الامساق الجميع نفسه الا اذا قال لدفع المال لمن يجمع عني أو كان الوصي وارث الميت فيتوقف على اجازته - وللأمر الاتفاق من مال الأمر الا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج اقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتاد مبطل لنفقته الا اذا عزم بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه وللأمر خطط الدراهم مع الرفقة والادعاء وان ضاع المال بمكة أو قرب منها فاتفق من مال نفسه مرجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة المأمور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال ادعى المأمور انه منع عن الحج وقد اتفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقه واذا ادعى انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديونا الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بيعة الوارث انه كان يوم النهر بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يجمع ليس للأمر بالحج الاعتناء قبله وبعده وكل دم وجب على المأمور فهو من ماله الا دم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالحج فتبرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو حج الوصي بماله ليرجع جازوله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي ليس للأمر بالامر بالحج ولو لم يرض الا اذا قال له الأمر اصنع ما شئت فله ذلك مطاقا يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله والمأمور اذا أمسك البعض وحج بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الا اذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي لسكره وعامة النفقة كذا في الثانية اذا أنفق المأمور بالحج السكل في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج الغني أفضل من حج الفقير لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بهرقة لا يتنفل بعدهما كافي البيعة

كتاب النكاح

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتاط أصحابنا في الفروج الا في مسألة ما اذا كانت الجارية بين شرين فادعى كل الخوف عليهما من شر بكمه وطالب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل وبما حشمة للملك كذا في كراهية الماراج ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير

والمراد باجر المثل هنا نفقة المثل هذا ومن وجب عليه الحج فاخر فمات من غير وصية يأثم اتفاقا والصغيرة وان خرج عام وجوبه فمات في الطريق فليس عليه ان يوصي (قوله وهو متطوع في ذهابه) الضمير راجع الى الفقير وهذا لا يظهر فيما نواحر من ديرة اهل فلو احرم كذلك يستوى مع الغني الا ان يفرق بين ما وجب بايجاب الله تعالى وما وجب بايجاب العبد (قوله كتاب النكاح) (قوله كذا في جامع الفصولين) عبارته كما نقله المحشي ما قبض على سوم النكاح مضمون يعني لو قبض امة غيره ليتزوجها باذن مولاهما فملك في يده ضمن قيمتها

(قوله للاولياء على سبيل الكمال) اي المستوفين في الدرجة فلكل ان يستثقل بالشرع فان زوجها صحيح السابق وان لم يعلم بطل ومثله ولاية الاعتراض بثبت لكل كمال فان رضى واحد منهم ليس لم رضى درجته واسفل منه اعتراض (قوله لاحتمال العفو ورجحان وجوده) لان العفو مندوب ولا عبرة اتوهم العفو بعد البلوغ لان فيه ابطال حق الكبير (قوله للوارث الكبير) فيه تفصيل وهو ان الكبير لو كان وليا في المال والنفس كالأب اه والجد والسيد فله ان يستوفى قبل بلوغ الصغير انصافا وان كان وليا في

النفس دون المال كالإخ
والعم فقلى الخلاف
(قوله لكل من له حق
المرو) مسلما كان أو ذميا
هيدا كان أو حرا بالغا كان
أو صبيا (قوله الايمان
الح) فيه ان الذكروا الشكر
لا يرتفعان بل هاهنا لا
أكثر غايته أن ما ذكر ليس
بتسكليف (قوله الفرق
ثلاثة عشر الح) لم يبين منها
ما هو طلاق وما هو فسخ
والضابط ان كل فرقة
جاءت من قبل المرأة
لا بسبب من الزوج فهي
فسخ تكبير العتق والبلوغ
وكل فرقة جاءت من قبل
الزوج فهي طلاق كالأبلاء
والحب والعنة وانما كانت
ردته فمضام انهما من قبله
لان بهما ينتفى الملك فينتفى
الحلل والفرقة انما جاءت
بالتنافي لا لوجود المباشرة
من الزوج (قوله الاثني
مستلثين) راجع الى قوله
لا بعده والتقدير لا ينتفع
بعد التملك في كل حال
الا فيما ذكر وزيدا باوهم
الاسلام فانه فسخ بعد التملك

والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثامنة القصاص الموروث بثبت لكل من
الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير امتيقاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف
ما اذا كان لباثنين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر انصافا لاحتمال العفو الثالثة ولاية
المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المرور على الكمال
والضابط ان الحق اذا كان مما لا يتجزى فانه ثبت لكل على الكمال فلا يستحق في المملوك
مما يتجزى ليس لتعابده شرعت من عهد آدم الى الآن ثم نستمر في الجنة الا الايمان
وانسكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر ان زوج عبده من امته ولا ضمان عليه
باتلافه مال سيده ولو قتل العبد ولاه وله ابنا فحق أحدهما سقط القصاص ولم يجب شيء
غير القصاص عند الامام الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالاولى
الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبغضان المهر وبأبائه الزوج عن الاسلام
وبالأمان والثانية الفرقة بخيار العتق وبالأبلاء وبالردة وتباين الدارين وبذلك أحد الزوجين
صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلا تصح اقالته
ولا يفسخ بالحدود الا في مستلثين فيقبله بعد ردة أحدهما وملاك أحدهما الآخر يكمل
المهر بربعة بالدخول وبالخلوة العجيبة وبوجوب العدة عليها منه سابق لموت أحدهما
للزوج ان يضرب امرأته على أربع وما جمعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها
الى فراش وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزلها بغير اخيه بغير حق
وعلى ترك الصلاة رواية وقد ينبت في شرح الكثر قولهم وما كان معناها لما ان يخرج بغير
اذنه قبل ايفاء المعجل مطاقا بعده اذا كان لها حق أو عليها أو كانت قابلة أو غسالة
أو زيارة أبويها كل جمعة مرة أو زيارة المحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب
وعيادة تهم والولاية لا تخرج ولا بذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصبين واختلفوا في خروجها
للحام والاعتماد الجواز بشرط عدم التزين والتطيب ينقذ النكاح بما أفاد ملك العين
للحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين لما في هبة الخاتنة لوقال متعتك بهذا الثوب كان
هبة مع ان النكاح لا ينقذه الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مستلثين
تزوج صبي امرأه مكافاة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كافي الخاتنة ولو وطئ
البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما
في بيع الوالدية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحمل لها وصل شعر غيرها
بشعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كالمهر والعذرة تذهب باشياء فليحسن
الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكيلها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح
تزوج امرأه أخرى وخاف ان لا يدل لاي شيء ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والتفقه

(قوله وبوجوب العدة) كان ابان زوجته ثم تزوجها الى العدة فطلقها قبل الدخول وجب تمام المهر وعدة مبتدأة (قوله وموت
أحدهما الح) هذا في النكاح الصحيح أما في الفاسد فلا يجب شيء الا بالوطى (قوله للزوج ان يضرب الح) استفيد من التعجير
باللام دون علي ان الزوج لا يجب عليه ذلك (قوله لا ينعقد النكاح) لانها اذا لم تكن حاضرة يحتاج الى تعيينها وتعرف بها
بنسبتها الى أبيها واذا وقع الغلط في اسم أبيها لم ينعقد النكاح وأما اذا كانت حاضرة فلا يضر الغلط في اسم أبيها بالتعيينها

(قوله الامام صدق العرف
الخ) أى بان يكون العرف
عاما والعرف الضعيف هو
العرف الخاص لا يطق
المسكوت بالمشروط (قوله
لا يكون كفوا للغنية) هذا
خلاف ظاهر الرواية من
ان الكفاية فى المال لا تعتبر
من كان قادرا على المهر
والنفقة يكون كفوا لذوات
أموال عظيمة ومن لا يقدر
على المهر والنفقة لا يكون
كفوا للفقيرة فى ظاهر الرواية
(قوله اختلغا فى الصحة
والفساد) كما لو قالت
بزوجتى بغير شهود وقال
بشهود فالقول له وان
اختلفا فى وجود أصل
النكاح فالقول بان ينكر
الوجود كما لو قالت بزوجتى
وانا صبوية وقال بل كنت
بالغة فالقول لها (قوله
المجنون لا يقع طلاقه) أى
لا يصح ايقاعه الطلاق
وحينه فلا صحة لاستثنائه
ما ذكره لانه ليس فيها
ايقاع طلاق وكذا يقال
فى العصبى (قوله فقد
سواء بينهما) بان جعلوا حكم
المعلق بالشروط كالضامف

وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جور لترك النعم
عليها وفى زماننا ومكاننا ينظر الى معجل مهر مثلها من مثله وأما نصف المهرى فلا يعتد به لانه قد
يمهر خمسين ألف دينار ولا يفعل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا
فاوفاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشروط عادة نحو الخشف والمكعب وديباح اللقاة
ودراهم السكر على ما هو عرف صرفة فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان
سكتوا لا يجب الاما صدق العرف من غير تردد فى الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف
لا يطق المسكوت عنه بالمشروط كذا فى الملتقط الفقير لا يكون كفوا للغنية كبيرة كانت أو
صغيرة الا أن يكون عالما أو شريفا كذا فى الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها
فالقول لها الا اذا طأهت فى الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهر بت ولا يدري
ابن ذهب بت لا يكره الزوج طالما كذا فى الملتقط لا ينبغي للقاضى ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
مراقة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وخرجهما من منزله الى ان
يأتى بها أو يعلم بموتها كذا فى الملتقط اختلغا فى الصحة والفساد فالقول للمدعى الصحة كذا فى
الحائنة الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها لا الاقرار بمهرها وقوله خذى هذا من نفقة
عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها وقولها اعطنى مهرى اقرار بالنكاح كذا فى اقرار اليتيمة
بموز خلوا نكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا فى صغيرة بزوجهما غير
الاب والجد ومحبورة وموكة غيبته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا بنوا عليه
ان يجوز له لا يكون فيها قلت يقبله بعده فى ردة احدها كما بيناه فى الشرح وأما طرد
الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما فى الشرح

كتاب الطلاق

السكران كالمصاحى الا فى الاقرار بالحدود والخالصة والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا
فى خلع الحائنة النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا فى الطلاق يسا طاق وفى العتق يحرر
وفى الحدود يازانية وفى التعزير يأسارق فتفرع على الاول لو قال لجاريته ياسارقة يازانية
يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد هالانه للاعلام لا للتحقيق ولو قال لزوجه
يا كافرة لم يفرق بينهما كذا فى الجامع ولذا الملا عنه لا يثبت فى نسبه فى جميع الاحكام من
الشهادة والزكاة والمناسكة والعتق بملك القريب الا فى حكمين الارث والنفقة كذا فى
البدائع المجنون لا يقع طلاقه الا فى مسائل اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا
كان مجبوبا فانه يفرق بينهما بطلبها وهى طلاق وفيما اذا كان عنيينا أو جمل بطلبها فان
لم يصل فرق بينهما بحضور وليه وفيما اذا اسلمت وهو كافر وابى أبواه الاسلام فانه يفرق
بينهما وهو طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت فعرض عليه مميزا فابى وقع الطلاق على
الصحيح وفيما اذا كان مجبوبا وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤجل له لسكونه مستحقا
عليه كعتق قريبه كذا فى عنين المهرج المعلق بالشرط لا ينعقد بسبب الخال والمضاف منعقد
فى الطلاق والعناق والنذر فاذا قال أنت جرد الم ملك بيعه اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غد
ولو قال لله على التصديق بدرهم غدا ملك التعجيل بخلافه اذا جاء غد الا فى مسلتين فقد سوا
بينهما الاولى فى ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا
جاء غد فقد ابطأت خيارى أو قال ابطلته غدا فجاء غد بطل خياره كذا فى خيار الشرط من

(قوله مع ان الاجارة الخ) فيه نظرفان التعليق هنا صوري لا حقيقي فان بحجي الغد كائن لا محالة فكان اضافته في
الغنى والتعليق الذي يوجب عدم صحة الاجارة هو ما يكون بشرط على خطر الوجود (قوله بخلاف ان دخلت) صوابه بخلاف
بالاضافة (قوله ولا يصح تعليقه) الصواب تعليقه بنز كبر الضمير لان الكلام في نه ايق التعليق لا التعليق الاجارة (قوله في
وجود الشرط) قيد بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت المضاف كان القول لها كما اذا قال لها انت طالق للسنة ثم
قال جامعتك وانت طاهرة لا يقبل قوله (قوله فالقول لها) وقيل ٩٣ القول له وصح الاول (مسئلة) حلف

ليودين له اليوم كذا ففجز
عن الاداء بان لم يكن معه
شيء ولا يوجب عدم بقرضه
تبطل اليمين ولا يحنث
لعدم تصور البر (قوله
لم يقع) أي لتيقن كذبها
وقيه ان لا يوقف عليه
يتعاقب بخبرها وان كنا
نتيقن بكذبها كما لو قال ان
كنت تحبين جهنم فانت
طالق فقالت أحب يقع
(قوله ثم عطفها مع أخرى)
بان قال لها أنت طالق ثم
قال لاخري أنت طالق
وقلانة يفي الاولى (قوله
ولو طلقها ثم اضر به الخ)
أي لو قال لها أنت طالق
لا بل أنت طالق فهي طالق
واحدة بالكلام الاولى
ولا يلزمها بالثاني طلاق إلا
أن ينوي ولو قال انت طالق
لا بل اتما لزم الاولى
تطبيقا لثان والآخرى واحد
(قوله فان كان ما بعد
او كذا بال الخ) كما لو قال انت
طالق اولست برجل
تطلق ولو قال انت طالق
او انار رجل فلا (قوله كذا)

الخاتمة الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكافي لو قال آجرتك غدا أو اذ جاء غدا فقد آجرتك
صح مع ان الاجارة لا يصح تعليقه او تصح اضافتها ومن فروع أصل المسئلة ما في ايمان
الجامع لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاء غدا أنت طالق حنث بخلاف ان دخلت الدار وفي
الخاتمة تصح اضافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليقه طلب المرأة الخلع حرام الا اذا
علق طلاقها البين بشرط فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعليها ان تحتسب في طلب الفدا
للفسارقة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل لوعلقها
بعدم وصول نفقة شهر افادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كما في
الخلاصة وفيما اذا طلقها السنة وادعى جماعها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى
قر بانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى انها
اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي اذا علق بفعولها القلي تطلق باخبارها ولو
كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سررت لم يقع كما في الخاتمة من
الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا من جهتها كعيقها ما القول لها في حقها واذا علق عتقه بما
لا يعلم الا من جهته فالقول له على الاصح كقوله للعبد ان احتلت فانت حر فقال احتلت وقع
باخباره كما في المحيط وقرق بينهما في الخاتمة باه كان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج
من الرحم كرا الشرط ثلاثا والجزء واحد اذ وجد الشرط مرة طلق واحدة ولو تعدد الجزاء
تعدد الوقوع كما في الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع أخرى يالوا أو ثم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين
والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضر به واثبته لها لا يتعدد الا بالنية ولو جمع الاولى مع الاخرى
في الاضرار تعدد على الاولى واذا ادخل كلمة أو في الايقاع على امرأتين واعقبه بشرط
فان التعيين له بعد وجود الشرط اذا طاق ثم أتى باوفان كان ما بعد وكذا بوقع بالاول والا فلا
كر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط
كل امرأة ابرز وجهها حنث بالمباعدة عندها خلافا للثاني وبه أخذ الفقيه أبو الليث يتكرر
الجزاء يتكرر الشرط كلما دخلت فكذا كلما مدت عندك فكذا ففقد ساعة طلقت ثلاثا
كلما مضى بترك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان بكف واحدة فواحدة كلما طلقك قطلقها
وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلقت ثلاثا ووسط الشرط بين طلاقين تنجز الثاني
وتعلق الاول ذكر منادى بين شرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوي في
الاخرى ولو بدأ ببدء الواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط

دخلت الخ) تمثيل لتكرار الجزاء بتكرار الشرط وحذف الاداة لظهور كونه تمثيلا (قوله طلقت ثلاثا) وجه ذلك ان الدوام
على القعود وعلى كل ما يستدام بمنزلة الانشاء (قوله كلما وقع عليك الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها هو ان التعليق عليه في
هذه وقوع الطلاق وفي تلك التطايق والاتصاف بالوقوع وجزء منين بعد الايقاع بخلاف التعليق بالتطليق (قوله ووسط
الشرط) كما اذا قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق (قوله ذكر منادى بين شرط وجزاء) أي لو قال ان قدم زيد يارب
فانت طالق يا فاطمة (قوله ولو بدأ بالبدء) أي بان قال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار يارب يارب فدخلت عمرة طلقا

(قوله عند عدم) ظرف لمنصرفه (قوله على وجوده في المستقبل) مقيد بما لم يذكر الغد فلو قال لامرأته ان حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد (قوله ان صححت) يعني فانت طالق يقع الطلاق كما سكت عن اليمين لان الصحة امر مبتدو في مثله للدوام حكم الابتداء (قوله ومنه طالقني) اي مما حل على الفور بقربنة قولها لزوجها طالقني فقال لها ان لم اطلقك اي فورا فاذا لم يطاقها فورا حثت (قوله وقع) اي ولا يحسد ظاهره ولو اقر مرة واحدة مع انه لا يثبت باقراره في حق ٩٤ الحد الا بالاقرار اربع مرات في اربع مجالس وقياسه في حق الطلاق

ان لا يؤخذ الا بالاقرار اربع مرات ويجاب بان توقف الثبوت بالاقرار على تكرره في حق الحد ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره لكن يرد حينئذ عدم وقوع الطلاق بشهادة اثنين بالمعينة لان التوقف على شهادة الاربعه في حق الحد على خلاف القياس فلا ينعدي الى الثبوت في حق الطلاق ولكنه توقف في حقه ايضا (قوله طلقت التي جامعها ثلاثا) وجهه انه علق طلاق كل واحدة منهن بعدم جماع كل واحدة والجماعه واحدة في حقها لما يجماع واحدة من الثلاث وقع بعدد من وفي حق كل واحدة من لم يجماعها لم يجماع اثنتين غيرها وقع بعدد (قوله اضافته وعلقه) بان قال انت طالق غدا اذا دخلت الدار يلقو ذكر الغد ويقع الطلاق

طلقتا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالاقرار منصرفه الى ثلاثة كقولهم لو قال لها ان لم اقل عنك لا خيك بكل قبج في الدنيا فانت كذا يبر بثلاثة انواع من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للعائض ان حضت وللرخصة ان مرضت الا اذا قال لصحبة ان صححت والضابط ان ما يمتد فلدوامه حكم الابتداء والا لان على التراخي الا بقربنة الفور ومنه طالعها فانت فقال ان لم تدخلي معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طالقني فقال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهدا على اقراره به وقع وان على المعينة لا كالمشهدار بقية فعدل منهم اثنان قال للاربعة المدخولات كل امرأه لم اجامعها منكم الليلة فالاخرى طواني فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلعت التي جامعها ثلاثا وغيرها اثنتين اضافته وعلقه فان قدم الجزاء وخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطاً ولا ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزاء آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحداً كان المعلق بالثاني جزاء الاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفتين مع ابضاها من الحائنة كل من علق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق للحال ولم أر الآن ما اذا علقه برويتها للخلل فرأه غيرها وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفسر عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو اقر بقبض عشرة دراهم جبار وقال متصلاً الا انهاز يوف لم يصبح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كالموفا له على مائة درهم ودينار لامة درهم ودينار لم يصبح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلامي حر ان سالم وبن بغير الا بربضا صح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما جملته فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر وبن بغير الا بربضا لانه افرده كلامهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به فلا يصح انتهى

كتاب العتاق

وتابعه في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار الا واحدة اعتق الخمس لان تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا ولو قال ممالكي عشرة احرار الا واحدة اعتق اربعة من ممالكيه لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف ذكر العشرة الى ممالكيه اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون

يدخل الدار حتى لو دخلت في الحق وقت طلقت (قوله ولو قدم الشرط) بان قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا (قوله ولو ذكر شرطاً ولا ثم جزاء) بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطاق ان كلمت فلانا فاطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني (قوله ولو كان الجزاء واحداً) أي وكان الشرط متعدداً بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزءاً للدخول حتى لو كلمت قبل دخول الدار ثم دخلت لا يقع شيء

(قوله خلافا لهما الخ) تخالف لما في البحر فانه قال وان كان في مرضه فعند هذا لا يجب شيء على ورثته وهذا قد يستوفى من
ناله (قوله دعوة الاستيلاء الخ) صورته جارية بين رجلين ولدت ولدا ستة اشهر منذ ملكها فادعى أحدها ان الام بنته وادعى
الآخر ان ولدها ولده وكل منهما يولد مثله مثل مدعيه فدعوة مدعي الولد أولى لانها دعوة استيلاء ٩٥ اذ العلوق في ملكه ودعوه

الاستيلاء أسبق من حيث
المعنى لاستيئاده الى وقت
العلوق وتبطل دعوة
صاحبه نسب الام لانها
دعوى تحرير ووجدت بعد
زوال ملكه حكما فيقتصر
على وقت الدعوى (قوله
والفرق في غاية الخ) أي
لان الاخ ينسب الى أخيه
بواسطة الاب ونسبة الاب
منقطعة فلا تثبت الاخوة
أما اذا كان من أمه فيعتق
عليه اذ ملكه لان نسبة
الولد الى الام لا تنقطع
فتكون الاخوة ثابتة فيعتق
بالمالك (قوله وفي الاجارة
أي وتأنيدي في الاجارة فتفسد
(قوله الا في النكاح) صوابه
لا في النكاح (قوله الا في
مسائل الخ) الاستثناء غير
صحيح وصوابه لا في البيع
والخلع (قوله فلا يلزمها المال
الخ) فيه اشعار بوقوع الطلاق
والفتي به انه لا يصح الخلع
(قوله المعلق لا يصح الخ) هذا
والثاني بكسر التاء والثالث
بفتحها (قوله في وجود
الشرط الخ) الصواب الوصف
كايدل عليه لا في (قوله
فالقول له الخ) اذ الاصل
البكارة وعدم الشراء من
فلان وعدم الوطى لان

فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قبضة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدى الاعلى كافي كتاب
الظهيرية احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلاذن شريكه وكان موسرا فان لشريكه
ان يضمنه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق
الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير يقتصر على الحال والاولى اولى ويصانه في الجامع
معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين
قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء
لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزبلي
في الجنائيات والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون التوأمان كالولد الواحد
فالثاني يتبع الاول في أحكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة
اشهر والثاني لتمامها فأكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لتمامها
فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسئلتين الاولى من جنائيات المبسوط لو ضرب بطرس
امراة فالتقت جنينين فخرج أحدهما قبل وتها والآخر بعده وتها وهما ميتين ففي الاول
غرة فقط الثانية نفاس التوأمين من الاول ومارأته عقب الثاني لا من ملك ولده
من الرثا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لا يسه من الرثا لم تعتق ولو كانت اخته لأمه من الزنا
هتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث
الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون
ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية الناقية الى مدة لا يعيئ الانسان اليها عابا تأييد
معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة فتفسد الى نحو مائتي سنة الا في النكاح
فناقية فيفسد المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والتسكاح والتدبير
الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين
كافي نكاح الخاتمة المعلقة لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسألة لو كان الممتق مجهول
النسب فأقر بالرق لرجل وصدقه الممتق فانه يبطل اعتاقه كافي اقرار التلخيص الولاء
لا يثبت الا بطلان قلت الا في مسئلتين وهي المذكورة فانه يبطل الولاء باقراره والثانية
لو اردت العتيقة وسببت فاعته السابى كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كافي اقرار
التلخيص لو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة الى
حرة الأمة خبازة الأمة اشترى بتهام زبدا الأمة نكحها البارحة الأمة ثيبا في هذه
المسائل الاربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الأمة بكرا
اولم اشترها من فلان أولم اطأها البارحة والاخراسانية فالقول له وعماءه في ايمان
لكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سبابة عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير
فانه يسعى في قيمته مدبرا كافي الخاتمة بن الحجر وفيما اذا قتل سيده كافي شرحنا المدبر في
زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته كافي البراز في العتق في المرض وجنانيته

العدم سابق (قوله كالمكاتب عند الامام الخ) لاشك ان المدبر عتق كله بموت المولى فهو وان سعى يسعى وهو حرم مديون فجعل المدبر
كالمكاتب هنا وفي البحر ليس محررا فيسعى لو فاء ذنبه لالفرقة فافترعه من قوله فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عند الامام
ليس مسلما وانقله عن شهادة البراز به لم يوجد فيها وعبارتها لا تقبل شهادة المدبر أي في حياة سيده لانه المدبر حقيقة

كتاب الايمان (قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة الخ) فلو قال ان كالم غلامى هذا أحد اوليس هذا القميص أحد او دخل فارك أحد او قال بعده أعتق أى عبدي شئت فكلم الغلام سبيده أو لبس الخالف القميص أو دخلت دار نفسه أو أعتق العبد المأمور نفسه فلا حث الآن ينوي ذلك وكذا زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لان المراد بيا المشكام وبتائه وبكاف الخطاب وباضهيم المستكن في أعتق المعرفة وهي ضد النكرة وأما المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النهاة لا إضافة لانها بمنزلة النكرة (قوله الا المعرفة في الجزء الخ) بمعنى تدخل في النكرة كما لو قال ان كالم غلامى هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بقاء الخطاب في الجزء الخ تدخل تحت النكرة في الشرط وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزء الخ وان فعت بكسر التاء كذا فعتى طوالت ففعت تطلق معهن ولا يقال ان نسائي معرفة بالاضافة لان المراد بالنكرة ههنا ما فيه شيع وقيل المضاف في حكم النكرة لانه تابع في التعريف للمضاف اليه وليس يستعمل بالتعريف ويجوز استعمال العلي في موضع النكرة فيدخل تحت النكرة في الشرط وان كانا في جملة واحدة فلو قال ان كالم غلام عبد الله بن محمد أحد فكله الخالف وهو غلامه وامه عبد الله بن محمد حث (قوله لا يجوز تعميم المشترك الخ) فيه ان تعميم المشترك في هذه لوقوعه في سياق النفي لا لخصوص اليمين لان معنى النفي لا يتحقق بدون التعميم والالوجب أن يعنى في الاثبات (قوله فبطات الوصية الخ) نرى على قوله لا يجوز تعميم المشترك (قوله على أولاده الخ) بخالفه ما في الثانية لو قال وقتت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف

٩٦

الغلة والنصف للفقراء ويدخل الذكر والانتى من أولاده ويدخل ولد الابن ثم بحث فقال لو قال أرضى صدقه على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء اه قد سدوى بينهم ويمكن أن يحمل ما في الثانية على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء فان أحدهما

جناية المكاتب كما في السكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسيى وعندهما حرم مديون في السك

كتاب الايمان

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزء الخ كذا في ايمان الظهيرة يمين الغزو لا مؤاخنة فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كما في الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله أعلون واسفلون فأبهم كالم حث كما في المبسوط فبطات الوصية للموالى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع لواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الاولاد واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقربين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العمدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الواثقات - ان لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال حث بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل بثلاثة حث حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقائه واخوته لا يبحث الابن بكل

قبل وجود الغلة ولا يدخل ولد الابن الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع ولو بصيغة المفرد كولد فلان بل يصرف والاطعمة الى الفقراء ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولدي وولد ولدي وولد له فانه يدخل ويدخل البطن الرابع والخامس الى غير نهاية ولو وقف على اولاده افعه او اولاد اولاده ان كانوا كذلك فان أحدهم عن صغير يصرف الى الاولاد الفقهاء ولا يستحق الصغير قبل حصول الصفقة يستحقه الفقهاء الواحد (قوله لا يكلم اخوة فلان الخ) محله ما اذا علم انه ليس الا اخ واحد اما اذا لم يعلم فلا حث وكذا الارغفة (قوله بثلاثة حث الخ) مخالف لما في البرازية بحلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يبحث بواحد وفصل في العبيد فان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عاده لا يبحث حتى يكلمهم والافواحد (قوله لا يكلم زوجات فلان الخ) في منية المفتي حلف لا يكلم صديق فلان وزوجته او ابنه يراعى وجود تلك النسبة وقت اليمين فلا يبحث بالحدث بعد ان يميز قال لا اكلم عبدي فهو على ثلاثة فلا حث باثنين وكل ما يضاف اليه إضافة ملك او غيره فملي ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصدقاو الاخوة لا يبحث حتى يكلم جميع من كان منسوب اليه بذلك الوصف وقت اليمين وفيما يضاف إضافة ملك بشرط قيام الملك يوم الحث وفيما يضاف اليه إضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت الحلف وان انعمت بعده وان قال ايناه او اخا فهو يقع على الحادث بعد اليمين ايضا ومنه يعلم ما في كلام المصنف

(قوله والاطعمة والنساء الخ) شيأى توضيحه عند قول المصنف ان تزوجت النساء (قوله مبني على الالفاظ الخ) يعني
 اذا لم يكن له نية فان كانت اللفظ مجتمعة انعقدت باعته باره (قوله حنث باحد عشر) وجهه ان قصده عدم شرأته بشئ فأكفر
 (قوله لكن لا حنث بالقرض) حاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة فمجرد
 القرض بلا مدلول اللفظ لا يصلح للاعتبار (قوله بالتعليق) انما حنث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزا صالح
 ولهذا لم يكن المضاف جينا (قوله ان يعلق بافعال القلوب) كالقول ان طالق ان اردت او احييت لا يكون تعليقا فلا يكون
 يمينا لانه اخبار عن مالكية نفسه (قوله في ذوات الاشهر) كما اذا قال اذا اهل الهلال فانت طالق لا يكون يمينا لان كلامه خرج
 تفسير المطلق السني فيكون تقييد لا تعليقا ولو كانت من ذوات الاقارب يكون يمينا لعدم صحة كونه تفسيراً (قوله او بالتطبيق)
 وذلك كان يقول ان طلقك فعبدى حروفي كونه ليس يمينا نظر كالذي بعده (قوله وان حنث الخ) يعني اذا قال لامرأته انت
 طالق اذا حنث حيضة فلا يحنث به في اليمين الاول لانه تفسير اطلاق السنة وهو تقييد لا تعليق كانه قال انت طالق
 للسنة (قوله لا يحنث الا بالايجاب والقبول الخ) الاصل ان العدم متى كان عقد ٩٧ مبادلة كالبيع والنكاح فانه لا يتم

الا بالايجاب والقبول ومتى
 كان عقد تعليق بغير بدل
 كالنهي وما بعدها لا يحتاج
 الى القبول بل يكفي
 الايجاب والفرق ان عقد
 المعاوضة لا يتم الا بهما فالم
 يوجد القبول لا يثبت الاسم
 اما عقد التمليك فيتم
 بالملك فيستحق الاسم بدون
 القبول وانما يحتاج فيه
 الى القبول من الموهوب له
 لثبوت الحكم عليه كي
 لا يتضرر اذ يفسد عليه
 نكاح زوجته اذا وهبها له
 ويكفي العنث ثبوت الاسم
 وان لم يوجد الحكم وهو الملك
 فانه لا يوجد بدون القبول
 في الهبة ونحوها (قوله

والاطعمة والنساء والتشاب مما يحنث فيه بفعل اليهض كما في الواقيات لا يحنث الحالف
 بفعل بعض المحلوف عاياه الا في مسائل حلف لاياً كل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس
 واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نانا يا اخدها كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد
 على حرام فكلهم واحدا السكك من الواقيات الصغيرة امرأة يحنث بها في قوله ان تزوجت
 امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على
 الاعراض فلو حلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغبة بألف وغدا به برو لو حلف ايهتقن
 اليوم بماء كالألف فأشترى مملوكاً بألف لا يساويها فأعتقه بر الألف مسائل حلف لا يشتريه
 بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع
 المفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع كان مستزيدا لكن
 لا حنث بالقرض بلا مسمى وتماه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحنث حنث بالتعليق
 الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بجي والشهر في ذوات الاشهر أو بالتطبيق
 او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حنث حيضة او عشرين
 حيضة او ينطوع الشمس كما في الجامع الحالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب والقبول الا
 في تسع مسائل فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة
 والاعارة والقرض ولا يستقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو كلمت
 الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعماً أو شربت الشراب أو شرباً فيحنث بواحد للحنث
 ولو قال نساء أو عبيد أو قبيلة للجمع ولو نوى الجنس في السكك صدق للحقيقة المعلى

اشياء ١٣ (الهبة) لكن يشترط لحنث حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحنث
 بدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظر (قوله والابراء) فان حلف لا يبرأ فلانا بم ابراه فلم يقبل حنث وقيل لا
 (قوله والقرض) وقيل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله قبلاً ثلاثة الخ) ولو نوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه
 ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضاً (قوله ولو نوى الجنس في السكك الخ) الصواب كما في تجميع الجامع لو نوى في الجنس
 السكك بان نوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يحنث ابد الا به نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق
 قضاء لانه نوى حقيقة بهجورة ولو نوى في الجنس عددا لا يصدق اعدم دلالة عليه (قوله المعلق بتأخر الخ) الاصل
 ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبه والمضاف سبب في الحال لانه لم يوجد معه ما يمنع كونه سبباً فيقع الطلاق مقارنة قارنا
 للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتراض الشرط على
 السبب يمنع اتصاله به وبدون الاتصال بالمحل لا يسمى سبباً لكن اضاف ان تارق المعلق من هذا الوجه فقد وافقه
 من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت الذي اضاف اليه

كتاب الإيمان (قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة الخ) فلو قال ان كأم غلامى هذا أحد أولادى هذا أحد أولادى هذا القميص أحد أودخل دارك أحد أوقال لعبدته أعتق أى عبيدى شئت فسمك الغلام سبيده أو لبس الحالف القميص أو دخلت داره نفسها أو أعتق العبد المأمور نفسه فلا حث الآن ينوى ذلك وكذا زوج ابنتى من رجل لا يدخل المأمور لان المراد بيا المشكام وبتائه وبكاف الخطاب وبالصغير المستكن فى أعتق المعرفة وهى ضد النكرة وأما المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النجاة لا إضافة لانها بمنزلة النكرة (قوله الا المعرفة فى الجزاء الخ) يعنى تدخل فى النكرة كما لو قال ان كأم غلامى هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بتاء الخطاب فى الجزاء تدخل تحت النكرة فى الشرط وكذلك تدخل المعرفة فى الشرط تحت النكرة فى الجزاء فحسبوا فاعت بكسر التاء كذا فى نسائ طوالت ففغات تطلق معهن ولا يقال ان نسائ معرفة بالاضافة لان المراد بالنكرة عندهم ما فيه شيوع وقيل المضاف فى حكم النكرة لانه تابع فى التعريف للمضاف اليه وليس يستقل بالتعريف ويجوز استعمال العلم فى موضع النكرة فيدخل تحت النكرة فى الشرط وان كان فى جملة واحدة قلوا قال ان كأم غلام عبد الله بن محمد أحد فكذا كأمه الحالف وهو غلامه واسمه عبد الله بن محمد حثت (قوله لا يجوز تعميم المشترك الخ) فيه ان تعميم المشترك فى هذه لوقوعه فى سياق النسخى لخصوص اليمين لان معنى النفى لا يتحقق بدون التعميم والالوجب أن يعنى فى الانبات (قوله فبطات الوصية الخ) نرى على قوله لا يجوز تعميم المشترك (قوله على أولاده الخ) بخالفه ما فى الحانبة ووقفت على أولادى وله ولد ٩٦ واحدة ووجود الغلة كان نصف

الغلة له والنصف للفقراء ويدخل المذكور والائتمى من أولاده ويدخل ولد الابن ثم بحث فقال لو قال أَرْضَى صدقه على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء اه قد سدوى بينهم او يمكن أن يحمل ما فى الحانبة على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء مات أحدهما

جناية المكاتب كما فى السكافى وقررت عليه لا يجوز نكاحه مادام سبي وعندهما حرم مديون فى السك

كتاب الإيمان

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة فى الجزاء كذا فى إيمان الظهير بيمين اللغو لا مؤاخذه فيها الا فى ثلاث الطلاق والعناق والنذر كما فى الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك الا فى اليمين حلف لا يكلم مولاه وله أعلون واسفلون فأبهم كأم حثت كما فى المبسوط فبطات الوصية للأولى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهى للفقراء لا يكون الجمع لواحد الا فى مسائل وقف على أولاده وليس له الأولاد واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين فى بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما فى العمدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يكلم كل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما فى الوانعات حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال حثت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حثت حلف لا يكلمز وجات فلان واصدقاه واخوته لا يحنث الا بالنك

قبل وجود الغلة ولا يدخل ولد الابن الا اذا ذكر الأولاد بصيغة الجمع ولو بصيغة المفرد كولدى فلا يل بصرف والاطعمة الى الفقراء ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى فانه يدخل ويدخل البطن الرابع والخامس الى غير نهاية ولو وقف على أولاده فقهاء وأولاد أولاده ان كانوا كذلك مات أحدهم عن صغير يصرف الى الأولاد الفقهاء ولا يستحق الصغير قبل حصول الصفقة ويستحقه الفقهاء الواحد (قوله لا يكلم اخوة فلان الخ) محله ما اذا علم انه ليس الا اخ واحد اما اذا لم يعلم فلا حث وكذا الارغفة (قوله بثلاثة حثت الخ) يخالف لما فى البرازية حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنث بواحد وفصل فى العبيد فان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنث حتى يكلمهم والاقبواحد (قوله لا يكلم زوجات فلان الخ) فى منية الفتى حلف لا يكلم صديق فلان أرو زوجته او ابنه براعى وجود تلك النسبة وقت اليمين فلا يحنث بالحدث بعد ان يمين قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة فلا حث باثنين وكل ما يضاف اليه اضافة ملك او غيره فعلى ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل فى الأولاد والزوجات والاصدقاو الاخوة لا يحنث حتى يكلم جميع من كان منسوباً اليه بذلك الوصف وقت اليمين وفيما يضاف اضافة ملك يشترط قيام الملك يوم الحث وقيل ما يضاف اليه اضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت الحلف وان انعدمت بعده وان قال ايتا له او اخا فمعه يقع على الحادث بعد اليمين ايضا ومنه يعلم ما فى كلام المصنف

(قوله والاطعمة والنساء الخ) شيأى توشبهه عند قول المصنف ان تزوجت النساء (قوله مبنية على الالفاظ الخ) يعني
اذا لم يكن له نية فان كانت اللفظ مجتمعة انعقدت بطلعه باره (قوله سنث باحد عشر) وجهه ان قصده عدم شرائه بشركا كثر
(قوله لكن لا حث بالفرض) حاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة فجرد
الفرض بلا مدلول اللفظ لا يصلح للاعتبار (قوله بالتعليق) انما حث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزا صالح
ولهذا لم يكن المضاف يمينا (قوله ان يعلق بافعال القلوب) كما لو قال انت طالق ان اردت او احببت لا يكون تعليقا فلا يكون
يمينا لانه اخبار عن مالكية نفسه (قوله في ذوات الاشهر) كما اذا قال اهل الحلال طالق لا يكون يمينا لان كلامه خرج
تفسير الطلاق السني فيكون تخيصر لا تعليقا ولو كانت من ذوات الاقرا يكون يمينا لعدم صحة كونه تفسيراً (قوله او بالتعليق)
وذلك كان يقول ان طلقك فعبدى حروفي كونه ليس يمينا نظر كالتى بعده (قوله وان حضت الخ) يعني اذا قال لامرأته انت
طالق اذا حضت حيضة فلا يحنث به في اليمين الاول لانه تفسير اطلاق السنة وهو تخيصر لا تعليق كانه قال انت طالق
للسنة (قوله لا يحنث الا بالايجاب والقبول الخ) الاصل ان العدمى كان عقد ٩٧ مبادلة كالبيع والنكاح فانه لا يتم

الا بالايجاب والقبول ومضى
كان عقد تعليق بغير بدل
كالنية وما بعدها لا يحتاج
الى القبول بل يكفي
الايجاب والفرق ان فقد
المعاوضة لا يتم الاجهما فال
يوجد القبول لا يشترط الاسم
اما عقد التمليك فيتم
بالمالك فيستحق الاسم بدون
القبول وانما يحتاج فيه
الى القبول من الموهوب له
لثبوت الحكم عليه كى
لا يتضرر اذ يفسد عليه
نكاح زوجته اذا وهبها له
ويكفى للعنت ثبوت الاسم
وان لم يوجد الحكم وهو الملك
فانه لا يوجد بدون القبول
في الهبة ونحوها (قوله

والاطعمة والنساء والحياب مما يحنث فيه بفعل البعض كافي الواقعات لا يحنث الخالف
بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس
واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نانا يا احدهما كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد
على حرام فكلم واحدا السك من الواقعات الصغيرة امرأة فيحنث بها في قوله ان تزوجت
امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على
الاعراض فلو حلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغيغا بألف وغدا به برو لو حلف ايعتقن
اليوم مملوكا بألف فأشترى مملوكا بألف لا يساويها فأعتقه بر الافي مسائل حلف لا يشتريه
بعشرة حث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع
المفردة ولو اشترى او باع بتسعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيدا لكن
لا حث بالفرض بلا مسمى وتماه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحلف حث بالتعليق
الافي مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بجسمى اشهر في ذوات الاشهر او بالتعليق
او يقول ان اديت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين
حيضة او بطلوع الشمس كافي الجامع الخالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب والقبول الا
في تسع مسائل فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة
والاعارة والقرض ولا يستقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد او كملت
الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعما أو شربت الشراب أو شربا فيحنث باحد البعض
ولو قال نساء أو عبيد أو ثلثة للجمع ولو نوى الجنس في السك صدق للحقيقة المعلق

١٣ اشباه الهبة لكن يشترط لا يحنث حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحنث
بدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظر (قوله والابراء) فان حلف لا يبرأ فلانا بم ابراه فلم يقبل حث وقيل لا
(قوله والقرض) وقيل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله فبثلاثة الخ) ولو نوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه
ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضا (قوله ولو نوى الجنس في السك الخ) الصواب كافي تلخيص الجامع لو نوى في الجنس
السك بان نوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يحنث ابد الاله نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق
قضاء لانه نوى حقيقة بهجورة ولو نوى في الجنس عدم دال لا يصدق لعدم دلالة عليه (قوله المعلق بتأخر الخ) الاصل
ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبه وانما سبب في الحال لانه لم يوجد معه ما يمنع كونه سببا فيقع الطلاق مقارنا
لوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتراض الشرط على
السبب يمنع اتصاله به وبدون الاتصال بالحل لا يسمى سببا لكن اضف ان فارق المعلق من هذا الوجه فقد وافقه
من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت الذي اضاف اليه

كتاب الايمان (قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة الخ) فلو قال ان كام غلامى هذا أحد اوليس هذا القميص أحد او دخل فارك أحد او قال لعبدى أعتق أى عبدي شئت فكلم الغلام سيده أو لبس الخالف القميص أو دخلت دار نفسها أو أعتق العبد المأمور نفسه فلا حث الآن ينوى ذلك وكذا زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لان المراد بيا المشكوك وبتأنيده وبكاف الخطاب وبأظهر المستكن في أعتق المعرفة وهي ضد النكرة وأما المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النهاية لا إضافة الا انما بمنزلة النكرة (قوله الا المعرفة في الجزء الخ) يعنى تدخل في النكرة كما لو قال ان كام غلامى هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بتأ الخطاب في الجزء الخ تدخل تحت النكرة في الشرط وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزء الخ فانت بكسر الشاء كذا نسائ طالق ففغات تطلق معهن ولا يقال ان نسائي معسرة بيا لا إضافة لان المراد بالنكرة ههنا مافيه شيوع وقيل المضاف في حكم النكرة لانه تابع في التعريف للمضاف اليه وليس مستقلا بالتعريف ويجوز استعمال العليم في موضع النكرة فيدخل تحت النكرة في الشرط وان كانا في جملة واحدة قالوا قال ان كام غلام عبد الله بن محمد أحد فكله الخالف وهو غلامه واسمه عبد الله بن محمد حث (قوله لا يجوز تعميم المشترك الخ) فيه ان تعميم المشترك في هذه لوقوعه في سياق النسب لاختصاص اليمين لان معنى النفي لا يتحقق بدون التعميم والا لوجب أن يعم في الانبات (قوله فبطالت الوصية الخ) نقر بع على قوله لا يجوز تعميم المشترك (قوله على أولاده الخ) بخالفه ما في الخاتمة و لو قال وتفت على أولادى وله ولد ٩٦ واحد وقت وجود الغلة كان نصف

الغلة له والنصف للفقراء ويدخل الذكر والامتنى من أولاده ويدخل ولد الابن ثم بحث فقال لو قال أرضى صدقه على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء اه قد سوى بينهم ما يمكن أن يحمل ما في الخاتمة على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء مات أحدهما قبل وجود الغلة ولا يدخل ولد الابن الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع ولو بصيغة المفرد كولد فلان يصرف والاطعمة الى الفقراء ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولدى وولد ولدى فانه يدخل ويدخل البطن الرابع والخامس الى غير نهاية ولو وقف على اولاده ففقهاه واولاد اولاده ان كانوا كذلك مات احدهم عن صغير يصرف الى الاولاد الفقهاء ولا يستحق الصغير قبل حصول الصفة ويسقطه الفقيه الواحد (قوله لا يكلم اخوة فلان الخ) محله ما اذا علم انه ليس الا اخ واحد اما اذا لم يعلم فلا حث وكذا الارغفة (قوله بثلاثة حث الخ) مخالف لما في البرازية حلف لا يركب دواب فلان ولا يابس ثيابه بحث بواحد وفصل في العبيد فان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنث حتى يكلمهم والا فبواحد (قوله لا يكلم زوجات فلان الخ) في منية المقتى حلف لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه يراعى وجود تلك النسبة وقت اليمين فلا يحنث بالحادث بعد اليمين قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة فلا حث باثنين وكل ما يضاف اليه إضافة ملك أو غيره فعلى ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصدقاء والاخوة لا يحنث حتى يكلم جميع من كان منسوب اليه بذلك الوقت وقت اليمين وفيما يضاف إضافة ملك يشترط قيام الملك يوم الحث وفيما يضاف اليه إضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت الحلف وان انعدمت بعده وان قال ايتا له أو اخاه فمعه يقع على الحادث بهد اليمين ايضا ومنه يعلم ما في كلام المصنف

في السك

كتاب الايمان

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزء كذا في ايمان الظهيرة بين اللغو لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كما في الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله أعلون واسفلون فأيهم كام حث كما في المبسوط فبطالت الوصية للوالى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع لواحد الا في مسائل وقف على أولاده واپس له الاولاد واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العمدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يابس ثيابه ثلاثا ارغفة من هذا الجب وليس فيه الا واحد كما في الواصفات حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال حث بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده ففـ مل بثلاثة حث حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقاءه واخوته لا يحنث الا بالكل

الغلة له والنصف للفقراء ويدخل الذكر والامتنى من أولاده ويدخل ولد الابن ثم بحث فقال لو قال أرضى صدقه على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء اه قد سوى بينهم ما يمكن أن يحمل ما في الخاتمة على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء مات أحدهما

(قوله والا طعمة والنساء الخ) شيأى توضيحه عند قول المصنف ان تزوجت النساء (قوله بنينا على الالفاظ الخ) يعني
 اذ لم يكن له نيسة فان كانت اللفظ يحتمل ان عقدت باعة بارة (قوله حنث باحد عشر) وجهه ان قصده عدم شرأته بعشرة فاكفر
 (قوله لكن لا حنث بالقرض) حاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة فغير
 القرض بل امدول اللفظ لا يصلح للاعتبار (قوله بالتعليق) انما حنث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزا صالح
 ولهذا لم يكن المصنف يميناً (قوله ان يعلق بافعال القلوب) كما لو قال انت طالق ان اردت او احببت لا يكون تعليقا فلا يكون
 يميناً لانه اخبار عن مالكية نفسه (قوله في ذوات الاشهر) كما اذا قال اذا اهل الحلال فانت طالق لا يكون يميناً لان كلامه خرج
 تفسير المطلق السننى فيكون تضييقاً بالتعليق ولو كانت من ذوات الاقرا يكون يميناً لعدم صحة كونه تفسيراً (قوله او بالتطبيق)
 وذلك كان يقول ان طلقك فعبدي حروفي كونه ليس يميناً نظراً لانه بعد (قوله وان حنث الخ) يعنى اذا قال لامرأته انت
 طالق اذا حنث حيضة فلا يحنث به في اليمين الاول لانه تفسير إطلاق السنة وهو تضييق لا تعليق كانه قال انت طالق
 للسنة (قوله لا يحنث الا بالايحباب والقبول الخ) الاصل ان العقد متى كان عقد ٩٧ مبادلة كالبيع والنكاح فانه لا يتم

الا بالايحباب والقبول متى
 كان عقد تملك بغير بدل
 كالنبيذة وما بعدها لا يحتاج
 الى القبول بل يكفي
 الايحباب والفرق ان عقد
 المعاوضة لا يتم الا بهما فالم
 يوجد القبول لا يثبت الاسم
 اما عقد التملك فيتم
 بالملك فيستحق الاسم بدون
 القبول وانما يحتاج فيه
 الى القبول من الموهوب له
 لثبوت الحكم عليه كى
 لا يتضرر اذ يفسد عليه
 نكاح زوجته اذا وهبها له
 ويكفى العنث ثبوت الاسم
 وان لم يوجد الحكم وهو الملك
 فانه لا يوجد بدون القبول
 في الهبة ونحوها (قوله

والاطعمة والنساء والحياب مما يحنث فيه بفعل البعض كافي الواقعات لا يحنث الخالف
 بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لاياً كل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس
 واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نأكل يا اخدها كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد
 على حرام فكلم واحدا السك من الواقعات الصغيرة امرأة نهى عن قولها ان تزوجت
 امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على
 الاعراض فلو حلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغيغاً بألف وغدا به بر ولو حلف ليعتق
 اليوم بملو كالألف فأشترى بملو كالألف لا يساويها فأعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشتريه
 بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع
 المفردة ولو اشترى أو باع بنسمة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مبتدئاً لكن
 لا حنث بالقرض بلا مسمى وتماه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحلف حنث بالتعليق
 الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بجيء أشهر في ذوات الاشهر أو بالتطبيق
 او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حنث حيضة او عشرين
 حيضة او بطول الشمس كافي الجامع الخالف على عقد لا يحنث الا بالايحباب والقبول الا
 في تسع مسائل فانه يحنث بالايحباب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة
 والاعارة والقرض والاستقراض والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو كملت
 الناص أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعماً ما أو شربت الشراب أو شرباً ما في حنث بواحد الجنس
 ولو قال نساء أو عبيد أو ثلثة لجمع ولو نوى الجنس في السك صدق للحقيقة المطلق

١٣ اشباه الهبة) لكن يشترط لحنث حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحنث
 بدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظراً (قوله والابراء) فان حلف لا يبرأ فلانا ثم ابرأه فلم يقبل حنث وقيل لا
 (قوله والقرض) وقيل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله فبثلاثة الخ) ولو نوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه
 ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضاً (قوله ولو نوى الجنس في السك الخ) الصواب كافي تلخيص الجامع لو نوى في الجنس
 السك بان نوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يحنث ابد الا به نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق
 قضاء لانه نوى حقيقة هجورة ولو نوى في الجنس حدد الا يصدق اعدم دلالة عليه (قوله المعلق يتأخر الخ) الاصل
 ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبه وانما سبب في الحال لانه لم يوجد معه ما يمنع كونه سبباً فيقع الطلاق مقارناً
 للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتراض الشرط على
 السبب يمنع اتصاله بجملة وبدون الاتصال بالحمل لا يسمى سبباً لكن انما ان تارق المعلق من هذا الوجه فقد وافقه
 من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت الذي اضافة اليه

(قوله قال لاجنبية الخ) المقام للتقريب فكان الاولى ان يقول فلو قال لاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر او بعده لا يقع شيء اما قبله فلان عدم الوقت المضاف اليه وهو شهر قبل التزوج واما بعده فلان التزوج ليس شرطاً يقع بعده لان الطلاق مضاف الى وقت قبل التزوج فكان التزوج موجباً للشرط والموجد للشرط ليس شرطاً (قوله وبهذه تطلق) وجهه انه لو تزوجها قبل شهر لا تطلق لان عدم الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر تطلق لانه ابتاع وقت التزوج لانه مذكور بكلمة اذا وهي للوقت فيتعلق بوقت التزوج ويقع عقبه ويلغو قوله قبل ان تزوجك لانه مسخيل (قوله النية انما تعمل الخ) اي انما تعمل في لفظ محتمل كعام يحتمل التخصيص او مجمل يحتاج الى البيان او مشترك يعين بعض افراد ثم اللفظ المحتمل لمعينين او اكثر ان احتملها معلى السواء فنوى احدهما يصدق قضاء وديانة لان الظاهر لا يكذب وان كان احدهما مرجوحاً فنواه ففيما فيه تغليب يصدق ديانة وقضاء ويحتمل بالراجح ايضا وان نوى سابقه تخفيف لا يصدق قضاء وان نوى ما لا يحتمل لا يصدق قضاء ولا ديانة (قوله ونوى طعاما دون الخ) اي لا يصدق ديانة ولا قضاء وعن الثاني يصدق ديانة واعتمد عليه الخصاص لانه نوى تخصيص مفعول الفعل وهو في حكم الملقوط لاستدعاء الفعل اياه لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء (قوله السفر المتنوع الخ) صوابه السفر للتنوع اي يصح فيه نية فرد منه لتنوع السفر فيصدق ديانة لانه نوى محتمل كلامه وانما لم يصرح بنية نوع من القس اذا قال ان اغتسلت مع انه متنوع الى فرض وغيره لان هذا النوع شرهى لا لغوى بخلاف السفر (قوله المعرف لا يدخل الخ) مراده المعرف بالتعريف الكامل بقربة قوله ٩٨ فيما سبأ بخلاف النسبة اي بخلاف التعريف بالنسبة كما لو قال

ان دخل دار محمد بن عبد الله احد فعبدي حر والخالف هو محمد بن عبد الله فدخل حنت والفرق بين التعريف الكامل والناقص ان الاول هو الذي ينقطع به الاشتراك بين المعرف وغيره كالاضافة الى بقاء المتكلم والاشارة وكافي الخطاب والضمائر والثاني

يتأخر والمضاف يقارن قال لاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر او اطلق لا ينقطع ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل الشهر لا تطلق وبهذه تطلق النية انما تعمل في الملقوط وهي مسئلة ان كانت ونوى طعاما دون طعام اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية او عربية المعرف لا يدخل تحت المنكر قال ان دخل دارى هذه احد او كام غلامى هذا او ابني هذا واضاف الى غيره لا يدخل المالك للتعريفه بخلاف النسبة ولولم يضاف يدخل لتسكيره الا في الاجزاء كالبند والرأس وان لم يضاف للاتصال الفعل يتم بقاعله مرفوعا له اخرى قال ان شتمته في المسجد او زميت اليه فشرط حنثه كون الفاعل فيه وان ضربته او جرحته او قتلته او رميته ككون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر المعلق بشرطين ينزل

مالا ينقطع معه الاشتراك ويحسن فيه الاستفهام كالتعريف باسم العلم والنسبة فان غيره يشاركه في اسمه ونسبته فصار معرفان وجه دون وجه والعلم وان كان يعرف من اسم الاشارة عند اكثر النحاة لكنه دونها في قطع الاشتراك لان اسم الاشارة عظام العين والقلب والعلم حظه من القلب (قوله ولولم يضاف) اي الى نفسه ولا الى غيره بان قال ان دخل هذه الدار احد او كام هذا العبد احد سواء كان المحلوف عليه له او لغيره (قوله الا في الاجزاء الخ) اي سواء اضاف الى نفسه بان قال ان قطع يدي هذه احد او لم يضاف بان قال ان قطع هذه اليد احد واشار الى يده فلا يحتمل بفعله نفسه (قوله الفعل يتم الخ) اعلم ان الشرط متى كان مقيدا بزمان او مكان وهو يستدعي مفعولا فان كان الشرط قولاً فالمعتبر وجود الفاعل في ذلك المكان او الزمان ولا يفتقر الى وجود المفعول وهو المعبر عنه بالمحل في كلام المصنف لان القول يتم بالفاعل وحده وان كان الشرط فعلا يتم بالفاعل وحده بان لا يكون له اثر في المحل فكذلك وان كان لا يتم بالفاعل وحده بان كان له اثر في المحل يعتبر وجود المحل وهو المفعول خاصة فاذا قال لرجل ان شتمتك في المسجد فعبدي جرفشتمه في المسجد والمشتوم خارج حنت وبالعكس لا وهكذا لو قال ان رميت اليه لان الرمي المقرون بالي لا يشترط فيه الاصابة فالشتم والرمي يتمان بالفاعل لعدم الاثر بالمحل وان قال ان ضربته في المسجد الخ ماذكر المصنف حنت ان كان المحلوف عليه في المسجد والخالف خارج لا بالعكس لان هذه الافعال لا تتم الا بالمفعول (قوله الشرط متى اعترض الخ) يعني الشرط متى اعترض بغير حرف العطف وحرف الجزاء يقدم المؤخر لانه تعذر جعلها شرطاً لان عدم حرف العطف وتعتبر جعل الثاني مع الجزاء جزء الاول لان عدم حرف الجزاء فاعتين ان يكون المذكور اياه هو الجزاء لان الجزاء متى قدم على

٣ الشرط لا يحتاج الى الرابط فقدم المؤخر لذلك كما لو قال كل امرأة تزوجها ان كلمت فلان فهي طالق فيقدم المؤخر فيه
 ١ الكلام فمرطالا انعقاد بين التزوج فيقع الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام لا قبله وهذا بخلاف ما لو قدم الجزاء فقال كل
 امرأة تزوجها فهي طالق ان كلمت فلا ناف كما ثم تزوج لا يقع الطلاق وان كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد الكلام
 الاول كما نقله ابن عابدين عن الخانية

(قوله عند آخرها الخ) كما لو قال انت طالق اذا جاء زيد وعمر (قوله عند الاول) اي ينزل عند الاول كما لو قال انت طالق
 اذا جاء زيد وعمر ولانه لو نزل عند آخرها المكان معلقا بهما (قوله والمضاف بالعكس) اي ينزل عندا ولهما كما لو قال
 انت طالق غدا وبعده لانه يلزم من ظرفية الاول ظرفية الثاني ولو نزل عند آخرها لخرج الاول عن الظرفية ولو اضاف
 الى احدهما ينزل عند آخرها كما لو قال انت طالق غدا وبعده لانه لو نزل عندا ولهما المكان كلاهما ظرفا (قوله الا ان يصله
 بالبإخ) فلو قال ان اخبرني بقدم فلان فعبدى حرفا خبره يشترط للثبوت صدقه علم الخبر ام لا بخلاف قوله ان اخبرني بدون
 الباء فيبحث فيه بالاخبار صادقا كان الخبر اولاً والكتابة كالأخبار فيهما فلو قال ان كتبت الى ان فلانا قد قدم فكذا
 فكتب اليه انه قد قدم فلم يصل الكتاب او وصل قبل قدومه حدث ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه بعد
 قدومه والكتاب لا يعلم بقدمه حدث الحائث بلغ الكتاب اليه اولاً (قوله والغم والبشارة الخ) اي يشترط في الاعلام والبشارة
 فيما لو قال ان علمتني او بشرتني ان يكون الخبر صادقا ويشترط ان يكون المخاطب جاهلا (قوله في الظرفية الخ) اذا قال انت
 طالق في الدار لاني السكوة يقع في الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان فاذا وقع في مكان وقع في الامكنة كلها فكان تهيؤا
 الا اذا عني اذا دخلت فيصدق ديانة اذ هو محتمل كلامه لانه كني بالمكان عن الفعل الموجود فيه وان ادخل في هلي زمان
 ماض او حال كانت طالق في امس او في هذا الوقت يقع في الحال لانه وصفها في الحال بطلاق وقع عليها في الماضي فيقع
 في الحال وان كان الزمان مستقبلا لا يقع قبل ذلك الوقت كانت طالق في غدا ٩٩. الطلاق يختص بزمان دون زمان

لما سببه الطلاق للزمان في
 التجدد والحدوث وليس
 بينه وبين المكان تلك
 المناسبة لعدم تجديد المكان
 فاذا تعذر جعلها للظرفية
 بان دخلت على المصدر
 كانت طالق في ذوقك

عند آخرها واو احدها عند الاول والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا
 وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره الا ان يصله بالباء وكذا الكتابة والعلم والبشارة
 على الصدق في الظرفية وتجعل شرط التعذر صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه
 مشتركا لا الاول اسم لفرد سابق والادست فردين عددين متساويين والاخر فرد لاحد
 اوفي النفي نعم وفي الاثبات تخص الوصف المعتاد معتبر في الغائب لاني العين اضافة ما يستند
 الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط

الدار تحمل على التعليق فاتضح كلام المصنف (قوله وكونه مشتركا الخ) صوابه مشتري لان الاصل ان صفة كون الانسان مالكا
 لا تبقى بعد زوال ملكه عرفا وصفة كونه مشتركا تبقى بعد زوال المشتري اذ ليس من شرط الشراء الملك فلو حلف لا يشتري فاشترى
 لغبر محنت (قوله الاول اسم الخ) اما كونه فردا فلهذا اللغة بذلك واما كونه سابقا فلانه بالسبق استحق هذا الاسم ثم هذا
 الفرد اذا وصف به فلهذا نفي غير ما افاده فلا تعتبر والا اعتبر فلو قال كل عبدا املاكه واحدا فملك عبيدين معاشم عبد اليعتق
 واحد منهم اما الاولان فلهذا الفردية واما الثالث فلهذا دم السابق ولو قال وحده يعتق والفرق ان واحدا يقتضي الانفراد
 في الذات لانه عبارة عن ابتداء العدد فلم يقدح غير ما افاده قوله اول لان اول افاد شيئين الفردية والسبق فكان واحدا مقرر
 لاحد موجبيه وهو التفرد فلا يتعاق به حكم فبقي قوله اول عبد فلا يعتق الثالث لعدم الاولية اما قوله وحده فانه يقتضي
 التفرد في الصفة وقد تحقق بشرائه وحده فيعتق فان عني باحدها الاخر صدق (قوله والادست فردا الخ) في هذا التعريف
 نظر فان الثاني من الثلاثة متوسط وطرفاه ليسا بمدين فالاولى التعريف بانه فرد مسبق بمثل ما تاخر عنه ومن فروعه
 لو قال كل مملوك املكه فهو حر الا اوسطهم وملك عبدا ثم عبيدين او عبيدين ثم عبيدين او عبيدا ثم عبيدا ثم عبيدين عتقوا
 جميعا اما الاول في الصورة الاولى فظاهر واما الاخران فلان عدم تأخر من مل ما تقدم واما الصورة الثانية فلان عدم
 الفردية في العبيدين والعدين واما الصورة الثالثة فلان الاول لا يصير اوسط واما الثاني فلان الموجود بعده ليس
 مماثل لما قبله غير ان الاول يعتق حين اشتراءه سقوط احتمال صبرورته اوسط بخلاف الثاني فانه لا يعتق الا حين شرائه
 (العبدان الاخرين) (قوله اوفي النفي نعم الخ) كقوله تعالى ولا تطع منهم أثما ولا تقور او عموهما على الافراد لا الاستغراق ٣

بما هو خلاف لا يكلم فلانا ولا ياجت باحد هاهو من (قوله الوصف المعتاد الخ) لئلا يرد باله تلذذ ما يكون التعريف فقط وهو لا يكون ذاعا الى اليقين ولا شرطا كالمحلف لا يا كل هذا الرطب فاكله بعدما صار قرا لا يجت او قال ان دخلت الدار راكبة فكذلك الان وصف الرطوبة ذاع الى اليقين والشرط ليس للتعريف بل للتعليل (قوله اضافة ما يعتد الخ) يعني ان الفعل اذا كان مما يعتد كالصوم والركوب واللبس وادخا الى الوقت صار الوقت معيارا فلا يجت حتى يتوعد بذلك الوقت واذا كان الفعل مما لا يعتد صار الوقت ظرافة لا يجت لو - وده فيه وان لم يتوعد به كالمساكنة والكلام والشراء (قوله الوقت الموصوف الخ) وذلك كقوله لا اكلم في اليوم الذي يقدم فيه فلان فشرط الحث هو الكلام والمعرف للشرط هو القدوم الذي وصف الظرف به فاذا كانه اول النهار ثم قدم فلان بقية اليوم حث لانه تبين بالقدوم ان الكلام الواقع فيه كان شرطا ولزم من كونه معرفا ان لا يكون مفرغا لان المعروف لشيء غيره

(قوله اذا صار الشافعي الخ) عبارة الفتح المنقول من مذهب الى مذهب باجتهاد ان يستوجب التعزير فبلا اجتهاد و برهان اولي (قوله من ادى الخ) يستثنى منه ما هو ظاهر الكذب لما صرحوا به من عدم التعزير بها كالب ياختر بر (قوله لم تقبل الخ) لان الشهادة على الجرح ١٠٠ المجرى لا تقبل الا اذا تضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او حقوق العباد فلو قال له يا زاني نعم اثبت زنا تقبل

لانه متعلق الحد ولو اراد اثبات فسق ضمننا لما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوتهم بكذابة اعيهم زده تقبل (قوله التعزير لا بسقط الخ) اي فيما وجب حقا للعبد لا فيما وجب حقا لله تعالى (قوله واختلفوا في كون الخ) يجب ان لا يصير قاذفا لانه ادعى وجود الشرط ولم يقل قد زنى فحرم زامن القذف (قوله مع كونه لا يجدا الخ) هذا ايراد على ما قبله والجواب ان الحديث يندرج بالشبهة والابوة شبهة والتعزير حق العبد فلا يندرج بها (قوله ولم اره لا محابا في اجناس الناطقي ونواد ابن زسبم ما يوافق مذهب الشافعي (قوله تعذبا لا كفر) مقيد بالتعذير

للكفر واما لا احسان او مخادعة فلا (قوله متى وجدت الخ) اي ولو كانت تلك الرواية ضعيفة ولو لم ير اهل المذهب (قوله الا الرد بسب الخ) مقيد بما اذا كان سكره بسبب محظور مباشره مختارا بلا اكراه (قوله الكافر بسب الخ) - هذا يحفظ لبعض اصحاب مال كالمصرح به عن عينا انما مقبولة عن عينا الله تعالى

باب الرد تعذير الكافر كفر فلو سلم على الذي تعذير لا كفر ولو قال له موسى يا استاذي تعذير لا كفر كذا في صلاة الظهيرة وفي الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافر اتى وجبت رواية انه لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الرد بسب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعني عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة لا اجاعة الكافر

(قوله وبسبب الشيخين الخ) لا يظهر له وجه ما تقدم من قبول ثبوت من سب الانبياء عندنا فهذا اولى (قوله وبالسحر الخ) على المفتي به واستعماله لا على سبيل الاعتقاد ايس بكفر (قوله وبالزندقة الخ) محله اذا كان الزندقي مسلما فترد في وقيل بعرض عليه الاسلام فان اسلم فيها والا قتل والمفتي به الاول ويراد مكرر الردة وهو الذي كلما ١٠١ اخذ كتاب وان ترك ارتد (قوله اذا

اخذ قبل الخ) قيد للساحر

والزندقي (قوله الا المرأة)

مثلهما الحنثي المشكل

(قوله والمكره على الاسلام)

مثله السكران اذا اسلم

فلا يقتل بالردة بعد اسلامه

سكرانا (قوله شهادة رجل

واصر اثنين الخ) مثله من

ثبت اسلامه بالشهادة

على الشهادة (قوله الا

الخ) مثله الصلاة التي

صلاها اول الوقت ثم ارتد

ثم اسلم اخره (قوله مطلقا)

اي سواء رجس اولم

يرجع وكذا يقال في

الاطلاق الذي بعده (قوله

الكفر تكذيب الخ) هذا

التعريف غير جامع اذ الكفر

قد يحصل بالفعل وبانكار

ما ثبت بالاجماع (قوله الا

يجعده ما ادخله فيه هو كلمة

الشهادة (قوله كالصلاة

بجماعة) اي في الوقت

وانما من غير افساد واثار

بالكافي الى عدم الانحصار

فمن ذلك سجدة التلاوة

عند سماعها والاذان

معلننا (قوله وشهود مناسك

الخ) هذا ضعيف في

الحائمية لو صام او حج او ادعى

بسبب نبي وبسبب الشيخين او احدهما بالسحر ولو امر آء بالزندقة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والهي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كافي شهادات القيمة حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لکن اذا اسلم لا يقضيها الا الخ كالسكافر الاصل اذا اسلم ويبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يروه عنه بعد رده كافي شهادات الواجبة وينبذ امرأته ملطقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر المسلمين ولا اهل مله وانما يلقي في حفرة كالكلب والمرئ اقبح كفر من السكافر الاصل الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من اهل القبلة الا بجمود ما ادخله فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يبقى بما فيه خلاف سب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل عليا عليهم ما يقتدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا انكر خلافتهم او بعضهما محبة النبي لهم واذا احب عليا اكثر منهما لا يؤاخذ عليه انتهى وفي التهذيب ثم اغما يصير مرئيا بانكار ما وجب الاقرار به او ذكر الله تعالى لو كلامه او واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسك الخ مع التلبية انكار الردة فاذ اشهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عداين فما فائدة قلت ثبت رده بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وينبذ الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا ما لم لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين كما قدمناه واختافوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير لولي ولا يكفر بقوله لا اصلي الا بجمود الا يشترط في صحة الايمان بجموده عليه الصلاة والسلام معرفة اسم ابيه بل تكفي معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم وصف الله تعالى بحضرة زوجته فقالت كذبت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبل لها انت كافرة فقالت انا كافرة كفرت استحلل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله على المصنف مستخفا والا بالاستهزاء بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار اصل الوزر والاضحية وترك العبادة ثم اونا أي مستخفا واما اذا تركها متكاسلا أو مؤلا فلا هو في المجتبى ويكفر بادعاء علم القيب وتكفر بقوله لا اعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر لا بالوذن

الزكاة لا يحكم باسلامه (قوله معتد قطع الخ) ينبغي ان لا يكفر ولا يجهل لانه من الكرامات لا من المعجزات اذ لا يفيها من التعدي ولا تعدي هنا (قوله كفرت) اي ان كانت تعلم ان قولها هذا كفر والا فالصحيح لا (قوله واختلطوا في كفر الخ) ينبغي اعتماد عدم التكفير (قوله والعلماء) اي لاجل العلم فلا يرتكاب او من حيث الادمية فلا كفر (قوله بلصل الوتر) اي مضر وعينه لانما ثابتة بالاجماع لا بانكار وجوبه (قوله وتكفر بقولها الخ) اي ان ارادت معرفة وجوده وان ارادت انما لا تعرفه حتى معرفته فلا كفر

(قوله قال التاجر) اتفق اصحابنا ان من رأى امر الكفار حسنة فقد كفر (قوله ويستغفر الخ) ليس هذا المجمل حتى يستغفر بل العجب الزهو والكبر وهو كبيرة (قوله لا يكفر) اى ان عنى بقوله لا اقول انه لا يقول باهره وقيل لا يكفر مطلقا (قوله لم يضر بقوله الخ) اى يكفر اذا مضى حديثه او كشف غورته عند حديثه (قوله بقصد الاستخفاف) اى بقصد استخفاف تخريم استعمالها (قوله بزنا اليهود الخ) ولو فعل ذلك خديعة في الحرب وطليعة للمسلمين لا يكفر (قوله لم يضر الخ) الميم محذوفة اى لوقال الانبياء لم يضر ما حال النبوة وقبلها كفر (قوله لانه من الضروريات) والجهل بالضروريات في باب المكفرات لا يكون عذرا ١٠٢ بخلاف غيرها على المفتي به (كتاب الا ببق) (قوله يجعل

الجعل الخ) اذا ارد من مسيرة سفر فصاعدا و كان عند الاخذ اشهدانه انما اخذه ليرده على ماله كما فعله اربعون وجوبا وفي اقل من مائة سفر بحسابه وخالف الثاني في الاشهاد وعمره الخلاف يظهر في جواب الجعل اذا لم يشهد وفي وجوب الضمان اذ اهلك ويكفي في الاشهاد ان يقول من سمعته موه يشد لقطة فذلوله على واذالم يمكنه الاشهاد او خاف من ظالم فتره لا يضمن اجماعا (قوله واحد الابوين مطلقا) فيه فطر فان الاب اذالم يكن في عيال الابن يستحق الجعل (قوله عشرة) يزد امير القافلة (قوله بحد التعريف) تعريف اللقطة هو المتادات في الاسواق والمساجد والشوارع من ضائع له شيء فليطلبه عندي ويعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك (قوله لم يجعل له)

قال التاجر ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رديت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فهلك ويستغفر فان فسرهما بما يكون كفرا كفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امر انا احب الى من الله ان اراد محبة الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو مضى بقوله عليه السلام او كشف عنده غورته وكذا لو صور عيسى لم يجده وكذا اتخذ الصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن او المسجد ونحوه مما يهظم ولو استعمل نجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك وكذا لو تزرع زنا اليهود والنصارى دخل كنيسة لم يدخل ولو قال كنت استمري بهم ولا اعتقد دينهم صدق دينه ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او سبه او نفضه او صغره وفي قوله ميحد خلاف والاصح لا كتمنيه ان لا يكون الله بعينه ان لم يكن عداوة ولوطن الفاجر نبيا فهو كافرا كني ويكفر بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يضر ما حال النبوة وقبلها كفر لانه رد النصوص اذ لم يعرف ان محمدا آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضروريات

(كتاب الا ببق واللقطة وما لا ببق والمفقود) يجعل الجعل لراد الا ببق الا اذا رده من في عيال السيد اورده احد الابوين مطلقا والابن الى احدهما او احده الزوجين للآخر او وصى اليتم او من يعوله او من استعان به ماله كما في رده اليه اورده السلطان او الشحنة او الخفية فالمستثنى عشرة من اطلاق المتن لو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التهرب و كان غني لم يجعل له وان كان فقيرا فكذلك الا باذن القاضي كافي الخانية الصبي في الالتقاط كالبائع والعبد كالحروان رد العبد الا ببق فالجعل لمولاه ان اشهد راد الا ببق انه اخذه ليرده على ماله كما انتفى الضمان عنه واستحق الجعل والا فلا فيهما

(كتاب الشر كة) الفتوى على جوازها بالفلوس التبر لا يصلح الا في وضع يجري فيه مجرى النقود للفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته لا تجوز شر كة القراء والوعاظ والدلائل والشعابين والحققت بهم (الشهود في المحاكم وان شرط الرجوع للعامل اكثر من رأس ماله يصح الشرط ويكون مال الدافع عند

اى وان افن له القاضي بل يتصدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته اذا كانوا فقرا (قوله والا فلا فيهما) اى العامل ان لم يشهد لم ينتف الضمان عنه ولم يستحق الجعل (كتاب الشر كة) (قوله جوازها بالفلوس) لانها صارت انما بابا اصطلاح الناس (قوله لا تجوز شر كة الخ) لان الشر كة تتضمن الو كالة والوكالة فيم اذ كرا تصح وفي شر كة الدلائل خلاف (قوله وان شرط الرجوع) مخالف لما في السكت قال وتصح أى الشر كة مع التساوى في المال دون الرجوع وعكسه وهو ان يتساوى في الرجوع دون المال ومعناه ان شرط الاكثر للعامل منه ما ولا كثرهما علما وان شرطها لغيرها هذا ولا قلها مع الا فلا يجوز وفي شر كة العنان وانما شر كة المفاوضة فيشرط التساوى في الرجوع

(قوله رأس ماله) الصواب يرجع ماله (قوله فالرجع بينهما إنما كان الرجع بينهما لأن أسبقهما إلى الرجع فيحكم الشرط في التقديم العمل) (قوله ما اشترى بالرجع) وليس لأحدهما أن يبيع حصة صاحبه بما ١٠٣ اشتراه إلا باذن صاحبه لأنهما اشتركا

في الشراء إلا البيع ولو قال
ان اشترى بيت عبيد افهوتني
وبينك كان فاسدا لأن
الاول شركة والثاني توكيل
والتوكيل بالشراء لا يصح
إلا ان يسمى نوعا (قوله
نهي اخذهما بالرجع) فلو
خالف ضمن (قوله فالقول
للمضارب) الصواب فالقول
قول مذهبي الاطلاق لأن
من يدعي العموم يوافق

المقصود بالاعتقاد قامت
لهما بينة فالبينة بينة من
يدعي الخصوص ولو اتفقا
على الخصوص واختلفا في
ذلك الخاص فالقول لرب
المال اتفاقا (قوله فالقول
لهم فلو قال المولى اذنت له
في بيع البر فقط وقالوا في
البيع مطلقا صدقوا
لأن الاطلاق اصل

(كتاب الوقف)
(قوله والمراوح الصواب
دون المراوح) (قوله كل
من بنا بالرجع) هذا اذا اطلق
أو عينه للمالك فلو عينته
لنفسه فهو له فيكون مستعينا
بالارض (قوله فان كان
بالوقف الخ) أي ولو عينته
لنفسه اذ لا يملك ان يبيع
لنفسه في ارض الوقف بمان
الوقف (قوله ليرجع)
يفيد انه انما يرجع اذا
اشترط الرجوع لكن

العامل مضاربة ولو شرط الرجع لادفع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع
عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما رأس ماله كافي الصراجية اذا عمل أحد الشرعيين دون
الآخر بعذر أو بغيره فالرجع بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمل
أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء للآخرين ما اشترى من أنواع التجارة فهو يبيع
وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشترى فيه فقال قد اشترى لك فيه جاز لأن يكون
قبل قبضه بنى أحدهما شر بكنه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز ليس لأحدهما السفر بغير
اذن الآخر فان سافر فلهك لم يضمن فيما لا أجل له ولا مؤثر فالرجع بينهما منكره الشركة مع الذي
اختلفت ربا المال مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول
لأوكل ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم

(كتاب الوقف)

ولو وقف على المصالح فهي للأمام والخطيب والقيم وشراء الدهن والحرير والمراوح كذا
في منظومة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء للمالكها ولو بنى لنفسه
بلا أمره فهو له وله رفعه إلا أن يضر بالارض وأما البناء في أرض الوقف فان كان البدائي المتولي
عليه فان كان الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو اطلق فهو وقف وان كان لنفسه
فهو له وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتولي ليرجع به فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف
وان لنفسه أو اطلق لرفع نفسه لم يضر وان أضرف فهو المضيع ماله فلا يترتب الى خلاصه وفي بعض
الكتب لانه اظهر تملكه باقل القيمتين للوقف متزوعا وغير متزوع بمان الوقف الناظر اذا
أجرمت مات فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها
تنسخ بكونه كالحرزة ابن وهبان معزى الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون بخلافه الاستدانة
على الوقف لا تجوز الا اذا احتج بها المصلحة للوقف كتعمير وشراء بذر فتجوز بشرطين الاول
اذن القاضي الثاني ان لا يتسبب اجارة العين والصرف من اجرتها كالحرزة ابن وهبان وليس
من الضرورة الصرف على المستحقين كافي القنية والاستدانة القرض والشراء بالنسيئة وهل
يجوز للمتولي ان يشتري متاعا باكثر من قيمته وببيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على
الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقت
خلو الوقف على أولاد زيد ولولده صبح وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا
فيما اذا وقف على مدرسة أو مسجد وهيا مكانا لانه قبل ان يبنيه والمصحح الجواز اخذ من
السابقة كافي فتح القدير اقالة الناظر عدة الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذ كان العاقد
ناظر اقبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر يعمل الاجرة كافي القنية ومشى عليه
ابن وهبان استبدال الوقف العامر لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا
غصبه غاصب واجرى الماء عليه حتى صار بحر الا يصح للزراعة فيضه القيمه وبشترى بها
ارضابلا الثالثة ان يحججه الغاصب ولا يضمن وهي في الخاتمة الرابعة ان يرغب انسان فيه
يدل أكثر غلة واحسن وصفا فيجوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى

هذا فيه ارجع منفعته الى المستأجر والا فله الرجوع وان لم يشترطه متى كان باذن المتولي (قوله اذن القاضي) الا ان يكون
يعيد ولا يمكنه الحضور فلا بد ان يستدين نفسه (قوله كافي القنية) عبارتها القيم ان يفسخ الاجارة قبل قبض الاجرة وبعد لا
(قوله يعيد الغاصب أي يفسخه الناظر على ما يملكه عن ان يملك

أى لا يصح قيلزم المستأجر تمام اجارة المثل وعليه الفتوى وما سباني من لزوم اجارة المثل من وقت التنبيه عليه فقير المفتي به (قوله فى المفهوم) أى ما يفهم من اللفظ لا المفهوم المقابل للفظ (قوله فالتعيين باطل) ظاهره ان الوقف صحيح وفي البينة ما يخالفه (قوله واخذ القيمة الصواب أو القيمة الا ان يقال الواد بمعنى أو التي للتخير (قوله عند محمد) صححه الاكثر وعليه الفتوى وهذا الخلاف مبنى على ان المتولى وكيل الواقف أو الفقراء فقال ابو يوسف بالاول ومحمد بالثاني (قوله وقضى بقوامته فيه ان نصب القاضى للقيم لا يتوقف على القضاء (قوله لعدم الاشتراط الخ) يعنى لا يمكن من العزل لعدم اشتراطه كما لا يمكن منعه من النصب لعدم اشتراطه (قوله قال الباني اولي) يعنى لو بنى مسجد فى محلة فانهم كاه او بعضه فتنزع اهل المحلة مع الباني للمجهدى عمارة ذلك المنههم قال الباني اولي بعمارته (قوله مقبلا ومراحا) الذى حرره المحشى فساد الاجارة على هذا الوجه لانه انما يفل ذلك حيلة عملي لزوم الاجرة عند عدم الرى لانه لا معنى لاستئجار الارض للقبيل والمراح وهى معدة للزراعة

فارى الهداية اجارة الوقف باقل من أجرة المثل لا تجوز الا اذا كان لا يرغب احد فى اجارته الا بالاقل وقيمة اذا كان النقصان يسيرا شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنص المشرع اى فى وجوب العمل به وفى المفهوم والدلالة كما بيناه فى شرح السكترا لافى مسائل الاولى لى شرط ان القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الالهل الثانية شرط ان لا يجوز وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون فى استيجار سنة او كان فى الزيادة نفع للفقراء فللقاضى المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالنعميين باطل الرابعة شرط ان يصدق بفاضل القلة على من يسأل فى مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فللقم التصديق على سائل غير ذلك المسجد واخراج المسجد او على من لا يسأل الخامسة لو شرط للمسحوقين خبزاً او لحمًا معيناً كل يوم فالقيم ان يدفع القيمة من النقد وفى موضع آخر لم يطلب العين واخذ القيمة السادسة تجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكفاه وكان عالماً بقبيا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال للقاضى الاستبدال اذا كان أصلي لا يجوز للقاضى عزل الناظر المشرط له بلاخيانة ولو عزله لا يصير معزولاً ولا الثانى متولياً كذا فى فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلاخيانة ان كان منصوب القاضى اذا عزل القاضى الناظر ثم عزل القاضى فتقدم المخرج الى الثانى واخبره ان الاول عزله بلاسبب لا يعيده ولكن بأمره بان يثبت عنده اهل للولاية فاذا أثبت اعاده ليس للقاضى عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقاً والا عند محمد ويصح عند أبى يوسف وما يخلج اختيار واقول الثانى والصدرا اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لومات الواقف فلا ولاية للناظر لسكونه وكىلا عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والخلاف فيما اذا لم بشرط له الولاية فى حياته وبعد مماته وأما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقاً هذا حاصل ما فى الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبى يوسف كفى الولوالجية وفى العناية لولم يجعل الواقف له قيمة فنصب القاضى له فيما وقضى بقوامته لملك الواقف اخراجه اه ولم أر حكم عزل الواقف للدرس والامام الذى ولاها ولا يمكن الحاقه بالناظر لتعليقهم له مدة عزله عند الثانى بكونه وكىلا عنه وليس صاحب الوظيفة وكىلا عن الواقف ولا يمكن منعه من العزل مطلقاً لعدم الاشتراط فى أصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط لما فى البرازية الباني اولي بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته اولي من غيرهم بنى مسجداً فى محلة فنازعه بعض أهل المحلة فى العمارة قال باني اولي مطلقاً وان تزعموا فى نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة اولي من الذى اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة اولي وان كانا سواء فنصوب الباني اولي اه كثر فى زماننا اجارة ارض الوقف مقبلاً ومراحاً فدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو بهاء النيل ولا شل فى صحة الاجارة لانهم لم تستأجر للزراعة وهما منفعتان مقصودتان لما فى اجارة الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال فى النهاية اى تغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القسوط ونحوها وفى المراج وفتح القدير من البيع الفاسد ولا تجوز اجارة المراعى اى الكلا والحيلة فى ذلك ان يستأجر الارض ليضرب فيها قسوطاً وليجعلها حظيرة لغنمه ثم يتبيع المرعى وذكر

للزبلى الجميلة ان يستاجرها لابقاف الدواب او منفعة اخرى اه والخلاص ان المقيبل
 مكان القبلولة وهي النوم نصف النهار قال الرزقي في تفسير الفرقان المقيبل زمان القبلولة
 ومكانها وهو الفردوس في الآتية وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقبلا وفي
 القاموس القائلة نصف النهار قال قبلوا قائله وقبلولة ومقبلا ومقبلا اه واما المراح
 فقال في القاموس ارواح الابل رددها الى المراح بالضم المأوى في المساء وفي الصباح
 اراح اليه ردها الى المراح وفي الصباح الر وراح العشي وهو من الزوال الى الليل
 والمراح بضم الميم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والماوى مشله وفتح الميم بهذا المعنى
 خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر من افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة
 اسم المفعول واما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي
 بالفتح والمراح ايضا الموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه اه فرجع معنى المقيبل
 في الاجارة الى مكان القبلولة ويدل على محتماله قولهم لو استاجرنا نصب الفسطاط جازلانه
 للقبلولة ورجع معنى المراح الى مكان ماوى الابل ويدل على محتماله قولهم لو استاجرنا
 لابقاف الدواب اوليهم علمنا حظيرة لغنمه جاز تخليصة البعيد باطلة فلو استاجر قربة وهو
 بالمصر لم تصلح تخليصه على الاصح كما في الثانية والظهيرية في البيع والاجارة وهي كثيرة
 الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولى ان يذهب الى القرية مع المستاجر فيحضر بينه وبينها
 او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف اقر الموقوف عليه بان فلانا يسحق معه كذا وانه
 يسحق الربيع دونه وصدقه فلان منهم في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب
 الوقف مخالفا لاجل اه ان الواقف يرجع عن ما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكركه الخصاص
 في باب مستقل واطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد
 الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه وللاخر فان لواقف الانفراد لاقلان كما في فتاوى
 قاضي خان ومقتضاء لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت
 الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا الوشرط النظر لهما فبات احدهما اقام
 القاضي غيره مقامه وليس للبعي الانفراد الا اذا اقامه القاضي كما في الاسعاف الناظر
 وكيل الواقف عند ابي يوسف ووكيل الفقراء عند محمد في عزل بموت الواقف عند ابي
 يوسف وله عزله ويبطل ما شرطه له بموته خلافا لحمد في الكل في الدور والحوادث المسئلة
 في يد المستاجر يسكنها بغين فاحش بنصف اجرة المثل او نحوه لا يعذر اهل المحسلة بالسكوت
 عنه اذا امنكهم رفعه ويجب على الحاكم ان يأمره بالاستئجار باجر المثل ووجب عليه تسليم
 زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القاضي لاغرامة
 عليه وانما هي على المستاجر واذا نظر الناظر بحال الساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه
 في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية عزل القاضي فادعى القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة
 او سائمة وصدقه المأمول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه
 الثاني والا يخط الزيادة ويعطيه الباقي اه يصح تعليق التقرر برضى الوظائف اخذ من
 جواز تعليق القضاء والامارة بجماع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرر فاذا قال القاضي
 ان مات فلان او شغرت وظيفة كذا فقد قررته في ما صح وقد ذكره في انفع الوسائل تفقيها
 وهو فيه حسن وفي فوائد صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط

(قوله تخليصة البعيد الخ)
 قيد بما اذا لم تمض مدة يتمكن
 من الذهاب اليها والدخول
 فيها والا فيعد قاضيا وجرم
 به المحشي (قوله يعطيه
 الثاني) أي القاضي الثاني

لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اه ذكره في الدرر والغرر وجزم
في البغية تلخيص القنية بانه يورث ثم قال بخلاف رزق القاضي وفيه ينبوع للاسيوطي فرع
يذكر فيه ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاوقاف اوقاف الامراء
والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجوز ان كان بصقة الاستحقاق
من عالم العلوم الشرعية او طالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية من اهل السنة ان
يا كل مما وقفه غير متقيد بما شرطوه ويجوز في هذه الحالة الاستنابة بهذرو وغيره وبتناول
المعلوم وان لم يباشروا لاستناب واشتراك الاثنين فاكثري الوظيفة الواحدة والواحد عشرة
وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرر
الناس وباشروا الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي بحمل احد
وما يتوهمه كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقفه وتوهم فاسد ولا يقبل في باطن
الامر اما اوقاف ارض ملكوها واقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك واذا
عجز الواقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان اصله من بيت المال روعي فيه صفة
الاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن
ليس كذلك فقدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم
وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استواء في الحاجة قدم
الاكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذا من
بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يقيم على كل
منهم بجميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعائر وغيرهم انتهى بافظه وقد اغتر بذلك كثير من
الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معاليم الوظائف بغيره مباشرة أو مع مخالفة الشروط
والحال ان ما نقله الاسيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناقل وأما
الاراضي التي باعها السلطان وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة
شرائطه فان قلت هل في مذهبننا ذلك أصل قلت نعم كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي
المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام البيهقي اذا كان بالمسلمين
حاجة والعيادة بالله تعالى وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن الحاجة
كبيرة عقار اليتيم على قول المتأخرين المفتي به فان قلت هذا في اوقاف الاسراء اما في اوقاف
السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة
التي اجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباني اذا اشترى من
وكيل بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه اما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا
للمصلحة العامة فذكر قاضيخان في فتاواه جوازه ولا يرعى ما شرطه دائما وأما استواء
المستحقين عند الضيق فبخالف لما في مذهبنا لما في الحاوي القدسي الذي يذاهبه من ارتفاع
الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب الى العماره قواعد للمصلحة كالامام للشيخ
والمدرس للدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم المراج والبساط كذلك انتهى وظاهره ان
المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والغراش وما كان بمعناهم لتعبيره بالسكاف فما كان
بمعناهم الناظر وينبغي الحاق الشاذ من العماره والسكاف بهم لاني كل زمان وينبغي الحاق
الحاجي المباشر للعبادة بهم والسواقي ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة

(قوله من يقول) لعل العبارة
من يقول (قوله وهي قابلة
بالنسبة) المراد قابلة لاحكام
الاوقاف ومراعاة شروط
واقفيها (قوله الذي بيده)
محل ذلك اذا كان في تأخير
التعمير خراب عين الوقف
(قوله ثم ما هو اقرب الخ)
هذا اذا لم يكن معينة على
شيء يصرف اليه بعد عماره
البناء والاتباع شرطه كما
جوزه المحشي خلافا للمنف
واذا خرب المسجد او القرية
ولم يمكن اقامة الشعائر يستحق
ارباب الشعائر والوظائف
معلومهم اذا تعطل من
جهتهم (قوله الناظر)
مقيد بمن العماره والعمل
والا فلا يكون بمعناهم لعدم
الاحتياج اليه لكن هذا
في ناظر لم يشترط له الواقف
والا كان من جملة الموقوف
عليهم فيدفعه بالشرط لا
بالعمل ومع ذلك ينبغي ان
يكون متأخرا عنهم الا في زمن
العماره

ولكن قيد المدرس بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كدروسي الروم أما مدرس الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف اما مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى وظاهر ما في الحاوى تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لتعبيره بهم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العمارة والمزملاتي والشبهة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤذنين بالامام وكذا الميقاتي لكثرة الاحتياج اليه للمجهذ وظاهر ما في الحاوى تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعامة ولو شرط استواء العمارة بالمسحوقين لم يعتبر بشرطه وانما تقدم عليهم فكذلك الجامعة في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبر ناشبه الاجرة باعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم والحل للاغنية وشبه الصلة باعتبار ان اذ قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنية ابتداء فاذا مات المدرس في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقباً بمرور مدة ثم مات أو عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاءه من بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقها اعتبار زمان مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهما وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرره الطرسوسى في انفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ايرادك القسط فكل من كان مخولاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخول في اسحق القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير لا تنسخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مستثنين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لم يطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسه ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر انسانا فهرب ومال الوقف عليه لا يضمن كذا في التاتارخانية بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه أقر بارض في يد غيره بانها وقف وكذبه ثم اشترها او رثها صارت وقفاً واخذة له برزعه وقد كتبنا نظائر ما في الاقرار وقت حادثه وقف الامير على فلان ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم ونسألهم وعتيقهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كنفاهل قوله من الذكور خاصة قيد لا باء بالانثاء حتى لا تسحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الانثاء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكور ولو لم يكن ولد الانثاء ام هو قيد لا باء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاباء دون الانثاء لان الاصل كون الوصف بقدمه ما طعن للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى (من نسألكم اللاتي دخائن) بعد قوله تعالى (وامهات نسألكم ورثاتكم) ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لم يكونه من يتسبون الى آباءهم مذكورا كانوا وانما انما وتخصيص اولاد الانثاء ولو كانوا انثاء

(قوله كذا حرره الطرسوسى)
(الخ) ما قاله الطرسوسى
قول المتأخرين وأما قول
المتقدمين فاعتبر وقت
الحصاد فمن كان مباشر
وقت الحصاد استحق من
الاوقاف ومن لا فلا (قوله)
ثم مات تنفسه أى اذا
مات الا اجر انفسه وفيه
ان هذا موجه ملك لا وقت
(قوله في خشب الوقف)
مثله القيم وخازن الكتب
اذا لم ينفع ضاها حتى اكلتها
الارضه يضمنان اذا كان
لهما اجرة والا فلا (قوله)
فاجبت الخ هذا خلافه
المذهب بل المذهب انه ضقة
للموقوف عليهم لانه لو كان
صفة للاخير لكان قيداً
في عقيبه لانه لاخير

بانكوتهم ينسبون اليهم وبقريته قوله بعده فاذ انقضت اولاد الذكور ولم يبق ابنة الذكور
 ولا ابنة الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم ثم يلحق ان بعض الشافعية جعله قيد الى الاباء
 والابناء ووافقه بعض الحنفية فראيت الامام السنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل
 بر جلتع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما
 اذا كان العطف بالواو واما بنهم فمؤد الى الاخير انفاها الاستدانة على الوقف لصالح الوقف
 عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتوفى بعد مائة سنة يستدين بنفسه كذا في
 خزائن المفتين الناظر اذا فرض النظر لغيره فان كان له التوفى بشرط صحيح مطلقا والاقان
 فوض في محنته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية واليتيمية وخزانة
 المفتين وغيرها واذ اوصى بالتوفى بشرط لا يملك غزله الا اذا كان الواقف يملك له التوفى
 والعزل كما مره الطرسوسي في انفسح الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بشرط
 وظلما بالضعفة وينبغي ان يكون له العزل والتوفى بشرط لا يملك غزله الا اذا كان الواقف يملك له التوفى
 معين بالشروط ثم بعد وفاته لما حكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات يتنقل لها كم
 اولا فاجبت بانه ان فوض في محنته ينتقل لها كم بموته لعدم محنة التوفى وان في مرض
 موته لا يتنقل له مادام الفوض اليه باقيا القيامة مقامه وعن واقف شرط من قبل رجل معين
 ثم من بعده للفقراء فخرج عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت بالاقتبال لئلا
 للقاضي ان يقرر له وظيفة على الوقف بغير شرط الواقف ولا يحمل للقر له الاخذ الا النظر على
 الوقف فذكر الحسني في واقفاته ان القاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم
 للبعد بغير شرط فاستفتت منها ما ذكرته بكرة اعطاء فقير من وقف الفقراء ما في درهم لانه
 صدقة فاجبت ان كان الا اذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار
 ومن هذا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فانه اذا وقف
 على فقراء قرابته لم يستحق مدعيم ما لا يبيته على القرابة والفقراء بدم من جانب جهة القرابة
 ولا بد من بيان انه فقير معلوم ومن له ثقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تحجب الا بالقضاء
 كذوي الرحم المحرم وان كانت تحجب بغير قضاء فليس بفقير كالولاء الصغير كذا في الاختيار اذا
 جعل تعدير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم فما قطع لا يفي لهم ذبنا
 على الوقف اذا لاحق لهم في الغلة زمن التعدير بل زمن الاحتياج اليه عمره اولوى الذخيرة
 ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعدير فانه يعين اتهم وفائدة ما ذكرناه
 لوجبات الغلة في السنة الثانية وقفه شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيم الفاضل
 عوضا فحتم قطع وقد اختلفت عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للفقراء وقد قطع
 للمستحقين في سنة شيء بسبب التعدير هل يعطى الفاضل في الثانية ثم ام الاعتناء فاجبت للفقراء
 انما ذكرناه واقفه سبحانه وتعالى اعلم والا كلما بقضه في الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى
 التعدير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قد صرفوا ما لا يشهدونه اولام ارضه صر بخالكن تقوا
 في باب النفقات ان سوط الغائب اذا اتفق الوديعة على ابوي الموضع بغير اذنه واذن القاضي
 فانه يضمن واذا ضمن لا ير جع هاجم لانه لما ضمن تبين ان المتوفى هو ملكه لاستئنا وملكه
 الى وقتها ليعطى كافي الهداية وغيرها ووافق كتاب الغصب ان المتضمنات بملكها الا ضمن
 عند تنذرا الى وقتها ليعطى كافي

(قوله وان محل الخ) قال
 العراقي وقد طلق اختيارنا
 في الأصول والفروع
 العطف ولم يشدد وباداه ومن
 على الإطلاق امام
 الجرمين والمتركي (قوله)
 لا يتنقل له مادام الخ
 يجب ان يتنقل لها كم
 ولو فوض في مرضه لان في
 التوفى بطوبى العمل
 بالشروط المخصوص واذا
 اطلق الواقف وقفه كان
 للقضية لا السكني فليس
 للوقوف عليهم السكني
 مسئلة انما يكون التعدير
 من غلة الوقف ان لم يكن
 الحراب بضع احد

سند إلى وقت القه ب فنقد بيعه السابق ولو اعتق العبد المقصوب بعد التضمن نفذ ولو كان
محزوم عتق عليه كما يضاف في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالفه ما في الفدية من باب
الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفائض إلى الفقراء فلم يظهر دين
في تلك السنة فصرف الفائض إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من
المدفوع إليهم انتهى لأن الناظر ليس بمعتق في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم
يلزمه القايض فكان للناظر استرداده بخلاف مسداتنا لأنه معتدل لكونه صرف عليهم مع علمه
بالحاجة إلى التعمير وكذا لا يرد ما إذا ادّعى القاضى بالدفع إلى زوجة القاطن فلما حضر
بجد النكاح وحالف قاته قال في المتناهيبة إن شاء ضمن المرأة وإن شاء ضمن الدافع وبرجع هو
على المرأة انتهى لأنه غير معتد وقت الدفع وإنما ظهر الخطأ في الإذن فأنما دفع بناء على صحة
اذن القاضى فكأن له الرجوع عليهم لأنه وإن ملك المدفوع بالضممان فليس بمشترع
وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد هل أن مفضل من عمارته فهو للفقراء
فاجتهدت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة هل تصرف إلى الفقراء قال لا تصرف إلى الفقراء
وإن اجتمعت غلة كثيرة لأنه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال القتيبي
سئل أبو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن الاختيار غندي أنه إذا علم أنه قد اجتمع
من الغلة مقدار ما يحتاج المسجد والدار إلى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على
الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلغة فقهاء سنة ثمانية أن الواقف إذا شرط تقديم العمارة
ثم الفائض عنهم للمسكين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر إمساك
قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على
القول المختار للفتية وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكوت
عنه فائدة مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة إليها
ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف إنما
يجعل الفائض عنهم للفقراء نعم إذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخلها
عند الاستثناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل سنة قدر العمارة ولا يقال أنه لا حاجة إليه
لأننا نقول قد علم في النوازل يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جاز
خرب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي الصرف إلى الفقراء من غير
أدخال شيء للعمير إلى خراب العين المشروط تعميرها ولا وصي الواقف ناظر على أوقافه كما
هو متصرف في أهله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الأول كان الثاني وصيا لاناظر كما في
الاعتناية من الوقف فلم يظهر لي وجهه فإن مقتضى ما قالوا في الوصايا أن يكونا وصيين حيث
لم يعزل الأول فيكونان ناظرين فليتا مل وليراجع غيره

كتاب البيوع

٢ أحكام الخلل ذكرناها من الناحية أنه لا يجوز بيعه وهو تابع لأمه في أحكام التثاق والتدبير
المطابق لا المقيد كما في الظاهر بقول الاستيلاء والكتابة والحرية الأصلية والرق والملك بسائر
اسباب وصح المالك القديم بصرى إليه وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيبيع
مع أمه للدين وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشر مسألة وما زاد على ما في المتن من جامع
القصرين وبيع في الرهن فإذا أولدت المرهونة كان رهنها معها بخلاف الاستأجرة والكفيلة

(قوله ولا يرجع الخ) صرح
المخالف بأنه لا يكونان
ناظرين

(قوله والمغصوبة) لان السبب في النصب اثبات السيد العاديه بازالة اليد المحقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه
تبعالانه فعل حتى (قوله بعدما اعتق ١١٠ الحمل الخ) الفرق ان استثناء ما في بطنها عند بيعها لا يجوز قصدا

فكذا حكما بخلاف الهبة
وفرق ايضا بان البيع
يقصد بالشرط الفساد
والهبة لا تفسده واما
امتناع الهبة بعد التدبير
فلا اتصال ملك الواهب
بالموهوب فان المدبر باق
على ملك المالك فكانت
هبة المشغول ولا يمكن
ادخاله في الهبة لان المدبر
لا يقبل النقل من ملك الى
ملك واما بعد عتقه فلكونه
غير مملوك لا يعتبر اشتغال
بطنها به (قوله حكم الاجازة)
اي زوايه الحديث
(قوله في الهبة) اي بعد
نزوله لارجوع للواهب
فيه ولا في حق الفقير
الخ لكن اذا كانت
الامهات دون النصاب
ركم النصاب بضم الفصلا
اليها (قوله بالشرط المذكور
الخ) وان يذكر سببا صالحا
(قوله فقتله لاه) يعني
اذا طلقها وهي حامل تجب
عليه نفقة الحمل وتدفع
لاه (قوله الا في مستأنتين)
زيد ما لو كان المبيع عقارا
فرد بعيب لم يبطل حق
الشفيع في الشفعة وما لو

والمقصود بالموصى بخدمتها فانه لا يتبعها كفي الرهن من الزايي ولم ار الان حكم ما اذا باع
جارية وجعلها اومع حملها او جعلها اوداة كذلك فان علنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع
جارية الاجلها بكونه مجهولا واستثناءه من معلوم فصار الكل مجهولا نقول هنا بفساد البيع
لكونه مجهولين معلوم ومجهول لكن لم اره صريحا وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز
بيع الام وتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم
ما اذا جعلت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يؤمن مالها ببيعها للصورة الحمل مسلما
باسلام ابيه والحال ان سيده كافر ولم ار الان حكم الاجازة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
للمدوم فالحمل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق بين كون الجنين
تبعالا منه بين بني آدم والحيوانات فالولده منها صاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في
كراميه البرازية ولا يتبع امه في الجنانية فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق
الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام
ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحدد الا بعد وضعها ولا يتدكى الجنين بذكاه امه فلا
يتبعها في ستة مسائل ولا يفرد بحكم مادام متصلا بها فلا يباع ولا يوهب الا في احدى عشرة
مسئلة يفرد بها في الاعتاق والتدبير والوصية به وله والاقرار به وله بالشرط المذكور في
المتون في الوصية والاقرار ويثبت نسبة وتجب نفقته لاه ورث و يورث فان ما يجب فيه من
الفرقة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جاريته يكون الولد له اذا ولدت
لاقل من ستة اشهر ولا يتبع امه في شئ من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا
استحققت الام بيعة فانه يتبعها ولدها باقراره لا كافي الكنز ويمكن ان يقال ثانياً ولده
البيعة يتبع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول المفتي به رد المبيع بعيب بقضاء فصح
في حق الكل الا في مسئلتين احديهما لو احال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم
تبطل الحوالة الثانية لو باعه فهدا رد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجوز ولو
كان فسخا لجاز قال الفقيه ابو جعفر كان ظن ان يبيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غيره
لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا من محمد رحمه الله على
عدم جواز رد قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا
به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي بشرط عدم براءته كقالة
ولو قال بعثك ان شئت اوشاء ابي اوزيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى والباطل
للتعليق وهو لا يجوز له ولو وهب الدين لمن هابه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على
الصحيح ولو قال اعتق عبدك عني بالف كان بيعا لاه معنى لكنه ضمنى اقتضاه فلا تراعى شروطه
وانما تراعى شروط مقتضى فلا بد ان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا يفسد بالف و رطل من خمر
ولو راجعها بلفظ النكاح صححت للمعنى وكون كسرها بلفظ الرجعة صحيح ايضا ولو قال لعبدك ان

باع منه الحبلى وسلمت ثم ردت بعيب بقضاء ولدت فادعاه ابو البائع لم تصح دعواه ولو كان فسخا بطل الاول ادبت
وصح الثاني (قوله الاعتبار للمعنى الخ) اي في المقدول لا الايمان (قوله فلا تراعى شروطه الخ) اي لا تراعى شروط مقتضى
وهو البيع فلا يشترط القبول الذي هو ركن للبيع ولا يشترط كونه مقدورا التسليم حتى صح الامر باعتاق الا بقرى ويعتبر
في الامر الاهلية للاعتاق ومن شروط الاقتضاء ان لا يصرح بالثابت به فلو قال المأ مور بعته منك واعتقته عنك لم يجوز عن الامر
بل كان مبتدئا ووقع الوثيق عن المأ مور (قوله ولا يفسد بالف الخ) ينبغي تقديمه على قوله فلا بدوز كرهه بفاه التفرع

(قوله وينعقد البيع الخ) لان خذوان كان موضوعا للاستقبال الا انه يستدعي سابقة البيع اقتضاء (قوله ولولده الصغير) بمقتضى ما في الزيالي والفقهاء من جواز هبة الابن لابنه الصغير بخلاف بيعه وجواز الهبة للابن الصغير بمقتضى ما اذا لم يبق الى دار الحرب (قوله الشراء الخ) فلو قال اشترى بته فلان فقال البائع بعث منك نفذ على نفسه ولا يتوقف سواء اجاز فلان او لا الا اذا كان وكلا نفذ على فلان وان اضافته لنفسه كشرائه الصبي والقرن المحجورين لغيرهما ١١١ وان اضافته الى فلان بان قال بعته من فلان فحينئذ يتوقف (قوله

والوصي كالمتولي) يعني لو استأجر الوصي لعمل اليتيم اجير ازبادة عن اجر المثل قدر ما لا يتغاب فيه يصير الوصي مستأجرا لنفسه واجره من ماله وقيل الاجارة للصغير ويرد الاجير الفضل على الصغير والاب كالوصي (قوله الامير والقاضي الخ) الا اذا قال فعلنا ذلك ونعلم انه ما كان ينبغي لنا فيضمنان حينئذ (قوله الذرع وصف الخ) يعني فيلغ والحاظر فلا يكون كل ذراع أصلا بنفسه بخلاف الكيل فانه أصل فيصير كل قصير أصلا بنفسه كانه يبيع بمفرده (قوله الا في الدعوى الخ) فانه اذا ادعى بوصف شهدا بخلافه لا يقبل (قوله المقبوض على سوم الخ) مقيد بما اذا سمى الثمن من البائع والمشتري أو من أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به والمقبوض على سوم الرهن مضمون بما يرضى به بخلاف المقبوض على

اديت الى الفاقا فتحرر كان اذناه بالتجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر الامعنى لا كتابة فاسدة ولو وقف على ما لا يحمي كسني تميم صح نظر المعنى وهو بيان الجهة كالقراءة للفظ ليكون تمليكاً للمجهرول وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل و بلفظ الاعطاء والاشترائك والادخال والرد والاقالة على قول وقد ينشأ مفصلاً معزوفاً في شرح السكندر وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتملك كافي الخانية و بلفظ الصلح عن المنافع و بلفظ العارية وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للرجال كالبيع والتهرة والهبة والتملك وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بالف كان اعتاقاً على مال نظر المعنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ العتق ولو صاحبه عن الف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقى فقتضاه عدم اشتراط القبول كالابراء او كونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة وخرجت عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائع ولا العارية بالاجارة بلاجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان قوى والطلاق والعتاق تراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال اعبدته ان اديت الى كذا في كيس ايض فانت حر فادها في كيس اجهر لم يعتق ولو وكاه بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء الى جانب المعنى فكانت بيعا انتهت فثبت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة بيع الا بقل لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كافي الخانية الشراء اذا وجد نفذا على المباشر نفذ فلا يتوقف شراء العضوي ولا شراء الوكيل المخائف ولا اجارة المتولى اجير الموقوف بدرهم ودائق بل ينفذ غايهم والموصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كافي القنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجرا اجيرا باكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطله ولا تقع الاجارة كافي سيرة الخانية الذرع وصف في المذكور الا في الدعوى والشهادة كذا في دعوى البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كافي الذخيرة تكرار الايجاب مبطل للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة العقود تعتمد الفائدة فالم يقدلم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استنوا يوزنا وصفة كافي الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اذا قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في

سوم الشراء فانه مضمون بالثمن (قوله تكرار الايجاب الخ) فكل ايجاب بالمال ينصرف الى الايجاب الثاني ولا يكون بيعا بالثمن الاول وفي الاعتاق والطلاق اذا قبل بعدها لم يملكه الا ان (قوله اذا قبض الخ) مقيد باذن البائع فيملكه العين وقيل يملك التصرف لا العين بدليل ان من اشترى امة شراء فاسدا وقبضها باذن البائع لا يحصل وطؤها او دار الانحوز الشفعة فيها والاصح انه يقدملك العين بدليل جواز اعتاقها وثبوت الشفعة بها وانما يجوز الوطء للاعراض عن الرد

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا صحة للاستئنا (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يصح لانها بصدد العود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله لمدعى البطلان) واذا اقاما بينة فيينة مدعى الصحة لانها اكثر اثباتا اذا الاصل عدم البيع (قوله تعالفا) وجه التحالف ان المشتري

١١٢

يسع المازل كافي الاصول اثباتية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحيط اثباتية لو كان مقبوضا في يد المشتري امكنه لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن باعه ملكه وتثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطئها لو كانت جارية ولو وطئها ضمن عقربا ولا شفعة لجساره لو كانت عقرا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لمدعى البطلان كافي البزازية وفي الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذا في الحاشية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فسخ القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقبل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد المقدول لو كان على القلب فحالفوا اذا مسمى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا مسمى ياقوتنا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيه ما اذا مسمى هرويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الحاشية كل عقد اعيسد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كافي جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كافي القنية والحالة بعد الحالة باطل كافي التلخيص الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلخيص واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للملاوي كما في البزازية التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفساد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيف ان اتم تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اذ افافا الرابعة في الهبة الجائرة في رواية خيار الشرط ثبت في ثمانية البيع والاجارة والفسدة والصالح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتناق على مال للقرن للسيد وللزوج هكذا في فصول العمادى معزى الى الاستروشنى نقلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كافي البزازية والابراء عن الدين كافي أصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحافا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سببة النكاح والطلاق الا الخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا الاقرار بقديقبله والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختر المشتري اتباع الجاني وتفرقا العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندها خلافا لمحمد رحمه الله كافي الجا مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعها

يدعواه الاقالة يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البابع فتزل اختلافهما في ما يجب تسليمه مترلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط أما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيد ان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله التحلية تسليم الخ) أي بشرط أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع محضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فازدعة ولو باع ضبعة في الصهر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

شرط

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تحلية عند الثاني خلافا لثالث وتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والابراء عن الدين) مخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(قوله معلومين) بالتثنية صفة لهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجالة فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن زهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استحسنانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفيل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا فان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الاftراق وكفيل جاز
استحسنانا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستحسنانا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استحسنانا
(قوله هملاجا) أي سهل
السبر (قوله ويبيع العبد)
في الخاتمة باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) يكره للسلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الخاتمة اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصغار لا يجوز
البيع وقال أبو الليثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبيا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وقيمة اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار وتقديمن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى
معلوم ويراد من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على التخيل بمقدار كما على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن وردة يعيب وجد وكون الطرقي
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا
عين ما يطعم الآدمي وحل الجارية وكونها مغبنة وكونها حلوبا وكون الفرس هملاجا وكون
الجارية ماولا وابقاء الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيما له حل بالفارسية وحذو
النمل وخرز الحنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون
السويق ملتوبا ومن وكون الصابون مخذما من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار الكل من الخاتمة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت
قيمه فله الرهن تضمن الرهن قيمته ذهبا وتكون رهنا كاذ كره الزيلعي في الرهن ما جاز اراد
العقد عليه بافتراده صح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى يد
المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا عاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيع وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع
هرضامن غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدر يبيع البراءات التي يكتبها الدويان
لعمال لا يصح فاوردان ائمة بخار اجوزوا بيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم غنة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يسخره الانسان من البقال
اذا احسبه على ائمتها بعد استعلا كهافاتها جازة استحسنانا كذا في القنية من باع أو اشترى
أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة لم يصح ولا يملك الردي بالعيب
ويملكه بخيار شرط أو روية والتمولى على الوقف لو أجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له وللوارث الردي بالعيب دون الموصى له لا تصح
الاجازة بعد هلاك المين الا في اللقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القدمة كما في قيمة
الولوالجية لا يجوز تفرق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية
الموقوف عليها العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة في شفعة الولوالجية اذا
أجاز الفر يمس قيمة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها حتى
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ور جمع به ولو صالح الخيرة بمال تخاره بطل ولا شيء لهما

اشباه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفق دافلا يشكل عليه ان البيع اذا استحق لا ينفق
العقد في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق ولسحق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لالالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
أرضين ولرجل أرض ملاصقة لاحدهما باعها باخر أرضه اذا كان شفعيا الاخر يطلب الشفعة والا فاما ان يأخذ الكل
أو يدع ولو اشترى عبدا ودارا صفقة فلا شفع ان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع فلا حاجة للاستئذان (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يصح لانها ليست بالقبض والى وجوب الفسخ (قوله لم ادعى البطلان) واذا افاد ما بينه وبينه مدعى الصحة لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله بخلافه) وجهه المخالف ان المشتري

١١٢

يباع المماثل كما في الأصول الثانية لو اشترى الأب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسد لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري أملا فلا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد اذن باعه ملكه وثبتت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يجل له أكله ولا لبسه ولا وطئه هـ لو كانت جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقن من الثمن قبل النقد وادعى البائع اقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا مقدورا على القلب فخالفا واذا ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا ادعى ياقوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيما اذا ادعى هرويا وأشار الى مروى قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد عيبه وجد دفن الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في القنية والحالة بعد الحالة باطله كما في التلخيص الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر غنما من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلخيص واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للأولى كما في البرازية المخيلة تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفساد على ما صححه العمادى وصحهم قاضيه ان انتهاء تسليم الثالثة الهبة الفاسدة اذ افاد الرابعة في الهبة الجائرة في روية خيار الشرط ثبتت في ثمانية البيع والاجارة والقسمه والصالح عن مال والمكتابة والرهن للراهن وخلع لها والاعتاق على مال للفقير لا للسيد وللزوج هكذا في فصول العمادى هـ الى الاستروشى نقلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كما في البرازية والاراء عن الدين كما في أصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سببه النكاح والطلاق الخلع لها والعين والنذر والاقرار الا الاقرار بقديقبله والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كما في الجاهل مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يدعواه الاقالة يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البائع فتنزل اختلافهما في ما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط أما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيد ان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا انعقد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله القنية تسليم الخ) أي شروط أن يقول البائع خلت يديك وبين المبيع وان يكون المبيع بمحضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فازدعة ولو باع ضيعة في الصحر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تخليته عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والاراء عن الدين) مخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(قوله معلومين) بالثنية صفتهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجالة فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن زهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استحضانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا وان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الاختراق وكفل جاز
استحضانا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستحضانا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استحضانا
(قوله هملاجا) أي سهلا
السير (قوله ويبيع العبد)
في الخاتمة باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) يكره للسلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الخاتمة اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصفا ولا يجوز
البيع وقال أبو الليثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبيا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وفيما اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمت الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى
معلوم ورادة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركه على التخييل بمقدار كماله على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا
هين فاطعم الآدمي وحل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوا وكون الفرس هلاجا وكون
الجارية ماولا وابقاء الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيما له حل بالفارسية وحذو
النعل وخرز الخف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سدا واسباب كون
السويق ملتوتا وبيع وكون الصابون مخذما من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قل من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار الكل من الخاتمة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
في مال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت
قيمتها فلرهن تضمن المرتن قيمته ذهبيا وتكون رهنا كاذ كره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد
العقد عليه بانفراده مع استثناء الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى مالم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى يده
المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيع وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع
عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدير يبيع البراءات التي يكتبها الذبوان
لعمال لا يصح فاوردان اثمة بخار اجوز وبيع خطوط الاثمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يستجبره الانسان من البقال
اذا احسبه على اثماتها بعد استهلاكها فانها جائزة استحضانا كذا في القنية من باع او اشترى
او اجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلثه لم يصح ولا يملك الرضا بالعيب
ويملكه بخيار شرط أو رؤية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصي ذون الموصي له والوارث الرضا لا يصح له ان تصح
الاجازة بعد هلاك المدين الا في اللقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كماله في قصة
الولو الجلية لا يجوز تقرير الصفة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الوالو الجلية
الموقوف عليها العقد اذا اجازته فذول الرجوع له الا في مسئلة واحدة في قصة الوالو الجلية اذا
اجاز الفريم قصة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت رجوعه ولو صالح المخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها

اشبهه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفق قد اصلاو بشكل عليه ان البيع اذا استحق لا ينفق
العقد في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق وللحق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
ارضين ولرجل ارض ملاصقة لاحدهما باخرهما جاور ارضه اذا كان شفعيا مع الاخر يطلب الشفعة والا فاما ان يأخذ الكل
أو يدع ولو اشترى عبدا ودارا صفقة فلا شفع ان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا هيبة للاستئناس (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يبيع لانها يصعد العود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله لا يدعى البطلان) واذا اقاما بينة فبينه مدعى الفسخ لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله يخالف) وجهه المخالف ان المشتري

١١٢

يبع المازل كافي الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنة الصغير او باعته كذلك فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحيط الثانية لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن بايعه ملكه وتثبت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يجهل له كله ولا لبسه ولا وطئها لو كانت جار يتهولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كاذكرناه في الشرع اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد فالقول لمدعى البطلان كافي البراز به وفي الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذلك الثانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فسخ القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقبل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد القدر ولو كان على القلب فخالفا واذ ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا سمى ياقوتنا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيه ما اذا سمى هرويا وأشار الى مروى قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذلك في الخيانة كل عقد اعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كافي جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كافي القنية والحالة بعد الحالة باطل كافي التلخيص الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلخيص واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للأولى كما في البرازية التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفساد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيه ان انها تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اذ افافا الرابعة في الهبة الجائزة في رواية خيمار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصالح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق على مال للقرن للسيد ولزواج هكذا في فصول العمادى عزى الى الاستروشنى نقل عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كافي البرازية والابراه من الدين كافي اصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كاذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الخافا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في صبغة النكاح والطلاق الا الخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا الاقرار به قد قبله والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كافي الجا مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يدعوا الاختلاف يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف الباب فتنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط أما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيدان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا تعد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله التحلية تسليم الخ) أي بشرط أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغة ولو باع ضيعة في الصحراء وسلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

تصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تحلية عند الثاني خلافا للثالث فهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله ولا ابراه عن الدين) مخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

شرط

(قوله معلومين) بالتثنية صفة لهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجماله فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن زهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استئناسا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفيل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا فان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الاقتراء وكفيل جاز
استئناسا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستئناسا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استئناسا
(قوله هملاجا) أي سهل
السير (قوله ويبيع العبد)
في الخاتمة باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) بكرة للسلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الخاتمة اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصغار لا يجوز
البيع وقال أبو الليثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبيا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وقيه اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار ونقد عن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى
معلوم وبرادة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتزكها على التخيل بمقدار كها على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده ببيع وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا
عين ما يطعم الآدمي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون الفرس هملاجا وكون
الجارية ماولات وايقاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية وحذو
النعل وخرز الخنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون
السويق ملتوتا سبع وكون الصابون مقحذا من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار الشكل من الخاتمة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
في مال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت
قيمتها فله الرهن تضمن المرتن قيمته ذهبيا وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز اراد
العقد عليه بافتراده صح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى يده
المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اذا عاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع
هرضامن غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدر يبيع البراءات التي يكتبها الديوان
لعمال لا يصح فاوردان ائمة بخار اجوزوا بيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يسخره الانسان من البقال
اذا احاسبه على انما بعد استهلا كهافاتها جازة استئناسا كذا في القنية من باع او اشترى
او اجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة لم يصح ولا يملك الردي بالعيب
وكانه بخيار شرط او روية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصي ذون الموصي له ولوارث الردي بالعيب دون الموصي له لا تصح
الاجازة بعد هلاك المين الا في القطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كالمى قصه
الولو الجلية لا يجوز تفرق الصفقة على البائع الا في الصفقة ولها صورتان في شفعة الوولو الجلية
اذا وقوف عليها العقد اذا اجازته فذول الرجوع له الا في مسئلة واحدة في شفعة الوولو الجلية اذا
اجاز الفرض بمقصة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت رجوعه ولو صالح المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها

اشبهه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينعقد اصلا ويشكل عليه ان المبيع اذا استحق لا ينفسخ
العقد في ظاهر الرواية بقضا الفاضى بالاستحقاق وللشعق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
أرضين ولرجل أرض ملاصقة لاحدهما باعها جاور أرضه اذا كان شفيع الآخر يطلب الشفعة والا فانما يأخذ الكل
أو يدع ولو اشترى عبدا ودارا صفة فلا شفيع ان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا يصح للاستئناس (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يصح لانها ليست بالعود اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله للمدعي البطلان) واذا اقاما بينة فبينته مدعي الصفة لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله بخلافه) وجه الخلاف ان المشتري

١١٢

يدعواه الاخللة يدعي ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البائع فتزل اختلافهما في ما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) اي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط اما اذا كان عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الجواله الخ) يفيد ان المحال عليه في الثانية غير في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله الثانية تسليم الخ) اي بشروط أن يقول البائع خلت يديك وبين المبيع وان يكون المبيع بمحضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغمة ولو باع ضيعة في المهر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

يباع المازل كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسد لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك في المحيط الثانية لو كان مقبوضا في يد المشتري أمانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن بايعه ملكه وثبتت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يجل له أكله ولا لبسه ولا وطئه له كانت جارية ولو وطئها ضمن عقربا ولا شفعة لجارها لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصفة والبطلان فالقول للمدعي البطلان كما في النزازية وفي الصفة والفساد فالقول للمدعي الصفة كذلك في الثانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقن من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي فسادا له قد ولو كان على القلب فهاضوا اذا دعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا دعى ياقوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيما اذا دعى هرويا وأشار الى مروى قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذلك في الثانية كل عقد عيب ودفعان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في القنية والحالة بعد الحالة باطل كما في التلقيح الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقبده في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان مع كمال التلقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للاولى كما في النزازية الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفاسد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيف ان انتهاء تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة البائرة في رواية خيار الشرط ثبتت في ثمانية البيع والاجارة والقيمة والصالح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق على مال للفقير لا للسيد وللزوجة هكذا في فصول العمادى معزى الى الاستروشنى نقل عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كما في النزازية والبراءة عن الدين كما في اصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق الاخلع لها واليهين والنذر والاقرار الا الاقرار بقدر قبله والصرف والسلم يشترط التقاض قبل الاقتراض في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كما في الجاهل مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تخايبه عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفترى (قوله والبراءة عن الدين) مخالف لما في العمادية لو أبراه من الدين على انه باختيار فالخيار باطل

شرط

(قوله معلومين) بالتثنية صفة للرهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على اجماله فلو باع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن رهنًا فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استقسانا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان الكفيل غائبا عن المجلس فكفل حين علم اولم يكفل كان فاسدا فان كان الكفيل حاضرا في المجلس او كان غائبا وحضر قبل الافتراق وكفل جاز استقسانا (قوله واحالة) فلو باع على ان يعطيل البايع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستقسانا ولو باع على ان يعطيل المشتري البايع على غيره بالثمن فسد البيع قياسا و استقسانا (قوله هملاجا) أي سهلا السير (قوله ويبيع العبد) في الخاتبة باع عبدا على ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان فسد البيع (قوله وجعلها بيعه) يكره للسلم يبيعه بهذا الشرط والشرط فاسد (قوله ويرضى الجيران) في الخاتبة اشترى دارا على انه ان رضى جيرانه أخذها قال الصفا ولا يجوز البيع وقال أبو الليثان سمى الجيران وقال ان رضى فلان الى ثلاثة ايام أخذها جاز (قوله قيمته ذهبيا) الصواب قيمته مصوغا (قوله وفيه اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى معلوم وبرائة من العيوب وقطاع الثمار المبيعة وتركها على الفخيل بمقدار كفا على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده ببيع وجد وكون الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطيهم الآدمي وحمل الجارية وكونها مغبنة وكونها حلوبا وكون الفرس هملاجا وكون الجارية ماولات وايقاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية وحذو النعل وخرز الخلف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون السوق ملتوتا بعم وكون الصابون مخفذا من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار السكل من الخاتبة الجوده في الاموال الربوية تهدر الا في اربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر وتقصت قيمته فله الرهن تضمن الرهن قيمته مذهبها وتكون رهنًا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز اراد العقد عليه بافتراده صح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حله البائع الى يدي المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيع وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيه اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدر يبيع البراءات التي يكتبها الديوان للعمال لا يصح فاوردان ائمة بخار اجوز وبيع خطوط الائمة ففرق بينهم بان مال الوقف قائم غة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدوم باطل الا فيما يسبقه الانسان من البقال اذا طسبه على ائمتها بعد استهلا كما فاتها جائزة استقسانا كذا في القنية من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة لم يصح ولا يملك ان الرد بالعيب ويمسكانه بخيار شرط أو رؤية والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضن والوكيل بالسلم على خلاف تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له وللوارث الرد بالعيب دون الموصى له لا تصح الاجازة بعد هلاك المين الا في القطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القمة كافي قسمة الولو الجية لا يجوز تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولو الجية الموقوف عليها العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة في قسمة الولو الجية اذا أجاز الفرض قسمة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت وجع به ولو صالح الخيرة بمال اختاره بطل ولا شيء لهما

اشياء لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفق مالا ولا يشك عليه ان البيع اذا استحق لا ينفق العقد في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق والنفق اجازته مع ان البائع باعه لنفسه لا للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع أرضين ولرجل أرض ملاصقة لاحدهما باعنا جاور أرضه اذا كان شقيقه الآخر يطلب الشفعة والا فاما ان يأخذ السكل أو يدع ولو اشترى عبدا ودارا صفقة فلا شفعان يأخذ الدار فقط

(قوله لو كان مقبوضا الخ) فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع فلا صحة للاستئناس (قوله لا يجوز ان يتزوجها) اي لا يبيع لانها ليست بالعبودية اليه نظر الى وجوب الفسخ (قوله المدعى البطلان) واذا اقاما بينة فبينة مدعى الصحة لانها اكثر اثباتا اذا اصل عدم البيع (قوله تخالفا) وجهه التخالف ان المشتري

١١٢

يسع المازل كفى الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنته الصغيرة او باعته كذلك فاسدا لا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذلك المحبط الثانية لو كان مقبوضا يد المشتري امانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن باععه ملكه وتثبت أحكام الملك كله الا في مسائل لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها لو كانت جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجساره لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرع اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول للمدعى البطلان كافي البرازية وفي الصحة والفساد فالقول للمدعى الصحة كذلك الثانية والظاهرية الا في مسألة في اقالة نفع القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع ياقب من الثمن قبل النقذو ادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد القدر ولو كان على القلب فخالفا واذا ادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا ادعى ياقوتوا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه يبيع المعدوم واختلفوا فيما اذا ادعى هرويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذلك الثانية كل عقد اعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الاصل باطل كافي جامع الفصولين والنكاح بهذا النكاح كذلك كافي القنية والحالة بعد الحوالة باطل كافي التلقيح الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او بجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فيصح للاول كما في البرازية التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله الثانية في البيع للفساد على ما صححه العمادى وصحهم فاضيا انها تسليم الثلثة في الهبة الفاسدة او فاقا الرابعة في الهبة الجائرة في رواية خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصالح عن مال والمكتوبة والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق على مال للفقير للسيد وللزوج هكذا في فصول العمادى معزى الى الاستروشنى نقلنا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كافي البرازية والابراء عن الدين كافي أصول فخر الاسلام من بحث الهزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الخافا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبب النكاح والطلاق الا لخلع لها والعين والنذر والاقرار الا الاقرار به قد يقبله والصرف والسلم يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرقا العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندها خلافا لمحمد رحمه الله كافي الجا مع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

يدعوا الاختلاف يدعى ان الذي يجب تسليمه اكثر بخلاف البابع فنزل اختلافهما في ما يجب تسليمه منزلة اختلافهما في قدر الثمن (قوله فالصالح بعد الخ) أي اذا كان الصالح على سبيل الاسقاط اما اذا كان عن عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر (قوله بخلاف الحوالة الخ) يفيدان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى فلا يناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيذا (قوله التحلية تسليم الخ) أي بشرط أن يقول البائع خلت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع محضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع وان يكون المبيع غير مشغول حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغمة ولو باع ضيعة في الصهر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث

يتصور فيه القبض الحقيقي في المحال يكون قبضا والا فلا وقد مناه ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري فيكون تحلية عند الثاني خلافا للثالث فتهلك على المشتري وعليه الفتوى (قوله والابراء عن الدين) مخالف لما في العمادية لو ابراه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل

(قوله معلومين) بالثنية صفة للرهن وكفيل وكان ينبغي تقديمه على ازالة الوبايع بشرط ان يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان
الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استحقاقنا ١١٣ ولو باع على ان يعطيه المشتري

بالثمن كفيل فان كان
الكفيل غائبا عن المجلس
فكفيل حين علم اولم يكفل
كان فاسدا فان كان
الكفيل حاضرا في المجلس
او كان غائبا وحضر قبل
الافتراق وكفيل جاز
استحقاقنا (قوله واحالة) فلو
باع على ان يحيل البايع
رجلا بالثمن على المشتري
فسد البيع قياسا واستحقاقنا
ولو باع على ان يحيل المشتري
البايع على غيره بالثمن فسد
البيع قياسا و جاز استحقاقنا
(قوله هملجا) أي سهل
السبر (قوله ويبيع العبد)
في الثانية باع عبدا على ان
يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من
فلان فسد البيع (قوله
وجعلها بيعه) يكره السلم
بيعه بهذا الشرط والشرط
فاسد (قوله ويرضى
الجيران) في الثانية اشترى
دارا على انه ان رضى جيرانه
أخذها قال الصغار لا يجوز
البيع وقال أبو البيثان
سمى الجيران وقال ان رضى
فلان الى ثلاثة ايام أخذها
جاز (قوله قيمته ذهبا)
الصواب قيمته مصوغا (قوله
وفيما اذا باع لنفسه) يعني

شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمن الى ثلاثة وتاجيل الثمن الى
معلوم ورادة من العيوب وقطاع الثمار المبيعة ونزكها على الفخيل بمقدار كما على المفتي به
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن وردة بعيب وجد وكون الطريق
لغير المشتري وعدم خروج المبيع من ملكه في غير الا دعي واطعام المشتري المبيع الا اذا
عين ما يطعمه الا دعي وحل الجارية وكونها مغبية وكونها حلو باكون الفرس هلاجا وكون
الجارية ما ولدت وايقاف الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري فيماله حل بالفارسية وحل
النعل وخرز الخنف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون
السويق ملتوتا بمن وكون الصابون مخفذا من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من
فلان وجعلها بيعه والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم معجدا ويرضى الجيران
اذا عينهم في بيع الدار السكل من الخاتبة الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
فعمال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر وقصفت
قيمتها فله الرهن تضمن المرتن قيمته ذهبا وتكون رهنا كاذ كره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد
العقد عليه باقراده مع استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها من
اشترى ما لم يرد وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حله البائع الى بيت
المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل
اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيق وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع
عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدير يبيع البراءات التي يكتبها القديرون
لعمال لا يصح فاوردان اثمة بخار اجوز وبيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
قائم غة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعدم باطل الا فيما يستجبره الانسان من البقال
اذا احسبه على اثمانها بعد استهلاكها فانها جائزة استحقاقنا كذا في القنية من باع او اشترى
او اجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمتها ثلاثة لم يصح ولا يملك الدنا لعيب
ويملك كانه بخيار شرط او روية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقاله ولا مصلحة لم تجز على
الوقف والوكيل بالشرع لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على
خلاف تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له ولوارث الرضا لا يبيع دون الموصى له لا تصح
الا جازة بعد هلاك المين الا في اللقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك الثمن
الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القصة كأي قصة
الولوالجية لا يجوز تفرق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية
الوقف عليها لعمدة اذا أجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة في قصة الولوالجية اذا
أجاز الشرع قصة الوارث فانه الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق
الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع بمو لوصالح المخيرة بمال تختاره بطل ولا تنس لها

اشباه لا يتوقف على اجازة المالك لانه لم ينفذ اصلا ويشكل عليه ان المبيع اذا استحقق لا ينفذ
الحق في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق وللشعق اجازته مع ان البايع باعه لنفسه للمالك (قوله ولها صورتان الخ) باع
و حين ولو حل أرض ملاصقة لاحداهما باختما جاور أرضه اذا كان شفع لاخر بطلب الشفعة والا فاما ان يأخذ السكل
في بيع ولو اشترى عبدا و لراصفقة فلا شفع ان يأخذ الدار فقط

اول ما حلح احدى زوجته بمال لتترك فوبتم الم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك التسكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صالح المسكول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي يسع حق المرور في الطريق روايتان وكذا يسع الشرب والمعمد لا الاتبع العقد الفاسد اذا تعلق به حق العبد يلزم وارفع الفساد الا في مسائل اجرفا فاسدا جرفا مستأجرا مستأجرا فللول تقضها المشتري من المكره لو باع صحيفا فلكمكره تقضه المشتري فاسدا اذا جرف صحيفا للبائع تقضه وكذا اذا زوج الغش حرام الا في مسئلتين احديهما في الوالدية اشترى المسلم الاسير من دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوا او عروضا مغشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم يجز الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجبايات للبائع حتى حبس المبيع للثمن الحاصل الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه ولو امر عبد البشري نفسه من مولاه فاشترى لادام ولو باعه دارهوسا كنه اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البائع قيل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع تقض تصرفه الا في التدبير والاعتاق والاستيلاء وله ابطال الكتابة كافي البرازية شراء الام لانها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه ومن أجنبي كافي الوالدية اقالة الاقالة معصية الا في السلم لكون المسلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود كما ذكره الزيلعي في باب الخصال للمشتري يسع مدبره ومساكنه دون أم ولده ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتجاج كذا في نفقات البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح السكرت الحيلة في عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع ان بقر المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك فلورجع عليه لرجوع عليه كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط للمالك فانه يبطله كافي فروق السكر ايسى في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع والحقوق الطريق والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلف في أصل التأجيل فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلف في مقداره فلا تخالف الا في السلم رأس المال بعد الاقالة كفو قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تخالف اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه قبلها بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيه ما ولا يجوز التصرف فيه ما قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة كقبلها بخلاف رأس المال والسك في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية الر باحرام الا في مسائل بين مسلم وربيعة وبين مسلمين اسلمتة ولم يخرجنا اليها وبين المولى وعبدوه وبين المتفاوضين وشريكي العنان كافي ابضاح السكر ماني والله اعلم

كتاب الكفالة

برائة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على

(قوله والكفيل بالنفس) تحرير لم يمتح (قوله وكذا اذا زوج) أي الواضع فيه البيع بطلان الزوج وليس المراد فصح النكاح (قوله الجبايات) أي ما يجبي من الناس ظلما وكذا محمول القصاص (قوله ولو باعه دارا الخ) لان العقد السابق على البيع قد استحكم بالبيع فلا يتمكن البائع من ابطاله (قوله بطل بيعة الخ) يعني اذا ابطله مالكه وجوز بيع الاب المحتاج مقيد بغير العجار (قوله عند بيان الثمن) وهل هو مضمون بالقيمة او بالثمن الظاهر الاول (قوله اذا اشترط للمالك الخ) لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا لانه حينئذ يكون داخلا على البيع والبيع يبطل بالشرط بخلاف ما اذا كان الشرط في يسع غير الفضولي فانه يكون داخلا على الحكم والحكم لا يبطل بالشرط (قوله فيبطل بموت الخ) أي لانه اجارة في المعنى (قوله فلا تخالف) والقول لمدهي الاقل والبيئة بيئة المشتري اختلفا في اصله او مقداره ولو اتفقا على مقداره واختلفا في مضيه فالقول للمشتري والبيئة ينته ايضا (قوله وشريكي العنان) نعم المنصوص بتحقيق الربا بين شريكي العنان

انه قضاهما قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخاتمة التأخير عن
الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المسكتب عن قتل العمدة بمال ثم كفه انسان ثم
عجز المسكتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في
الخاتمة ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فمات الكفيل حل بوفته عليه فقط فطلب المصالح من
وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحصل الاجل عندنا كذا
في المجمع اداء الكفيل بوجوب براهتم المصالح الا اذا طاله الكفيل على مديونه وشرط
براءة نفسه خاصة كافي الهداية الفرز ولا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه
امن فسلكه فاخذته الاصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمعصوم فكله فمات فلا ضمان
وكذا لو أخبر رجل انها حرة فتزوجها فظهرت أنها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر
الا في ثلاث الاولى اذا كان الفرز بالشرط كالمزوجه امرأة على أنها حرة ثم استخفت فانه
يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة
في رجوع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استخفت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء
لو بنى المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البناء له واذا قال الاب لاهل السوق بائعوا ابني
فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للفرز وكذا اذا قال يا بيعوا عبدي فقد ا
اذنت له ببيعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا والا فبعد العتق
وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكنبا ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بما يبعته
كذا في ما دون المراج الوهاج الثالثة أن يكون في عقد الرجوع نفعه الى الدافع كالدفع
والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استخفت وضمن المودع والمستأجر
فانما يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعناه وفي العارية والمجبة لارجوع
لان القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة من فصل الفرز ومن البيوع وقد ذكر في التنية
مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر
أنه از يد من قيمته وقد اتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما اتلفه ويرجع بالثمن ومنها اذا
غرم البائع المشتري وقال له قيمة مناعي كذا فاشترى فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش
فانه يرد به ويبقى وكذا اذا غرم المشتري البائع ويرده المشتري بغير الدال وبما قررناه
ظهر ان قول الزباني في باب ثبوت النسب ان الفرز باحد امرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر
وتفرع على الشرط الثاني مسألتان في باب متفرقات يبيع الكثر اشترى فانا عبدا رتني
فانا عبدا لا يلزم احدا احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لهماع
دهوى عليها ولا يمنعها منة الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا امر
اجنبيا بضمان ابنته فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تنديره كافي جامع
المفصولين الثالثة بغيان القاضي خلى رجلا من المصوبين حبسه القاضي بدين عليه فلرب
الدين ان يطلب المجهان باحضاره كافي القيمة الرابعة ادعى الاب مهر بتمته من الزوج فادعى
الزوج انه تدخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها امر القاضي
الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج غايبا شيئا آخر والا ارسل اليها مينا من امانته
ذكره الولو الجي في القضاء من قام عن غيره بواجب بامر فانه يرجع عليه بما دفع وان
لم يشترطه كالأمر بالاتفاق عليه وبقطعه دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته

(قوله دون الكفيل) لان
قول الكفيل ذلك اقرار
منه بالدين عند الكفالة
ولو اقام المديون نيته انه
قضاهما بعد الكفالة
جميعا (قوله التأخير الخ) لان
المطالبة تتبع الدين فتؤخر
بتأخره بخلاف العكس
لان الاصل لا يتبع الفرع
هذا اذا اشترى المطالبة واما
اذا اشترى بالمال مؤجلا
تأخر عن الاصيل ايضا
لان صرف الاجل الى الدين

(قوله أو بان يجب) في جعله من المستثنيات نظر لان كل ما يباطل به الانسان بالحبس والملازمة يكون الاصر بادائه موجبا
لرجوع من غيره اشتراط الضمان ١١٦ والا فلا يكون الاصر بادائه موجبا الا بشرط الضمان (قوله الا اذا كفل الخ) لانه

أو بالاطعام عن كفارة أو بأداء زكاة ماله أو بأن يجب فلان اعنى وأصله في وكالة البرزانية
في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مما يملك مال فان المأمور يرجع بلا
شرطه والا فلا وذكروا أصلا في السراج الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم
الأصل إلى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان إلى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفيل
أصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم كافي جامع الفصولين ابراء الاصيل بوجوب
إبراء الكفيل الا كفيل النفس كافي جامع الفصولين كفل بنفسه فاقربا له أنه لاحق له
على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في البرزانية الا اذا قال لاحق لي قبله ولا
لموكل ولا لاتباعه أنا وصيه ولا لوقف أنا متوايه فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة
البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة انتهى للكفيل منع الاصيل من
السرقة كانت كفالته حالة ليخلصه منها ما بالاداء أو الإبراء وفي الكفيل بالنفس يزده
اليه كافي الصغرى وينبغي أن يقيده بما اذا كانت بامر لا تصح الكفالة لا بد من صحيح
وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتبذير قلت لا
في مسئلة لم أر من أوضهها قالوا لو كفل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع أنها تسقط بدونها
يموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبلا وقد قرر لها في كل شهر كذا أو بيوم بآتي وقد
قرر لها في كل يوم كذا صوابه فانها صحيحة القاضي يأخذ كفيله من المدهى عليه بنفسه اذا
برهن المدهى ولم يترك شهوده أو أقام واحدا أو ادعى وقال شهودي حضورو يأخذ كفيل
باحضار المدعى ولا يجبر على إعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان
المدعى عليه وصيا أو وكيل ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القاضي للخصاف
وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو ديننا غيره ما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه ديننا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فانه يكفل
كذا في كافي الحاكم

كتاب القضاء والشهادات والدعاوى

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضية
لان القاضي لا يقضى إلا بالحق وهي البيئة أو الاقرار أو النكول كافي وقف الخاتبة ولو اضر
المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال
كافي قضاء الخاتبة وفي بيع القنية اشترى حائزنا فوجد بعد القبض على يابه مكتوبا
وقف على مذهب كذا لا يرد له لانه علامة لا تبني الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار
بكتابة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب أهل الحرب بطلب
الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخاتبة ويمكن الحاق البراءة
السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا يروى وان كانت العلامة الاحتياط في الامان

انما يكون كفيل من بعد الشهر
على المفتي به وقد شرط البراءة
بعده وعن الثاني يكون في
الشهر لا بعده وهو قول
ابن زياد (قوله وكالة البدائع)
اي ضمان الغرور ضمان
الكفالة لا ضمان
الاتلاف (قوله وفي الكفيل
بالنفس) اي وليخلصه في
الكفالة بالنفس برد
الاصيل نفسه الى الطالب
(قوله بالنفقة المقررة) فلا
بالاستحسان للحاجة اليه
ولو كانت النفقة مستدانة
بامر قاض تصح استحسانا
وقياسا (قوله يموت أحدهما)
مثله الطلاق البائن لا الرجعي
لثلا بخره حيلة (قوله شهر
مستقبل) اي استحسنانا (قوله
أو ادعى وقال الخ) مفيد
بما لم يكن المدعى عليه غريبا
ولو قال شهودي غيب ولا بينة
لي لا يكفل (قوله باحضار
المدعى) اي اذا كان منقولا
(قوله ولا يجبر على إعطاء)
اي لو قال المدعى عليه أنا
اعطيتك كفيل بنفسى
لا بالماله ان يقبل وان
قال اعطيتك كفيل بالمال
لا يقضى له ان لا يقبل (قوله)

ويستثنى من طلب الخ لان التكفيل انما يكون من الخصم وهو يعلم ينتصب خصما فلا يجبر على إعطاء الكفيل لحق
(قوله لا يعتمد على الخط الخ) وقال لا يعمل به في الشاهد والقاضي والراوى وان لم يتذكر ولم يكن الخط طمعت يده والغفوى على
قولهما (قوله فلا يعمل بمكتوب الخ) يعنى اذا لم يكن في أيدي القضاة وله رسوم في دواوينهم (قوله خط اقرار الخ) فلو
استكتب وكان بين الخططين مشامة بعد انكار كونه خطه لا يقضى عليه في الصحيح ولو قال هذا خطي وليس على المال ان
كان على وجه الرسالة مصلحنا معذونا لا يصدق ويقضى عليه بخط المبرأ والسيمار حجة عرفا

(قوله ناذ كرنا) أي قال

المدعي عليه ما كان في

جر يدتك فعلى (قوله

لا يضرب الخ) ولا يؤجر

ولا يقام بين يدي صاحب

الحق اهانة له (قوله الا في

ثلاث) استثنان من قوله من

عليه الحق (قوله الرهن

المجهول) أي لو ادعى الراهن

رهننا مجهولا وانكر

المرتحن يحلف (قوله في

دعوى النصب) فلو قال

غصبت مني كذا ولا أدري

قيمه قالوا تسمع (قوله

في دعوى السرقة) فيه نظر

لما ذكره قاضي خان من

اشتراط ذكر القيمة فيها

ليعلم انها نصب أولا (قوله

فصارت ستة) أي المسائل

التي يحلف فيها على حق

مجهول (قوله ففي أربعة

الخ) يزداد عليها ما لو ادعى

رجلا وادعى عليه حقا

لمو كله واقام بيعة غلى أنه

وكله في استيفاء حقوقه

والخصومة في ذلك قبلته

ويقضى بالو كالة ويكون

قضاء على السكافة فلو ادعى

على آخر لا يسكاف إقامة

البيعة على الوكالة (قوله

القضاء بالوقف الخ) الصحيح

ان القضاء بالوقف قضاء على

السكافة (قوله وكذا العتق

الخ) المراد القضاء بالعتق

بعد ثبوت ملك العتق فلو

ادعى شخص ملكية العتق

لحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفع المهر والصراف والبيع كافي قضاء الخائنة وتعقبه
الطرسوسى بان مشايخنا رحمهم الله زدوا على مالك في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط
فتكيف علوا به هنا ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتره الا ماله وعلمية وقمامه فيه من
الشهادات وفي اقرار البرازة ادعى ما لا يقال المدعى عليه كما ابو جرد في تذكرة المدعى
بخطه فقد التزمته لا يكون اقرار او كذا وقال ما كان في جر يدتك فعلى الا اذا كان في
الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقا
لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على ذلك يصح
ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح لجهالة التمسى من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب
ولذا قالوا ان المدبون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث مسائل اذا امتنع
عن الانفاق على قرينه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كافي
السراج الوهاج من القسم واذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرح جوابه في باب العلة
الجامعة ان الحق بغوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القرىب تسقط بمضى
الزمان وحققا في الجماع بغوت بالتأخير لا الى خلف لا يحلف القاضى على حق مجهول فلو
ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلف الا في مسائل كما في دعوى الخائنة الاولى اذا اتهم
القاضى وصى البتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه كما في الفقرة الرابعة الرهن
الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في الفقرة الرابعة الرهن
المجهول الخامسة في دعوى النصب السادسة في دعوى السرقة وهى الثلاث التي تسمع فيها
الدعوى بمجهول فصارت ستة القضاء بقصر على المقضى عليه ولا يتهدى الى غيره الا في خمسة
ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحده في بصدده في الحرية الاصلية
والنسب وولاء العتاقة والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى
الى السكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كذا في الخائنة وجامع الفصولين
وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري
بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك
لم تقبل ولو استحققت عين من يوارث بقضاء بيعة ذكر انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة
والميت فلا تسمع بيعة وارث آخر كما في البرازة وفي شرح الدرر والفرر لم يلاحظ من باب
الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على السكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من واحد
وكذا العتق وفروعه واما الحكم في الملك المورث فعلى كافة من التار يخ لا قبله يعنى
اذا قال ز يدك اترك عبدى ملكك منذ خمسة أعوام فقال بكرانى كنت عبد عبد بشر ملكنى
منذ ستة أعوام فاعتقنى و برهن عليه اندفع دعوى ز يدك اذ قال عمر وليكرانك عبدى
ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى الآن و برهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل
ملكه كالعمر ويدل عليه ان قاضيه ان قال في أول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل
الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على
كافة الناس والثانى القضاء بالعتق في الملك المورث وهو قضاء على كافة الناس من وقت
التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه

بعد القضاء المذكور لا تسمع والا فالتصايجر العتق بدون ثبوت الملك للعتق لا يمنع من دعوى آخر

(قوله لفظا ومعنى الخ) يعنى بحيث يدل لفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن عند الامام وعندهما العبرة لما اتفقا عليه فترد الشهادة عنده من احدهما فى الف ومائة والاخرى فى الفين ومائتين وتقبل عندهما على الالف والمائة عند دعوى الاكثر لانهما اتفقا ١١٨ على الاقل وترد عند دعوى الاقل لان المدعى كذب شاهدا لاكثر والصحيح

قوله (قوله الاولى فى الوقف)

فلوشهد احدهما بالثالث مثلا والاخر بالنصف قضى بالثالث (قوله لا تقبل فى القذف) فلوشهد احدهما انه قذفه بالعارسية والاخر بالعرسية لا تقبل (قوله وقد ذكرت الخ) أى ذكر ذلك فى موضع آخر فلا ينافى ما قبله (قوله يوم الموت الخ) السرى ذلك ان القضاء بالينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محلا للنزاع بخلاف القتل فلورهن ان من شهدوا على اقراره فى وقت كذا كان ميتا فى ذلك الوقت لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء حتى اذا برهن ان فلانا مات يوم كذا وادعت امرأة نكاحا بعد ذلك اليوم وبرهنت تقبل بخلاف زمان القتل ولو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا قهرهنت المرأة ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمدائنات (قوله الا فى جدار يتيمين الخ) يستثنى ايضا الرضى والجمام يجبر الابن على التعمير ولو معسرا قيل للشرىك أنت لو شئت فيكون نصفه بنا

الفائدة اه وهنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه على السكافة بين أن يكون يمينه أو بقوله انا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزيا الى الخصائص الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره قضى بالاقل كما في النزازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعارية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وهما في شرح الزبلي الخامسة شهدان له عليه الغاؤه الاخر انه أقبله بالف تقبل كما في العدة السادسة شهد أحدهما انه أعتقه بالعرسية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة وأجفوا على انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية وذكر في الشرح ستة عشر أخرى فالمستثنى ثلاثة وعشرون ثم رأيت في الخصائص في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزداد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان وأربعون مسألة وبينهما فصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في النزازية والولو الجلية والقصول وعليها فروع الا في مسألة في الوولو الجلية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل ينتها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدهوى ذكر مسألة الصواب فيما ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت وذكر مسائل في خزنة الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أشبعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر لا يقبل لفسقه كما في القنية أبى أحد الشرى يكن العمارة مع شرى يكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فان الابن من الوصيين يجبر كما في الخانية وينبغى أن يكون في الوقف كذلك الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفـل بنفس فلان ولا يعرفونه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بغصب شئ مجهول كما في قضاء الخانية الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرف فواقدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية للقاضي ان يسأل عن سبب الذين احتياط فان أبي الخصم لا يجبر كما اذا اطلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب بأمره باخراجه ولا يجبره كذا في الخانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائر لانه موضع الخلاف ومحل الاولى فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في النساء روائية ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليلا دون الثاني كل من قبل قوله فعليه البمين الا في مسائل عشرة مذكورة في القنية الوصى في دعوى الاتفاق على التيمم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف أو يتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد البائع انما أذن وللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكر الاب ثمره لنفسه وادعاه

على شرطه (قوله الساق) أى العمارة ومن بعدهم فيفيد انه لا يتم بخلاف الائمة وهو مرد وهو قد صرح ابن لابنه الامام بان القول بعدم اعتبار خلاف مالك والشافعي لا يعول عليه وانه لا شك في اجتهادهم فيصير المحل باختلافهم مجتهدا فيه (قوله الا في مسائل عشرة الخ) الصواب عشر بالتدكير ويزيد اما لو اختلف في استعمال المسمى وفي القول للسابق بلا عيب

(قوله المقتضى عليه في حادثة الخ) أي قضاء الزام لا قضاء ترك فان المقتضى عليه قضاء ترك نسمع ذهواه وبينه وبينه نصير مقتضيا له
بسد ذلك في تلك الحادثة فمن لم يهر في أرض غيره فليس له حرم عند الامام خلافا لهما فاذا قضى القاضي بترك كفي يد
صاحب الارض أو بتركه في يد صاحب النهر فاقام بينة صاحب النهر أو الاخر على ملكية المسناة قضى له (قوله ابطال
القضاء) بان أقام بينة على اقرار المقتضى له ان ما قضى له حرام وامر رجلا ان يشتري له ذلك الشيء من المقتضى عليه بطل قضاء
القاضي (قوله بهذه الثلاث) التقييد بالثلاث ليس في كلامهم (قوله تناقض الوصي الخ) ومنه ما اذا قال هذه رضى عني ثم
اعترف بالخطا فله تزوجها بشرط عدم الثبات على اقراره ومنه تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ثم استزجاعهم الميراث
بحكم البيونة حيث تسمع دعواهم ومنه اداء المكاتب بديل الكتابة ثم ذهواه العتق ومنه دعوى المستاجر ملكية المستاجر
ميراثه من ابيه ومنه اداء الورثة ميراث الزوج ثم ذهواه البيونة ومنه خلع المرأة ثم ذهواها البيونة قبل الخلع وهل يشترط
في صحة سماع هذه الدعوى ابداء المدعى عذره عند القاضي ١١٩ والتوفيق أولا ويكتفي بإمكان التوفيق
خلاف (قوله بطلت في

الكل) كالوشهد انه قذف
امه او فلانة لا تقبل شهادتهما
ولو ادعى الاخ والاخت
وشهد زوجها وآخر ذ
شهادتهما (قوله بينة النفي الخ)
فلوشهدا انه استقرض من
فلان في يوم كذا فبرهن
على انه لم يكن في ذلك اليوم
في ذلك المكان بل كان في
مكان آخر لا تقبل الا ان
يتوازن عند الناس عدم
كونه في ذلك المكان
والزمان (قوله لم يقل قول
النصارى) أي ولم يقل وقالت
النصارى المسيح ابن الله
(قوله ارضعت الظئر الخ)
الصواب ارضعت الصبي
ولو اكتفيا بقولهما
ما ارضعته بلبن نفسها
لا تقبل شهادتهما لقيامها
على النفي مقصودا بخلاف
الاول لان النفي في ضمن
الاثبات ولو برهننا فيبينة

لابنه الصغير وفيما يدعيه المتولى من الصنف المقتضى عليه في حادثة لا تسمع ذهواه ولا بينته
الا اذا ادعى تاتى مالك من المدعى أو النجاشي أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادى
والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن
بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كافي الخاتمة التناقض غير مقبول الا فيما
كان محل الحقا ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كافي الخاتمة الشهادة اذا بطلت
في البعض بطلت في الكل كافي شهادة الظهيرة الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد
نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كافي العتاق منها بينة النفي غير
مقبولة الا في عشرة فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا انه اسلم
ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني وفيما اذا شهدا بفتح
الدابة عنده ولم يزل على ملكه وفيما اذا شهدا بخلع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام
أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكر
في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لوارثه لغيره وفيما اذا شهدا انها ارضعت الظئر بلبن
الاشاة لا بلبن نفسها كافي جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كافي الظهيرة بقر البزازية
وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول تبسيرا ذكره في
قوله عبده حران لم يبع العام فشهدا بنحره بالكوفة لم يمتق بناء على انه نفي معنى بمعنى انه
لم يبع القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرة الفتوى
على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كافي جامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف
رحمه الله فيما يتعلق بالقضاء كافي القنية والبزازية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام
الناس في ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره محمد رحمه الله في السير الكبير من جواز الاحتجاج
به فهو خلاف ظاهر المذهب كافي الدعوى من الظهيرة بقره وأما مفهوم الرواية فحجة كافي غاية
البيان من الحج الحق لا يسقط بتقادم الزمان قذفا أو قصاصا أو لعانا أو حقا للعبد كذا في امان
الجوهرة اذا سئل المفتي عن شيء فانه يفتي بالصحة جلا على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البزازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كافي مهر البزازية يتو بتعين
الاتقاء في الوقف بالانفع له كافي شرح المجمع والحاوي القدسي يقبل قول الواحد العدل

الظئر (قوله وفي ايمان الهداية الخ) لا يحصل لذكره هنا وانما يحمله بعد قوله ما تقدم شهادة النفي غير مقبولة (قوله
وأما مفهوم الرواية) أي ولو كان مفهوم مخالفة وكذلك مفهوم التصنيف (قوله اذا سئل المفتي) فلوشهد في رجل باع
ماله يفتي بالصحة وان احتمل انه غير عاقل (قوله المفتي انما يفتي الخ) أي لو كان هناك قولان معصيان بخلاف ما فيه
المصلحة منهما

(قوله في تقويم المتلف) يستثنى منه تقويم أصاب السرعة فلا بد من اثنتين (قوله وفي الجرح والتعديل) هذا في تزكية الصخر
وقال مجدلا بدمرائين (قوله وبالأخبار بالفاس الخ) يعني إذا أخبر القاضي بأفلاس المحبوس بعد مضي مدة الحبس أطلقه
(قوله وفي رسول القاضي) أي وفي إرسال القاضي (قوله وفي إثبات العيب الخ) وفي الجرح من البزازية يحتاج فيه إلى تقويم
أعدلين (قوله في الشهادة) أي فلا يكتفى بظاهر الحرية بل لابد من السؤال هذا إذا علم الخصم بالرق والأفلاطوشية
المقدوف عبيد أو زعم بحق فقال المشهود عليه هما عبدان أو قال القاذفان

١٢٠

القاطع أن المقطوع يده
عبد أو زعمت العاقلة أن
المقتول خطا بعد فلا يقضى
القاضي حتى تقوم البيئة
على الحرية (قوله في
ضمان الدرك) فيه نظر لأن
ضمان الدرك حادث بعد
البراءة لأن الاستحقاق
كان منه لما وقت البراءة
واتفقت الرواية على سماع
الدعوى في حق جلد
بعد الإبراء العام (قوله
إذا أقر الوارث الخ) فيه أن
هذا أقرار غير معين لإبراء
لمعين والأقرار لمجهول
باطل فلا يمنع التناقض
به الدعوى (قوله وببحث
فيه الطرسوسى الخ) أي
بحث فيما لو أبرأ الوارث
الوصى وإن أوهـم كلام
المصنف خلافة (قوله فله
ذلك إذا كان العين الخ) في
جامع الفتاوى ولو كانت
القسمة بقضاء القاضي
قطر مرغبن فاحش في
نصيب أحدهما يفسخ
لأن تصرفه مقيّد بالعدل
ولو كانت القسمة بغير قضاء
لم يلتفت إلى دعوى العين

في أحد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل
والمرجع وفي جودة المسلم فيه وردائه وفي الأخبار بالفلس بعد مضي المدة وفي رسول
القاضي إلى المنزكى وفي إثبات العيب وبرؤيق رمضان عند الاعتلال وفي أخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير إرش المتلف وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي إذا أخبره بشهادة
شهود على عين تعذر حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما إذا بعثه لتخليف المخدرة فقال
حلفتم لم تقبل إلا بشاهد معه كما في الصغرى للناس أحرار ببيان الآتي الشهادة والقصاص
والحدود والدية إذا أخطأ القاضي كان خطأؤه على المقضى له وإن تعدد كان عليه كذا في سير
الخانية وتماه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام فهو لاحق في قبضه إلا
ضمان الدرك فإنه لا يدخل بخلاف الشفعة فإنها تسمع به وأما إذا أبرأ الوارث الوصى أبرأه
عاما بآثاره قبض تركه والد له فلم يبق له حق منها إلا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا من
تركة أبيه وبرهن يقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركة أبيه ثم
ادعى على رجل دين تسمع كذا في الخانية وببحث فيه الطرسوسى بمخارجه ابن وهبان
الرابعة صالح أحد الوارثين وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الأصح جواز
دعواه في حصته كذا في صلح البزازية الخامسة الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع
الدعوى كما في دعوى البزازية وقبذ كرنا بعد هذا أن الإبراء عن الزبالة يصح فتسمع
الدعوى به وتقبل البيئة وفي البيعة لو قال لاحق في هذه البيعة ثم ادعى أن البئر له تسمع
ثم قال لو قال لاحق في هذه البيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده ففيه اختلاف
المتأخرين وفي البيعة أيضا ما من ورثة فاقسموا التركة بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه
من جميع الدعاوى ثم إن أحد الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركته ما يسمع اه وفي
قسمة القنية قسم أرضاً مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه
ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبين فله ذلك إذا كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وفي
إجارة البزازية أن الإبراء العام انما يمنع إذا لم يقر بان العين للمدعى فان أقر بعد أن العين
للمدعى سلمها له ولا يمنع الإبراء وفي دعوى القنية أن الإبراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة
وفي الرابع عشر من دعوى البزازية أبرأه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صلح
إذا أقر أنه لم يدعى ثم ادعى ثم ادعى بطلان ما لو قال لاحق في قبضه ثم ادعى لا تسمع
حتى يبرهن أنه حادث بعد الإبراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم أن قولهم لا تسمع الدعوى
بعد الإبراء العام لا يفسخ ما يثبت في جواب حادثة أقران في ذمته لفلان كذا وأبرأه
عاماً ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فإنه تسمع دعواه وتقبل بيئته
ولا يمنعها الإبراء العام لأنه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضيخان في الصلح أنه

(قوله ولا يمنع الإبراء) فان تكرر بعد هذا الأقرار فدعى عليه واقام البيئة تسمع (قوله من دعوى الوارث
الوكالة) أي الدعوى بطريق الوكالة (قوله والفرق في جامع الخ) هو أن قوله لاحق في عموم الإبراء فلا يكون له
حق بسبب الشراء ولا بغيره إلا إذا بين أنه ملكه بعد إقراره (قوله بما يطل بعده) أي أن هذا المدعى انما ادعى بما
يبطل إقراره بعد الإبراء لا قبله حيث قال أنه أقر بعدها

(قوله يدل على ان التناقض الخ) بان كان الكفيل اذى المال الى الطالب واراد ان يرجع على المكفول عنه الطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا او غنم ميتة مثلا واراد ان يقيم البيئته على الكفيل لا تقبل بيئته فيؤمر باداة المال وبقا له اطلب خصمك (قوله في الحد الخاص) احتزبه من حد القذف فلا تسمع فيه بدون الدعوى (قوله والوقف) اى ان كان على الفقراء او على المسجد ولو على قوم باعسانهم فلا تقبل البيئته بدون الدعوى (قوله دفع الدعوى الخ) اى بان يقول المدعى عليه هذا البنى اودعنيته أو أجرنيته فلان الغائب وبرهن ١٢١ عليه دعوت خصومة المدعى

لانه اثبت بيئته ان يده ليست يد خصومة ودفع الدفع ان يدعي ملكا مطلقا فقال اشتريته منك قد دفع فائلا بالاقالة فدفع فائلا بانك اقررت انك اشتريته متى تسمع (قوله وكما يصح قبل الحكم الخ) كما لو برهن على مال وحكم به فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء بطل الحكم (قوله والتفرق عن المجلس) اى وبعد التفرق عن المجلس (قوله احد الورثة الخ) مثل ذلك الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والموصى ومن عنده امتعة الناس اذا غاب عن البلد فتطلب الامتعة من الزوجة اذا كانت عندها (قوله فانه ينزل الخ) لانه حين ولاده لا كانه شرط عدالته فكانت ولايته مقيدة بها (قوله من عمل اقراره الخ) الاصل ان البيئته لا تثبت الا من خصم على خصم وان كون المدعى خصما ان يكون المدعى به

لو برهن بعده على اقراره قبله بانه لاحق لم يقبل ولو برهن بعده على اقراره بعده لانه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل اه يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرأ العام مبطل ولا كره في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه بالف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو صحيح وانما قمارا او غنم لا يقبل ولو اقر به الطالب عند القاضي بر يا واما لا تقبل البيئته على الاقرار لانها تسمع عند هذه الدعوى وقد بطلت هذه هنا للتناقض لان كفايته اقرار به ههنا اه وانظر ما كتبناه في المداينات من مسئلة دعوى بالبر بابر الابر او آخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخاص والوقف وعق الامتعة وحرمتها الاصلية وفيما تمحض لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيئته يصح بعده او كما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عنده غيره وكما يصح قبل الاشهاد يصح بعده هو المختار الا في ثلاث مسائل الاولى اذا قال الى دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال يئني به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفع فاسد او لو كان الدفع صحيحا وقال يئني حاضرة في المصر يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كذا في البرازية وعلى هذا الواقع بالدين وادعى ايفاءه او الابرأ فان قال يئني في المصر لا يقضى عليه بالدفع والاقتضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاءه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاءه بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد ابغى وكالة ونسابة ولا في مسلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القيمة لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا اسهل المدعى الثالثة اذا كان عنده ريبية البقاء اسهل من الابتداء الا في مسلتين الاولى اذا فسق القاضي فانه ينزل واذا اولى فاسق ايهما وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمراج الثانية الاذن لا يبقى صحيح واذا ابقى المأذون صار محجور اعليه ذكره الزيلعي في القضاء من عمل اقراره قبلت بيئته ومن لا فلا اذا ادعى ارضا او نفقة أو حضنة

اشباه ١٦ مما يجوز اقراره به ويلزمه بتصادقهما فتقبل بيئته فيه كاقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والولى وان كان مما يجوز اقراره به لا تقبل بيئته كالاقرار بالدم والاب والجد وابن لانه ليس بخصم وكذا التفصيل في المدعى عليه فان المدعى به مما يلزمه باقراره ينتصب خصما فتقبل البيئته عليه والا فلا (قوله الا اذا ادعى الخ) بان ادعى على رجل انه اخوه وبخاصه في ميراث ابيه او يطلب من القاضي فرض النفقة عليه او يدعى على رجل في يده لقيطانه اخوه ويريد تزوجه منه بسبب الحضنة واقام البيئته قبلت بيئته لان ما يدعيه على الغائب سبب لما يدعيه على الحاضر فانتصب خصما

(قوله لا تقبل) لانه لاحق يقضى به على المدعى عليه ليصير ثبوت النسب من الغائب تابعاً لذلك الحق (قوله بخلاف) (الابوة الخ) فانه تقبل البيينة على ذلك وان لم يدع حقا آخر مع النسب (قوله بنوعيه) اي ولاء العتاقة وولاء الموالاة لان الولاء يلزم المقر باقراره (قوله الا في الوصية لوالخ) يعني رجل له على القاضي المديون فقضى بوصايته جاز استحسانا لانه صليح الدين فادعى رجل انه وصى الميت ١٢٢ واقام بيينة عند القاضي المديون فقضى بوصايته جاز استحسانا لانه صليح

شاهدا هنا فيصالح قاضيا فلو دفع اليه الدين صح الدفع ولو دفع القاضي الى من يزعم انه وصى ثم شهد الشهود بوصايته فقضى بتلك البيينة لا ينفذ قضاؤه واذا لم ينفذ لا يبرأ من الدين لانه بعد قضاء الدين لا يصح شاهد الا انه يشهد لنفسه (قوله وبخلاف الخ) اي لو ادعى ان الغائب وكله بقبض ديونه واقام البيينة عند القاضي المديون فقضى بوكالته ثم قضاء الدين لا ينفذ قضاؤه ولا يبرأ من الدين لانه لا تقبل شهادته بالوكالة فكذا قضاؤه والفرق بينه وبين الوصي ان القاضي يملك نصبه بدون البيينة فلم يكن منهما ولا يملك نصب الوكيل عن الغائب لرجاء حضوره (قوله وصحح البرازي) نسخة البرازية المصححة لا تاحقه (قوله وذكر في قسمة الولوالجية الخ) وهي ضيقة بين خمسة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل

فلو ادعى انه اخوه أو جده أو ابنه أو ابن ابنه لا تقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجية والولاء بنوعيه وكذلك ما عتق ابيه وهو من مواله وتماه في باب دعوى النسب من الجامع لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتبعوا وضرورة فالاولى اثبات توكيل كافر كافر باقرارين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيتعدي الى خصم مسلم آخر وكذلك اشد اشد ما على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذلك اشد اشد ما على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المثلتين لكونها شهادة على المسلم قصدا وفيما سبق ضمنا والثاني في مسئلتين في الايصاء شهد كافرين على كافر انه ادعى الى كافر واحضره سبعا عليه حق للميت وفي النسب شهد انا ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم لم يحق ونعماء في شهادات الجامع لا يقضى القاضي لنفسه ولان لا تقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضي غير يمين فثبت ان فلانا وصيه صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مذيون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده ونعماء في قضاء الجامع امين القاضي كالقاضي لاعدته عليه بخلاف الوصي فانه تطهقه العهدة ولو كان وصى القاضي فبين وصى القاضي وامينه فرق من هذه ومن جهة اخرى وهي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصى له ولو لم يوص له القاضي بخلافه مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلتك امينا فيبيع هذا العبد واختلوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد ولا يصح انه امينه فلا تطهقه عهدة وقد اوضحنا في شرح السكز وصحح البرازي من الوكالة انه تطهقه العهدة فليراجع ينصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين اوله اولت تنفيذ وصيته وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا واراد رده بعيب بهدموته وفيما اذا كان اب الصغير مسرفا بذرا فينصبه للمفظ وذكر في قسمة الولوالجية موضعا آخر ينصب فيه فليراجع وطر بق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان فلان مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصى فالوصى وصى الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاء والمأمور بذلك لا يقبل القاضي الهدية الا من قرىب محرم او ممن جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب القلانسي من السلطان ووالي البلد ووجهه ظاهر فان منعها انما هو للعرف من مراعاته لاجلها وهو ان راع الملك ونائبه لم يراع لاجلها اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي البرازية والحقت به مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن

نصيب أحد الحاضرين فطلب شر يكه الحاضر القسمة عند القاضي واخبراه بالقضية فبأمر القاضي شر يكه لا نصيب أحد الحاضرين فطلب شر يكه الصغير لان المشتري قام مقام البائع وكان للبائع ان يطالب بشر يكه ويراد ما اذا اشترى الاب شيئا من ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب القاضي وصيا له رد عليه ويراد ما لو استحق المبيع فاراد المشتري الرجوع بالثمن وقدمات البائع ولا وارث فالقاضي ينصب وصيا ليرجع المشتري عليه وانظر بقية الزادات في المحشى (قوله وطر بق نصبه الخ) ينصب وصيا في التركة انما كانت وقيل ينصبه فيما في ولايته من التركة وقيل بشرط كون اليتيم في ولايته (قوله لا يجوز قضا القاضي الخ) مثله الا قضا فلا ينبغي للفي ان يقضى لمن لا تقبل شهادته له اذا كان هناك مفت غيره

(قوله قال في المتن) من الحسابة المذكورة ليس مبرحاً في أن المذهب عندنا عدم التفريق في شهادة النساء إذا ارتأى القاضى على أن المحشى نقل عن الناجية أن أم الشافعى شهدت هى وأم المربى فأراد القاضى أن يفرق بينهما ليساهما منفردتين فقالت أم الشافعى الخ قال السبكي والمعروف في مذهب ولا هارضى الله عنهما إطلاق التفريق إذا ارتأى الحاكم (قوله مع وجود قاضى الخ) ١٢٣

في نصب القضاة فلو كان منصوباً بمن قبل الخليفة فملا قضاة من مصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان لا يجوز وأما التفرير في الوظائف مع وجود قاضيه فيجوز (قوله الألفي مسألة) هى لو حكم أحد الشرى بكن وغيره له رجلا فحكم بينهما والزم الشرى شيأ من المال المشترك بعد حكمه على الشرى تعدى إلى الغائب لأن حكمه بمنزلة الصلح وهو من صنع التجار (قوله وذكر الخصاص الخ) ما ذكره هو أنه لو شهد أحدهما أنه وكله في الخصومة عند فلان الفقيه وشهد الآخر أنه وكله في الخصومة عند الفقيه فلان محض آخر لا يجوز بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة عند قاضى كذا وشهد الآخر أنه وكله بالخصومة عند قاضى كذا فاض غير الأول (قوله دفع الضرر) هو أنكار الطالب الوكالة (قوله وإن يكون القاضى الخ)

لا تقبل شهادته لأنه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضى أن يفرق بين الشهود الألفي شهادة النساء قال في المتن حكى أن أم بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقا بينهما فقالت ليس لك ذلك قال الله تعالى (ان تفضل أحدهما فخذ كرا حادهما الاخرى) فسكت الحاكم شاهد الزور إذا تاب تقبل توبته إلا إذا كان عدلاً عند الناس لم تقبل كذا في المتن قط قضاء الأمير جائز مع وجود قاضى البلد إلا أن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا في المتن قط الحكم كقاضى الألفي أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز وفيه أن حكمه لا يتعدى الألفي مسألة وذكر الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين خالف الحكم فيها القاضى كل موضع تجرى فيه الوكالة فإن الولي ينتصب خصماً من الصغير فيه وما لا فلا ينتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقه بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط لا تسمع البينة على مقر الألفي وارث مقردين على الميت فتقام البينة للتعدي وفي مدعى عليه أقرب بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر وقال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز إقامتها مع الإقرار به في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلاً انتهى ثم رأيت رباعاً كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع إقرار المستحق عليه لئتمكن من الرجوع على بائنه ولا تدمع على ساكت الألفي مسألة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامساً في القنية معزى إلى جامع البرغزى لو خصوم الأب بحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع إقراره بخلاف الوصى وأمين القاضى إذا أقر خرج عن الخصومة انتهى ثم رأيت سادساً في القنية لو أقر الوارث للوصى له فانها تسمع البينة عليه مع إقراره ثم رأيت سابعاً في إجارة منية المفتى أجرداً به عينها من رجل ثم من آخر فأقام الأول البينة فإن كان الآخر حاضرًا تقبل عليه البينة وإن كان يقر بما يدعى هذا المدعى وإن كان غائباً لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد الطلب الألفي مسائل أن يكون عاجزاً عن الذهاب وفيما إذا قام الحق بغيره إلا أن يكون أصرع قبولاً وأن يكون الحاكم جائزاً وإن يخبره عدلان بما يسقط وإن يكون معتقد القاضى خلاف معتقد الشاهد وأن يعلم أن القاضى لا يقبله الفاسق إذا تاب تقبل شهادته إلا المحدود في القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور إذا كان عدلاً على ما في المنظومة وفي الخاتمة القبول لا تقبل شهادة الفرع لأصله إلا إذا شهد الجد لابنه على أبيه شهادة الفرع على أصله جائزة إلا إذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق ضرة أمه والام في نكاحه إذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والإجارة والصلح

كما لو كان القاضى حنفياً لا يرى هبة المشاع فيما ينقسم وكان الشاهد شافعي يري صحتهما (قوله إلا المحدود في قذف الخ) يستثنى الذمى لو قذف مسلماً ثم قبل تمام الحد (قوله إلا إذا شهد الجد الخ) فيه أن هذان شهادة الأصل لفرعه وإن أعيد الضمير في أبيه للجد (قوله والإجارة) مخالف لما ذكره المحسنى في بصره من أن بينة الطوع في الإجارة أولى

(قوله والاقرار الخ) مخالف لما في التاخر خانية لو ادعى الاقرار طاعة اقام المدعي عليه البينة انه كان ذلك الاقرار به في التاريخ
هن اكره فالبينة بينة المدعي عليه وان لم يورخا او راعا على التفاوت فالبينة للمدعي (قوله اذا اختلف المتبايعان الخ) أي
اختلفا في قدر الثمن أو المبيع ١٢٤ أو فيه أو في وصف الثمن أو جنسه ولم يبرهن واحد منهما على ما ادعاه فخالفا

(قوله خلاف كل يعتق الخ) والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول
للمدعي الصحة اذا اختلف المتبايعان فخالفا الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا فبالبيع على
بعته على صديق دعواه فلا تخالف ولا فسخ و يلزم البيع ولا يعتق العبد واليمين على
المشتري كما في الواقعات القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض
الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر
سنة لا تسمع ويجب عليه هدم سماعها الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب
الدين المدعي به ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب المحاسبة بين المدعي والمدعى عليه فان
امتنع لا جبر وهما في الخانية وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي
تخلف الشاهد ان رآه جاثرا كما في الصيرفة وقيمة اذا باع الاب والوصي عقارا صغيرا للرأي
الى القاضي في نقضه كما في بيع الخانية وفي مدة حبس المدينون وفي تقييد المحبوس اذا خيف
فراره وفي حبس المدينون في حبس القاضي أو الخصوم اذا خيف فراره كما في جامع
الفصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا تمسكه وقيمة اذا تصرف الناظر فيما
لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف
العاجز فانه يقيم اليه كما في القنية من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في
موضعين اشترى عبدا و قبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
فانه تقبل وهب جارية واستولد لها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولد لها
وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا في بيع الخلاصة والبرازية ووردت عليهم مسائل الاولى
بأيه ثم ادعى انه كان اعتقه وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضري الحسرية
وفردها انتهى وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير او الاستيلاء تسهم فالحجة في كلام
الفتاوى مثال في دعوى البرازية يسوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وكذا خلافا
فيها الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بائعها كان جعلها مقبرة او مسجدا او ثالثا اشترى
عبدًا ثم ادعى ان البائع كان اعتقه الرابعة باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع
الخانية وقضاها وفصل في فتح القدير وفي آخر باب الاستحقاق فليست برة وفصل في
الظهيرية فيه تفصيلا آخر ووجه وظاهر ما في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة
باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بين فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
المتولى على الوقف كذلك ذكر الثالث في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى
الفساد وشرط العمادى النوفية في بانه لم يكن عالما به وذ كرفها اختلاف ما من فروع اصل
المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم تقبل ومنه الوضوء البرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية لا تثبت اليد في العقار الا
بالبينة او علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنية

ما في معتمد الكتب من عدم التحليف فذلك عند ظهور الدلالة خصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا او
التركي والمجهول لا يركى المجهول (قوله وفصل) هو انه ان برهن ان ما به وقف لا تقبل لان مجرد الوقف لا يزيل المالك عند الامام
بخلاف الاعتناق ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل (قوله وفصل في الظهيرية الخ) هو انه لو ادعى انه وقفها قبل البيع فاراد
تحليف المدعي عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى وان اقام البينة قبل لا تقبل للتناقض وقبل تقبل لان

٣ التناقص يمنع الدعوى والدعوى ليست بشرط لاستماع البينة على الوقف (قوله كما في البرازية) عبارتها واعلم ان ما يجز فرغانة ذكروا ان الشرط في دعوى العقار في بلاد قد قدم بناؤها بيان السبب ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل بسبب الخطه وصاحب الخطه غير موجود بخلاف المنقول لعدم المانع من الحمل على التملك من الاصل وفي دعوى الدين لا بد من بيان السبب (قوله لهجة الدعوى) أي دعوى العقار لانه لا يثبت اليده فيه بالتصادق

١٢٥

(قوله أو الشراء منه) أي من واضع اليد فلو ادعى الشراء من واضع اليد وصادقه على وضع اليد كفي تصادقهما ولا يحتاج الى بينة (قوله الامام يقضي الخ) الفرق بينه وبين القاضي ان اقامة الحدود له والمفتي به في زماننا ان القاضي لا يقضي بعلمه من غير استئناء لشي (قوله القاضي اذا قضى الخ) المراد القاضي المجتهد أما المقلد فلا يقضي الا بالصحيح من مذهبه حتى لو قضى بغيره لا ينفذ (قوله الموطوءة عقبة) أي عقب الوطئ في طهر (قوله أو شهادة بخط أيه) صوابه وشهادة على خط أيه (قوله أو رفع اليه) حكم الخ) فيه ان الكلام مفروض فيما ينفذ فيه نضا القاضي وما لا ينفذ لا فيما يرفع اليه من قضاء قاض آخر فلا ينفذه (قوله بحجر سفيه) الصحيح معه الحجر على السفيه وهو قوله ما اذا حجر القاضي عليه ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره جازلان حجر الاول فتوى لا قضاء دم المقضى عليه

أو الشراء منه كما في البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل لدعي دينا بسبب فشدها بالمطلق او كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشدها بالامانة وكو حة لدعي ملكا مطلقا بالتاريخ فشدها به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب وقتل فشدها بالاقرار به ادعى الكفالة عن فلان فشدها بها كفالة عن آخر ادعى ملك عين بالشراء من رجل لم يبينه فشدها بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشدها بسبب وقال المدعي هولي بذلك السبب ادعى الايقاع فشدها بالابراء او التهليل ادعى الهبة فشدها بالصدقة كما في التلميص وما قبلها من الخلاصة وقع القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الامام يقضي بعلمه في حد القذف واقصاص والتعزير كذا في السراجية وفي التهذيب يقضي القاضي به ليه الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاءه الا في مسائل نص فيها نفيها على عدم النفاذ لو قضى به بطلان الحق بضي المدة والتفر يق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لاحضرا او بصفة نكاح مزية ابيه وابنه لم ينفذ عند ابى يوسف رحمه الله او بصفة نكاح ام مزية او بنتا او نكاح المتعة او بسقوط المهر بالتقدم او بعدم تأجيل العنين او بعدم صحة الرجعة بلارضاهما او بعدم وقوع الثلاث على الحي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع الثلث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه او بنصف الجاهل من طلقها قبل الوطئ بعد المهر والتجهيز او بشهادة بخط ابيه او في قسامة يقتل او بالتفر يق بين الزوجين بشهادة المرضعة او قضى لولده او رفق اليه حكم صبي او عبدا او كافر او الحكم بحجر سفيه او بصفة يبيع نصيب الساكت من قن حره احدهما او يبيع متروك التسمية عبدا او يبيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح او بطلان عفو المرأة عن القود او بصفة ضمان الخلاص او بزياة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو محل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو يبيع درهم بدرهمين يدا يدا او بصفة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بثلث مال أو بحذف القذف بالتعريض أو بالقرفة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حررته من البرازية والعمادية والصيرفية والتاريخانية الشاهد اذا ردت شهادته لعله تمزالت العلة فشدها في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القنية للمصم ان يعطى في الشاهدين بثلاثة انهم عبدان أو محدودان أو شرى كان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا تشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا على خصم بحق وذكر اسم واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكرنا في فصوله فروعين مختلفين حكم لذكر ان احدهما يقاس على

وله (قوله في معتق البعض) أي في المعتق الذي هو بعض عبيد المعتق ومات ولم يبينه

الاخر وفرق بينهما في جامع الفصولين فليست ضرورية ههنا مسائل القضاء وعلى هذا
 لو شهد ابا ن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو قضى بتوكيلها كان
 قضاء الزوجية ينفرد به هي حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بشيوت
 الرضاية ان يعاق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بمحق على آخر ويتنازعان في
 دخوله فتقام البينة على رؤياه فيثبت رمضان في ضمن ثبوت التوكيل واصل القضاء
 الضمني ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى كفاة على رجل بمال باذنه فامر بها وانكر
 الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد او على الاصيل
 الغائب ضمنا وله فروع وتفاصيل ذكرناها في التمرح قال في خزائن الفتاوى اذا مات
 القاضي انزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا تنعزل ولايته
 وقضائه اه وفي الخلاصة وفي هداية النامى لومات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت
 امرائه الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل النائب بخلاف موت
 القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث
 لا ينزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان
 أو نائب العامة لا ترى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ رحمهم الله اه وفي
 البرازية مات الخليفة وله امر او عمال فالكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انزل
 خلفاؤه وكذا امرائه الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات
 لا والفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي
 لا ينزل القاضي اه وفي العمادية وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضيخان
 واذا مات الخليفة لا ينزل قضاؤه وعماله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف
 غيره ومات القاضي أو عزل لا ينزل خليفته اه فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في انزال
 النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي يدل على
 ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالاولى لكن علمه بانه نائب السلطان فبدل على ان النواب
 الاثنان ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل
 ولا يفهم أحد الا ان انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن القيس ونائب القاضي في زماننا
 ينزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في
 المعراج كونه كوكيل قاضي القضاء مذهب الشافعي وأحمد رحمهم الله وعندنا انما هو نائب
 السلطان وفي التاتارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اه
 وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى قima اه وفي
 التهذيب وفي زماننا ما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاء استخلاف الشهود كما
 اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب الكردي في باب أبي يوسف رحمه
 الله اعلم ان تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى
 القاعدى وخزانة المفتين ان السلطان اذا أمر قضاؤه بتحليف الشهود يجب على العلماء
 ان ينصحو السلطان ويقولوا له لا تكلف قضائك أمرا ان أطاعوك يلزم منه مخطط
 الخائف وان عصوك يلزم منه مخططك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضاؤه
 فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت في تلبيس الشهود وأبطلت حكمي لم يصح والقضاء

(قوله في جامع الفصولين)
 الفرعان ادعى ان له على
 احمد بن محمد بن احمد كذا
 فشهدا ان هذا احمد بن
 محمد بن احمد لهذا المدعى
 كذا ثبت المال لا النسب
 والاخر ادعى ان له على
 فلان دينا وانه مات وانت
 ابنه واسم أبيك كذا واسم
 جدك كذا ثبت المال
 والنسب والفرق بينهما ان
 الاشارة في الاول تقى عن
 ثبوت نسبه اذا الحق ثبت
 وان لم يثبت نسبه وأما
 الاخر فلا يثبت حقه
 لا بثبوت نسبه (قوله فيدل
 الخ) مبنى الدلالة حمل قول
 البرازية لانه نائب السلطان
 على ان المراد كون المستنيب
 هو السلطان والذي
 يقتضيه النظر ان المراد
 كون النائب الذي استنابه
 القاضي نائبه عن السلطان
 فلا يدل على ما قاله كما حرره
 المحشى

(قوله كان بمنزلة الفتوى) لم يبين وجه عدم كونه حكما مع صدق اسم الفقير على من ذكر ١٢٧ (قوله بخلاف الوارث اذا باع

الخ) فيه ان يبيع الوارث مساو
ليبيع القاضي في عدم النقص
والشرائ من المبيع محلا بوقف
(قوله لا ينزع القاضي بالردة
الخ) لان الكفر لا ينافي ابتداء
القضاء في احدى الروايتين
حتى لو قلنا الكافر صحيح وان لم
يصح قضاءه حال كفره فلو
اسلم ليجتاج الى تعذيب
التقليد على هذه الرواية
(قوله طلب من القاضي
كتابة الخ) سما لودعي اني
قضيت الدين الذي على افلان
واقام يذنه وقال للقاضي اني
اريد ان اقدم البلد التي هو فيها
واخاف ان ياخذني بالمال
فا كتب الى قاضي ذلك البلد
فانه لا يسمع من شهوده ولا
يكتب واجمعوا على انه لو قال
يجدني الاستيقامة وخاصة في
فامع شهودي واكتب الى
ذلك البلد ان يكتب (قوله
ارسال القاضي الخ) أي
ارسال القاضي امينا للمخدرة
للدعوى واليمين اذا لم تثبت
الوكالة عنها جاز فالخبر
محذوف (قوله لا يمين على
الصبي الخ) في المنية الصبي
العاقل المأذون له يستخلف
عند علمائنا وقضى بنكوله
وفي المحجور اذا لم يكن للدعي
بينة لا يكون له احضاره
عند القاضي لانه لو نكل
لا يقضى عليه بالنكول ولو
كان له بينة وهو يدعي عليه
الاستهلاك فله احضاره مع

ماض كما في الخاتمة وقيد في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي السكت بما اذا كان
بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اه الا في سائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله
الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له
خطؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تب دل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه
مخالف لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضي حكم بقوله سلم المحدود
الى المدعي والامر برفع الدين والامر بحبس اه الا في مسئلة في العمادية والبرازية ووقف على
الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة
الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر صح فعل القاضي حكم منه فليس له ان يزوج
اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضي
مال اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصي أقامه فذ كورة في جامع الفصولين من فصل نصرف
الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز يبيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما شراء
من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه ولو باع
القاضي ما وقفه المر بوض من ماله بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر ليلتم بيبطل المبيع
ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى
 بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف
الا في مسئلة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له ان يعطى غيره
كما في جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجه القاضي كان
وكيلا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه كذا في اقامه مية
فالمستثنى مسئلتان وقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القولي
دون المفعلي فليقبله وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر سامع اقراره لا تشهد على وسعه
ان يشهد عليه كما في الخلاصة اذا قال له المقر له لا تشهد عليه بما أقر فحينئذ لا يسعه كما في حيل
التاثر خاتمة من حيل المدانبات ثم قال واختلفوا في ما اذا رجع المقر له وقال انما نعتك لعذر
وطلب منه الشهادة قبل يشهد وقيل لا يحلف القاضي غريم الميت بان الدين واجب لك على
الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتا باقرار المر بوض من ماله كذا في التاثر خاتمة من كتاب
الحيل انما تجوز اقامة البيينة على المسبخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر وان علم به فلا اثبات
التوكيل عند القاضي بلا خهم جائر ان كان القاضي عرف الموكل بانه مسخر ونسبه لا ينزع
القاضي بالردة والفسق ولا ينزع والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم الثاني واختلفت
المشايخ فيهم الله في القاضي الا ان يكون في المنشور اذا اتاك كتابي فقد عزتلك فلا ينزع الا
به طلب من القاضي كتابة حجة البراءة في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي يوسف رحمه الله
خلاف محمد رحمه الله واجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق وقال القاضي
قضيت بكذا عليك بيمينه او اقرار يقبل ارسال القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين لا يمين
على الصبي في الدعوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضي اسماءها ولا يحلف العبد ولو محجورا
و يقضى بنكوله ويؤاخذ به بعد العتق الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول
الاجل لا يقبل قول أمين القاضي انه حلف المخدرة الاشهاد دين القضاء يخصص بالزمان
والمكان فلو لاه قاضيا بمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير

وايه لاشارة الشهود اليه فيؤمر الولي بالاداء من ماله (قوله لا يقبل قول امين الخ) تقدم انه يقبل قول شاهدي معه

(قوله ولا تقبل شهادة الخ) الصواب ان يقول لا تصح شهادته ولا تصح الصلاة خلفه اذ لا يلزم من عدم القبول عدم الصحة
(قوله تقبل الشهادة الخ) يعني ١٢٨ و يقضى بها بشرط حضور الزوج والمولى لا حضور المرأة والامة على

مكان ولايته لا يصح واختلّفوا فيما اذا كان العقار لاهي ولايته فاختلفوا في الكثرة عدم صحة
فضائه وصح في الخلاصة المصحة واقصر قاضيان عليه والاختلاف انما هو في العقار لاهي
العين والدين كافي البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم شهد على قضائه في غير ولايته
لا يصح الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لا أدري امؤمن انا اولاً للشك في الايمان وكذا
امامته كذا في شهادات الولوالجية تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وغنى الامة
والودف وهلال رمضان وغيره الالهلال الفطر والاضحى والحدود الاحد القسطن والسرة
واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النسب كافي الظهير بتم النسب وجزم بالقبول ابن
وهان وفي تدبير الامة وحرمه المصاهرة والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون
دعواه عنده خلافاً لما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا والنكاح بثبت
بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج والحرمة فيه حق الله تعالى فجاز ثبوته من غير
دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح المشهود عليه بشئ ان كان حاضراً كتبت الاشارة
اليه وان كان غائباً فلا بد من تعريفه باسمه وامم ابيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ
ولا الى الحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهوراً وتكفي النسبة الى الزوج
لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسامه ومولاه واب مولاه ولا بد
من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولها انه لا يشترط في المخبر لاشهاد باسمه
ونسبه أكثر من عدلين لانه أبسر والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالها
لا الشاهد السكل من البرازية لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا أقامه واراد ان يكتب القاضي
الى آخر فانه يكتب كافي البرازية وقد كرى في القنية من باب ما يطل دعوى المدعى قال سمعت
شيخ الاسلام انقاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيراً ان الرجل يقر على نفسه
بمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض و بعضه باعاه ونحن
نفى انه ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان من قضائنا نفى انه مضطراً الى هذا الاقرار اه
وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وفمت واقعة في زماننا رجلان كان يشتري الذهب
الردى زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستقل منهم فابروهم عابقي لحم عليه حال كون
ذلك مستهلكاً فكتبنا و غيرى انه يبرأ وكتب ركن الدين الزنجاني الابرأه لا يعمل في الربا
لان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الدين الحلبي معللاً بهذا التعايل وقال هكذا سمعت
عن ظهير الدين المرغيناني قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت أطلب الفتوى لا محجوباً بي عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الاثمة الحنطلى
فاجاب انه يبرأ ان كان الابرأه بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظنى
بصحة جوابي ولم أحجوه يدل على صحته ما ذكره البرزدوى في غناء الفقهاء من جملة صور البيع
الفاسد بجملة العقود الربوية يملك العوض قيم بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله
ولو لم يصح الابرأه لرد مثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لا رد عين ما استهلك و برد ضمان

المشهور (قوله والخلع الخ) يشكل عطفه على النسب فانه لا خلاف في الخلع بل تقبل فيه الشهادة حسبة اتفاقاً وبسقط المهر من ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعاً (قوله ولا تقبل في - ق العبد) اعلم ان الشهادة بلا دعوى مقبولة في حقوق الله لان القاضي يكون نائباً عن الله فتكون شهادته على خصم وغير مقبولة في حقوق العباد وهذا متفق عليه لكن الغالب عندها في عتق العبد حق الله لان الحرية يتعاقبها الزكاة والجمعة والعيد والنج وتام الحد فلذا لا يجوز استيفاء الحر برضاه لما فيه من ابطال حق الله فتقبل بدون الدعوى والغالب عنده حق العبد لان نفع الحرية عايد اليه من مالكه فلا يقبل بدون الدعوى (قوله لان حل الفرج الخ) ومن صورها ما اذا أراد ابن المشهود بنكاحه تزوج من نكحها أبوه جاهلاً فلا شهود الشهادة بنكاح أبيه من غير دعوى

(قوله وان كان غائباً الخ) فيه ان الدعوى على غائب لا تصح فكيف تصح الشهادة الا ان يقال هذا في كتاب ما القاضى الى القاضى (قوله والقاضى هو الذى الخ) يعني اذا أمن الشهوة فاذا خاف امتنع القاضى والشاهد (قوله وأراد ان يكتب الخ) يعني اذا كان لرجل على آخر دين في بلدة اخرى وله شاهد واحد في بلدة اخرى و آخرى بلدة المدعى عليه وأراد ان يقبل شهادة من في بلدته

(قوله وأما الذي الخ)

لا شك في صحة إبرة البعثة
فيما علمكم وهو الذين الثابت
في الذمة وأما فيما لا علمكم
وهو حق الشرع فلا عمل
لإبرائه لأنه ليس حقه وقد
تعذر بعدم التصور بعد الهلاك
(قوله ولوعين للنظر الخ)
أي لوعين القاضي للنظر
معلوماً تعزل القاضي نظراً
القاضي الثاني فيما عينه
القاضي الأول للنظر الخ
(قوله حرمة أحداث الخ)
لا يلزم من حرمة الشيء بطلانه
فأصواب إسقاطها والتعبير
ببطلان (قوله سئل الشهود
الخ) الفرق أن النكاح له
تحقق بدون المهر بخلاف
البيع لا تحقق له بدون الثمن
(قوله على المتنفة) أي سواء
كان عند التعريف أولاً وفي
المحيط يجوز عند التعريف
(قوله من وراء جدار) إلا إذا
علم يقيناً أن ليس وراء الجدار
غيرها (قوله على المرض)
لأن الحوادث تضاف لأقرب
أوقاتنا (قوله إلا في مسألة)
هي لو قال المصوب منه قيمة
ثوب مائة وقال الغاصب
لا أدري ما قيمته ولكن علمت
أن قيمته لم تكن مائة فالقول
للقاصب مع عينه ويجبر على
البيان لأنه أقرب قيمة مجهولة
فأذا لم يبين يحلف على ما يدعي
المصوب منه فإن حلف بأخذ
مائة (قوله وأما في الدور
والعقار) أي وأما التعدي
ففيها

ما استهلك لا يرتفع العدة السابق بل ينقرر مفيداً للملك في فصل الزنا فلم يكن في رده فائدة
تفرض عقد الزنا باليمين ذلك حق الشرع وأما الذي يجب حقاً للشرع مردعين الزنا أن كان
قائماً لا ردضمانه أهـ وقد اختلفت آخذ من الأولى بأن الشهود إذا شهدوا أن البعض
لاحقيقته وأما في مواطاة وحيلة تقبل لا يجوز إطلاق المحبوس إلا برضاه خصمه إلا إذا
ثبت اعساره أو أحضر الذين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي في الأوقاف مبنى على
المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك أشياء في القواعد وما يدل عليه أنه لو
عزل ابن الواقف من النظر المشروط له وولي غيره بلا خيانة لم يصح كأي فصول العمادى من
الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولوعين للنظر معلوماً وعزل نظر الثاني أن كان ما عينه
له بتقدير أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه والاجمل له أجر المثل وحط الزيادة كأي التقنية
وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فرائش المسجد غير شرط الواقف كأي الذخيرة وغيرها
وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة أن من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشرع لم يخرج
عن العهدة وتقلنا هناك فرعاً من فتاوى الولوالجية ولا يعارضه ما في التقنية طالب القيم أهل
المحكمة أن يقرض من مال المسجد للامام فإني فامره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مقلداً
لا يضمن القيم أهـ لأنه لا يضمن بالأقراض باذن القاضي لأن القاضي الأقراض من مال
المسجد يولى الكافي من الشهادات الأصح أن القاضي إذا علم أن المحضر مسخر لا يجوز إقامة
البينة ولا يجوز إثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة المتغفل ويقبل إقراره
كأي الولوالجية شهدا على أنه مات وهي امراته وآخران أنه طلقها فالأولى أولى تنازعاً في
ولا رجل بعد موته فبرهن كل أنه أعتقه وهو يملكه فالمراث بينهما كالو برهننا على
نسب ولد كان بينهما أو أمة سبقت وقضى به لم تقبل الأخرى سئل الشهود بالبيع عن
الثمن فقالوا لا نعلم تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كأي الصيرفة الأصح
أنه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المتنفة واجبوا على أنه لا يقسم لها من وراء جدار كذا
في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا ندرى أكان في صحة أو مرض فهو على
المرض ولو قال الوارث كان مريضاً يصدق حتى يشهدوا أنه كان صحيح العقل وفي الخزانة قالوا
هو زوج الكبرى لم يكن لا ندرى الكبرى نسكفه إقامة البينة أن الكبرى هذه شهدا أنها
زوجت نفسها ولا نعلم هل هي في الحال أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا ندرى
أنه هل هو في ملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح والمالك في الحال بالاستصحاب والشاهد في
العقد شاهد في الحال انتهى وفي البرازية معزى إلى الجامع الشاهد عاين دابة تنبعم دابة
وترتفع له أن يشهد بالمالك والتناج انتهى لا يحلف المدعى إذا حلف المدعى عليه إلا في مسألة
ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيها أنها من خواص هذا الكتاب
وغيره فيجب حفظها للأعب بالشرط فلا يسقط العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة
الحلف عليه وإخراج الصلاة عن وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذو كرش من الفسق
عليه كما بيناه في شرح الكنز الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع إلا في دعوى الغصب في
المقبول وأما في الدور والعقار فلا فرق كأي البينة شهادة الزوج على زوجته مقبولة الإبرتنها
وقد ذكرنا كأي حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها بأنها أمه لم جل يدعيها فلا تقبل إلا إذا
كان الزوج أعطاه المهر والمدعى يقول أذنت لها في النكاح كأي شهادات الجنائسة

(قوله اذا شهد نصرانيان الخ) انما لا تقبل لانه يلزم من القبول القتل لان البينة حجة متعذبة ولذا ردها على المسلم والمسلمين لانه لو قبلت لزم القتل شهادة النساء بخلاف الشهادة عليها لعدم القتل وينبغي ان تقبل بالنسبة للخبر على الاسلام كما نقل عن نوادر ابن رستم انه تقبل شهادة تهما ولا يقتل (قوله فلا يصلى عليه الخ) لانه لا تقبل شهادة الكفار في الديانات ومقتضاه ان الشهادة عليه في الحياة تتضمن ١٣٠ الشهادة عليه بالردة بخلاف الشهادة عليه بعد الموت فانها شهادة

تقبل شهادة الذمي على مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه ثانيا تقبل للارث ويصلى عليه بقول وليه كما في الخاتمة وفيما اذا شهدا على نصراني ميت بدين وهو مدبون مسلم وفيما اذا شهدا عليه بعين اشتراهما من مسلم وفيما اذا شهدا ربعة نصارى على نصراني انه زنى بمسئلة الا اذا قالوا استكرهها فيحد الرجل وحده كما في الخاتمة وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول وصورته في شهادات الخاتمة ثلاثة قتلا وار جلا عدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى كنيته في قاعدة اليقين لا يزول بالسك ان من ابلغ لحم انسان وادعى انه ميتة فليشهدوا أن يشهدوا أنه ذكيرة يحكم الحال كما في البرازية وهو على هذا فرعت لوراوا شخص صايس عليه آ ثامر من أقر بشئ لحم ان يشهدوا انه أقر وهو صحيح وكذا عكسه لوراوه في فراش أو به مرض ظاهر فلهم ان يشهدوا أنه كان مريضا غلاما بالحال لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدون بصحته أو يحكون قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكوا قوله وينبغي ان يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروا به لم يعمل بأخباره انه صحيح والأعمال به وهي حادثة الفتوى وفي جنايات البرازية يشهدوا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا أنه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا الا يشترط في الحائض المائيل أن يقولوا مات من سقوطه ولان إضافة الأحكام الى السبب الظاهر لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا تجب القسامة في ميت بمجمله على رقبته حية ملتوية انتهى تقبل شهادة العتيق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهدا بالثمن عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا في مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن للقاضي شئ من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والاوقاف ثم بالغ في الانكار انتهى ولم أر هذا الاصحاح رحمه الله لكن في الخاتمة ذكر العشر للتولى في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع ودعوى الآبق لا تخلف بلاطلب المدعى الا في أربع على قول أبي يوسف رحمه الله مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة بحسبة بلاد دعوى في ثمانية

يجرد الاسلام وحينئذ لا فرق بين ذمي وذمية فقولته بخلاف ما اذا كانت نصرانية راجع لحالة الحياة كما يؤخذ من عبارة الخلاصة (قوله كتبنا في قاعدة الخ) من هنالى كتاب الوكالة لا يوجد في بعض النسخ مع انه لا مناسبة فيه لما قبله (قوله بالثمن) أى عن العتيق نفسه بان اشتراه فاعتقه ثم اختلف المشتري والبائع في قدر الثمن فشهد العتيق باعتقه لانه يجبر لنفسه فغا (قوله وتقبل عليه الا في مسئلة الخ) هي رجل مات عن عم واثنين وعبدين فاعتق العم العبدین فشهدا ان أحدهما ابنته والاخرى اخته لا تقبل بالاجماع لا نالوا قبلنا لصارت عصبه مع البنت فيخرج العم عن الورثة فيبطل العتيق (قوله الا في ثلاث) لم يذكر في الشرح دعوى الآبق ولم يظهر صورة الجمع فيها ويزاد ما اذا قامت بينة الغريم المجهول بانه مقدم فلا بد من بينة وما لو ادعت

على وكيل زوجها الغائب النفقة واقامت البينة على الزوجية (قوله الا في أربع) الاول الرد بالعيب بحلف المشتري مواضع بالله ما رضيت الثاني بحلف الشفيع بالله ما بطلت شفعتك الثالث المرأة اذا طلبت النفقة حلفت بالله ما طلقك زوجك ولا خلف عندك ما لا الرابع في الاستحقاق بحلف المستحق بالله ما وهبت ولا بعث وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم واجمعوا ان من ادعى ديننا على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من الميت ولا من احد اده عنه ولا قبض قابض بامرئ ولا ابرار ولا شيامن ولا احلف بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن

(قوله وتعاين طلاقها) لم يذكره ابن وهبان (قوله والنسب) أي في الأب والابن فقط (قوله على دعوى مولاه) أي إذا كان بدعي نسب عبده في غير مجلس القاضى وشهدا في مجلسه حسبة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أي أخذوا من كلامهم لاهن تصريح فلا ينافي قوله آنفا ولم أر صرحا بالحل (قوله الا في ثلاث مسائل) ان يأبى المدعى عليه اعطاء الكفيل ١٣١ فيوضع عند عدل الثاني

ان يكون فاجرا بالقلم ان
الثالث اذا كان يخاف التعيب
أو الا باق (قوله الا في موضعين)
اذا أبى المدعى اعطاء الكفيل
بنفس المدعى عليه وكان غير
عدل أو أبى المدعى عليه اعطاء
الكفيل أو لم يجد دعوى
المدعى عن ملازمته (قوله الا
في المثليات) كما اذا ادعى
مكيلا فلا بد من بيان
السبب لانها اذا كانت بسبب
السلم فأنما يكون له حق
المطالبة في الموضوع الذي عينه
وان كان بسبب القرض
أو بسبب كونها ثمن المبيع
فيكون مكان القرض مكان
الايفاء وان كان بسبب
الغصب والاستهلاك
فيكون له حق المطالبة
بتسليم الخطة في مكان
الغصب والاستهلاك (قوله
ودعوى المرأة الخ) فلا تصح
ما لم تبين السبب لجواز ان
يكون دين النفقة وهي تسقط
بونه جملة (قوله وامه حية)
لانها شهادة على تحريم
الفرج وهو حق الله
فتقبل حسبة (قوله باعقائه)
لانها شهادة على اثبات
حق الموصى فيصير كالحق
الموصى يدعى ويقول نفلوا
وصيتي فيجب على ورثته

مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعاين طلاقها وحرية
الامة ونذيرها والخناع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضا حد الزنا وحد
الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باصله وأما بر بعه فلا وعلى
هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما قاله دعوى حسبة لا تجوز والشهادة
حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فلا تسمع ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة
عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه ونسبه ولم أر صرحا بالشاهد حسبة من غير
سؤال القاضى واعلم ان شاهد الحسبة اذا انكر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته فهو
عليه في الحد وطلاق الزوجة وعقوبة الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في
الظهيرية والبنيمة وقد الفت فيها رسالة فلنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة الا في
دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على أنها لا تسمع الدعوى
الامن المتولى كذا في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا يجنب
بالاولى وظاهر كلامهم أنها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا وهل يقبل تجزئ الشاهد
حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى لا يحال بين المولى وعبده قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث
مسائل مذكورة في منية المفتى ولا يحال بين المنقول والمدعى عليه به الا في موضعين منها
ايضا لا يلزم المدعى ان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه
زوجها والثانية في جامع الفضولين والاولى في الشرع من الدعوى الشهادة بمهرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بجره الاصلية وامه حية
تقبل لا بد موتها الثانية شهدوا بانه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وهما في آخر
العمادية والاولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية
كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع
عبدا ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيه مساوان كان في يد
المشتري تسمع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم اب
أمه لجواز أن يكون حرا أصلا وأمر قبة صرح به في آخر العمادية وجامع الفضولين وكذا
في الشهادة بمهرية الاصل كافي دعوى القنية القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل بابطال
احد الا اذا أقر المقتضى له يبطلان فانه يبطل الا في المقضى بجره بته وبقية ما اذا ظهر الشهود
عبيدا أو محرودين في قذف بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح بخلاف المنكر الا في
احدى وثلاثين مسألة بينها هي شرح المنكر اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد
استحقاق ما في يده فاقر لاحدهما وانكر للآخر لم يستحق المنكر منهما الا في ثلاث دعوى
الغصب والايذاء والاعارة فانه يستحق المنكر بعد اقراره لاحدهما كافي الحنانية مفصلا
وفي الخلاصة في كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكره يستحق الا في ثلاث ذكرها والاصواب
الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرع يجوز قضاء الامة الذي يولى القضاء وكذلك

تجبر به ولو اتمعتوا بالقاضى بجره (قوله حرا الاصل) كما لو استولى لجارية نفسه فالولد حرا الاصل والام رقيقة وكما يجوز ان يكون
حرا الاصل وامه رقيقة يجوز ان يكون حرا الاصل وابوه رقيق فحينئذ يحتاج الى ذكر الام وابى الام كافي المحقق (قوله يجوز
قضاء الامير الذي يولى القضاء) يعني بمغفو يقض ساطان له ذلك سواءولى قاضيا ولا

الكتابة الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء الأمير لا يجوز كذا في الملتقط
وقد ائتمنت بان تولية باشا مصر قاضيا يحكم في قضيته بمصر مع وجود قاضيه المولى من
السلطان باطلة لانه لم يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان المولى
لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولايته فقتضاء جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا
وعدم جواز استنابته بارسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الا ان على ارسال نائب
حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحينئذ لا كلام فيه في حادثة
ادعى انه غرس اثلا في ارض محدودة بكذا من مسدة ثمانية عشر سنة على ان الارض ان ظهر
لها مالك دفع اجر تماوان المدعى عليه بتعرضه بغير حق وطلبه بذلك فاجابه المدعى عليه بان
الاثل المذكور غرسه مستأجر الوقف له فاحضر المدعى شاهدين شهدا بان غرسه من المدة
المذكورة وزاد احدهما بان وضاع اليد عليه فيحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب اليه
من المدعى عليه فثبتت عن الحكم فاجبت بانه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج
او ذو يد على كل موافقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع اليد وانه خارج وصدقه المدعى عليه على وضع
اليد او برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهد على طبق الدعوى طالب من الناظر البرهان
فان برهن على ما ادعى قدم برهان الخارج لان الغرس مما يستكره فليس كالنتاج وان ذكر
المدعى انه واضع اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه و برهن فبرهن الناظر على غرض
المستأجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبتت الغرس
بحق والاولى تثبته فصبأفت لا ترجيح بذلك ثم سئلت لو ارخا في الغرس فاجبت بتقديم
بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ في اليد فقدم لان الغرس مما يستكره وقال الزيلعي انه
بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأيت في غصب القننة لو غرس المسلم في أرض مسجلة
كانت سيده لا تنتهي فقتضاء ان يكون الاثل وقف اذا كانت الارض وقف على ابناء السبيل
وظاهر ما في الاستعفاء انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفه واذا كرفي
خزاة المقتين من الوقف حكمهما اذا غصب أرضا وبنى فيها او غرس لا تخالف اذا اختلفا في
الاجل الا في اجل السلم دعوى دفع التعرض مسموعة على المفتي به كأي دعوى الجزا بية
ودعوى قطع النزاع لا يكفي فتاوى فاري الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في إحدى
والاثير مسئلة ذكرناها في الشرح اذا اخبر القاضي بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا اخبر
باقرار رجل بعد وتماه في شرح ادب القضاء لا يسمع الدعوى بدین على الميت الا
على وارث أو وصى أو وصی له فلا تسمع على غريمه كأي جامع الفصولين الا اذا ذهب جميع
ماله لاجنبي وسلم له فلم يسمع عليه لكونه ذابدا كأي خزاة المقتين المدعى عليه اذا دفع
دعوى المدعى الملك من فلان بان فلانا ادعاه اياه اندفعت الدعوى بلا بينة الا في مسئلتين
الاولى اذا ادعى الارث عنه فانما لا تندفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء
وقال امرئى بالقبض منكم لم تندفع والفرق في فروق المكر ايسر دعوى القضاء والشهادة
عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسئلتين الاولى الشهادة بالوقف أى بان قاضيا
من قضاة المسلمين قضى بجهة من جهة الثانية الشهادة بالارث أى بان قاضيا من القضاة
أضی بان الارث له صحت وهما في الخزاة ودعوى القفل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في

(قوله ودعوى قطع النزاع)
الفرق بينهما انه في الاولى
انما يذهب اذا كان له شئ
يذهبه ولا يشهد على نفسه
بالاثر في الثاني انما يدعى
انه يتعرض له في كذا بغير
حق ويطلبه يدفع التعرض
(قوله وتماه في شرح الخ)
الذي فيه ان الحماكم اذا
اعترف عنده جز قوله الا في
الحدود ومعناه ان القاضي
يقضي بعامه الا في الحدود
فانه لا يقضي في الحدود بعله
ما لم يوجد نصيب الاقرار
بشرائطه وليس في هذا اخبار
القاضي بشئ (قوله فلا
تسمع على غريمه) أى
لا تسمع على مدبون الميت
(قوله الا اذا ذهب الخ)
ضاد بما لو ذهب جميع
ماله في صحته ثم مات وهذا
لا يكون خصم لمن له دين نعم
ان كان قوما وهبه هين
مقصودة ونحوها كان خصما
للمدعى (قوله والقبض)
الخ هو ان الوارث خلف
عن المورث فساكن المورث
طلب بخلاف المشتري
لا يكون خلفا عن البائع
(قوله الا في اربعة) صوابه
الا في ثلث

أربع مسئلتى القاضى والثالثة الشهادة بأنه اشترى من وصيه فى صغره هبة وان لم يسموه
 الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان والسك في خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى
 متولى وقف من غير بيان من نسبة على التمييز السادسة نسبة فعل الى وصى يتم كذلك ويمكن
 رجوع الاخير تين الى الاولى القضاء بالحري قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك
 مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع
 قبله كما ذكره ملاخسر وفى شرح الدرر والغرر القول لمنكر الاجل الا فى السلم فلم يدعيه
 الشرع يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين
 فاشترها او اخذها ودعيه ذكره العمادى فى الفصول وفى جامع الفصولين لكن بصيغة
 يتبغى الجهالة فى المنكحة تمنع المهران كانت فاحشة فهر المثل والا فالوسط
 كعبد وفى البيع وفى المبيع والتمنع المهر الا اذا ادعى حق فى دار فادعى الآخر عليه
 حق فى دار اخرى فتبايما الحقين المجولين فانه جائز وفى الاجارة تمنع المهر فى العين اوفى
 الاجرة كهذا أو هذا وفى الدعوى تمنع المهر الا فى الغصب والمرة وفى الشهادة كذلك
 الا فيه - وفى الرهن وفى الاستخلاف تمنع الا فى ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على
 المودع وتخليف الوصى عن اتهام القاضى له وكذا المتولى وفى الاقرار لا تمنع الا فى مسئلة
 ذكرناها فى بابها وفى الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصى او وارثه وفى المنتقى لوقال اعطوا قلائنا
 شيئا او جزءا من مالى اعطوهم ما شاؤوا وفى الوكالة فان فى الموكل فيه وقف فاحت منعت والا فلا
 وفى الوكيل تمنع كهذا او هذا وقيل لا وفى الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفى الحسد وضمن
 كهذا ازان او هذا لا يجوز للدعى عليه الانكار واذا كان عالما بالحق الا فى دعوى العيب فان
 للبائع انكاره لقيمة المشتري البينة عليه ليدفع من الرد على بائعه وفى الوصى اذا علم بالدين
 ذكره فى بيع النوازل اذا اقام الخراج ببينة على النتائج فى ملكه وذو اليد كذلك قدمت
 ببينة ذى اليد هكذا اطلقه اصحاب المتون قلت الا فى مسئلتين ذكرهما فى خزانة الاكل
 من دعوى النسب لو كان النزاع فى عبد فقال الخراج انه ولادى ملكى واعتقته وبره وقال
 ذو اليد ولادى ملكى فقط بخلاف ما اذا قال الخراج دبرته أو كاتبة فانه لا يقدم الثانية لوقال
 الخراج ولادى ملكى من امي هذه وهو ابني قدم على ذى اليد اذا برهن الخراج وذو اليد على
 نسب صغير قدم ذو اليد الا فى مسئلتين فى الخزانة الاولى لو برهن الخراج على انه ابنه من
 امراته هذه وهما حران واقام ذو اليد ابنة له ولم ينسبه الى امه فهو للخارج الثانية لو كان ذو
 اليد ميا والخارج مسلم فبرهن الذى يشهد من الكفار وبرهن الخراج قدم الخارج
 سواء برهن بمسلمين او بكافرين ولو برهن للكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم
 على الكافر ولا الكتابى على المجوسى فى الدعاوى الا فى دعوى النسب كما فى دعوى خزانة
 الاكل اذا شهدوا له بأنه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضى
 قضى بأنه وارث فاتها تقبل كما فى خزانة الاكل فى آخر الدعاوى اذا شهدوا له بقرابة بأنه
 اخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد ان يبينوا انه لايه وأمه أو لايه الا فى الابن والبنت وابن الابن
 والاب والام كما فى الخزانة الحجة ببينة عادلة او اقرار أو فتكول عن يمين أو عير أو قسامة أو علم
 القاضى بعد توليته أو قرينة ظاهرة وقد أوضحناه فى الشرح من الدعوى الا ان الفتوى على
 قول محمد رحمه الله المرجوح اليه لا اعتبار بعلم القاضى وفى جامع الفصولين وعليه لافتنوى

(قوله فاشترها) أى اذا
 خاف من الغاصب تلف
 العين فاشترها أو أخذها
 ودعيه فهذا لا يمنع دعوى
 الملك (قوله وفى الوصى)
 يلحق به أحد الورثة اذا
 ادعى عليه الدين فانه لو اقر
 بالحق يلزم السك من حصته
 واذا انكر فاقبعت البينة
 عليه يلزم من حصته
 وحصتهم (قوله على)
 النتائج فى ملكه الخ)
 المراد ولادته فى ملكه أو
 ملك بائعه أو مورثه وانما
 قدمت ببينة ذى البدل
 البينة انما تدل على اليد
 فاستويا وترجحت ببينة ذى
 اليد باليد فيقضى له هذا
 هو الصحيح وأشار الى ان
 أحدهما لو برهن على الملك
 والاخر على النتائج فصاحب
 النتائج أولى أيهما كان (قوله)
 بخلاف ما اذا الخ) عبارة
 المصنف فى البحر ولو ادعى
 ذو اليد التدبير والاستيلاء
 مع النتائج وادعى الخارج
 عتقا بانامع النتائج فالخارج
 أولى (قوله قدم على ذى اليد)
 يعنى لان بينته كثر اثباتا

(قوله الاولى مسئلة) هي دعوى الاب الانفاقي على ولده الصغير (قوله التصديق اقرار) فلو قال لي عليك ألف فمالم صدقت بلزمه المال (قوله يجعل كل ذي الخ) أي يكتب في السجل قوله جعلت كل ذي حجة على حجة (قوله وخمس من السجلات الخ) أي لا يكتب فيها جعلت كل ذي حجة على حجة لعدم الفائدة في كتابته في هذه الخمس لانه لا يتصور فيها بعد الحكم بها اقامة حجة تدفع الحكم بها بخلاف غير هادول دليل صحة هذا ان القضاة يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وتركت كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يوم من الدهر فان لم يجز الدفع بعد الحكم لفت كتابته هذا اما النسب فلان القضاء به قضاء على الكافة واما البواني فلعدم تصور ١٣٤ الدفع والنقض فيها

كتاب الوكالة

(قوله والا لا) اي وان كان يضرب لا يعتبر التقييد وان اكد بالثاني (قوله به برهن وبعه نسبيته الخ) قيد البيع بقيد بن كونه نسبيته وكونه برهن وانما لم ينفذ اذا باهه نقد الان مما صر به نفع من كل وجه لان بالرهن يامن التوى وبالنسيئة يز يد الثمن فاذا باعه نقد افانت الزيادة (قوله يبعه نقدا) اي ولو كان باق لما يباع بالنسيئة على المفتي به كما في المصنفات وفي الخلاصة قال المرحوم الاصح انه لا يجوز اتفاقا (قوله فلا ينهيها الخ) اي ولا ينهي العقد بالموقوف الوكالة لانها لا تبطل بالابطالها او بانتهاها فالاول بالعزل والثاني بتقصيل ما وكل به والمقصود من العقود الحكم والموقوف لا يفيد حكمه

وعليه مشايخنا رحمهم الله كما في البرازية من المسائل الخمسة من الدعوى القول قول الاب انه اتفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بقرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الحانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدبون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلا في عين ذكر العمادى انها على ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على خمس مائة واثني عشرة التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعتة وفسخ البيع بالاباق وتفسير الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات

كتاب الوكالة

الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيد الاعتبار مطلقا والاوان كان نافعا من وجه ضار من وجه فان كده بالنسي في اغتبروا والا وعلبه فروغ منها بعه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان فباعه من غيره كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن وبعه نسبيته فباعه نقد بخلاف بعه نسبيته له يبعه نقدا ولا تتبع الانسيته له يبعه نقدا بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لا تبعه الا في سوق كذا والوقوف بعه بشهود لا تبعه الا بشهود فلا مخالفة مع النهي الا في قوله لا تبع الا بالنسيته وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغير فله التحالف بخلاف لا تبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النسي الوكيل بملك الموقوف كالتنافذ فلا ينهيها وتامها في نكاح الجامع الوكيل مصدق في برائه دون رجوعه فلو دفع اليه الفار امره ان يشتري بها عبد او يزيد من عنده الى خمس مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الا امر التحالف وقسم الثمن اثلاثا للتعذر بخلاف شراء العينة حال قيامها وتامها في الجبا مع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير عينه او يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية ذات وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعشاق فالخصر في الوكيل بشرامعين والخصومة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه اسكونه تسبعا في مسائل اذا واكله في دفع عين وغاب لكن

لا يجب

(قوله تحالف الخ) ان لم يقيم واحد منهم ائينة فان اقام قبلت وان اقاما ائينة فبيئته الوكيل

فان لا ائينة فايهم انكل لزمت دعوى صاحبه وان حلفا قسم العبد بينهما اثلاثا لثلاثه للوكل وثلاثة للوكيل لانه ادعى على الموكل خمسمائة وقد برأ من دعواه يمينه والموكل ادعى على الوكيل ثلث العبد بغير شيء وقد برأ يمينه فيعود الثلث الى الوكيل لانه لم يزل الزام الموكل به لانفساخ البيع فيه بالتحالف (قوله فالخصر في الوكيل الخ) اي ان خصم ما ذكر من عدم صحة عزل الوكيل نفسه الا يعلم موكله في الوكيل بشرامعين وفي الوكيل بالخصومة (قوله اذا واكله الخ) لانه من باب دفع الامانة الى اهلها وهو قادر فخير عليه

لا يجب عليه الحمل اليه والمغصوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت
 مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيلًا بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن
 فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاغتيا والتدبير والسكينة والهبة من فلان والبيع منه
 وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن
 وانما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل
 الوكيل الا باذن أو تعميم تفويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدوهم
 فيبرأ المدينون بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاستحجاز
 ولا يتوقف كفاي اخضية الخانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به
 الا فيما اذا ادعى الدفع وصدة الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كفاي كفالة الخانية وكي
 الاب في مال ابنه كالا ب الاب في مسئلتين من بيع الوكيل الجنية اذا باع وكيل الاب من ابنه لم يجز
 بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله
 المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عام في مسئلة من بيع الوكيل الجنية الاسير المسلم
 في دار الحرب اذا أمر انسانا بان يشتري بالف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف
 الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى باكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل بشرائه الاسير فانه
 اذا اشتراه باكثر لم يضر المسمى كفاي الواقعات الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف
 التملك فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسك يقتصر اذا قال ان شئت فيقتصر
 وكذا طلقها ان شئت كفاي الخانية الوكيل عامل لغيره فني كان عاملا لنفسه بطلت ولذا قال
 في الكتز وبطل توكيله الكفيل بمال الاب في مسئلة ما اذا وكل المدينون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا
 لا يتقيد بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملا لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه
 أو من عبده لم يصح كفاي البرازية الوكيل اذا امسك مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه يكون متدينا
 فلو امسك دينارا للموكل وما عدينا لم يصح كفاي الخلاصة الاب في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق
 على اهله وهي مسئلة الكتز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كفاي الخلاصة الثالثة
 الوكيل بالشراء اذا امسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهما
 في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء الى نفسه الخامسة
 الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بماله ناويا الرجوع اجزاء كفاي القنية السادسة ابراء
 الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وأما حط الكل عنه فغير صحيح عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كفاي حيل التاتار خانية
 وبما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه الوصى فان له ان يشتري
 مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيلًا في شرائه للغير كفاي بيع البرازية
 الأمر اذا قيد الفعل بزمان كبسع هذا غدا أو اعنته غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز كذا في ج
 الخانية من ملك التصرف في شيء مملوكه في بعضه فلو وكله في بيع عبده فباع نصفه صح عند
 الامام وتوقف عندهما اوفى شرا عبد دين معين ولم يسم غنما فاشترى أحدها صح اوفى قبض
 دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كفاي البرازية واذا وكله بشراء
 عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتري الباقي كفاي الكتز لو كسب اذا وكل بغير اذن وتعميم

الموكل اذا ثبت ان الموكل
 امره بدفعه (قوله اذا باع
 وكيل الاب الخ) اي لو باع
 وكيل الاب بالبيع لابن
 الموكل الصغير لا يجوز لان
 كلام الفر لا يكون عقدا
 تاما في باب البيع بخلاف
 ما لو باع الاب لابنه لانه
 حينئذ يكون ابنا للصغير
 فكان العقد باثنين (قوله
 فخالف في الجنس الخ)
 الفرق ان شراء الوكيل ثمراه
 حقيقة والشراء بمائة دينار
 غيره بالف درهم ومقصود
 الاسير التخليص وقدرضى
 بالتخليص بالف فيلزمه
 (قوله كفاي الخلاصة) عبارتها
 لو اشترى بدنانير غير هاتم نقد
 دنائير للموكل فالشراء للوكيل
 وضمن للموكل دنائيره ثم قال
 والوكيل يبيع الدنانير اذا
 امسك الدنانير وباع دنائيره
 لا يصح (قوله وما حط الكل
 الخ) وذلك لان الحط يلحق
 باصل العقد فيكون بيعا بغير
 ثمن (قوله الوصى فان الخ)
 فيه ان مسئلة الوصى لم
 تدخل في الاصل حتى تخرج
 عنه فان الشراء لم يقسم من
 وكيل الوصى وانما وقع
 من الوصى بطريق الوكالة
 عن الغير وانما لا يجوز له
 ان يشتري لغيره بالوكالة
 لئلا يصير قاضيا ومقتضيا
 لان حقوق العقد من جانب
 اليتيم راجعة اليه ومن
 جانب الآخر كذلك

(قوله الا الطلاق والعناق) لان الوكيل بالطلاق وما يشاء كله رسول لانه لا ههده عليه والرسول ثقل عبارة المرسل فاذا امره غيره فغما امر ينقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة (قوله على المأمور) اي الوكيل الاول وهو يرجع على الامر وليس للوكيل الثاني الرجوع على الموكل الاول هذا امره المصنف (قوله الا طلاق الزوجة الخ) استثنى اب الهبة ١٣٦ والصدقة والابراء عن الدين وهذا هو المفتي به وقيل يملك جميع ذلك

(قوله المأمور بالدفع الخ) يتم ان الموكل ان كذب الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل سقط حقه وان عكس حلف الوكيل (قوله الوكيل يقبل قوله الخ) أي فيما يملك انشاء للعمال فلو أخرجه عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكى عقد لا يملك انشاء للعمال ولو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته بالف وقبضت الثمن وهلك وصدقه المشتري يصدق ان كان العبد هالك لانه بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان (قوله الا الوكيل يقبض الخ) الظاهر ان مراده الوكيل يقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله لكن مطلقا سواء كان الموكل حيا أو ميتا فلا وجه لتقييد المصنف بالموت وانما لا يقبل قوله لان فيه ايجاب الضمان على الموكل وأما الوكيل يقبض دين

واجاز ما فعله وكيه نفذ الا طلاق والعناق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله ان يوكل فلان في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فروق الكرايم الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقة لك كل شيء الا طلاق الزوجة وعتق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيما رسالة الماء ور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مديونا كما في منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بما مع فلان ليس رساله منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسل فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما ينه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكثر ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جهلك بعلمة كذا ومن أخذ أصبعك أوقال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبر بالدفع اليه كما في القنية الوكيل يقبل قوله بيينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بالبينة كما في الولو الجنية من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه و كان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتوا وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولو الجنية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عما لا يملك انشاء وكان متهما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الودعة كذلك ولم يتنبه بما فرق به الولو الجاني بينهما بان الوكيل يقبض الدين بر بدايجاب الضمان على الميت اذا الدين تقضى بامثاله بخلاف الوكيل يقبض الدين فانه يرد نفى الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكثر في باب التوكيل بالخصوص والقبض مسئلة لا يقبل فيما قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقيات الحسامية الوكيل يقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه القرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اذامات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع البزازة اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسننا الا في الصرف كما في منية المفتي الوكيل اذا أجاز قرض القرضي أو وكل بلاذن وتعميم حضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه الا في التوكيل بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة الخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتي الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما

كالوكيلين لو وكله فالقول للموكل في ابطال ما قبضه يمينه سواء كان الموكل حيا أو ميتا وهذا بالنسبة لبراءة ذمته وأما بالنسبة لبراءة الغير فاما بصدقه فلا يبره الا بيمينه او تصديق الورثة على قبض الوكيل (قوله لم يصدق الخ) اي بالنسبة الى المدينين لا بالنسبة الى نفسه فترجع الورثة على المدينين فان صدق المدينين في الدفع فلا يمين ولا رجوع وان كذبه يمين

(قوله كالوكيلين) محله اذا وكلهما معا وكان يمكن اجتماعهما وكان يحتاج الى الرضى فلو على التعاقب ولا يمكن اجتماعهما على التصرف كالخصومة ولا يحتاج الى الرضى كالطلاق والعناق بغير مال فينفرد احدهما بالتصرف وفي التمثيل كلما كان امرأتى بيد كافلا ينفرد احدهما ويقتصر على المجلس كطلاقها ان شئتما أو عقد فيه بدل كالطلاق والعناق فذلك بخلاف الوصيين حيث لا يجوز انفراد احدهما وان جعل الوصيين بكلامين (قوله مبطلا اقراره الخ) وان صدق لمقره بعد التأكيد فلا يثبت المقر به وان اقام بينة (قوله والوقف) فلو اقر بوقفية أرض عليه ما وعلى ٣٧ أولادها ثم من بعدهما على الفقره فكذب احدهما انصف

للمصدق والنصف الآخر
لا فقره فلو عاد المكذب الى التصديق عادت اليه الغلة (قوله والرق) فلو قال لا خزانة عبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده (قوله الا في أربع) تقدم في كتاب القضاء ان المستننيات سبع (قوله للجهول باطل) أى جهالة فاحشة وأما الوافر لواحد من قوم معينين يصح (قوله الاستتجار اقراره الخ) مقيد بما اذا لم يكن ملك المستأجر ظاهرا كاستتجار الراهن الرهن هذا والاستتجار اقراره بدم الملك للمستأجر في غير ما ذكر انفاقا وانما الخلاف في كونه اقرارا لذى اليد وصح كلا القولين فكان على المصنف بيان محل الخلاف (قوله الزوائد المستهلكة) يفيد انه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الحاشية حيث قال في يده جارية ولولاها فاقرا انها للفلان لا يدخل الولد ولو اقام البينة انها له

كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكميين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال والادخال والاخراج الا في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كافي الخيانة من الوقف الوكيل لا يكون وكيل لا قبل العلم بالوكالة الا في مسألة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بكونه وكيل كافي البرازية وفي مسألة ما اذا امر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل او هو في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير في تضمين ايها شاء اذا اهلكته وهي في الخيانة ايضا

كتاب الاقرار

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة كافي شرح المجمع معللا بانما لا يحتتمل النقص ويزاد الوقف فان المقر له اذ اردته ثم صدقه صح كافي الاسعاف والطلاق والنسب والرق كافي البرازية الاقرار لا يجتمع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكيل والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكافة الخاتمة الاقرار للجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كذا في يرموع الذخيرة الاستتجار اقراره بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبدا من نفسه لم يكن اقراره بغيره كافي القنية اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطاء لم تقبل كافي الخاتمة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والقنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرها فقد اتى بعض المتأخرين بصحة كافي سرقة الظهيرة الاقرار اقرارا لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكة ولو اقر ثم انكر يحلف على انه ما قر به على انه انشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على اصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفاوت بيعه في ايمان الجامع قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصى على اليتيم فانه يملك انشاء هادون الاخبار بها المقر له اذ ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كافي الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر به يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له بعين وديعة أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لي وديعة لكن لي عليك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر عليه

اشباه ١٨ يستحق أولادها أيضا (قوله من ملك الانشاء الخ) فيه ارضى الصغيرة لا ينفذ اقراره عليها الا بشهود او تصديق بعد البلوغ عند الامام وكذلك الوكيل بالانكاح ومولى العبد مع انهم يملكون انشاء عليهم (قوله الاختلاف في المقر به) كما لو اقر بالدين والمقر له يدعى العين او بالملك ومن وقع الاختلاف في السبب يثبت المقر به ويبطل السبب لان الاسباب مطلوبة لاحكام بالايمانها ومن وقع الاختلاف في بعض المقر به يثبت ذلك القدر وصح فيما بقي بخلاف ما اذا كذب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به حيث تبطل لان التأكيد تفسيق والفسق مانع من قبول الشهادة دون الاقرار

(قوله ولو قال اقرضتك الخ) اي لو قال المقرض انما اقرضتك فله اخذها

ولو قال اقرضتك فله اخذها لا اتفاقا مع اهل مله الا اذا صدقه خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو اقرضها غصب فله مثلها الرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار مكد باشرعا بطل اقراره ولو ادعى المشتري الشراء بالف والبايع بالفين واقام البينة فان الشفيع باخذها بالفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بايعه وان اقرانه للبايع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كماله فانكر فبرهن المدعي وقضى على الكفل كان له الرجوع على المديون اذا كان باصره وخرجت من هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة يجتمعان ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحلال لا يكون كذبياله الاولى لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد قبل البيع وكذبه البايع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عليه الثانية اذا ادعى المديون الايفاء او البراء على رب الدين فجهد وحلف وقضى له بالدين لم يصح الغرم مكد با حتى لو وجدت بينة تقبيل وزدت مسائل الاولى اقر المشتري بالملك للبايع صريحا ثم استحق ببينة وزجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وقطم بعد المدقة وقرض القاضي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب ونفاه لاعتق وقطم النسب ولها اختان في تلخيص الجامع من الشهادة وعلى هذا لو اقر بجزء بعد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومثله الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو اقر بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا واخذ له بزمعه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان مسائل المقر اذا صار مكد باشرعا وذكروا في خزائنه الاكمل مسئلة في الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة اعبدوله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سالم فانكر الابن واقترانه اوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعي قضى بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعدها مسئلة تخالفها فلترجع قبل قوله ولد الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو اقر الموجران الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فللدين حبسها وان تضر الزوج ولو اقر الموجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها للقضائه وان تضر المستاجر ولو اقرت بجهولة النسب بانها بنت اب زوجها اصدقه الاب انفسخ النكاح بينهما ما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو طلقة اثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولدا منته المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المسكات اذا ادعى نسب ولد حر في حياة اخيه صح وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع باع المبيع ثم اقر ان المبيع كان على التبعثة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع الاقرار بشيء محال باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعها خمس مائة درهم ويده صحهتان لم يلزمه شيء كما في التاتارخانية من كتاب الحين وعلى هذا افتتحت بطلان اقرار انسان بقدر من الهام لوارث وهو ازيد من القرينة الشرعية لكونه محالا ثمرا مثلا لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا من كل وجه والا فقد ذكر في التاتارخانية من كتاب الحيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على ألف درهم فرض اقرضني أو من ثمن مبيع باعني صح الاقرار مع ان العبي ليس من أهل البيع

لانما اتفقا على ان هذه الالف المعينة ملك المقر غايته انهما اختلفا في السبب فان هلك فلامان (قوله الا اذا صدقه) اي المقر بالقرض فحينئذ لا يأخذها بعينها (قوله لرد في حق العين) اي لرد المقر الاقرار في حق العين والغاصب متى عجز عن رد العين بسبب من الاسباب وجب الضمان في ذمته (قوله الثانية اذا ادعى الخ) في عددها من جزئيات القاعدة نظر لان الصادر من المديون انما هو دعوى الايفاء او البراء وليس ذلك اقرارا (قوله وزوجها غائب الخ) فلو ادعت بمثل ذلك ان الولد لقيلا لا يقبل منها الاعتراضها او لا بولادته من زوجها الغائب (قوله وعلى هذا) المشار اليه ما تضمنه الاستثناء وهو كونه يؤاخذ باقراره في حق نفسه لا اصل القاعدة (قوله وعلى هذا افتتحت الخ) مثله لو اقر لزوجه بنفقة مدة ماضية هي فيها ناشئة او من غير سبق قضاء او رضاه وهي معترفة بذلك واقترام الولد لولها بدين لزمها بطريق شرعي فالأقرار فيهما باطل (قوله فاقرا الابن الخ) هذا اذا زاد بالارث والا فيتصور ان تكون التركة

(قوله وانظر الى قولهم الخ)
الفرق بين الصغير والحمل حيث
جاز الاقرار الاول وان بين
انه قرض أو ثمن يبيع ولم يميز
لثاني انه لا يتصور البيع
من الجنين ولا يبلى عليه
أحد بخلاف الصغير لثبوت
الولاية عليه فيضاف اليه
عقد الولي مجازا (قوله وان
بين ما لا يصح الخ) وان
ابهم ابطله الثاني واجازه
الثالث (قوله والى الآخر لم
يمز الخ) وجهه ان كل جزء
من الدين مشترك فالحكم
بصحته الانشاء يستلزم تأجيل
دين الشريك بغير رضا
(قوله كافي الحامى القدسي)
عبارته واذا اراد المريض
مرض الموت ان يصح ابرأه
للقريم فانه يقول ليس لي
عليه دين ولو قال ابرأته من
الدين لا يصح وبه يظهر ما في
المصنف (قوله وهى هذا الوافر
الخ) قياس مع الفارق فقد
صرحوا بان اقراره باستيفاء
دين الوارث لا يصح بخلاف
الاجنبى (قوله وعلى هذا
يقع الخ) رده المحشى
بتمريضهم بان اقراره بعين
في يده لو ارثه لا يصح (قوله
ولا ينافيه الخ) الذى افتى به
علماء عصره عذم الصحة
وما جعله المصنف دليلا
جعلوه دليلا عليه فانظر
المحشى

والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه
في الجملة انتهى وانظر الى قولهم ان الاقرار للمحل صحيح ان بين سببا صالحا كالمرث والوصية
وان بين ما لا يصح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا بملك الاقرار ما لا يملك الانشاء فلواراد
أحد الاثنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبى الآخر لم يميز ولو اقرانه حين وجب وجب
مؤجلا صحت اقراره ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو قال المقذوف كنت مبطلا
في دعوى سقط الحد كذا في حيل التاتارخانية من حيل المداينات وقرعت على هذا الوافر
المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صح ولوجه له غيره لم يصح وكذا المشروط له النظر وعلى
هذا الوافر المريض في مرض الموت لاحق لى على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث
آخر وهى الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرأته فانه يتوقف
كفاي حيل الحامى القدسي وعلى هذا الوافر المريض بذلك لاجنبى لم تسمع الدعوى عليه بشئ
من الوارث فكذا اذا اقر له بعض ورثته كفاي البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في
مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك ايها لاحق لحافيهما وقد اجبت فيها مراراً بالصحة
ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستند المافى التاتارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى
العيون ادعى على رجل مالا واثبتته وبراءة لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو انه قال لم يسكن لى على هذا المطلوب شئ ثم مات جاز اقراره
في القضاء انتهى وفي البرازية معزيا الى حيل الخصاف قالت فيه ليس لى على زوجي مهر او قال
فيه لم يكن لى على فلان شئ ببراءة نأخلفا للشافعي رحمه الله انتهى وفيها قبله وبراءة الوارث
لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لى عليه شئ ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة
لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شئ من تركته أمه صح
بخلاف ما لو ابرأه أو وهبه وكذا الوافر قبض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلنا ولا ينافيه ما في
البرازية معزيا الى الذخيرة فهو لحافيه لا مهر لى عليه ولا شئ لى عليه ولم يكن لى عليه مهر قبل
لا يصح وقبل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالبا
وكلا مناهي غير المهر ولا ينافيه ما ذكر في البرازية أيضا بده ادعى عليه مالا ودين او ودبعة
فصالح مع الطالب على شئ يسير سر او اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شئ
وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه وان برهنوا انه
كان لمورثه عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرمنا لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث
المدعى وجرى ما ذكرناه من بقية الورثة على ان ابانا قصد حرمنا بهذا الاقرار وكان عليه
اموال تسمع انتهى لكونه متهمافي هذا الاقرار لقدم الدعوى عليه والصحيح معه على يسير
والكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا ينافيه أيضا ما في البرازية اقر فيه بعبد لا مرنه ثم
اعتقه فان صدقه الوارث فيه فالعتق باطل وان كذبه فالعتق من الثلث انتهى لان كلامنا
فيهما اذا نفاه من أصله وقوله لم يكن لى أولا حقي لى وأما مجرد الاقرار للوارث فهو قوف على
الاجازة سواء كان بعين او دين أو قبض دين منه أو ابراء الا في ثلاث لوافر بانلاف ودبعة معروفة
أو اقر قبض ما كان عنده ودبعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص
الجامع وينبغي بان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولومال الشركة أو العارية والمعنى في
الكل انه ليس فيه اشارة لبعضها فاعتنم هذا التحرير فانه من مفردات هذا الكتاب

وقد ظن كثير من لا خبرة له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار والوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار ههنا بان الشيء القلاني ملك أبي أو أمي وأنه عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا القلان فاليتمامل وليراجع المنقول في جنابات البرازية ذكر بكر اشهاد المجرع ان فلانا لم يجرع ومات المجرع منه ان كان جرحه معروفا عند الحسا كم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفا عند الحسا كم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص في الميت الى آخره ثم قال وتظيره ما اذا قال المقتول لم يقتلني فلان ان لم يكن نذ في فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اه الفعل في المرضي احط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة اسناد النظار النظر لتفسيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا الصحة كما في التيممة وغيرها وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقرار المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما خمس ما تلم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى اختلاف في كون الاقرار للوارث في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض أو في صكونه في الصغر او البلوغ فالقول بلده في الصغر كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق أرفع ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلامات المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا ان المقر له صدق المقر أو كذبه تقبل كما في القضية اقر في مرضي موته بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المستري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثالث وفي العمادة لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتما في شرح ابن وهبان مجهول النسب اذا اقر بالرق لانسان وصنقه المقر له وصار عبده ان كان قبل تأكد حريته بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بعد كامل أو باقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعبده في الجنابات والحدود و احكام العبيد وتما في شرح المنظومة وفي المنتقى يصدق الا في خمسة زوجته ومكانه ومديره وام ولده ومولى اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية يوظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعلية كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى احدى فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية ما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا اقرار عبدا لمجهول انه ابنه وصنقه ومثله يولد مثله وحكم به بغير بقول تصح دعواه بعبده ان ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي القيمة من الدعوى سئل على بن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان ابني واثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اقر انه ابنه وقضى القاضي له بشيئ النسب فيقول له الورثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل يكون هذا ذوقا فقال ان قضى القاضي بشيئ نسبه ثبت نسبه وبشئ ولا حاجة الى الزيادة انتهى جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال كذا على أحد ألف درهم وجمع بين نفيه وعبده الا في

(قوله وقد ظن كثير الخ)
في جامع الفصولين جمل
النفي من قبيل الاقرار
(قوله وقد ظهر لي الخ)
فيه نظر فان قول المقر
هذا فلان مساو لقوله
هذا ملك فلان لا فرق
بينهما في المعنى (قوله)
تصديق المولى الخ)
انما اشترط تصديقه لان
فيه ما يبطال حقه في الارث
على تقدير عتقه ثم موته (قوله)
بين نفسه وعبده) هذا
في حكم المعلوم فيما يانزم
العبد للحال لان ما على عبده
على نفسه في المعنى اما ما يلزمه
بعد الحرية فهو كالاجنبي
وجاهالة المقر له كجهالة
المقر فلو قال لا حد كما ألف
لا يصح

(قوله كافي اقرار منية المفتي الخ) عبارتها قال قتل ابن فلان ثم قال بعد ذلك قتل ابن فلان او كان مكلن الابن عبد فقال المقر له قتل ابنين او عبد بن فالتقول للقر وهو اقرار بابن واحد الا ان يكون المقر سمي اسمين مختلفين وكذا تزوج الامة والاقرار بالجر احة ومنه يتضح كلامه
وقع عن دين فحكمه حكم الثمن وان عن عين فحكمه حكم المبيع ١٤١
(قوله المصالح عن اقرار الخ) فان
فما صلح ثمننا ومبيعنا لم يحكم ان يكون بدلا

ومالا فلا فيفسده جهالة
البذل دون المصالح عنه
وتشترط القدرة على تسليم
البذل هذا اذا وقع على
خلاف جنس المدعي وان
على جنسه فان باقل فحماوان
باكثر فربا (قوله مر اجبة)
اي ولا تولية لجر يان العلة
فيهما وهو كونه متمعا عند
هدم البيان (قوله وفي
الشراء بالدين الخ) اي لو
تصادف على ان لادين بعد
الشرايه لا يبطل الشراء

مستلتمين فلا يبيع ان يكون العبد مديونا ومكاتبنا كذا في المذق الاقرار بالمجهول صحيح الا
اذا قال على عبدا ودار فانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال على من شاة الى بكرة لا يلزمه شيء
سواء كان بعينه أولا اتى اذا اقر بمجهول لزمه بيانه الا اذا قل لا ادري على له سدس ام ربع
فانه يلزمه الاقل كافي البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل
لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا
الاقرار بالجر احة فهي ثلاث كافي اقرار منية المفتي اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما
في التنازخانية الا اذا اقر لزوجته بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل
زيادة ان قبلت الاشبه خلافا لعدم قصدها كافي مهر البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسوة
ماضية ففي قدوى فارئ الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر ها اذا ادعت
فان ادعتها بلا قضاء ولا رضاه لم يسمها للسقوط والاسمها ولا يستفسر المقر انتهى يعني فيما
اذا اقر بانها في ذمته حل على انها بقضاء او رضاه فتلزمه الاله الا اذا صدقت المرأة انها بغير
قضاء ورضاه بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا تلزمه

كتاب المصالح

المصالح عن اقرار يبيع الا في مستلتمين كافي المستصفي الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد
وقبضه ليس له ان يبيعه مر اجبة بلا بيان الثانية لو تصادف على ان لادين يبطل المصالح وفي
الشراء بالدين لا تنهى ويزاد ما في المجموع لو صلح من شاة على صوفة يميزه ابو يوسف
رحمه الله ومنعه بمجده رحمه الله والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز انفاقا كافي الشرح
مع ان بيع الصوف على ظهر الفم لا يجوز الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث
مسائل في شفعة الوالدية اجل الشفيع المشتري بعد اتمامه للابن للاخذ صح وله الرجوع
اجلت امرأة العن زوجهها بعد الحول صح وله الرجوع استعمل المدعي عليه فاه له
المدعي صح وله الرجوع المصالح عقد برفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك
اذا لنزاع ويصح بعد حلف المدعي عليه برفع النزاع باقامة البينة ولو برهن المدعي بعده
على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه ثم
وجد البينة فانما تقبل ولو بلغ الصبي فاقامه تقبل ولو طالب بيمينه لا يحلف كافي القنية الثانية
اذا ادعى ديننا فاقربه وادعى الايقاء او الابراء فانكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان
المصالح هنا ليس لاقتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو برهن المدعي عليه على
اقرار المدعي انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره قبل المصالح لم تقبل وان بعده تقبل
لو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا المصالح بعد المصالح باطل كافي العمادية المصالح على انكار

ويلزمه ثمن العبد (قوله
يميزه ابو يوسف) اي ان
شرط اجزاه في الحال لانه
الشرط في بيع صوف الفم
على ظهرها (قوله والمنع
رواية) اي عن الامام وجه
المنع ان موضع الجزع غير
معلوم (قوله الحق اذا اجله
الخ) واما الدين اذا اجله
صاحبه فانه يلزم الادين
القرض فلا يلزم (قوله
امرأة العن الخ) اي
لواجله القاضي سنة فلم
يصل فسال من القاضي
التأجيل سنة اخرى لا يجمية

الان رضيت ولها الرجوع (قوله ويصح بعد حلف الخ) هذا رواية عن الامام والمصالح قوله هو وعدم الصحة لان اليمين
بذل المدعي فاذا حلف فقد استوفى البذل (قوله فانكر فصالحه الخ) انما قبلت البينة لعدم التناقض وهذا المصالح لم يقع
فداه عن اليمين ولو انكر المدعي عليه المال فصالح ثم برهن على الايقاء والابراء لا تسمع وكذا الواقف ولم يبلغ اليقاه والابراء
وصالح ثم ادعى لا يقبل (قوله وان بعده تقبل) لان المدعي باقراره زعم انه اخذ بدل المصالح بغير حق بخلاف اقراره قبل المصالح
ليجوز ان يملكه بعد اقراره قبل المصالح

(قوله بعد دعوى فاسدة الخ) في البحر الصلح عن الدعوى الفاسدة فيصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها فلو ادعى شخص على امرأته انما امتسه فاقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها فاصالحها المدعى صحيح اذ يمكن تصحيح دعوى المدعى بان يقول ان الذي اعتقك غصبك مني ولو اقامت بينة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح دعواه بعد فاهو حرة الاصل (قوله بسبب مناقضة المدعى الخ) صرح صاحب الهداية بجواز الصلح سواء كان الفساد بسبب المناقضة او ترك شرط الدعوى والذي استقر ١٤٣ عليه فتوى ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والى يمكن تصحيحها لا يصح (قوله رجع الى الدعوى الخ) يعني اذا كان الصلح على انكار فاستحق كل رجع الى الدعوى في كله واذا استحق بعضه رجع الى الدعوى في بعضه الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى فحينئذ يرجع بمثل ما استحق كما اذا صالحه عن الف بائنة فاستحق او استحق بعضه ما يرجع بمثل ما استحق (قوله الا اذا كان مما لا يقبل النقص) اي الا اذا كان المصالح عنه المفهوم من المقام والاضمير في قوله ببقية ته يرجع للمصالح عليه (قوله الادعوى الاجارة) في الجمع وشرحه ويجوز الصلح عن دعوى مال ومنفعة بمال ومنفعة لكن الصلح عن المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى على خدمة العبد (قوله لا يصح الصلح عن الحد الخ) لان الحد وحق الله والاعتياض عن حق الغير لا يجوز وفي حق

بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء ان الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لا لترك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه اعلم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صحيح لا يبيعه وصلح الوارث مع الموصي له بيمين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه ويانه في حيل الدثار خاتمة طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا الا في العقبى الا اذا قال صاحبه كذا وبراك على كذا وبراك عن الباقي الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدهى به الا اذا صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثمر النخل كما في الخلاصة اذا استحق المصالح عاياه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع ببقية كالقصاص والعق والفساد كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى الاجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخاتمة صالح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالي لان الغالب حقه ظمنا كما في البرازية الصلح يقبل الاقالة والنقض الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان لا شئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر

كتاب المضاربة

اذا فسدت كان للمضارب اجر مثله ان عمل الا في الوصى يأخذ مال البتيم مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادا فالقول لرب المال أو عكسه فلمضارب فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية ولا مضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع اليه التجار وملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والاداء قبل اكله الكوفة فلا تنقيد بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولا كما في الهداية يصح نهى رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضاً اذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه الا اذا كان بعد العمل اطلقها ثم نهاه عن السفر عمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء

القذف حق الله غالب (قوله الاحد القذف) استثناء من قوله لا يسقط فلا يجوز الصلح عنه حتى لا يجب المال ويسقط هبة الحدان كان قبل المرافعة لا بعدها (قوله فالقول لمدعى الصحة) مقيد بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه فالقول لرب المال اذا ادعى الفساد لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق زيادة مال (قوله فالقول للمضارب) صوابه لرب المال لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق زيادة مال وحينئذ فالصواب للصنف ان يقول فالقول لمدعى الصحة الا اذا كان مدعى الفساد هو رب المال (قوله الا الاخذ بالشفعة) صوابه الا الاخذ بالشفعة الا اذا نص رب المال على ذلك لانه ليس من عادة التجار (قوله الا اذا كان بعد الشراء) وقال شمس الائمة الاصح ان نهيه عن السفر شامل على الاطلاق

كتاب الحببة (قوله هبة المشغول الخ) هذامنه ذمما اذا لم يودع الشاغل عند الموهوب له فلو سلم المشغول واودع الشاغل صحته وقيد بهبة المشغول لان الشاغل ملك الواهب صحته لانه لا يمنع التسليم (قوله لولده الصغير الخ) هذامذهب الثاني وعليه الفتوى ومثل الاب الام لو اوفى بدها وكذا كل من يعوله وكذا لو كان المشغول ساكنافيه غير الواهب بغير اجرة ولو باجرة فلا (قوله قبول الصبي الحببة الخ) وكذا رده فيصح وقيد بالحببة لان المديون لو دفع ما عليه للصبي ومستأجره

١٤٣

كتاب الحببة

هبة المشغول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الحببة صحيح الا اذا وهب له ما لانفع له وتلقه مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كافي الذخيرة تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على ابيه لها فامتد اهتداه لتسايط وتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون الدين لم يجز ولو كان وكيل بالبيع كافي جامع الفصولين وايس منه ما اذا اقر الدائن ان الدين لفلان وان امه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبار الاتمليك ويكون للقر له ولاية قبضه كافي البزارية الحببة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الوالدية لا جبر على الصلابة الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العيين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسام العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولذا الوارث الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضه ان لم يكن في مقابلة عمل والا فقيه شائنها

كتاب المداينات

وقبه مسائل الابرار من الدين اذا قال الطالب بطوبه لا تعلق لي عليك كان ابراء عاما كذوله لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كافي القنية الابرار يرتد بالرد الا في مسائل الاولى ابرأ المختار المحتمل عليه فرد لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكثر الثانية اذا قال المديون ابرأني فابراه فرد لا يرتد كافي البزارية الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرد لم يرتد كما ذكره في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رد لم يرتد كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى من القضاء الابرار لا يتوقف على القبول الا في الابرار في بدل الصرف والسلم كافي البدائع الابرار بعد قضاء الدين صحيح لان الصاقل بالقضاء المطالبة لاصل الدين فيرجع المديون بما اداه اذا ابرأه براءة قاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختل فوافيه ما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة من الحببة وعلى هذا الوعاء طلاقها بابرائه عن المهر ثم دفعه لها لا يطل التعليق فاذا ابرأته براءة اسقاط وقعه ورجع عليها وحكى في المجمع خلافا في صحة ابرائه المحتمل المحيل بعد الحوالة فاطله ابو يوسف رحمه الله بناء على انها نقل الدين وصحة محمد رحمه الله بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مداينات القنية تبرع بقضاء دين عن انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم تبرع ان يرجع عليه بما تبرع به انتهى وتفرع على ان الديون تقضى بامثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد ابراء من الدين فانه يكون مضمونا

لو دفع الاجرة اليه لا يصح وصرح في المبسوط بانه ايس للواهب الرجوع فيما وهب للصغير (قوله تمليك الدين الخ) افادانه يصح تمليك الدين ممن عليه الدين حقيقة أو حكما كما لو وهب غريم الميت الدين من الوارث (قوله للتسليم) الصواب ان يقال ان سلطته (قوله لو قضى دين غيره الخ) هذا احد قولين وقيل يجوز كافي القنية (قوله وكيل بالبيع الخ) فلو اعطى الوكيل بالبيع الامر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان فاسدا ويرجع على الامر (قوله وان امه عارية) ولولم يقل هذا لا يصح (قوله كافي اجارة الوالدية) عبارتها ولو استأجر دارا على عبدين ثم وهب العبد من المستأجر قبل القبض فاذا قال المستأجر قبلت كان اقالة (قوله يجب على الوارث الخ) أي ويجبر على الدفع وكذا

يقال فيما بعده (قوله الاولى اذا ابرأ الخ) أي اذا لم يكن للمحيل دين على المحتمل عليه (قوله في بدل الصرف والسلم) لان الابرار عنهن ينقض العقد لانه يوجب فوات القبض المستحق بعقدتها فيتوقف على قبول الآخر بخلاف الابرار عن سائر الديون (قوله فانه يكون مضمونا) صوابه لا يكون مضمونا الا اذا امنه من الراهن

(قوله بخلاف هلا كماله) الفرقان البراء يسقط به الدين اصله ولا يستغف الا يسقط لقيام الموجب للدين (قوله فانه لا يقبل الا بيئته الخ) يعني في حق الموكل أما في حق نفسه فيصديق بلا بيئته (قوله يرجع به) الضمير المستتر راجع الى المحال عليه (قوله في الكفالة ١٤٤) كذلك أي لو ابرء الدين التكفيل لا يرجع على المدينين ولو وهبه

يرجع (قوله على ان تؤدي الخ) لان ذلك ليس بتعليق بل تقييد (قوله ليصح الثاني) وما به الاول (قوله واجبنا عنه الخ) حاصله ابراء عن الدين اما كان مندوبا كان قصدا الموكل فحصل ذلك له لجهده له الثواب قصدا وما روى عن الامام الى آخره في الفتح ان هذه الحكاية نقلها الثقات (قوله الاولى القرض) يستثنى منه ما لو اوصى ان يقرض من ماله فلانا الف الى سنة حيث لا يطالب قبل المدة ووجه عدم صحة تأجيل القرض انه عارية وتأجيلها غير لازم (قوله الرابعة الخ) هذه الرابعة غير الاولى (قوله السادسة) فيها وفي السابعة نظران قبضهما شرط والتأجيل ينافي به (قوله قضاء الاول) أي بالمقاصة لان القضاء يتناول الوجوب (قوله عليه الف قرض الخ) عبارة الجامع العتباتي على ما نقله المحشي اذا كان عليه الف قرض ثم وجب له على المقرض الف من ثمن متاع الى سنة ثم مرض

بخلاف هلا كماله بدلا لبقاء ذكره الزيلعي ومنها لو كبل قبض الدين اذا ادعى بضموت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيئته لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل قبض العين كذا في وكالة الوكيل لوجوب هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل منها لو وهب المحتال الدين من المحتال عليه يرجع به على المحيل ولو ابرأه لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها اتوفاها على القبول على قول بخلاف الراء او منه الوشه اذا حدها بالبراء او الآخر بالهبة ففيه قولان قيل لا تقبل ويبان في العشرين من جامع الفصولين الراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تعاقبه بصرح الشرط الاول نحو ان ادبث الى غدا كذا فانت بري من الباقي واذا امتي كان ويصح تعاقبه بمعنى الشرط لثاني نحو قوله انت بري من كذا على ان تؤدي الى غدا كذا وتام تفرقه في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين وللاول يرتد بالرد ولثاني لا يتوقف على القبول ويصح البراء عن المجهول لثاني ولو قال الدائن لمدينه ابرأت أحدا كما لم يصح لثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو ابرء الوارث مدين مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فبان النظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك كالان الوارث لو باع حينما قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا بالطريق الاولى ولو وكل المدين ابراء نفسه قالوا يصح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كالألو كانه بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل منه لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من يعمل لغيره واجبنا عنه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق كل قرض جرفه حرام فكره لمرتن سكنى المهره بانه الرهن كافي الظهريه وما روى عن الامام انه كان لا يقف في ظيل جدار مدينه فذلك لم يثبت كذا في كراهتها القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعين للدفع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيدا بان كان احدهما حالا أو بهرهن أو كفيل والآخر لاصح والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهيأ للاكل كذا في جامع الفصولين كل دين اجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الناشئة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا مات المدين المستقرض فاجل الدائن الوارث الخامسة الشفعة اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه الف قرض فباع من مقرضه شيئا بالف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للقرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما اذا كان مجعودا فانه يلزم تأجيله كافي في صرف الظهريه

المستقرض قبل الاجل فصار قصاصا ثم مات وعليه ديون الصفة صار المستقرض قاضيا دين المقرض وفيما بالثمن الذي وجب له على المقرض موثره على دائر الغرماء فلهما ان يأخذوا حصه هم من المقرض من ثمن المتاع ولو كان ثمن المتاع سابقا على المقرض والمسألة بها لها فلاصيل لغرماء المستقرض على المقرض لان المستقرض صار مستوفيا ثمن المتاع والمقرض صار قاضيا وحق الغرماء لا يمنع الاستيفاء

(قوله ولما اذا احكم مالكم الخ) عبارة القنية قضى القناخي بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عندنا تأجيل القرض
مستند على قول مالك يصح ويلزم الاجل (قوله وفيما اذا احال القرض الخ) ١٤٥ عبارة القنية ان يحل المستقر من

صاحب المثال على رجل الى
سنة أو سنتين فيصح ويكون
المال على المحتال عليه الى
ذلك الوقت ولا سبيل للقرض
ولا لورثته عليه فان مات
المحتال عليه يحل ويؤخذ
من تركه وبه يظهر كلام
المصنف (قوله لا ديانة ان كان
الخ) هذا قول محمد وقال
الثاني يبرأ قضاء وديانة وان
كان بحيث لو علم بما عليه
من الحق لم يبرئه وعليه
الافتوى (قوله وله ثلاث الخ)
أي لعدم صحة الهبة من الزوج
ثلاث آخر زيادة على الخوالة
تأمل (قوله وان في يده
الخ) أي في يده حقيقة تبان
كان قابضا حالة الاجتماع وان
كانت في مثله تعين أحداث
قبض لها (قوله عند قيامه
في يد الخ) اما عندها لانه
فتكون قيمته دينها عليه
فيكون كقيمة الدين تقع
فيه المقاصة (قوله كذا في
المحيط) عبارته اذا جتمعت
بينه الصلح وبينه البراءة من
الدعوى وبينه البيع وبينه
البراءة من الدعوى فبينه
الصلح وبينه البيع أولى لان
البراءة قد تكون بعد الصلح
والبيع (كتاب الاجارات)
(قوله والاجارة عندنا الخ)

وقد لما اذا احكم مالكم الخ يلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما اذا احال القرض به على انسان
فاجلة المستقر من كذا في مديونات القنية الوكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم يصح
كذا في خزائن الفتاوى الابراء امام مجمع الدعوى بحق قضاء لا ديانة ان كان بحيث لو علم بما له
من الحق لم يبرئه كما في شفعة الوالو الحية لكن في خزائن الفتاوى على انه يبرأ قضاء وديانة
وان لم يعلم به وفي مديونات القنية احالت انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت
المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح قال استاذنا وله ثلاث خيل احديهما شراشي مملوك من
زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر ثم مملوك قبل الهبة والثالثة
هبة المرأة المهر لان صغيرها قبل الهبة انتهى وفي الاخيرة نظرند كره في احكام الدين من
الجمع والفرق الدين المتوجع اذا قضاء قبل حلول الاجل يبرأ الطالب على تسليمه لان الاجل
حق المتدينون فله ان يسقطه هكذا ذكر الزباني في التكملة فتوهي أيضا في الخسائية والنهاية وقد
وقعت حادثه عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقبه الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطا
عنه مؤنة الحمل الى بولاق فتقضى مسئلة الدين ان يعتبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في
القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المدينون بتلك البائدة
وقد انتمت به في الحادث المذكورة لانه وان اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فله تسديلا يتسمر له
بر بالصعيد اذا اقر بان دينه لفلان صح وحل على انه كان وكما عنه ولهذا كان حق القبض
للقروير المدينون بالدفع الى ايمهما كما في الخ لاصلة والبرازية الا في مسئلة هي ما اذا قالت
المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح المنظومة والقنية وهو
ظاهر لعدم امكان حله على انها وكيلة في سبب المهر كالا ينفق والحيلة في ان المقر لا يصح قطعه
ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكورة في فن الحيل منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين
وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بل لارضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة
اضعف قصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان أحدا الحقين جيدا والاخر ديثا لا يقع
التقاص بل اراض عند رجل ودبعة وللدعوى عليه دين من جنس الودبعة لم تصرفا صا
بالدين حتى يهتمة وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض او ان في يده يكفي
الاجتماع ولا يجسد قبض وتقع المقاصة وحكم المقصوب عند قيامه في يد الزوج كالدبعة
انتهى اذا تعارضت بينة الدين وبينه البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت
بينه البيع وبينه البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين

(كتاب الاجارات)

في ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تنوقف على الاجارة فان اجازها
المالك قبل استيفاء الموقوف عليه فالاجرة له وان كان بعده فلا وان كان بعد قبض البعض فالكل
للمالك عند أبي يوسف سفر حجه الله وقال محمد حجه الله الماضي للغاصب والمستقبل للمالك انتهى
الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا امكن اخراج الغاصب بشفاعته أو بمعاينة كافي
التأخرانية والقنية التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة

١٩ اشباه مثلا فاجرها (قوله وقال محمد الخ) هذا هو المتمد (قوله الغصب يسقط الخ) محله اذا غصب في جميع المدة
وان غصب في بعضها سقط بحسابه (قوله الا اذا امكن الخ) مانع الانسقط وان لم يخرج حجه لئلا يصير (قوله التمكن من الانتفاع
الخ) لكن انما يوجب الاجر بشرطين ان يتمكن في المسكن الذي اضيء اليه العقد وان يكون في المدة المضاف اليها العقد

(قوله لا يحقبة الانتفاع الخ) أي اذا وجد التسليم من جهة الاجارة وان كان التسليم اليه لا من جهتها لا تجب وان وجد حقيقة الاستيفاء ثم اذا قسدت فان يجباله المسمى أو بعدم التسمية يجب اجرا المثل بالغاما بلغ ١٤٦

وان قسدت بالشرط أو بالشروع الاصل أو بجباله الوقت والمسمى معلوم لم يزد اجرا المثل على المسمى (قوله فلا أجر له الخ) أي لانه يكون ضامنا بهذا الامساك لو تلفت ولا يجتمع أجر وضمان بخلاف الاجارة للركوب في المص فلا يكون ضامنا بالامساك فعليه الاجر (قوله أجرة ما بعد المدة الخ) لانه لا يمكن الانتفاع بعدها وانما يجب أجر المدة التي لو ليس لا يتخرق فيها فظهر ان هذه غير مستثناة لانه لا يجب الاجر الا بالتمسك من الانتفاع (قوله لم تقبل مطلقا) أي بعدم مضي المدة وقبلها (قوله شامل لمال اليتيم الخ) سوى في الاسعاف بين الوقف وارض اليتيم (قوله ولو شهدوا وقت العقد الخ) واصبل بما قبله (قوله والا فان كان الخ) أي وان لم يخبروا وانما وقعت بفين فاحش الخ التفصيل الذي ذكره وزيادة التعنت هي التي لا يقبلها الا واحد أو اثنين وغيرهما هي التي يرغبها الكل لغاوسرها (قوله فلا يدين البرهان عليه) أي لا يدين الزيادة

فاسدة فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادة وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرته في الفاسدة بالتمسك الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المص فبسيها عنده ولم يركبها فلا أجر له كما في الخانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المص فبسيها ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم بدائق فامسكه سنين من غير لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لولبسه لتخرق كما في الخلاصة وتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المص فهلكت بعد امساكها كما في فروق السكر ايدسى الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان يزيد عليه أحد فان بعدم مضي المدة لم تفسخ والخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان كان في المالك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم به ومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة اجرا الناصر بلا عوض على الاول اذ لاحقه لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بفين فاحش رجع القاضي الى أهل البصر والامانة فان أخبروا انها كذلك فخذها والواحد يفي عندها خلافا للمحمد ربه الله كما في وصايا الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا فان كان اضارا وتعتالم تقبل وان كانت زيادة اجرة المثل فالتخاتر قبولها فيفسخ المتولى وبمضيه القاضي وان امتنع المتولى فخذها القاضي كما حرره في انفع الوسائل ثم يؤجرها من زاد فان كانت دارا أو نوتاعرضها على المستأجر فان قبلها فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبوله الامن اول المدة وان انكر زيادة اجرا المثل وادعى انها اضرا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت أرضا فان كانت فارغة عن الزرع فكالدار وان مشغولة لم تفسخ اجارته ان تبرصاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤثر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها او البناء يتم له الناصر بقيمته مسحق القلع للوقف أو يصبر حتى يخلص بناؤه فان كانت المدة باقية لم تؤثر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وما زرع واما اذا زاد اجرا المثل في نفسه من غير ان يزيد أحد فلم يتولى فسخها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كما في الصغرى هذا ما حررت في هذه المسئلة من كلام مشايخنا رحمهم الله اذا فسح العقد بعد تعجيل البدل صححها كان العقد فاسدا فلا يجعل حبس المبدل حتى يستوفي البدل ذكره الزبائي في البيع الفاسدة صرحا بان للمستأجر حبس العين حتى يستوفي ما عجله ولا يخالفه ما في آخر اجارات الوالدية لانه قيمة اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزبائي انما هو فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا تنفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك العين كالاستكتاب فله صاحب الورق فسخها بلا عذر واصله في المزارعة قرب البذر الفسخ دون العامل ومن اعذارها المحرزة لفسخها الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من غنمها فله فسخها ضمن يدها الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار بان تعين عليه الفسخ كفسخ الميت وحمله ودفعه والاجاز صح استيجاره لم يبين الاجر والمدة آجر الناصر ثم ملك نفذت استأجر

من برهان يشهد على المنكر (قوله لا تفسخ بغير عذر الخ) فان كان العذر ظاهرا بان كان ثابتا بالبينة ارضا لم يفتح الى القضاء وان كان غير ظاهر كالدين الثابت باقراره يحتاج الى القضاء ليصير العذر بالقضاء ظاهرا

(قوله ان بين المدة) أى والأجروان لم يبين الحدود على قولهما وهو المختار خلافاً للامام (قوله استأجر مشغولاً الخ) أى ضياعاً بعضهما فارغ وبعضهما مشغول جازى الفارغ لا المشغول وأما لو استأجر بيتاً مشغولاً جاز وثرماً بالتفريغ (قوله من المؤجر لم يصح) أى وان تخلل بينهما ثالث على الراجح ولا فرق بين أن يؤجرها قبل القبض أو بعده ولا تنقص الاجارة (قوله للخدمة لم يجز) ذكر القدرى انه يجوز في البراز يتيجوز ويكره (قوله استأجر شاة الخ) أى لانها وقعت على ائلاف العين (قوله الى مائتي سنة) أى لاننا نعلم انه لا يعيش الى تلك المدة وقيل يجوز وهو الصحيح (قوله الى منافع الدار الخ) مائى المصنف ذكره خواهر زاده وذكر الزبائى انه لا يجوز الا اذا اضاف العقد الى العين لان المنافع معدومة (قوله ففى عارية) ولا يلزمه ترميمها لان المستعير لا يلزمه شئ (قوله صحيح اجازت) هو الراجح والاول نقض الاجارة الثانية ١٤٧ وقيل لا تجوز الثانية (قوله وبضمنها)

انما وجب الضمان مع انه لاضمان ولو الاجارة فاسدة لان الاجارة هنا بمعنى القرض (قوله ان وقت) أى وبين الاجارة (قوله اجارة الشجر الخ) أى لانها عقدت على استحقاق العين (قوله للقراءة مطلقاً) أى سواء بين المدة أو لان القراءة ان كانت طاعة أو معصية كالقراءة فالاجارة عليهما لا تجوز وان كانت مباحة كقراءة الأدب فهذا مباح له قبل الاجارة (قوله لاستيفاء الحدود الخ) ذكر قاضى خان انه ان بين المدة والاجرة صحقت فان لم يذكر المدة فسد العقد عليه أجر المثل ان عمل لانه استوفى المنافع بعقد فاسد (قوله فان كان ثوباً الخ) لانه فى الثوب وان خالف لكنه خلاف الى خير وفى الدابة خلاف الى شر لان الاجارة فى الدابة لا تجوز ما لم يبين المكان وفى الثوب

ارضاً لو وضع شبكة الصيد جاز وكذا استيجار طريق للمرور ان بين المدة استأجره مشغولاً وفارغاً صح فى الفارغ فقط اجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجره نصراً فى مسلمان للخدمة لم يجز واغبرها جاز كالاستيجار المكتوبة او لفناء اولبناه ببيعة أو كنيسة استأجره ليصيده او ليجطتب جازان وقت استأجر تروجهما الغمر زجها لم يجز استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يجز استأجر الى مائتي سنة لم يجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جازة دفع داره الى آخر ليرمىها ولا اجبر عليه ففى عارية المستأجر فاسد اذا آجر صحيحاً جازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل فيها كل شهر بكذا ففى فاسدة ولا اجبر وبضمنها ولو ليزين بها جازت ان وقت ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم ووصوفها ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز فيصرف الى شد الثياب عليها أو الدابة بعدهم لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزلا الى حائك لينسجه له بالنصف فسدت كاستيجار الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطيين الدار ورميها وتعليق الباب وادخال جذع فى سقفها على المستأجر لا يجوز الاستيجار لاستيفاء الحدود والقصاص استعان برجل فى السوق ليبيع متاعه فطلب منه اجراً فالعبدة اعادتهم وكذا لو ادخل رجلاً فى حانوته ليعمل له استأجر شيئاً لينتفع به خارج المصرفا تنتفع به فى المصرفان كان ثوباً وجب الاجر وان كان دابة لا استأجر دابة فساداً ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجرة السكاتب اذا اخطأ فى البعض فان كان الخطأ فى كل ورقة خبير ان شاء اخذه واعطاه اجراً مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان فى البعض فقط اعطاه بحسبه من المعنى استخدمه بعد مجيدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك رجل احد الاجيرين فقط فان كانا شر يكتن وجب لهما كله والا فللعامل النصف قصر الثوب المحجود فان قبله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والتساج لا يستحق الحياط اجراً التفصيل بلا خياطة الصير فى باجر اذا ظهرت الزياقة فى السكك استرد الاجرة وفى البعض بحسبه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لصناعة ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت داره من زوجها ثم سكنها فيها

يحتاج الى بيان الوقت دون المكان (قوله وجب الاجر وقيمتها الخ) اما الاجر فلان الاجارة لا تنفسخ بالجمود وأما القيمة فلانه صار غاصباً وبضمن قيمته يوم العقد (قوله جل احد الاجيرين الخ) أى لو استأجر رجلاً لجل مثاه فان كانا شر يكتن فالاجر كله بينهما لان العادة بين الشر يكتن ان يتقبل العمل ويعمل أحدهما أو كلاهما وان لم يكونا شر يكتن وجب نصف الاجر لهما مل لانه استأجرهما (قوله فان قبله فله الاجر) أى فان قصره قبل الجمود فله الاجر لان العمل وقع لصاحب الثوب وان قصره بعد الجمود لا اجر له لان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالجمود (قوله لا يستحق الحياط الخ) فى الحثانية قطع الحياط الثوب ومات قبل الحياطة له اجر المثل للقطع هو الصحيح اه وصح فى الخلاصة مائى المصنف والفتوى على الاول (قوله دفع المؤجر المفتاح الخ) تسليم المفتاح فى المصر مع الفخلة تسليم وفى السواد ليس بتسليم لدار (قوله آجرت دارها الخ) المفتى به وجوب الاجرة على الزوج لان سكنها هبة لا يمنع النهاية والتسليم لانها تابعة للزوج

(قوله من دلتني الخ) وجه بطلانها ان المستأجر ليس بمالك ولا له الاشارة ليس بهمل يسحق به الاجر واما ان قال ان
دلتني فذلك كذا فله اجر المثل في المثل وان دله من غير مثنى فبكال اول (قوله لكونه بين الموضع الخ) الاولي تعليل المصحة في
مصلحة الامر بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المصلحة العامة استعسانا وان كان القياس خلافه (قوله جائزة للعاجلة)
أي حاجة الناس الى ذلك وان كان في الاصل فاسد لانه لا تقدير فيه للوقت (قوله قال الراعي الخ) اظاهران يقال فلو قال الراعي
لانه مفرع على ما قبله من كون السكوت في الاجارة رضی وقبولا (قوله كالتخراج على المعتمد) فيه ان سبب التخرج ملك أرض
نامية حولا كما لا فلا يجب ما قبل الاصطلام وهو المعتمد كما حرره المحشي (قوله وسقط ما بعده) أي الا ان يتمكن من إعادة
زرع مثله أو دونه في الضرر بالارض ١٤٨ (قوله قد فن فيه الخ) أي لانه لم يسلم المعقود عليه لانه ادم الغلبة والوقوع في ملكه

(قوله فله اجر المثل) أي
ولا يجاوز به ما بهي (قوله
فهي اجارة) أي اجارة غير
لازمة في ملك كل فسخها
بعد القبض ولو سكن وجب
الاجر ووجه كونها اجارة في
المستأجرين اما الاولي فلانه ذكر في
آخر كلامه ما يغير اوله واوله
جهة دلالتها على الثانية
فبطلانه نص على الاجارة
وهي معاوضة والمعاوضة
لا تقتضي التفسير الى التبرع
(قوله فاسدة لا عارته) لان
العارية لا تنقصد بلفظ
الاجارة وفي الثانية لو قال
اجر لك هذه الدار شهرين
عوض كانت اعارة ولو لم يقل
شهر لا تكون اعارة (قوله
اجرة القصار الخ) أي فالصالح
على القصار لان عمل الاجير

فلا اجر من دلتني على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فله
فله اجر المثل للشي لا حله وفي السير الكبير قال امير السرية من دلتني على موضع كذا فله كذا
يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في النزاز به وظاهره وجوب المسمى والظاهر
وجوب اجر المثل اذ لا عقد اجارة هنا وهذا يخص لمصلحة الدلالة فيسقط العموم لكونه بين
الموضع اجارة المنادي والمساوي والجماعي ونحوها جائز للحاجة السكوت في الاجارة فرضا
وقبول قال الراعي لا ارضى بالمسمى وانما ارضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا لو قال
للساكن اسكن بكذا والافتاتقل فمكن لزمه ما بهي الاجرة للارض كالتخراج على المعتمد فاذا
استأجره التاجر فاصطلم الزرع آفة وجب منه ما قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم
المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يلزم الاجر بتخليتها استأجره لم يفرح وحسن
عشرة في عشرة وبين العمق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة
مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان له ربع العمل استأجره لم يفرح بقره فخره فخره
فيه غير ميت المستأجر فلا اجر له بهي بكذا فلو كان كذا فباع فله اجر المثل متى وجب اجر المثل
وجب الوسط منه اكثر اهما يمل ما يتسكاري الناس ان متفاوتا لم تصح والاحتمال ادرى لك بهي
اجارة واجارة هبة فهي اجارة آجر تك بغير مثنى فاسدة لا عار به اجرة القصار امين لا يضمن
الا بالعمد والقصار على الاختلاف في المشترك ومحملة عند عدم اشتراط الضمان عليه
معه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن فان لم يبن فله رفعه وان بنى اياها فلا ضمان على
الجماعي والشيء على الاما يضمن به المودع نفسه اجارة الجمال لطعام المصنوع يبين المدة وكذا
بشرط الورق على الكاتب بشرط الجماعي ان اجر زمن التعطيل يحطوط عنه صحيح لان شرط
كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على المستأجر وبشرط ان يخرجها أو عشرها على المستأجر
ويردها مكرورة اجرة جمال حنطة القرص على من استأجره الا اذا استأجره المقرص

منقول ابيه لانه على باذنه وانما يضمن الاجير لان اجير الواحد لا يضمن ما جئت يده الا ان يخالف (قوله على الاختلاف) باذن
في المشترك الخ) أي الاختلاف الواقع بين الامام وصاحبه فعد الامام لا يضمن وقالوا يضمن الا بشئ غالب كالحريق والعدو
المسكار ويجب عليه الضمان فيما تلف بفعله اتفاقا (قوله ومحملة عند الخ) المرجح المقتضي به انه لا اثر لاشتراط الضمان في
قول الامام (قوله فله رفعه) أي رفع اليه قيمة التراب لانه بالصفة دخل في ضمانه ويدفع اليه قيمة التراب لانه ملك صاحب
الدار (قوله تفسد اجارة الجمال الخ) وجه الفساد ان المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت بوجوب كون المعقود عليه هي المنفعة
وذكر العمل وهو الجمل بوجوب كون العمل هو المعقود عليه ولا ترجح لاحدها وقالوا لا تقسمه فيكون له قد على العمل حتى
لو فرض مخفي اقل من الدقا المضروبة اسحق بكامل الاجر وان لم يفرغ في المدة فعليه ان يتمه فيها بعد هاور يخرج بكون العمل
مقصودا (قوله ويردها مكرورة) ما بهي صح انه اذا اشترط ان يردّها على مكرورة كرا في يده فلو قال الاجارة فبطلت لانه جازم في ذلك
بله قيمة ثلثة عن مدة الاجارة وهي مجهولة لانها تقدر وتكسر فم تكون يومه قد يكون يومين فيؤدي الى جواز المدة الاجارة
فانما قال اجارة بكذا وان يكرها بعد المدة الاجارة لا تجوز لان جزمه في وقت الكراي بعد انقضاء مدة الاجارة
لا يوجب جزمه في الاجارة والمكراب يصح لاجر لانه معلوم وان قال آجرتك بها بكذا على ان تكرها يصح انقضاء المدة
الاجارة لا تصح لانها صيغة شرط في صفة فظهر ما في المصنف

(قوله امتنع الاجير الخ) اي اذا صححت الاجارة يجبر فلو استأجره بدينارين لم يعمل له يومين ولم يبد كمال العمل فعمل يوم واحد امتنع
 في اليوم الثالث لا يجبر لفساد الاجارة (قوله لا يجبر عليه) اي لا يجبر عليه (قوله الصحيح ان الاجارة الخ) اي اذا استأجر
 بالخير ثلثة ايام فاجر الاخر بالخير ثم تنفسا الاولى لاجل الخيار تنفس الخ الثانية وقيل لا تنفس الخ كالأولى قياسا
 على المشتري بالخيار اذا باع من غيره يبطل خياره الاول فعبارة المصنف بلغت ١٤٩ حد الانظار (قوله ولا تنقص

الاولى) اي بمجرد العقد
 أما لو قبض العين بطلت
 الاولى (قوله على اجارة
 الاول) هذا في حق المستأجر
 أما في حق الاجرة فلا تجوز
 ولا تنقص حتى لو انقصت
 الاجارة الاولى وسقط حق
 المستأجر الاول لا يلزم ان يسلم
 الى الثاني (قوله العاقد لنفسه)
 قيد بذلك لانه لو عقدها لغيره

تنفس بموته كالوكيل عن
 المؤجر والولي والوصي
 والقاضي والمتولي وأما الوكيل
 بالاستئجار اذا مات تبطل لانه
 وكيل بشراء المنافع (قوله
 فلا جرة للمولى) هذا محمول
 على ما اذا استعمل المولى
 الاجر أو شرط التجهيل والا
 فاجر ماضى للعقد واجر
 المستعمل للعقد (قوله الا اذا
 اجر اليتيم) اليتيم مفعول
 اجر وانما كان لليتيم ان يفسخ
 الاجارة الواقعة عليه لانها
 للحفظ وبالبلوغ استغنى عن
 حفظ غيره (قوله ضمنه) لانه
 باستخداه خاصا (قوله

اختلاف في كونها الخ) عبارة
 البرازية ادعى المستأجر انه
 استأجر الارض فارغة وادعى
 الاجر انه اجرها مشغولة

بأن المستقرض امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجبر اجره حتى يبت الخلا لا يجب
 على المؤجر ولا يمكن تخيير الساكن اللعب وكذا اصلاح الميزاب وتطمين السطح ونحوهما لان
 المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكما سته ورماده لا تفرغ
 اليه لو عثر المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا
 انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستأجر أو مستأجره لا جرة لا تنقص ولا تنقص
 الاولى النقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جائزا جرها ثم اجرها من غيره
 فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان ردّها بطلت وان أجازها فالاجرة له استأجره لعمل
 سنة ففي نصفها بلا عمل فله الفسخ تنفس الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة
 كونه في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
 ليفعل الاصلح لليت والورثة فيؤجرها له ان كان امينا أو يبيدها بالقيمة فان برهن المستأجر
 على قبض الاجرة فلا يبرده عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بالخصم لانه يريد الاخذ
 من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المد فيجبر فان فسخها فله مولى اجر ماضى وان
 اجازها فالاجر كله للمولى ولو بلغ اليتم في اثناءه لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر
 اليتيم فله فسخها اجر العبد نفسه بلا إذن ثم اعتق نفذت وما عمل في رقه فمولا وفي عتقه له
 ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه من مرض العبد وما بقه وسرته عنر للاستأجر في فسخها وكذا
 اذا كان عليه فاهيد الا عدم حذقه ادعى نازل الحنان ودخل الحمام وسكن المذلة لا تنقل
 الغصب لم يصدق والاجر واجب اختلاف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه
 ويأخذ الاجر بحسابه الان يكون الاجر مساهله اختلاف في كونها مشغولة او فارغة حكم
 الحال اذا اختلف في صحته وفساده فالقول بمدعى الصحة قال الفضلي رحمه الله الا اذا ادعى
 المؤجر بانها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر انهما كانت فارغة قاله قول للمؤجر كما في آخر
 اجارة البرازية اجرها المستأجر اجرا كثيرا استأجره لا تطيب الزيادة له وينصف في جهل الا في
 مساهلتين ان يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا كبناء كما في البرازية
 اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في ابن الموضوع
 والمياه الا خير والخشب والجذع الموضوع فانه للاستأجر والله أعلم بالصواب

كتاب الامانات من الودعة والعارية وغيرها
 الامانات تنقلب بمقتضى ما يوجب من تجهيل الا في ثلاث النماذج اذا مات مجهول غلات الوقف
 والقاضي اذا مات مجهول أموال اليتيم او مدعى عند من أودعها والسلطان اذا أودع بعض القنينة
 عند الصاري ثم مات ولم يبين عند من أودعها كما في فتاوى فاضل بن محمد من الوقف وفي الخلاصة
 من الودعة وذكرها لولا الخ وذكر من الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال

منه حكم الحال وقال الفضلي القول قول المؤجر مطلقا وبه يظهر معنى المصنف من الخلل في النقل (قوله الموضوع فانه
 المستأجر) راجع للاربعة قبل في كتاب الامانات (قوله الناظر اذا مات الخ) في انفع الوسائل ينبغي التفصيل فيقال ان حصل
 منه طلب المستحقين فاجر حتى مات مجهول وان لم يحصل مات مجهولان محمودا فاضمان وان لم يكن كذلك ومضى زمان
 في المال في يده ولم ينه من ذلك لم يمنع شيء من اقول ينبغي ان يجرى هذا التفصيل فيما ذكره بعد (قوله أحد المتفاوضين الخ)
 الصحيح ان الشريك يكون ضامنا بالموت عن مجهول عنان او فاضلة ومالي الاضلية مثل مالي الشريك والقول بعدم الضمان غلط

(قوله ذكره فيها) لكن بصيغة التمريض والصواب تكبير الضمير (قوله بغير علمه) الصواب بغير امره لا سهالة تجهيل ما لا يعلمه (قوله اذ مات الصبي الخ) وان باع ثم مات فكذلك الان يشهدوا انها في يده بعد البلوغ والمعتمده كالصبي في ذلك فان كان ما ذونا لهما في ذلك ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه ضمنا وبهذا يظهر ما في المصنف (قوله مجهول المال البدل) قيد بالتجهيل اذ لو علم ضياعه لا يضمن (قوله فلا تجهيل ان برهن الخ) ١٥٠ في جامع الفتاوى لو قال وارثه رد هاهنا حياته أو تلفت في حياته لم يصدق

الابينة ولو برهن على أحدهما تقبل وفي بعض الفتاوى وارث المودع اذا قال ضاعت الوديعة فان كان هذا الوارث في عياله حتى كان مودعا يصدق والا فلا (قوله وكذا الوادعي الخ) اي وكالوارث الطالب في كون القول له وانما لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر فيما قبل لانها فيما قبل كانت معروفة فلما فسرهما وكان مطابقا للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انهما لم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق ولو قال في دعوى التجهيل لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهولا أو مات من غير بيان يصح وانما لم يصح في الاول لان نفي البيان وقت الموت لا يفي البيان قبله (قوله وقبل لا بد الخ) هذا هو المعتمد ونص عليه قاضيخان وغيره فلم يشترى المطالبة برقمه لان العارية غير لازمة الا اذا شرط البائع قرارها وقت البيع (قوله كالمستعير والمستأجر) انما يريد أن الضمان لانه يازالة التعدي

الذي في يده ولم يذ كر للقاضي فصار المستثنى بالتأخير أربعه وزدت عليها مسائل الاولى الوصي اذ مات مجهولا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذ مات مجهولا مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذ مات الوارث مجهولا ما أودع عند مورثه الرابعة اذ مات مجهولا لا القته الرجح في بيته الخامسة اذ مات مجهولا ما وضعه مالكة في بيته بغير علمه السادسة اذ مات الصبي مجهولا ما أودع عنده محجورا وهذه الثلاث في تلخيص الجامع الكبير للاخلاق في فصار المستثنى عشرة وقيد بالتجهيل الغلة لان الناظر اذ مات مجهولا مال البدل فانه يضمنه كما في الخانية ومعنى موته مجهولا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان بينها وقال في حياته ردتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولا اقال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا وهلك صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركه وكذا الوادعي الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع العيار الجدار فان المشتري لا يتمكن من رفعها وقبل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في الفقيه اذ تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجرة او بالاستئجار والمضارب والمستبضع والشرى غنا نا او مفاوضة والمودع ومستعير الرهن وهي في الفصول الا الاخيرة فهي في المبسوط الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية ان تصح اعارتها وهي اقوى من الايداع وقيل لا لان الامين لا يسلمها الى غيره عياله وانما جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر لا لاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر واما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف الوكيل بقبض الدين بعد مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا اجر له الا الوصي والناظر فيسحقان بقدر اجر المثل اذا اذاعا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستعملها فلا اجر للناظر كما في الخانية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا احميل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا مهي له اجر البأى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض

الابينة ولو برهن على أحدهما تقبل وفي بعض الفتاوى وارث المودع اذا قال ضاعت الوديعة فان كان هذا الوارث في عياله حتى كان مودعا يصدق والا فلا (قوله وكذا الوادعي الخ) اي وكالوارث الطالب في كون القول له وانما لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر فيما قبل لانها فيما قبل كانت معروفة فلما فسرهما وكان مطابقا للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انهما لم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق ولو قال في دعوى التجهيل لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهولا أو مات من غير بيان يصح وانما لم يصح في الاول لان نفي البيان وقت الموت لا يفي البيان قبله (قوله وقبل لا بد الخ) هذا هو المعتمد ونص عليه قاضيخان وغيره فلم يشترى المطالبة برقمه لان العارية غير لازمة الا اذا شرط البائع قرارها وقت البيع (قوله كالمستعير والمستأجر) انما يريد أن الضمان لانه يازالة التعدي

من العين لم يوجد الرد الى صاحبها بخلاف ما استثنى فان يده كيد مالكة (قوله والمودع) مقيد بان لا يعزم على العود الى التعدي والا فلا يراعن الدين والضمان ولا يصدق في دعواه العود الى الوفاق الابينة أو تصديق المالك (قوله كاستعير الرهن) كما اذا استعار دابة ليرهنها فركها قبل ان يرهنها ثم رهنها بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المرتهن لا ضمان على المرتهن (قوله والمستأجر، يؤجر ويعار) هذا مما لا يختلف الناس في الانتفاع به (قوله والعارية تعار) أي فيما لا يختلف الناس بالاستعمال به وان شرط ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد فيما لا يختلف غيره فمقيد (قوله قيسل يودع المستأجر الخ) أخذ به مشايخ العراق وعليه الفتوى (قوله الا اذا شرط الواقف الخ) يعني فيسحقه ولو زاد على اجر المثل

(قوله لوجعل للكفيل الخ) وجهه أن الكفالة ليست عملاً (قوله والنظر إذا ادعى الخ) ينبغي أن يفيد بأن لا يكون الناظر معروفاً بالخيانة وتقييم المصنف بالموقوف عليهم يفيد أنه إذا ادعى دفع ما هو كالأجرة مثل معلوم الفراس والمودن والبواب لا يقبل قوله إلا ببينة (قوله إلا في الوكيل الخ) الصواب إسقاط في ما علم أنه متى ثبت قبض الوكيل ببينة أو تصديق الورثة فالقول قوله في الدفع يمينه لأنه مودع وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في إيجاب

١٥١

الضمان على الميت لأنه

حكى أمر الإيلاك استثنافه

بخلاف ما إذا ادعى القبض

والدفع للموكل حال حياته

فانكر الموكل لأنه يملك

استثنافه فيقبل قوله ويقبل

قوله أيضاً في نفي الضمان

عن نفسه فلا يرجع الغريم

عليه اذ هو بالنسبة إليه

مودع فلو أقام المدين بينة

على الدفع للوكيل قبل

واندفعت الورثة (قوله

القول للأمين الخ) ظاهره

أن الوصي والمتولى لا يقبل

قولهما بلا يمين لكن تقدم

للمصنف أنه يقبل قولهما

بلا يمين (قوله ولو اتفق

بعضها الخ) أي لوجود

اتلاف السكك البعض

بالاتفاق والباقي بالخلط

(قوله أوقاف مختلفة الخ)

اختلافها باختلاف واقفها

أو باختلاف الموقوف عليه

وان اتحد الواقف (قوله

الوصي إذا خلط الخ)

مخالف لما في جامع

الفصولين من عدم ضمه

بخلط ماله بمال اليتيم (قوله

الاذا سقط الخ) هو مومه

بشمل المستعير وما ذكره

المصنف جعله في القنية

الدين لا يصح استيجاره إلا إذا وقت له وقتاً وفي البرازية لوجعل للكفيل اجر المصم وذ كر
الزبلي ان الوديعة باجر مضمونة وفي الصيرفية من احكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع
صح بخلاف الراهن اذا استأجر المترحم كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والنظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان
في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه
ودفعه في حياته لم تقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض الدين والفرق في الولوالجية القول
للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر
وكذا المتولى للأمين اذا خلط بعض اموال الناس ببعض او الامانة بماله فانه ضامن فالمودع
اذا خلطها بماله يبحث لا يتميز ضمنها ولو اتفق بعضها فرده وخلطه بها ضمنها والعامل اذا
مال للفقراء شيئاً وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزئهم عن الزكاة الا ان يصره
الفقراء او لا بالاختار المتولى اذا خلط اموال اوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي
والسمار اذا خلط اموال الناس واثمان ما بعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط
والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط
ماله بمال غيره او مال رجل بمال آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو
اتلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءة انفاقه في التعمير او ان يرفع الامر
الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه الامين اذا هلكت الامانة عنده
لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليه فله ملك كذا في الولوالجية وفي البرازية الرقيق اذا
اكتسب واشترى شيئاً من كسبه وادعاه وهلك عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى
مع ان العبد يداه معتبرة حتى لو ادع شياً وغاب فليس للمولى اخذ المأذون له في شيء كاذنه
امانة وضماناً اورجوعاً وعدم رجوعاً ونجرت عنه مستأثنان المودع اذا اذن انساناً في دفع
الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت ببينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع وللشعق
تضمن الدافع كما في جامع الفصولين الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما
حصته لرجل ثم اذن احدهما مستأجره بالعمارة فعمراً لرجوع للمستأجر على الشريك
السالك ولو عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في
اجارة الولوالجية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سميها فطلبه ليضرب
به ظملاً او كانت مكتوبة فاقرب بمال لغيره او قبض كما في الخاتمة المودع اذا ازال التعدي
زال الضمان الا اذا كان الايداع موقفاً متعدداً بعد ثم ازاله لم يزل الضمان كما في جامع
الفصولين المودع اذا جدها ضمه اذا اهلك قبل النقل كما في الاجناس الوديعة امانة
الا اذا كانت باجر فمضمونة ذكره الزبلي وتقدمت للامير ان يسترد العارية متى شاء الا في

حكماً للمودع (قوله واما المستعير فلا يضمن) لاهو ولا اجيره بخلاف الجبال لان فعله بموض فيتعبد بشرط السلامة وحيث
كان ما ذكره المصنف في الولوالجية فلا يسترض عليه بما في القنية (قوله فليس للمولى الخ) هذا ما لم يعلم انه كسب عبده
او ماله والا فله الاخذ (قوله كاذنه امانة الخ) أي كالتشخص الذي تلقى الاذن منه (قوله فلا ضمان على المودع) لا تهرد
الوديعة على من اخذها على يد ما ذونه (قوله تضمن الدافع الخ) يعني لانه لم يرد على من اخذ منه فلم يبرأ منه اذ هو الاجنبى سواء

(قوله الرجوع لا الرد الخ) عبارة الخاتمة له طلب الردولة اجر مثل خادمه الى ان يقطع الصبي وله بظهره مائة المصنف من الخلل في النقل (قوله اجر المثل) ١٥٢ عبارة الخاتمة كان للستعير ان لا يدفعه اليه لانه ضريرين وعلى المستعير اجر

المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادى الموضع الذي يجد كراه او شره (قوله مؤنة رد العارية الخ) لانه قبضها المنفعة نفسه وكذا مؤنة رد المصوب على الغاصب لان منفعة الرخصة له لبراءته بذلك عن الضمان وكذا مؤنة رد الرهن على الراهن لان منفعة القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قبضه الدين وحصول التوثيق لكون ترجم جانب الراهن يحكم الملك (قوله لورد الوديعة الخ) لانه لورضي يكون في يده من في ماله او داره لما اودع (قوله فلا بد من البيان) وجهه انه يدعي وفاء الدين الذي عليه بذلك فلا يقبل منه (قوله فهو عاينها) الفرق بين الاستعارة والاجارة ان الاستعارة تجري فيها المسامحة (قوله والابضاع انطلاقة الخ) الظاهر ان يقول والابضاعة المطلقة (قوله الا اذا كان في قصده الخ) الصواب ان يقال الا اذا كان في عبارته

مسائل لو استعار امة لارضاع ولده وصار لا ياخذ الا نذيه اياه الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى الفطام ولورجم في فرس الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراه فله اجر المثل وهما في الخاتمة وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصده ولولم يوقت وترك باجر المثل مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كافي المسبوط تحليف الامين عند دعوى الرد او الهلاك قيل لنفي التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد يمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في رد بعة المسبوط لورد الوديعة الى عبد ربه لم يبرأ سواء كان يقوم عليهم الا هو الصحيح واختلف الافتاء فيه اذا ردها الى بيت مالكمها او الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستقرة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين الذمي المودع دفعه الى ما ذون مالكمها وكذا به فاقول له في براءة الا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة فاقول له وان كان مضمونا كالتصحب والدين لا كفي فتساوي قارئ الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المورث للستاجر بالتعير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادى استاجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون الجيء ولو استعار بعيرا فهو عليهم كذا في اجارة الولوالجية وفي كالة البزازية المسبوع لا يملك الابضاع والايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمسبوعة حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به اى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك انتهى الاعارة كالاجارة تنفذ بموت احدهما كافي امنية القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرتني بدفعه الى فلان فدفعته اليه وكذبه ربه في الامر فاقول لربه والمودع ضامن عند ادعائها بنار حرم الله خلافا لابن ابي ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمحمد رحمه الله المودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعاهما رجلا نوابي ان يحلف احدهما ولا يمينه يعطيهما لهما نصفين ويضمن مثلها يدينهما لانه اتلف ما استودع يحمله مات رجل وعابه دين وعنده وديعة بغير عينها فجميع ما تركه يبر الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل ايضا

كتاب الحجر والمأذون

المحجور عليه بالسفاهة على قولهما المفق به كالمصغر في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير ووجوب الزكاة والحج والعمادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق من كفارة ظهاره صح ولا يميز به عن ما يصوم لها وتماه في شرح ابن وهبان وأما اقراره في التاتارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما انتهى يعني بناء على الحجر بالسفاهة الصبي المحجور عليه وتأخذ بافعاله فيضمن ما تلقه من المال واذا قتل فالدية هي عاقلة الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه وما

(قوله ووجوب الزكاة الخ) وبدفعها اليه فيؤدي بنفسه لكونها عمادة لا بد لهما من الذنية لكن يبعث معه امينا كيلا يصرقها اودع في غير وجهها (قوله وزوال ولاية الخ) اى عدم ولاية ابيه وجده بخلاف الصغير (قوله لو اعتق عن كفارة الخ) عبارة غيره لو اعتق عبده في ظهاره بسبى اى العبد في قيمته ولم يميز عن تكفيره (قوله وما اقراره الخ) اى بغير العقوبات كالواقر بمال أو اجارة

(قوله فيستثنى من ايداعه) أي كونه مودعا (قوله الاذن في الاجارة الخ) أي في اجارة نفسه اذا لم يكن مقيدا بالاجارة
من معين (عنه الا اذا كان قاضيا الخ) عبارة الهداية ثم الاذن كما ثبت ١٥٣ بالصرح ثبت بالدلالة

كما اذا رأى عبده يبيع
ويشتري فسكت بصير
ماذوناله عندنا خلافا للزفر
والشافعي ولا فرق بين
ان يبيع عيناه ولو كان لولي
أو لاجنبي بانه أو بصير
اذنه يباع مبيعها أو فاسدا
وشمل باطلاقة القاضى
(قوله كان لولي الاعتراض)
أي في تنصيب المهر فان اتهم
الزوج مهر مثلها قبل
الدخول والاي فرق بينهما
وان كان دخل بها فعليه
لها مهر مثلها ولا يفرق بينهما
(قوله ولا يلزمها) أي فان
صارت مصلحة بعد ذلك
لانها التزمت المال بصير
عوض ثم ان كان الزوج
طلقاتها طليقة فعلى ذلك فهو
يملك رجعتها بخلاف ما اذا
كان باعها الخلع لان وقوع
الطلاق باللفظ الصريح لا
يوجب البينة الا عند
وجوب البديل (قوله ولا
يصح اقرار السفيه) أي
وان لم يهجر عليه القاضى
على قول محمد الذي يرى
الخير على السفيه وان لم
يهجر عليه القاضى وعند
الثاني لا يصير السفيه

أودع عنده بلا اذن وياحه وما عبر له ويا يبيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي
محجور مثله وهى ملك غيرهما فلما لك تفهين الدافع والأخذ قال في جامع الفصولين وهى من
مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنه الصبي للتسليم من ماله او هنالم
بوجوده كالابن في الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن
للابن والمغضوب المحجور ولا يئنه ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن لعبده ولم يعلم لا يكون
اذا نال اذا قال باعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال
بايعوا ابني اذا قال له آخرفسك ولم يقل من فلان أو بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة
كأى الحسانية والامر بالشراء كذلك كافي ولو لوالجدة فلو قال اشترى ثوبا ولم يقل من فلان ولا
للبن كان اذنا وهى حادثة الفتوى فليحفظه الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
الاذن مضار باقى نوع واحد فان لعبد المضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة
وقال السرخسي رحمه الله الاصح عندى التعميم كافي الظهيرية اذا رأى المولى عبده يبيع
ويشتري فسكت كان ما ذونا الا اذا كان المولى قاضيا كافي الظهيرية السفيهة اذا زوجت
نفسها من كف وصح فان قصرت عن مهر مثلها كان لولي الاعتراض ولو اخذت من زوجها
على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفيه ولا الاشهاد عليه ولو دفع الوصى المال الى السقيم
بعد بلوغه سفيهه ضمنه ولو لم يهجر عليه ولو حجر القاضى على سفيهه فاطلعه آخر جزا طلاقه لان
الحجر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تنفيذ الحجر الاول خلافا للخصاف ووقف المحجور عليه
بالسفه باطل واختلفوا في ما اذا وقف باذن القاضى فصحة البطلان وبطلان القاسم ولا يصير
السفيه محجورا عليه بالسفه عند الثاني ولا بد من حجر القاضى ولا يرتفع عنه الحجر بالرد ولا
بد من اطلاق القاضى خلافا لمحمد رحمه الله فيهما ولا تسترط حضرته لجهة الحجر عليه كافي
خزانة المفتين ووقفت حادثة حجر القاضى على سفيهه ثم ادعى الرد وادعى خصمه بقاءه على
السفه وبرهنا فلم ارفها نقلا صريحا وينبغي تقديم بينة البقاء على السفه لما في المحيط من
الحجر اظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عند ذكره في دليل أبي يوسف رحمه الله على ان
السفه لا يهجر الا بهجر القاضى وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان
في المهر قضى لمن برهن فان برهننا من شهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا تثبت فسل بينة
شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بينة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل الماذون اذا الحقه
دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كافي اجارة منية المفتى العبد
الماذون المدبون اذا اوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يميز العريم كان ملسكا للوصى له اذا كان
يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فلا عريم ابطالها
ويبيعه القاضى فما فضل من ثمنه فله واهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا الماذون
لا يكون ما ذونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد

(كتاب الشفعة)

اشباه ٢٠
وأذن له في التجارة فضاء المال في يده لم يضمن (قوله عند ذكره الخ) متعلق بمقتضى قوله في الهبة أي لما ذكر في المحيط
عند ذكره في دليل أبي يوسف وقوله على ان السفه متعلق بقوله دليل (قوله الا اذا كان اجيرا) أي في متعلق بكسبه
دون رقبته (كتاب الشفعة)

(قوله فلا رجوع للمشتري الخ) صواب العبارة فلا رجوع للشفيع على المأخوذ منه بائعاً أو مشترياً بمعنى بقيمة ما نقص البناء بعد القلع بل بالثمن فقط في ظاهر الرواية لأن المأخوذ منه ليس بفار له سواء أخذها بقضاء أو رضاه (قوله كالموهوب له الخ) أي لو تلفت العين الموهوبة فاستحققت فاستحققت ضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب لعدم ضمان السلامة وإذا استولاه الأب جارية ابنه ثم استحققت لا يرجع الأب لعدم الضرر ولو أمر الكفار جارية وأحرزوها بدارهم فاستأثروا هم مسلم وأخرجها أو وقعت في يد أحد الغافلين فأخذها المالك القديم من المشتري بالثمن أو من الغانم بالقيمة واستولاهما فاقام رجل يدينه أنما مدبرته أو أم ولده يأخذها ويرجع بما أداه من القيمة أو الثمن لا بما ضمنه من العقر وقيمة الولد لأن المأخوذ منه لم يغره (قوله بخلاف البائع) حيث يرجع المشتري عليه لأنه لما ملكه مختاراً فقد ضمن له سلامة المبيع (قوله فروية المشتري إلى آخره) الصواب إسقاط الفاء لعدم صحة التفريع يعني اشتري داراً قدر آفاً فأخذها الشفيع ولم يكن قد رآها فله الرد بخيار الرؤية وكذا لو اشتراها بعيب علم به ثم أخذها الشفيع فله الرد بالعيب لأن لزوم العقد في حق المشتري ما في يخصه لا يظهر في حق الشفيع كما لا يظهر إلا لاجل الثابت للمشتري في حق الشفيع (قوله ويردها على البائع الخ) أي وبسبب رد الشفيع المشفوع على البائع بخيار الرؤية أو عيب لا تسلم الدار للمشتري فلما أراد أن يأخذها بالبائع الذي كان بينهما وبين البائع ليس له ذلك فدلّت هذه المسئلة على أن البيع الذي جرى بين البائع والمشتري ١٥٤ ينفسخ بأخذ الشفيع لأن حكمه قد اشتري يقول إلى الشفيع ولهذا

لا يثبت له إلا لاجل وقال الأسبجاني الأصح التحول لأن البيع لو انفسخ لبطلت الشفعة لأنها تبتنى على وجوده واجيب بأن الشفعة انما تبطل مع كونه فسخاً لأن سبب وجودها قد وجد وهو زال ملك البائع والتحقيق أنه إذا قضى بالشفعة انتقض البيع بين البائع والمشتري في حق الإضافة إلى المشتري لتعذر انقاسخ البيع في نفسه لأن الشفعة بناء عليه فلا بد من وجود أصله لصحة الحكم بها (قوله فلو قطع عيني الخ) الصواب فقاه (قوله قضى له بكلمها) لأن حقه ثابت بيقين وحق الثائب على موهوم عساه لا يطلب (قوله كذا في الولو الجنية) الذي في الولو الجنية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الأجرة لأنه لا صحة للطلب إلا بعد بطلان الأجرة وبه ينص مافي المصنف (قوله الأب إذا اشتري الخ) ومتى أخذ بقول اشتريت فأخذت بالشفعة والوصي كالأب في ذلك لكن هذا على قول من يقول يملك الوصي ثمراء مال اليتيم وعلى قول من يقول لا يملك له الشفعة أيضاً لكن يقول اشتريت فأخذت بالشفعة ثم رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب قسماً عن الصغير فيما يأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن إليه ثم هو يسلم الثمن إلى الوصي (قوله إذا كانت دارا الخ) وهذا بخلاف ما لو اشتري دارين أحدهما بالسام والآخرى بالعراق وشفيعهما واحد يأخذها أو يتركهما لأن فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب لهما (قوله فوجوب الشفعة فيها) مبني على القول بأن أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب الشفعة وقد اختلفت الفتوى في هذه المسئلة (قوله يصح الطالب من الوكيل الخ) يعني الوكيل بشرائه الدار إذا اشتري وقبض فجاء الشفيع وأراد أن يطلب بالشفعة فله الطالب من الوكيل قبل أن يسلم إلى الموكل وأما بعده فلا وأما تسليم الشفعة من الوكيل فمصحح مطلقاً سواء كانت الدار في يده أو لم تكن (قوله تسليم الجار الخ) لأنه انما يثبت له الشفعة إذا كان قد طلبها حين سماع البيع وان لم يكن له حق الأخذ في الحال فلو كان للبيع فمريك وجار فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتركه طلب المواتبة (قوله سلام الشفيع الخ) أي على المختار

(قوله وقية نظر) وجهه ان المشتري اذا بنى في الدار المشفوعة كان للشفيع ان ينقض البناء ياخذ الدار ولا يعطيه مازاد (قوله فامتنع فالح) أي لو كان له شفعة عند سلطان فامتنع القاضي من احضاره فهو على شفيعته لان هذا من دبر ولو كانت شفيعته عند القاضي يقدمه الى السلطان (قوله تعليق ابطالها الخ) فلو قال سلمت اليك الشفعة ان كنت اشترى به لنفسك فاذا اشتراه لغيره فله الشفعة لانه اسقاط محض (قوله له مع يمينه) يخالف لما في الدرر ان القول قول الشفيع يمينه انه طلب حين علم والبينة بينة المشتري (قوله نفي العلم) أي اذا انكر طلب الموائبة اما اذا انكر طاب التقرير فيحلف على البتات لاحاطة العلم به (قوله بلا يمين الخ) لانه لو اقر الاب بما ادعى الشفيع لا يصح اقراره على الصغير (قوله هبة بعض الخ) أي لان هبة شيء من الثمن قبل القبض حط والحط ياتحق باصل العقد وأما بعد القبض فتمليك مبتدأ وقيد بهبة البعض لان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفيع مطلقا (قوله حط الوكيل الخ) أي حط الوكيل بعض الثمن لا يظهر في حق الشفيع لانه لا ياتحق باصل العقد بل هو هبة مبتدأ فمن الوكيل ١٥٥ ولهذا يضمن مثل المخطوط ولا يصح

(قوله العقل) هذا مقيد بما اذا كان وجوب الدية باعتبار مكنة المالك وأما اذا كان باعتبار مكنة التدبير كما لو وجد قتيل في محلة تنسب الى ثلاث قبائل مثلا احداها مشررون واثنيها ثلاثون وثالثها أربعون قسمت بينهم اثلاثا لان هذا الضمان باعتبار ترك الحفظ وهم سواء من غير اعتبار قتلهم وكثرتهم حيث كانوا في الاختطاط سواء

(قوله والشفعة الخ) لان سببها اتصال الملك وقايمة ككثيره وكل من الشفعاء مستحق لجميع المشفوع والقسمه بينهم لازاحمة فينبغي ان يطلب كذلك

على المشتري لا يبطلها هو المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صبح المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه مازاد الصبح وان شاء ترك كذا في الوالوجية وفيه نظر آخر الشفيع الجار الطاب ليكون القاضي لا يراه فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع فاخر اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها باشرط جائر انكر المشتري طلب الشفيع حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطلها يحلف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول قول الاب بلا يمين هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا ياتحق في حق الشفيع له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار اري وانا ادعيها فان وصلت الى والافنا على شفعتي فيها استولى الشفيع عليها بالاقضاء فان اعقد قول عالم لا يكون ظاهرا والا كان ظاهرا في جنابات الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله اشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة القسام والظريق اذا اختلفوا فيه انتهى

كتاب القسمة

الغرامات اذا كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الوالوجي في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كسالة التاتار خانية وفي فتاوى قاري الهداية اذا خيف الفرق فاتفقوا على القسمة بعض الامتعة منها فالقوة والغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ الانفس انتهى القسمة الفاسدة لا تنفذ الملك بالقبض وهي تبطل باشرط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق

حتى لو طلب واحد بعضها بطاعت عند محمد (قوله واجرة القسام) أي عند الامام وعندها على قدر الانصاء لان هذه المؤنة لقتلهم بسبب الملك فيتعذر بقدرة وله ان عمل القسام يحصل بتمييز الانصاء وصاحب القليل والكثير فيه سواء ثم هذا في غير المكيل أما فيه فعلى قدر الانصاء اتفاقا كما لو استأجر على قسمة طعام بينهم مكيالة فالاجر بالمكيل والنقل على قدر الانصاء (قوله والطريق الخ) لم يرد الطريق العام لانه غير مملوك وانما المراد ما يكون في سكة غير نافذة ومثل الطريق ساحة الدار قد وبيت كدوى بيوت في الساحة وكذلك الضيافة التي جرت العادة بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف (قوله فاتفقوا على القسمة الخ) فاذا لم يتفقوا لا يكون كذلك ولا شيء على الغائب الذي له مال فيها ولم ياتن بالالقضاء ثم هذا مقيد بما اذا قصد حفظ النفس خاصة فلو قصد حفظ الامتعة فقط بان كان الموضع لا يخشى منه على النفس وتلف فيه الامتعة فهي على قدر الاموال لا الانفس واذا خشي عليها فاقوا بعد الاتفاق لحفظها فهي على قدرها فمن كان غائبا وأذا بالقضاء اذا وقع ذلك اعتبر ما له لانفسه ومن كان حاضرا اعتبر ما له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه (قوله لا تنفذ الملك بالقبض) الصواب حذفي لا كما في الفنية والبرازية

(قوله المشترك اذا لم دم الخ) يستثنى المشترك بين اليدين اذا اراد وصى احدهما البناء وامتنع وصى الآخر فانه يجبر وماله المشترك بين وهين فاراد احدهما البناء والآخر يجبر على التعمير من مال الوقف (قوله والا يني الخ) أي وان لم يجهل القصة لكن اذا بقي منه شيء وأما اذا لم يبق منه شيء وصار صرحا لا يجهر والحرث اذا كان بين شر يكن فأي احدهما ان يسقيه يجبر وقيل لا واسكن يقال له اسقه وانفق ثم ارجع في حصته نصف ما انفق (قوله بغير اذن الآخر) هذا قيد اتفاقي فان البناء بالاذن كذلك لانه مستعير لخصته وللغير الرجوع متى شاء واذا يني الشريك باذن شر يكره للشر كذا يرجع بحصته عليه (قوله وان ناذى جاره الخ) ١٥٦ والفقى به انه ان كان ضررا يباينع والافلا (قوله ونفذوا الوصية

الخ) أي اذا كانت الوصية بالنف مرسلة لان حقه في المالية لا الهين كالغريم وأما لو ظهر موصى له بالثلث أو وارث ليس لهم ذلك بل تنقض القصة لان حقهما متعاقبي بغير الترتيب كذا اذا رضى الموارث والموصى له بذلك (قوله اما بقضاء القاضى الخ) اذا كانت بقضاء القاضى ثم ظهر وارث أو موصى له فلا تنقض اذا عزل الموارث نصيبه (قوله كتاب الاكراه) الاكراه غرمان بوعيد قيد أو حبس فيظهور في الاقوال كالباع والجاراة والاقرار فلا تصح منه لافي الافعال فلوا كره بذلك على ان يطرح ماله في النار أو في الماء أو على ان يدفع ماله الى فلان لا يكون مكرها والنوع الثاني بوعيد تربي أو قطع عضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا (قوله كره

العام ان كان واسعا لا يضركم الاهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضر وله بناء ظلة في هواطريق ان لم يضر لكن ان دهم قبل البناء منع منه ويعد هدم المشترك اذا ندم فأي احدهما العمارة فان احتل القصة لا جبر وقسم والا يني ثم اجره ليرجع نبي احدهما بغير اذن الآخر فطاب رفع ثلثه قسم فان وقع في نصيب البناء فيهما والا هدمه التصرف في ماله وان ناذى جاره في ظاهر الرواية غلبه ان يجعل تنورا أو حماما ولا يضره ما تلف به تنقيص القصة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الذين ونفذوا الوصية ولا بد من رضاه الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي أما بقضاء القاضى لا تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له

كتاب الاكراه

بيع المكرم يخالف البيع الفاسد في اربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد بوقوعه ينفذ المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاهتياق دون القبض والتمس والمشتري انما ينفذ بدل المكرم مضمون في يديه كذا في المجتبى أمر السلطان اكرهه ولم يتوهمه وأمر غيره فلا يلزم ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يهلك على نفسه أو تلف ماله أو يكرهه عليه في ماله كذا في المجتبى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت أمره ان يكره بالقتل على القطع لم يسهل اكره المحرم على قتل صيد فأي حتى قتل كان ما جورا اكره على المبيع من دم العمد لم يضمن المكره اكره على الاعتاق فله نصيب المكره الا اذا اكره على شره من يصدق عليه بالدين أو بالقرابة اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة أو اجارة الا للتدبير والاستيلاء والاعتاق اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل به فهو محل اكره على النكاح باكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ انتهى

كتاب الغصب

المغصوب منه مخير بين تضمين القاصب وغاصب القاصب الا في الوقف المذهب الغصب اذا غصب وقبضه أكثر من الثاني املا من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الحانية اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان يذنه فاقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته هانت وادعى انه كان يذنه وانكر الوارث فاقول للزوج كذا في القصة من هدم حائط

بالقتل على القطع الخ) يعني لو اكره على قطع يد انسان بالقتل لا يني ان يفعل ذلك لان لطرف غيره المؤمن من الحرمة مثل المفسد ولو اكره على قتل انسان بالقتل فالنود على الاصر في قوله ما لو اوجب الثاني للدية على الاصر فقط وقل زفر المحمود على المأمور ويحرم للأصر عن المبرأ من المأمور (قوله الا اذا اكره على التوكيل به الخ) هذا هو

كتاب الغصب

القبض والاستغسان الوقوع (قوله المغصوب منه الخ) والله ان بعض القاصب وغاصب القاصب كل واحد منهما ما نصيب قصصة المغصوب واذا اختار تضمين احدهما ففي زيادة الآخر من الضمان لو نوى عند الثاني اختاره زوايان

(قوله يضمن نفسه انها الخ) وان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص الضامن وطريق تقويم النقص ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما (قوله لا تلحق الا تلاف الخ) الا فيم الواجاز المالك تصدق المثلث بالقطعة ولو بعد اتلاف الفقير لها فلا توقف على قيامها في يد الفقير وتاخر الاجابة ١٥٧

غيره فانه يضمن نفسه ما لا يؤمر بمصارفها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخاتبة الاجازة لا تلحق الا تلاف فلو اتلف مال غيره تعد يا قال المالك اجزت او رضيت او اضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للأموال الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كأمه عبد الغير بالباقي او بثلث نفسه فان الامر يضمن الا اذا امره باتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يفرمه المولى يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المأمور صبيا كما اذا امر صبيا باتلاف مال الغير فانافه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا امره بحفر باب في حائط الغير فحفره فالضمان على الحافر ويرجع به على الامر وتعممه في جامع الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسألة في السراجية يجوز للولد والوالد الشرع من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا انفق المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن المستحسانا الثالثة اذا مات بعض الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجوزوه بشمنه وردوا البقية الى الورثة أو انغمى عليه فأنفقوا عاياه من ماله لم يضمنوا استقصانا وهي واقعة اصحاب محمد راجع الى ذكره الزيلعي في آخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاسخسانية ذبح شاة قصاب شذها لم يضمن ذبح اضحية غيره بلاذنه في ايامه لم يضمن اطلقه في الاصل وقيد به بضمهم بما اذا اضجعهما للذبح وكذا لو وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع الحماض فاقود غيره وما يخفى وكذا لو طحرا جاعله في دورق وربط الحمار فساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في طريق فتناثر وكذا لو اعانته في رفع الحجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الطريق فتناحها حارين سدا صاحبها ومنه امر رفيقه لا غمبا له وسقي أرضه بعد بذر المزارع وليس منها سخي الشاة بعد تعليقها المتفاوت والكل من كتاب المرضى من جامع الفصولين المباشرين ضامن وان لم يعمدوا المتسبب الا اذا كان متعمدا فلوروى سهمان من ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو أرضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فسادا بان تعلم بالنسكاح وان يكون الارضاع مفسدا له وان يكون لغیر حاجة والجهل عندنا متبردا فمع الفساد كافي ارضاع الهداية العقار لا يضمن الا في مسائل اذا اجحده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين منافع القصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتناويل ملك أو عقد كبيت سكنه احدا اشركين في الملك أو الوقف اذا سكنه أحدهما بالقلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنه مع زوجها في داره بلا اجر ليس له ما ذكرك ولا اجر عليهما كذا في وصايا القنية لاتصير الدار معدلة باجارتها انما تصير معدلة اذا بناها ذلك أو اشتراها لالة وباعداد البائع لاتصير معدلة في

الاصحح فلو غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه بره عن الضمان ولو استفع به فاحرم بالاحتفاظ لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظه وكذا لو ادع مال للمغير أو رد المصوب على اجنبي فاجاز المالك (قوله على سيده) صوابه على الامر (قوله وكذا لو طحن) في جامع الفصولين ومنه جاعله في دورق وربط الحمار فساقه رجل حتى طحنه بئر (قوله الساقط في الطريق الخ) يعني بلا اذنه به قتلت الدابة برئ (قوله فوهة الطريق الخ) في جامع الفصولين فوهة الارض (قوله وسقي أرضه الخ) أي لو سقي رب الارض بلا أمر المزارع فالخارج بينهما لانه لما هيأه للسقي والتربية صار متعينا بكل من قام به (قوله فوقع فيها انسانا) صوابه انسان (قوله العقار لا يضمن الخ) اخبره قال السكالك الفتموي في ضمان العقار في ثلاثة العقار الموقوف وعقار اليتيم وعقار المعدل للاستغلال وعدم ضمان العقار قولهما وقال محمد يضمن بالتعصيب

(قوله منافع المعدل للاستغلال الخ) اي اذا علم المستعمل بكونها معدلة للاستغلال ولم يكن مشهورا بالتعصيب وموت رب الباني يؤول الى ابيه (قوله ويستثنى من حال اليتيم الخ) فليضمن ان دار اليتيم كالوقف فلا استثناء

(قوله فليست المستأجر) أي للغاصب ويرد ما أخذه لجهة الوقف يعني إذا كان أجر المثل اقل من المسمى وجب المسمى وأما لو كان أجر المثل أكثر من المسمى ١٥٨ وجب أجر المثل ويدفعه لجهة الوقف (قوله ولا يلزم الغاصب الخ)

حق المشتري الغاصب إذا آجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو بيتيم أو معدلا مستغلا فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر السكنى بتأويل عقد سكنى المرتن لو استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها سنتين ودفع اجرتها ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي ان لا ذلك ان لم تكن مدة لكونه دفع مالم يس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المجر أجرا الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة اذا كان ذلك أجر المثل وورده الى الوقف اجرها الغاصب وزاد اجرتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة اجازة اللحم قيمى قال للغاصب ضحك بها فان هلكت قبل التضحية ضمه وان بعده لا الآجر قيمى وكذا الفهم امره ان ينظر الى خايته فنظر اليها فسال الدم فيها من انفه ضمن نقصان الخل الخشب اذا كسره الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب لم ينقطع الرجوع عثر في ذق انسان وضعه في الطريق ضحنه الا اذا وضعه بغير ضرورة الا امر لا ضمان عليه بالامر الا في ثلاث ما اذا كان الامر مسلطا او مولى المأمور أو كان المأمور عبد القير باتلاف مال غيره فالتلفه كان الضمان على العبد ويرجع به على أمره كما في جامع الفصولين وزد ترا بها ما اذا أمر الاب ابنه في القنية لا يجوز دخول بيت انسان الا بذنه الا في القزو وكفى منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعله أخذه كفى الوديعة حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض مملوكة للمأقر فلامالك النباش عليه واخر اجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة لان الحافر لا يدري باى أرض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكونه عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللامالك الحيا روى مباحة فله تضمين قيمة الحفر

كتاب الصيد والذبايح والأضحية

الصيد مباح الا للتلهى أو حرقة كذا في البرازية وعلى هذا فاقضاه حرقة كصيدى السمك حرام واسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل بالبيع والهبة ونحوها وخلافة كملك الوارث فالاول شرطه خلوه المحل عن الملك فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفاضة لم يملكه ولا يحمل للقلش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان مملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فله صاحبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة في الطريق لكن المختار انه يملك قشور الرمان ولو التي بيمة ميتة فجاء رجل وسجلها وأخذ جلد هافه السكها اخذه فلو دبه رد له ما زاد الدباغ ان كان بجاله قيمة والاستيلاء قسمان حقيقى وحكمى فالاول بوضع اليد والثاني بالتبعية فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للبعاف واذا نصب الفسقاط فتعقل الصيد به مملكه ولو نصبها له فتعقل بها فاحذ غيره فان كان الاول بحيث لو مديده أخذه مملكه فبأخذه من الثاني والا فسلو لو حفر بئر الصيد الذباب وغاب فقدم آخر ميتة لهيدها فوقع الذئب في البئر فهو لحافره ومات غسل في أرضه فهو له وان لم يميتها لانه من أنزلها بخلاف النحل والطبي اذا تنكس أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالتبعية تمام يكن قربا منه بحيث لو مديده لا أخذه ولو وقع في حجر من النشارى فاحذ غيره

هذا قول المتقدمين أما على رأى المتأخرين من تضمين منافع الوقف ومال البيت والمعدلا مستغلا بالغصب فيه بغير اذا كان ما قبضه الغاصب اقل من أجر المثل ان يكمل أجر المثل (قوله قال للغاصب الخ) أى ان قوله فتح بها لا يلزم خروج يده عن الضمان الى الامانة فقبل التضحية لا يخرج عن ضمان الغصب (قوله ضمن نقصان الخ) أى ضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته وقيل بضمن ان كان بغير الاذن والافلا (قوله وفيما اذا سقط الخ) مثله ما لو أخذ من رجل شيئا وهرب به حتى دخل داره فله ان يدخل معه لا أخذه (كتاب الصيد والذبايح والأضحية) (قوله أو حرقة) هذا مبنى على خلاف الصحيح بل جميع أنواع الاكتساب على السواء في الاباحة فافره المصنف عليه من حرمة اقتضاه لعله سهولان عبارة البرازى محمولة على كراهة التنزيه على خلاف الصحيح (قوله واسباب الملك الخ) يتراد احياها الموات (قوله للقلش) هو عاى وهو الذى يقتش المزابل (قوله واذا نصب الفسقاط الخ) لا يظهر بينه وبين نصب الشبكة للبعاف فرق (قوله ولو نصبها الخ) عبارة غير اذا قصد نصب الفسقاط لا صلياد مملكه وان لم يقصد فلا يملكه ولم يذكر التفصيل الذى ذكره المصنف وانما ذكر هذا التفصيل فيها لتكنين صيد يرضيه أو باض فهو

(قوله لا تحل ذبيحة الجبري الخ) هذه من القنية بناها على مذهب الاعتزال ولم يثبت له المصنف وقمر اد صاحب القنية بالجيزة
 اهل السنة وعبارته اوصى ابي على تحل ذبيحة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من اهل العدل
 لم تحل لانهم بمنزلة المرتدين (قوله والا لا) أي لم يحل المظروف بل الطرف (قوله وان وجد فيه ادر الخ) هذا اذا اصطادها
 ولو اشترها فهي للبائع (قوله اذا كان غنيا) صوابه ١٥٩ لان كان غنيا (قوله ذبح لقوم) أي ان كان

الذبح للتعظيم فحرام
 والمذبح ميتة وان ذكر
 اسم الله تعالى وان للضيافة
 لا يحرم ويؤكل والاضابط
 انه ان طبخ وقدم للضيف
 فحلال وان امر الذابح ان
 يتوزعه الناس كما هو
 معهود فهو لجرد التعظيم
 فيحرم (قوله النثر على
 الامير) ينظر الفرق بين
 الامير والعريس في كتاب
 الحظر والاباحة

(قوله في اعطاء الجمل) أي
 ما يؤخذ بغير حق (قوله الا في
 حق الوارث الخ) يخالفه
 ما في البرزلية اخذ مورثه
 رشوة أو ظلم ان علم ذلك
 بعينه لا يحل له أخذه
 وان لم يعلم بعينه أخذه حكما
 وفي الديانة يتصدق به بنية
 الخصماء (قوله الا اذا كان
 ذاهل الخ) الظاهر الفسق
 بتقبيل يد العلماء والاشراف
 لاجل الدنيا (قوله وفي القنية
 وعده الخ) والتوفيق بينه
 وبين الاول بحمل الاول على
 ما اذا وعد في نيته الخلف
 فيهرم والثاني على ما اذا نوى
 الوفاء وهرض مانع (قوله

فهو لا اخذ الا ان يرضى جرمه وأما الثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة
 القاض والغائص لعدم الملك لا تحل ذبيحة الجبري ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت
 سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلالا والا لانها مستفجرة وان وجد فيها درة لمسكها حلالا
 وان وجد سنانا أو دينار أو مضر وبال وهو لقطة له ان يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان
 محتاجا وكذا اذا كان غنيا عندنا رسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس باكلها
 للعالم ويحل اكلها اذا كانت مجرورة طافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها
 كذلك بغاة سمكة فابتلعها فابتلعه للبائع والمشدودة للشترى فان كانت المبتلعة هي
 المشدودة فهما للشترى قبضها أو لا ذبح لقوم الامير او واحد من العظماء يحرم ولو ذكر
 الله تعالى والضيف لا النثر على الامير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس جائز العضا المنفصل
 من الحى كميتة الامن مذبح قبل موته فيحل اكله من المأكول كما في منية المفتي

كتاب الحظر والاباحة

ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات كما فيه من الخانية والنجدس الغش حرام فلا يجوز
 اعطاء الزبوف لداث ولا يبيع العروض المغشوشة بلايمان الا في شراء الاسير من دار الحرب
 والثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزبوف والمستوفة وهما في واقعة الحسامي من شراء
 الاسير الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتراد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية الحرمه
 تتعدى في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بمهرته منه
 من الخانية وقيدته في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدغيره فسق الا اذا كان
 ذا علم وشرف كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذي الشرف
 يكره معاشرته من لا يصل ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصل لم يكره للمرأة معاشرته
 كذا في نفقات الظهيرية الخلف في الوعد حرام كذا في اضحية الذخيرة وفي القنية وعده ان
 يأتبه فلم ياته لا يائمه ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما
 ذكره الزبلي استقدا المتيتم بلاجرة حرام ولو لا خيه ومعلمه الا لاه وقيما اذا ارسله المعلم
 لاحضار شريكه كما في القنية لبس الحرير الخالص حرام على الرجل الا لافق قمل أو حكة كما
 في الحدادي من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعليه حرم
 عليه فعليه لولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خراولا ان يامسه حراولا ان يخطب يده بمخاء أو
 رجله ولا اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبلا أو مستدبرا الخلوة بالاجنبية حرام الا للضرورة
 مديونة هر بت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوها وفيما اذا كان يدانها حائل في
 بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا اخت من الرضاعة والصهرة الشابة من مات على الكفر ابيع

الا اذا كان معلقا كما في قوله ان شقيت ايج فشتي يلزمه (قوله كما في كفالة البرازية) فلو قال الذي ك على فلان ما دفعه أو نحو ذلك
 لا يكون كفالة ما لم يات بلفظ يدل على الالتزام ككفلت أو على الوالى بخلاف ما لو قال ان لم يؤده فانا دفعه يكون كفالة (قوله
 وفي بيع الوفاء) عطف على ما دخلت عليه الا باعتبار الماني والتقدير ولا يلزم الوعد الا في التعليق وفي بيع الوفاء وان لم يكن
 معلقا (قوله بلاجرة حرام) وله طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفالة اقل (قوله الا لافق قمل الخ)
 فيه نظر فان حله لذلك كان خصوصية تزوير ابن عوف من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله في الحرب عنده) واما عندها فيجوز

(قوله احيائها الخ) ذهب اهل التحقيق الى طهارة نسب الشر من دنس الشرك محجبين بالادلة فيجب حفظ المباح عما يجمل بالنسب الشر يف وانظر شرح الرزاقى على المواهب

(قوله يبيع المشغول الخ) المانع كون الشاغل ملك الراهن لا ملك غيره وأقهرهم ان رهس الشاغل جائز (قوله فاذا اجره المرتهن الخ) ظاهره انه مفرع على جواز رهن ١٦٥ البناء بدون الارض وليس كذلك بل لا يجوز اجارة الرهن مطلقا

(قوله صحيح وانفصحت) أى الإجارة وظاهره ان عقد الرهن ينفع بغيره بغير دفعه الاجارة وليس كذلك بل لا بد من تجسيد القبض بخلاف العكس وهو ما اذا اجر الراهن الرهن من المرتهن فينفسخ بمجرد دفعه الاجارة ولا يقال ان الشيء لا يرتفع بما دونه وهو الاجارة لانا نقول عقد الاجارة اقوى لانه لازم من الجانبين بخلاف الرهن حتى لو قال المرتهن فسخت الرهن ولم يررض الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين وان كان الرهن اقوى من حيث تتعلق الضمان بهلاكه دون الامين الموصرة (قوله انفسخ الاول) وجهه انه طارأ ملك بان على ملك موقوف فأبطله (قوله يكره للمرتهن الى اخوه) وقيل لا يكره بالاذن والاحتياط الاجتناب (قوله وامتنع لاجبر) أى لان المقرض متبرع فلا يجبر على دفع الموعود كلا أو بعضا الا اذا هلك الرهن قبل الاقراض فيجبر على دفعه (قوله لا يبيع القاضى الخ)

انه الا والذى رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبت ان الله تعالى احيائها الخ حتى آمنائه كذا في مناقب المكردى استماع القرآن اثوب من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان (كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة يبيع المشاع جائز لارهنه يبيع المشغول جائز لارهنه يبيع المتصل بغيره جائز لارهنه يبيع المعاق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا اجره المرتهن لا يطيب له الاجراذن الراهن للارتهن في الاجارة فآخره خرج عن الرهن ولا يعود الاجراذر اذ رهن العين عند المستاجر على دين له صحيح وانفسخت اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار ما كلها لم يقعن باع الراهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الراهن واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجارة رهنه على دين موعود فدفع له البعض وامتنع لاجبر لا يبيع القاضى الرهن بغية الراهن المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح الاجل في الرهن يفسده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المالك القول المنكره مع اليقين وفي تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلاف الراهن والمرتهن فيما باع به العدل الرهن فالقول للارتهن وان صدق العدل الراهن كالمو اختلاف في قيمة الرهن بعد هلاكه ولومات في بدل العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين وباعه العدل وادعى المرتهن انه باعه باقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن في الكفالة المعلقة يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح المكرمان

(كتاب الجنائيات) العاقلة لا تعقل العمد الا في مسألة ما اذا هلك بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقيين يتقلب ما لا يتحمله العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعفوههم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في المنية الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضى الى النفس وكذا اذا مات المأزور وكذا اذا سرى القصد الى النفس ولم يجاوز الاعتماد لوجوبه بالعقد ولو قطع انقطاع يد يد قاطعه فسرقت منه الدية لانه مباح فيتعيد وضمن لوعر زوجه فماتت ومنه المروفي الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه أو الامام أو الوصى تأديدا ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الامام أو الوصى أو المعلم باذن الاب تعليمات لا ضمان فضرر التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجباً ومحله في الضرب الاعتماد ما غيره فوجب للضمان في السهل وخرج عن الاصل الثاني (قوله لا يبيع القاضى الخ)

في العمادية للقاضى البيع عند الغيبة المنقطة وكذا للمرتهن باذن القاضى (قوله اذ لم يبين المقدار الخ) واما اذ بين المقدار ما بان رهنه بشرط ان يقرضه كذا فلهك في يده قبل ان يقرضه يهلك باقر من قيمته ومعامى له من المقرض (قوله وفي تعيينه الخ) أى القول في تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به للمرتهن فلفظ المرتهن سقط من المصنف (قوله دون الرهن) أى فلا يأخذ رهنا في الكفالة المعلقة قبل وجود الشرط (كتاب الجنائيات) (قوله ويحكمه العاقلة) وفي المحيط والهداية وسائر الكتب انه على القاتل في ماله وهو الثابت رواية ودراية (قوله ومنه ضرب الاب ابنه الخ) هذا قول الامام وقال لا يضمن واليه يرجع الامام

(قوله فافضاهما الخ) قيدنا لافضاء لانه لو كسر فخذها حالة الوطئ فانه يضمن اجماعا لانه غير حادث من الوطئ المأمون فيه (قوله الجنائتان على شخص الخ) أي لو قطع يده ثم قتله لا يتد اخلاص فيجب موجب القتل وموجب القطع سواء كانا عمدين او خطاين وتخلل بينهما برء او احدهما عمد او الاخر خطأ وعند هاتين اخلان اذا كانا عمدين فيقتل جزاء ولا يقطع (قوله عند الامام) وأما عندهما فيجب ثم يسقط (قوله فرع الوالوجي) عبارته زرفع عنه ما نقصه العشرة اسواط وضمن ما نقصه السوط الاخير مضر وباعشرة اسواط أو ما دفع ما نقصه العشرة فلانه عامل ١٦١ فيها المولى لاصره فانتقل الفعل اليه وأما ضمان ما نقصه

السوط الاخير فلانه متعذر فيه وأما كونه مضر وباعشرة اسواط فلان والحادي عشر صادفه مضر وباعشرة وأما وجوب نصف ما بقي من قيمته فلان العبرة في ضمان النفس اعدد الجنائات لا لعدد الجنائات والجنائات اثنان المولى بضرب عشرة وهو بضرب سوط (قوله ولادية على عاقلة) نفى تحمل المسافة لا يستلزم عدم كون الدية على القاتل (قوله لغير القاتل الخ) وكذا للقاتل بدليل التعديل وهو عدم جريان التملك فيه (قوله على المكره الخ) الأول اسم مفعول والثاني اسم فاعل (قوله لا اعتبار برضاء الخ) أي بانتراع حناح ونحوه لأن الحق فيها للعامة (قوله ومذهب الفقهاء الفرق) أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص (قوله الا في خمس) في معنى المفتى الا في سبعة الحدود لا تورث بخلاف

ما اذا وطئ زوجته فانضاه او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ أخذ موجهه وهو المهر فلم يجب به آخر وتماهى في التعزير من الزباني الجنائتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا تتد اخلاص الا اذا كانا خطا ولم يتخللا مبرؤ فيجب دية واحدة ذكره الزباني القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير العافي عند الامام وصح عفو المجرورح وتقضى ديونه منه لو انقلب مالا وهو وورث على فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالاوال الاعتبار في ضمان النفس بعدد الجناية لا لعدد الجنائات وعليه فرع الوالوجي في الاجارة لو امره ان يضرب عبده عشرة اسواط فضربه احد عشر فمات رفع عنه ما نقصه العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وباعشرة اسواط ونصف قيمته دية القتل خطأ أو شبهة عمد على العاقلة الا اذا ثبت بأقراره أو كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولادية على عاقلة هبة القصاص اغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كافي اجارة الوالوجية لا تجب على المكره دية المكره على القاتل اذا قتله الا تخرد فعان نفسه لكل واحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعددا فيضمن الحداد اذا طرق الحديدة ففقا عينا والقصاص اذا ق في حانوته فانهم لم حانوت جاره لا اعتبار برضاء أهل المحلة بالسكة النافذة حفر يترافى بركة في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الجحام لجانم عينه وكان غير حادث فعميت فعليه نصف الدية ومذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحدد ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحدد والاف في خمس ذكرناها في قاعدة ان الحدود تندبر بالشبهات عفو المولى عن القاتل افضل من القصاص وكذا عفو المجرورح وعفو المولى بوجوب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ من قتله كالوارث اذا ابرأ المديون برأ ولا يبرأ من ظلم المورث ومطله اذا قال المجرورح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بدنة الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كافي شرح المنظومة يضع عفو المجرورح والوارث قبل موته لا انعقاد السبب لهما كافي البرازية الحدود تندبر بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود ومع ان فيها شبهة كافي مبرج ادب القضاء

كتاب الوصايا

لا يجوز الوصى يسع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره

٢١ اشباه القصاص لا يصح العفو في الحدود ولو حذر القذف بخلاف القصاص لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرين بخلاف الحدود لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدهوى بخلاف القصاص يشترط الامام لاستيفاء الحدود بخلاف القصاص (قوله بخلاف ما اذا الخ) الفرق تعدد الجرح دون القتل (قوله كافي مبرج المنظومة) الذي فيه اقام ابنه البينة على ابن اخيه جرحه خطأ تقبل بينته لانها قامت على حرمان الارث

(قوله بضعف قيمته) وفي
 الاب يفتي بظاهر الرواية
 انه يملك بيع مال ابنة بمثل
 القيمة ولو ادعى اليتيم بعد
 بلوغه ان يبيع عقاره بغير
 مسوغ فادعى المدعى عليه
 المسوغ فالقول لليتيم وعلى
 المدعى عليه البينة سواء
 كان البائع أباً أو جداً أو
 قاضياً أو وصياً (قوله على
 الميت دين) هذا اذا كان
 العقار موروثاً أما اذا
 كان ملكاً للصغير بتمليك
 من الميت أو من غيره فلا
 (قوله واختلفوا في تفسير
 الخ) المفتى به القول الاول
 (قوله خلافاً للمحمد) فانه يقول
 بعدم جواز القسمة وان
 كان هناك منفعة ظاهرة
 (قوله كما في خزنة المفتين)
 فيه نظر فان مال اليتيم
 يحتاج فيه فلا يقبل
 قولها بمجرد دعواها فلا بد
 من البينة (قوله والوصى
 لا يملك الخ) مقيد بما اذا
 لم يكن اليتيم فيه نفع والا
 فهو وز (قوله الصرف على
 المستحقين الخ) قيده أبو
 السعود العمادى بما اذا
 ادعى الدفع للوقوف عليهم
 اما اذا ادعى دفع وظيفة
 الامام والخطيب فلا بد
 من البينة لانها كالاجرة لكن
 ظاهر اطلاق المشايخ يخالفه
 (قوله من غير اجارة) اجعوا
 انه لو استأجر رجلاً ليرده
 فانه يكون مصدقاً

الزباني اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء وفيما اذا
 كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرة
 فيما اذا كان في التركة وصية من سلة لا نفاد لها الا منه وفيما اذا كانت غلته لا تزيد
 على مؤنته وفيما اذا كان حائزاً وادرا يخشى عليه نقصان انتهى والاربعة من بيوع الخانية
 فيما اذا كان العقار في يد مغلوب وخاف الوصى عليه فله بيعه انتهى وفي المجمع وبضم القاضي
 الى العاخر من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استبدل به وان
 شكى منه الورثة لا يزلوه حتى تظهر له خيانة انتهى وفيه وبين بيع الوصى من اليتيم او شراءه
 لنفسه وفيه نفع للصبي جائز انتهى واختلفوا في تفسير الدفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصان وزيادة ونعاه في وصايا
 الخانية وقصة الوصى الماشتر كالبينة وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام
 خلافاً للمحمد رجه الله تعالى كذا في قسمة القنية وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديناً بغير
 امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة اذ اقر
 بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض
 حقه الى غيره فلو لم تكن الغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصى كل ما دفعه اليه لوقوعه بغير
 حجة وصى ادى ديناً فانكرت الورثة تقبل بينته ولولا بينة فله تحليف الورثة انتهى فقد علم ان
 الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه والا في مهر
 المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزنة المفتين وقيده في جامع الفصولين على
 قول بالموئل عرفا وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصى الميت شيئاً من التركة بشمن لا ينفذ
 لانه محجوب به والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصى الذي نصبه
 عن الميت جاز انتهى وفي المتنقط انفق الوصى على الموصى في حياته وهو معتقل الاسنان
 يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق
 ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذلك في دعوى خزنة الا كمل وقيل قول الوصى فيما
 يدعيه من الانفاق بلا بينة الا في ثلاث في واحدة انفاقا وهي فيما اذا فرض القاضي نفقة
 ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مع الابان هذا ليس من
 حوايج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوايجه انتهى فينبغي ان لا تكون نفقة
 زوجته كذلك لانها من حوايجه ولا يشك عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من
 الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي ثنتين اختلاف لو قال
 ادبت خراج ارضه او جعل عبده الا بقى قال ابو يوسف رجه الله لا يبين عليه وقال محمد رجه
 الله عليه البيان كما في المجمع والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى
 ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى
 انه ادى جمل عبده الا بقى من غير اجارة الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا تصلح
 لاراعه الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانه
 ركبته ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله واراد
 الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة العجز ورجح ثم ادعى انه كان
 مضارباً بالماشرة ادعى فداء عبده الخاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع

التركه قبل قبض ثمن الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة
الكل في فتاوى العثماني من الوصايا بارز كرضا بطاوه وان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق
فيه وما لا فلا وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الاولى اوصى الميت ان يبيع من نفسه
و يشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وأما وصى
القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالو كميل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجموع من
الوصايا الثانية اذا خصه القاضي فخصص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع من لا تقبل
شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما في الخلاصة وكذا في تلخيص الجوامع استواءهما في
رواية في الاولى الرابعة اوصى الميت ان يواجر الصغير بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف
وصى القاضي كذا في القنية الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصى الميت العدل السكافي
وله عزل وصى القاضي كما في القنية السادسة خلافا لما في اليتيمة السادسة لا يملك وصى القاضي
القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الايصاء بخلاف وصى الميت كذا في الخلاصة من
المحاضر والسجلات السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت
كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدوه الثامنة وصى القاضي اذا جعل وصيا
عند موته لا بصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في اليتيمة وفي الحزاة وصى وصى
القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق تبرع المر برض في مرض
موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالنافع فانه نافذ من جميع المال كذا
في وصايا الفتاوى الصغير وظاهر ما في تلخيص الجوامع الكبير من الوصايا بخلافه وصورها
الزيلي في كتاب الغصب بان الرريض اعار من اجنبي والمنصوص عليه انه اذا اجر باقل من
اخر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان
الاعارة والاجارة تبطلان بموته فلا ضرر على الورثة بعدم موته للانفساخ وفي حياته لا ملك لهم
فافهم اذا ابرأ الوصى من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يصح والاصح وضمن الا في مسألة لو
كتب الوصى عبد اليتيم ثم ابرأه من البدل لم يصح كما في الخاتمة المتولى على الوقف كالوصى
كما في جامع الفصولين الاشارة من النطاق باطله في وصية وغيرها الا في الاقتناء والاقرار
بالنسب والاسلام والكفر كذا في التافيج واختلفوا في وصية معتملة اللسان كما في المجموع
وافتوى على صحتها ان دام العقل الى الموت والباطل ليس للقاضي عزل الوصى العدل
السكافي فان عزله كان جائزا انما كما في المحيطة واختلافه في صحة عزله والاكثر على الصحة
كما ذكره ابن الشهنة لكن يجب الاقتناء بعدم صحته كما في جامع الفصولين وأما عزل الخائن
فواجب واما العاجز فيضم اليه آخر كما قدمناه والعدل السكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه
شئان احدهما ان يجعل الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعى ديننا على الميت
فيتهمه القاضي فيخرجه كذا في الولو الجية وفي الخسائية القاضي اذا اتهم الوصى لا يخرجه
على قول أبي حنيفة رحمه الله وانما يضمن اليه آخر وقال أبو يوسف رحمه الله يخرجه وعليه
الفتوى المعتق في مرض الموت كالسكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه فقتل مولا
خطأ فعليه قيمتان يسرى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل واخرى
وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالسكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن
السعيته لم تقبل كذا في شهادات الصغير والمدير بعد موت مولا فلو اعتق في زمن المرض فلو

(قوله وهو ان كل الخ) مقبولة
بما اذا صدقه الظاهر (قوله)
يعمل نهي القاضي الخ) أي
نهي الوصية لا وصى الميت
(قوله الثاني الخ) مجمل
على ما اذا لم يكن له بينة للتمتع
والا فيجعل القاضي وصيا
للميت في مقدار الدين الذي
يدعى به خاصة ولا يخرج
الوصى عن الوصاية وبه
أخذ المشايخ وعليه الفتوى

تمثل في زمن سعيته خصاً كان عليه الاقل وعندها الذينة على عاقلة وهي من جنابات المجمع
 وصرح ايضا في السكا في قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعيته كالمسكاتب عنده وحرمدبون
 عندهما وكذا الوما وتترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر رجلاً خطأ فعليه ان يسعى في
 قتيته لولي القتل عنده كالمسكاتب وعندها عليه الدابة انتهى وعلى هذا ليس للذيرة ان تزوج
 نفسها من سعيته لان المسكاتب لا تزوج نفسها وعندها لها ذلك لانها حرة وقد اقيمت
 به القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهر ثبوت خيانتة او تصرف في ما لا يجوز
 عالماً مختاراً او ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول له امان تبرئ الميت
 او عزلك ولا ينصب وصياً غيره مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر لمدي الدين كافي
 الخزانة لا يملك الوصى بيع شيء باقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى ببيع عبده من
 فلان فلم يرض الوصى له بشئ المثل فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث للوصى به لافقره
 وهناك وصى لم يجز وبأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كافي القنية الوصى يملك
 الا بصاً سواء كان وصى القاضى او الميت فيما كافي الحاتية الوصى اذا خلط مال الصغير بماله
 لم يضمن منها ايضاً الوصى اطلاقاً غريم اليتيم من الحبس ان كان معسراً لان كان موسراً
 لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي بيوع القنية
 لا يضمن الوصى ما انفقه على ولية ختان اليتيم اذا كان متعارفاً لا صرف فيه ومنهم من شرط
 ان القاضى وقيل يضمن مطلقاً كذا في غضب اليتيمة القاضى اذا اقام قديماً للعجز الوصى
 لا يعزل الوصى وان اقامه مقام الاول انعزل كذا في قسمة الوالدية اذا مات أحد الوصيين
 اقام القاضى الحي وصياً أو ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا وصى لهما بالتصدق بالثلث
 فيضعه حيث شا كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصى اذا ابرأ عما وجب به بقصد صحيح
 وبعض الا اذا ابرأ من كاتبه عن بدل السكينة وكذا الوكيل والاب كافي الحاتية الغلام اذا لم
 يكن أبوه حائساً فليس بان هو في حجره تعليمه الحيا كذا لا يعبر به والام ولاية اجارة ابنتها
 ولو كان في حجر عمته قال القاضى جعلتك وكيلاً في تركه فلان كان وكيلها بالحفظ لا غير ولو
 زاد تشتري وتبيع كان وكيلاً فيهما ولو قال جعلتك وصياً في تركه فلان كان وصياً في الكل
 اذا مات الوصى خرج الوصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى يقبل الوصى له
 فيدخل في ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب وصى الوصى الى رجل ثم الى
 آخر فها مشر يكافى كذا في التهذيب ففي الوصى الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا
 اذا قضى باصر القاضى انفق الوصى على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا بيئته
 كتاب الفرائض

(قوله غاب غيبة منقطعة
 الخ) المراد بها ان تكون
 في بلدة لا تصل اليها القوافل
 فينصب القاضى خصاً من
 الميت ليصل الغريم الى
 حقه (قوله الا اذا وصى لهما
 الخ) أي فانها تبطل لانه
 رضى بامتناعه وقد عزم
 بموت أحدهما (قوله اجارة
 ابنها الخ) مثلاً وصى
 الاب والجد واذا بلغ العبي
 فان شاء مضى على الاجارة
 أو فسخ وليس له فسخ
 الاجارة التي عقدت على
 داره أو عبده
 كتاب الفرائض
 (قوله العطاء لا يورث الخ)
 ولو مات في آخر السنة يستحب
 الصرف الى قريبه (قوله
 الجنة يورث الخ) أي ان
 يخرج اكثر من ثلث لاقاله

(قوله وفي الثالث نظر الخ)

وهو ان الجنين يرث ويورث
 لكن انما يرث اذا كان
 موجودا في البطن عند موت
 الامورث بان جاء لاقبل من
 اسنة اشهر مدممات المورث
 اذا كان غير الاب اما اذا
 مات الاب فيرث اذا جاءت
 به لاقبل من سنتين مدممات
 مالم تقر بانقضاء العدة وانما
 لا يرث الحمل الميت اذا انفصل
 بنفسه وأما لو ضرب بطنها
 انسان فالتقت جنينا ميتا
 فهو من جلة الورثة (قوله
 لا على الثاني الخ) بناء على
 ان العتق يعقب الملك
 ولا يقارنه لان الملك شرط
 فلا بد من وجوده قبله
 (قوله والنسكاح الخ) أتم
 الانسكاح فلو كان للقاصرة
 شقيق وأخ لاب فبات الشقيق
 من ابن لا يرث ولاية التزويج
 (قوله وخبر المبيع) الاولى
 تأخير عن الوكالات لتكون
 التي لا تورث على نسق واحد
 (قوله فلا بد من اعادته الخ)
 لانه لو ورثه الوارثة لمكان
 اثبات أحدهم كافيا (قوله
 فطر الولد الخ) أي ان كان
 الولد فقيرا وان غنيا في ماله
 (قوله ويجوز اقرض الاب
 الخ) الصحيح انه كالوصي
 ويجوز اقرضه ولكن اذا
 فعلا ذلك وضاع عليه مضمنا
 ولا يكون ذلك خيانة في
 حقهما فلا يفسخان العزل

اليتيمة وفي الثالث نظر يعلم مما قدمناه في البيوع واختلافوا في وقت الارث فقال مشايخ
 العراق رحمهم الله تعالى في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى
 عند الموت وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثة اذ مات، وولاك فانت حرة فعلى
 الاول تعتق لا على الثاني كذا في اليتيمة الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فذهب امالا
 يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والنسكاح لا يورث وخبر المبيع والرهن
 يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فذهب من قال يورث
 ومنهم من اثبت له الوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذهب من قال في الاصل انه
 يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يقر لا يورث عنده خلافا لما أخذ من مسألة
 مالم يورث احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا
 لما لو برهن احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا
 لهما كذا في آخر اليتيمة وأما اخبار التميميين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء الجدة كالأب
 الا في إحدى عشرة مسألة خمس في الفرائض وصفت في غيرها أما الخمس فالاولى الجدة أم
 الأب لا ارث لهما مع الأب ولا تجب بالجد الثانية الاخوة لابوين أو لأب يسقطون بالأب ولا
 يسقطون بالجد على قولهما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى فالحاققة على
 قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما بقي مع أحد الزوجين والأب ولو كان مكان الأب جد فلا لم
 ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله الرابعة لومات
 المعتق عن اب معتقه وابن معتقه فلا لب السدس والباقي للابن في رواية ولو كان مكان الأب
 جد فالسك للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جده معتقه واخاه قال أبو
 حنيفة رحمه الله يختص الجد بالولاية وقالوا لا يدينها ولو كان مكان الجد اب فالميراث كله له
 اتفاقا وأما المسائل الستة فاربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لاقرباء فلا يدخل الأب
 ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر تجب صدقة فطر الولد على أبيه الغني دون جده
 ولو اعتق الأب ج ولا ولده الى مواليه دون الجد يوصي الصغير مسلميا بسلام أبيه دون جده
 الخامسة لومات وترك اولاد اصغار او مالا فالولاية للأب فهو كوصي الميت بخلاف الجد السادسة
 في ولاية الانسكاح لو كان للصغير اخ وجد دفع الى قول أبي يوسف رحمه الله يشتر كان وعلى قول
 الامام رحمه الله يختص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا ثم زدت اخرى وهو انه اذا مات
 ابوه صار يتيما ولا يقوم الجد مقام الأب لالالة اليتيم عنه فهي اثنا عشر مسألة ثم رأيت اخرى
 في نفقات الحنانية لومات وترك اولاد اصغار او مالا له ولهم أم وجد اب الأب فالنفقة عليهما
 اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كان الأب كانت كلها عليه ولا تشاركه الام
 في نفقتهم فهي ثلاثة عشر الجدة الفاسدة من ذوى الارحام وليس كاب الأب فلا يلي النسكاح مع
 العصمات ولا ملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن يتيم لم يثبت بـ لا
 تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الامسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل به كاب الأب كما
 ذكره الزيلعي والحدادى من الجنائيات وصى الميت كالأب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقرضه
 اتفاقا ويجوز اقرض الاب في رواية الثانية يبيع ويشترى لنفسه بشرط الخير لليتيم وللأب
 ذلك بشرط ان لا ضرر للثالث للأب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للأب
 الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله الخامسة للأب ان يرهن مال ولده على
 دينه بخلاف الوصى السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط

فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الآب السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الآب الثامنة
لا يعمونه بخلاف الآب التاسعة لا يؤدي من ماله صدقة فطرة بخلاف الآب العاشرة لا يستغفمة
بخلاف الآب الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الآب الميت لا يرث الآب في مسئلة ما اذا ضرب بطن
امرأة فالقتله ميتان الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنايات المبسوط ولا يملك الميت
الآب في مسئلة ذكر ناهي في الصيد ولا يضمن الآب في مسئلة ما اذا حفر بئر اتعد يا ثم مات فوقه فيها
انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر عبد بئر اتعد يا فاعتقه ولاه ثم مات العبد
فوقع انسان فيها فالدية على عاقلة كما في الجامع لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في
دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاقدموا فلا بد من بينة ولو أهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا
نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن
فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهمز في احمد قال الجرجاني في الخزانة
قال العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا رحمه الله في رجل جعل لاحد بنيته دارا نصيبه
على ان لا يكون له بعد موت الآب ميراث جازوا فتى به الفقيه أبو جعفر محمد بن اليماني احد
اصحاب محمد بن شعاع البلخي وحكي ذلك اصحاب احمد بن أبي الحارث وأبو عمرو والطبري اتهمى
والله سبحانه وتعالى اعلم

ثم الفن الثاني من الاشياء والنظائر وليه الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن
الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما نعم والهم * وفتح من دقائق الحقائق وفهم * وصلى الله على رسوله محمد وآله
وصحبه وسلم (وبعد) فهذا هو الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونهت
فيه على أحكام يكثر دورها ويقبح بالفقيه جهاتها هي أحكام الناسي والجاهل والمكره
واحكام الصبيان والعبيد والسكاري والاعمى واحكام الحمل وقد كتبنا في الفوائد
من كتاب البيوع والاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والانقلاب وحكمكم
انفقود مما يتعين وما لا يتعين وبيان جريان احدهما مكان الآخر وبيان حكم الساقط هل
يعود ام لا وما فرع على ذلك وبيان ان النائب يملك ما لا يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الاسقاط
من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الزيف كالجبا في بعض دون بعض واحكام النائم
واحكام المجنون والمعتوه وبيان ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه واحكام الاتي واحكام
الجن واحكام الذمي واحكام المحارم واحكام غيبوبة الحشفة واحكام العقود واحكام الفسوخ
والقول في الملك والقول في الدين واحكامه والقول في غن المثل واجرة المثل وهر المثل والقول
في الشرط والتعليق والقول في السفر وفي احكام المجهود وفي الحصر ويوم الجمعة واحكام
الناسي * وحدد النسيان في التحرير بانه عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلافه في الفرق
بين السهو والنسيان والمعتمد انهم مترادفان وانفق العلماء على انه منقطع لللاثم مطلقا
لحديث الحسن ان الله تعالى وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه قال
الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لان عين الخطأ واخويه غير من فروع
فالمراد حكمها وهو نوعان آخر وهو المأثم ودينوى وهو الفساد والحكمان مختلفان فصار
الحكم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يحكم ما عندنا فلان المشترك لا يعم له وما عند الشافعي

(قوله ولا يقضن الآب في مسئلة
الح) أى لان الدية اذا كانت
على العاقلة كان كواحد منهم
فيؤخذ من تركته هذا اذا
كان من أهل العطاء والا فلا
شيء عليه (قوله فالدية على
عاقلة) هي حى سيده (قوله
كتاب ملكهم الح) لان كتابه
ليس حجة في المال (قوله جاز)
أى صحيح يتأمل في وجه
قبحه (قوله سقط للاثم
مطلقا) أى سواء كان
في حقوق الله تعالى أو في
حقوق العباد وانما طلب
رفع المأثم اخذ في آية ربنا
لا تواخذنا الآية لان منه
ما لا يعذر فيه كما لو رأى في
قوة نفسه فاخر الى ان نسيه
فصلى وكما لو ترك معاهدة
القرآن الى ان نسي بخلاف
ما لو اطلب ومع ذلك نسي
فانه معذور (قوله بدلالة
محتمل الح) أى على ان
الحقيقة غير مرادة

(قوله ولا يحصل الخ) الصواب يحصل (قوله ولو سلم ناسيا) جواب لو محذوف وهو لا تبطل (قوله أولا معه الخ) أي لامع النسيان
 هذا كرمع داعي النسيان كالحصاة ليس له حالة تذكر ومعها داعي النسيان وهو التوفيق إلى الكل (قوله الاجتهاد الصحيح)
 يعني بان لا يكون مخالفا للكتاب أو السنة أو الاجماع فانه يصلح عذرا (قوله كالحجج الخ) فان اجماعهم بفساد الصوم عند
 الاوزاعي لحديث افطر الحاجم والمحجوم وهذا اذا كان ظنه مبنيا على فتوى ١٦٧ أو سماع حديث والا فليبه القضاء

والكفارة بخلاف المغتاب
 لو افطر على ظن ان القيمة
 فطرته لحديث القيمة تفطر
 الصائم لانه مؤثر بالاجماع
 فلا يكون جهله في موضع
 الاجتهاد الصحيح (قوله على
 ظن انما الخ) أي فلا حد
 عليه وتسمى شبهة اشتباه فلا
 يثبت بها النسب وان ادعى
 ولها ولا تجب العدة (قوله
 يكون عذرا) فلو لم يعلم ان
 عليه الصلاة والزكاة
 وغيرها ولم يودها لا يلزمه
 قضاءها خلافا لغير (قوله
 وياحق به الخ) أي جهل
 الشفيع بالبيع عذر فتى علم
 فله الشفعة وكذا اذا اعتقت
 الامسة وجهات بالاعتاق
 أو بالخيار فاذا علمت ان
 شاءت أقامت مع الزوج
 أو فارقته وكذلك اذا جهلت
 البكر بانكاح الولي يكون
 لها الخيار بعد العلم وكذلك
 اذا جهل الوكيل باطلاق
 الوكالة أو جهل المأذون
 فلا ينفذ تصرفهما قبل
 العلم وجهل الوكيل بالعزل
 والمأذون بالحجر يكون عذرا
 فينفذ تصرفهما قبل العلم
 (قوله ان علم به حث) لان

رجه الله فلان المجاز لا عموم له فاذا ثبت الاخرى اجماعا لم يثبت الاخر كذا في التنقيح
 ونعماء في شرحنا على المنار وأما الحكم الذي بوي فان وقع في ترك ما مولى يسقط بل يجب
 تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه أو فعل منهى عنه فان أوجب عقوبة كان شبهة
 في اسقاطها فمن نسي صلاة أو صوما أو حجبا أو زكاة أو كفارة أو نذرا أو جب عليه قضاءه بلا
 خلاف وكذلك الوقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومنهما من صلى بجماعة
 مانعة ناسيا أو نسي ركنا من ار كان الصلاة وتيقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوب وقت
 الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تسكلم في الصلاة ناسيا وما يسقط حكمه في النسيان لو اكل
 أو شرب ناسيا في الصوم أو جامع لم يبطل أو اكل ناسيا في الصلاة تبطل ولو سلم ناسيا في الصلاة
 الر باعية على رأس الركعتين والناسي والعماد في اليمين سواء وكذا في الطلاق لو قال
 زوجتي طالق ناسيا ان له زوجته وكذا في العتاق وكذا في مظورات الاحرام وقد جعل له
 اصلا في التحريم فقال ان كان معه مذكرة ولا داعية له ككل المصلي لم يسقط لتقصيره بخلاف
 سلامه في القعدة أولا معه مع دواعي الصائم تسقط أولا ولا فاولى كترك الذابح التسمية
 انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان ممن مبيع أو قرض
 لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به كذا في الحنابلة ومنها الوعد الوصي بان الوصي أو وصي
 بوصايا الكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا خزائن المفتين وأما الجهل فحقيقته عدم العلم
 عما من شأنه العلم فان قارن اعتقاد النقيض فهو مركب وهو المراد بالشعور بالشيء على
 خلاف ما هو به والافسيت وهو اراد بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الاصوليون كما
 في المنار بعبارة جهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة بجهل الكافرة بصفات الله تعالى
 واحكام الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي حتى يضمن مال العدل اذا انقلبه
 وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة والاجماع كالفتوى ببيع امهات
 الاولاد والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع شبهة وانه يصلح عذرا
 وشبهة كالحجج اذا انظر على ظن انها فطرته وكرزى بجارية والده أو زوجته على ظن انها
 تحل له والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويحقق به جهل
 الشفيع وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بنكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق
 وضده انتهى ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم اقل فلانا كذا وهو ميت ان علم
 به حث والا لا كذا في السكر وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم
 تعلم الصغيرة خيار البلوغ بطل وقالوا الواسع جارية متعقبة أو ثوبام فلو فافظهر انه ملكه بعد
 الكشف قبل يعذر اذا ادعاه للبعول في موضع الخفاء وقيل لا والمعتد الاول وقالوا يعذر الوارث
 والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا
 برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وادعى البذل ثم ادعى الاعتاق قبله

حلفه مع المسلم بموته لا يمنع انعقاد اليمين لا مكان حياته فتنة عقد باعتباره ذلك ويحث للمال للجز العادي (قوله استام جارية
 متعقبة الخ) فرق في البحر بين الجارية المتعقبة والثوب الملقوف بان الجارية المتعقبة مما يعرف وقت المساومة فلا يقبل
 إنه لم يعلها الا اذا صدق به المصحح عليه في عدم معرفته اياها

تسمع ويسترد البذل اذ ابرهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بفحش فاحش
وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما
اوضحناه في البحر من باب المتفرقات ان الجهل معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على
الكبيرة لو جهلت ان الارض مفسدة كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر
جادلا قال بعضهم لا يكفر وعامتهم على انه يكفر ولا يعذر انتهى وفي آخر اليتيمة ظن بالجهل
ان ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة
كفر والا فلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان
لا يعلم انه مريض لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه مال
الغير يدفع الائم لا الضمان وفي اقرار اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل اقر ان عليه لفلان
حقة من سلم عقدها بينهم ما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد نقالوا هو فاسد فلا يجب
على شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل
انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأؤه بافتاء
الاهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع
الوصي قبل العلم بالايصال جاز ولو باع ملكا لغيره ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع الجـ مال
ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو زوج أمة ابنته ثمان مائة فذلولو
بأهه على انه آبق فيان راجعا ينبغي ان ينفذ ومما فرقه فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الخانية
الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المدينون قالوا ان علم الوكيل
بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع
الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع بعد ما دفع الموكل فعن أبي يوسف
رحمه الله الفرق بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمفتاوضين اذا اذن كل
منهما لصاحبه اداء الزكاة فادى احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه
وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور بقضاء الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم قضى المأمور
فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله فيضمن على كل حال
انتهى ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما أوصى به لم يحمى اجازتهم كذا وفي صايا الخانية وفي
وكالة المنيعة أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال
المأمور بعث الغلام فقال اجز جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما أمرتك
به لم يجز انتهى وفي وكالة الولو الجمية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمد ثم قتله الباقي ان علم
ان عفو البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا فلا لان هذا مما يشك على الناس انتهى
وفي جامع الفصولين وكاه بقض دينه فقبطه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
والدافع تضمن الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده
لم يضمن والضمان على الموكل انتهى وأما احكام الاكراه فذكر في آخر المنار وهي
شبهة في الفروع تركناها قصدا احكام الصبيان وهو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل
ذكر اقصي ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ فقتل الى تسع عشرة فتناوب الى
اربعة وثلاثين فكهل الى احدى وخمسين فشج الى آخر عمره هكذا في الفقهاء وفي الشرع يسمى
غلاما الى البلوغ وبعده شابا ونفى الى ثلاثين فكهل الى خمسين فشج وتماه في ايمان البزارة

(قوله لان هذا مما يشك
على الناس الخ) يؤخذ منه
ان الجهل عند في دار الاسلام
اذا كان دليل الحرمة خفيا
كما لو كره على شرب الخمر
بالقتل فصار على القتل ولم
يعلم حرمة ذلك بعدد بالجهل

(قوله فلا تكليف عليه بشئ الخ) اعلم ان الصبي اذا تصرف تصرفا يجوز عليه كبيع وشراء ونزوح وتزويج امته وكتابة قضا ونحوها يتوقف على اجازة وليه مادام صيا لوليه قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يميز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق آخر حر ولو بعوض أو وهب أو زوج فنه أو باع محاباة أو شري ما كثر من قيمته فهو باطل وان اجاز بعد بلوغه لانه لا يحيز له وقت العقد الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ مما يصلح لابتداء العقد كما وقعت ١٦٩

لانه يصلح لابتداء (قوله ولو اداه وقع فرضا الخ) أي لانه لا يتنوع وان كان الزام الاداء ساقط عنه كالريض والمسافر لا تجب عليهم الجمعة ومع هذا لو اداه وقع فرضا (قوله والمعتمد عدمها الخ) لان نفل البالغ مضمون ونفل الصبي غير مضمون فيكون بناءه الاقوى على الاضعف (قوله ولا الشهادة مطلقة) لا مقابل لهذا الاطلاق لاسبقا ولا لاحقا (قوله وتصح سلطنته ظاهرا) أي لاحقية اذ لا يصلح شاهدا فلا يصلح قاضيا ولا واليا، هنا في زماننا من تولية ابن صغير لسلطان اذ مات يصح ظاهرا وينبغي ان يكون الاتفاق على وال عظيم يكون سلطانا ويكون تقليد القضاء منه غير انه يعد نفقه تبعا لابن السلطان تعظيما وهو السلطان في الحقيقة وبعد بلوغ ابن السلطان يعزل الوالي نفسه ويحدد عقد الولاية لابن السلطان

فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنيات فلا حرج عليه لو فعل شيئا منها ولا قصاص عليه وعنده خطأ واما الايمان بالله تعالى في الضر برواستثنى فخر الاسلام من العبادات الايمان فائت أمـل وجوبه في الصبي العاقل بسببية حدوث العلم لا الاداء فاذا اسلم عاقل وقع فرضا لا يجب تجديده بالغ كتهيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه ولو اداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجدوا الاول او جه انتهى واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعتمد الوجوب فيؤديها الولي ويذبحها ولا تصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويبتاع له بالباقي ما يتبع عينه وادفعوا على وجوب العشر والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة واكل وشرب في الصوم وجماع في الحج بل الوقوف بعرفة لكن لادم عليه في فعل محظور احرامه ولا تنقض طهارته بالهتة في صلاته وان اطلت الصلاة وتمتع عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتمد انه لا يعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته ولا تمنح امامته واختلفوا في صحتها في التراويح والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحميل فضيلة الجماعة وصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو هم وليس هو من أهل الولايات فلا يلى الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقة لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جزو تصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانقضت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمور التقليد على وال ويعد هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصلح وصيا وناظر او يقيم القاضي مكانه بالغا الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي الاسماء والمتنقط ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا الهتة ويصح اذانه مع الكراهة كما في المجمع لكن في المراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ أفضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وأما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه الحكم بهتموا وان كانت أركانها وشراؤها لا توصف بالوجوب في حقه وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته وتمح الاجازة له وقبل قوله في الهدية والاذن ويمنع من مس المصحف وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة ولا تقول بوجوبها عايبا على المعتمد ويصح امانه ولا بد اوى الا باذن وليه وتقباض البنات الطهـر مكرهه قياسا

فسلطنة ابن السلطان ظاهرة لاحقية اذ لا بد من ٣٣ اشياء تجدد عقد سلطنة ابن السلطان بعد بلوغه (قوله ويصلح وصيا الخ) مخالف لما سأتى من انه يشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل (قوله واما فرض الكفاية الخ) يبيح المصنف للوهاب وكنه لم يحضره حال انه تصنيف وفي الاستروشنى الصبي اذا ام في صلاة الجنابة فينبغي ان لا يجوز وهو اظهر (قوله وتقبل روايته الخ) أي تقبل رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ اماما رواه قبل البلوغ فقير مقبول عند الجمهور (قوله ويمنع من مس الخ) هذا قول لبعض مشايخنا بذكر اهتة دفع المصنف للصغار وعاهتهم لم يروا به بأسا (قوله ويصح امانه) أي اذا كان مأذونا له بالقتال والا فلا

تسمع ويسترد البذل اذا برهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش
وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقص في الحرية والنسب والطلاق كما
او فتنه في البحر من باب المتفرقات ان الجهل معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على
الكبيرة لو جهلت ان الارضاع مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر
جاء لا قال بعضهم لا يكفروا عما تم على انه يكفروا ولا بعذر انتهى وفي آخر اليتيمة ظن بجهله
ان ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة
كفر والا فلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان
لا يعلم انه مرثية لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه مال
الغير يدفع الائم لا الضمان وفي اقرار اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل اقران عليه لفلان
حطية من سلم عقدها بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب
على شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل
انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأؤه بافتاء
الاهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع
الوصي قبل العلم بالايصال جاز ولو باع ملك ابنه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع الجدة مال
ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو تزوج أمة ابنه ثمان مائة نفذ ولو
باعه على انه أبقى فبان راجعا ينفى ان ينفذ ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الخاتمة
الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المدينون قالوا ان علم الوكيل
بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع
الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع بعد ما دفع الموكل فغن أبي يوسف
رحمه الله افرق بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمقايضين اذا اذن كل
منهما لصاحبه اداء الزكاة فادى احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه
وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأثور بقضاء الدين اذا ادى الاخر بنفسه ثم قضى المأمور
فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله فيضمن على كل حال
انتهى ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما وصى به لم يحكم اجازتهم كذا في صايا الخاتمة وفي
وكالة المنية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال
المأمور بعت الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما أمرتك
به لم يجز انتهى وفي وكالة الولو الجمية اذا عاقب بعض الورثة عن القاتل عدائهم قتله الباقي ان علم
ان غفوا البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا فلا لان هذا مما يشك على الناس انتهى
وفي جامع الفصولين وكاه بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
ولذا وقع تضمين الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده
لم يضمن والضمان على الموكل انتهى وأما احكام الاكراه فذكر في آخر المنار وهي
شبهة في الفروع تركناها قصدا في احكام الصبيان وهو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل
ذكر اقصي ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ فسلام الى تسع عشرة فتناوب الى
اربع وثلاثين فكهول الى احدى وخمسين فشجع الى آخر عمره هكذا في الفقه وفي الشرع يسمى
غلاما الى البلوغ وبعده شابا ونفتى الى ثلاثين فكهول الى خمسين فشجع وتماهى في ايمان البرازنة

(قوله لان هذا مما يشك
على الناس الخ) يؤخذ منه
ان الجهل عذر في دار الاسلام
اذا كان دليل الحرمة خفيا
كما لو كره على شرب الخمر
بالقتل فحصر على القتل ولم
يعلم حرمة ذلك بعذر بالجهل

(قوله فلا تكليف عليه بشئ الخ) اعلم ان الصبي اذا تصرف تصرفا يجوز عليه كبيع وشراء ونزوح وتزويج امنه وكتابة قضا ونحوها يتوقف على اجازة قوله مادام صبي او لولم يبلغ قبل اجازة قوله فاجاز بنفسه جاز ولم يجوز بنفسه بالاجازة ولو طلق أو حرر ولو يرض أو يرض أو زوج قنه أو باع محاباة أو شري ما كثر من قيمته فهو باطل وان اجاز بعد بلوغه لانه لا يجوز له وقت العقد الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ مما يصلح لابتداء العقد كوقعت ١٦٩

لانه يصلح لابتداء (قوله ولو اداه وقع فرضا الخ) أي لانه لا ينتفع وان كان الزام الاداء ساقطاعنه كالريض والمسافر لا تجب عليهم الجمعة ومع هذا لو اداه وقع فرضا (قوله والمتعمد عدمها الخ) لان نفل البالغ مضمون ونفل الصبي غير مضمون فيكون بناءه الاقوى على الاصحف (قوله ولا الشهادة مطلقة) لا مقابل لهذا الاطلاق لاسبقا ولا لاحقا (قوله وتصح سلطنته ظاهرا) أي لاحقية اذ لا يصلح شاهدا فلا يصلح قاضيا ولا وائيا فاني زمانا من تولية ابن صغير للسلطان اذ مات يصح ظاهرا وينبغي ان يكون الاتفاق على وال عظيم يكون سلطانا ويكون تقليد القضاء منه غير انه يعد نفقه تبعا لابن السلطان تعظيما وهو السلطان في الحقيقة وبعد بلوغ ابن السلطان يعزل الوالي نفسه ويجدد عقد الولاية لابن السلطان

فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنيات فلا حرج عليه لو فعل شيئا منها ولا قصاص عليه وعمدة نعماء اما الايمان بالله تعالى في القصر يروا سثنى فخر الاسلام من العبادات الايمان فائت امـ ل وجوبه في المصبي العاقل بسببية حدوث العلم لا الاداء فاذا اسلم عاقل او وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغ كتحجيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الاثمة لعدم حكمه ولو اداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجدوا الاول او جه انتهى واختل فوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعتد الوجوب فيؤديها الولي ويذبحها ولا يتصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويشتاع له بالباقي ما تبقى عينه واتفقوا على وجوب العشر والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبايع وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وكل وشرب في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف بعرفة لكن لادم عليه في فعل محظور احرامه ولا تنتقض طهارته بالهفوة في صلاته وان اطلت الصلاة وتمتع عباداته وان لم تجب عليه واختل فوا في ثوابها والمعتد انه له وللعلم ثواب التعاليم وكذا جميع حسناته ولا تمنع امامته واختل فوا في صحته في التراويح والمعتد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تمنع بثلاثة هو منهم وليس هو من أهل الولاية فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جزو وتمتع سلطنته فظاهر اقال في البرازية مات السلطان وانتقلت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي ان يفوض أمور التقليد على وال ويعده هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم والابن في الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصلح وصيا وناظرا وقيم القضاى مكانه بالغالى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي الاسعاف والمتنق لا يصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالبائع في نواقض الوضوء الا اللهقهقهة ويصح اذانه مع الكراهة كما في المجمع لكن في المراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وأما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه الحكم بهتموا وان كانت أركانها وشراؤها لا توصف بالوجوب في حقه وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته وتصح الاجازة وتقبل قوله في الهدية والاذن ويمنع من مس المصحف وتنعى الصبية المطلقة والماتوفى عن زوجها من التزوج الى انقضاء العدة ولا تقول بوجوبها عايريا على المعتد ويصح أمانه ولا بد اوى الاباذن وليه ونقب اذن البنات الطهـ قل مكرهه قياسا

فسلطنة ابن السلطان ظاهرة لاحقية اذ لا بد من ٢٢ اشباه تجديد عقد سلطنة ابن السلطان بعد بلوغه (قوله ويصلح وصيا الخ) بخلاف الماسأى من انه يشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل (قوله وما فرض الكفاية الخ) يرض المصحف للوجوب وكانه لم يحضره حال التصنيف وفي الاستروشنى الصبي اذا ام في صلاة الجنائز فينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر (قوله وتقبل روايته الخ) أي تقبل رواية من مع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ اماما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور (قوله ويمنع من مس الخ) هذا قول لبعض مشايخنا بذكر اهـ دفع المصحف للصغار وعامة لم يروا به بأسا (قوله ويصح أمانه) أي اذا كان ماذون له بالقتال والافلا

ولا بأس به استحسانا كافي الملتقط وإذا أهدى للصبي شيء وعلم أنه فليس للوالدين الاكل منه بغير حاجة كافي الملتقط ويصح توكيله إذا كان يعقل العقد ويقصده ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل موكله وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مأذونا اه ويحصل بوطئه التحليل للطلقة ثلاثا إذا كان مراهاقا تحرك آله ويستثنى النساء ويعلمك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والنقاطه كالنقاط البالغ ويجب زكاته وصح اسلامه وردنه ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا أو تبعا وتحل ذبيحته بشرط ان يعقل التسمية ويضبطها بأن يعلم ان الحل لا يحصل الا بها كذا في الكافي ويؤكل الصيد برمييه اذا رمى وليس كالبالغ في النظر الى الاجنبية والحلوة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمس عشرة سنة كافي الملتقط ولا يقع طلاقه ولا عقده الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والجر عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيضمن ما تلتفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الجرح وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان من يشتهى النساء والا فلا وتثبت أيضا بوطئ الصبيته المشتهية وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتيل في داره فالدية على عاقلة كافي الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الغرامات السلطانية كافي قسمة الولو الحية ولا يؤخذ صبيان أهل الذمة بالتبشير عن صبيان المسلمين كافي الخائسة ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد الحر إذا لم يقاقل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قاتل الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزبلي ويدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما أو رضخا انتهى وفي الكثران الصبي من رضخه اذا قاتل ولو قال السلطان لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة يازوني البرازية السلطان أو الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد انتهى ولا تنعقد يمينه ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلقه حتى يدرك كافي العمدة ولو ادعى على صبي محجور ولا يئنه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فكل لا يقضى عليه كذا في العمدة ويقام التعزير عليه ناديا وتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما تمحض ضررا ومنه أقرضه واستقرضه ولو محجورا لا لو كان مأذونا وكفاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له ومنه مطلقا وقد جمع العمادى في قصوله أحكام الصبيان فمن أراد الاطلاع على كثرة فروغنا وحسن تقريرنا واستيعابنا وعلى نعم الله تعالى علينا فليما نقصده من جمع المتفرق فليتنظر ما ذكره العمادى وقد ذكر العمادى ما يكون به بالغ او ما يتعلق به تركه كقصد التصريح بهم به في كتاب الحجر وكنا هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات الملتقطات والصبيته التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم ولا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبيات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى أرض مسبية أو مكان الوباء أو الحمى وقد سالت عن أخذ ابن انسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى أبيه فاجبت بما في الخائنة رجل غصب صبيات احراقها بالصبي عن يده فان القاصب يجلس حتى يمضي بالصبي أو يعلم انه مات انتهى ولو خدعه حتى أخذه برضاه لم يضمن كافي الخائنة لانه ما غصبه لانه لا اخذ فورا وفي الملتقط من النكاح وعن محمد رحمه الله

(قوله ولا ترجع الحقوق اليه)
أي بالنسبة الى المحجور
(قوله كالنقاط البالغ) أي
في الصحة وأما وجوب
التعريف فعلى وليه وفائدة
صحته ضمانه ولو لم يشهد
(قوله وردنه) أي ان كان
مراهاقا والا اعتبر اسلامه
فقط (قوله بان يعلم ان الحل
الح) فيه نظر اذا التسمية
شرط فيشترط حصوله
لا تحصيله فلا يتوقف الحل
على علم الصبي ان الذبيحة
انما تحل بالتسمية كما نبه
عليه العلامة ابن عابدين
في رد المحتار وعليه

تعالى فيمن خدع بنت زجل أو امرأته وأخرجها من منزلها قال أحبسها أبدا حتى يأتي بها
 أو يعلم موتها انتهى ولو قطع طرف صبي لم تعلم محنته ففيه حكومة عدل لادنية ولودفع السكين
 إلى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وإن قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون بها على
 الدافع وكذا لو أمر صبي بقتل إنسان فقتله ولو أمر صبي بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية
 ولو أرسله في حاجة فخطب ضمنه وكذا لو أمره بصعود شجرة لنقض غارها فوقع وكذا لو أمره
 بكسر الخطب كذا في الحاشية وفيما أياضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال
 بعضهم لا شيء على الوالدين لأنه من يحفظ نفسه وإن كان لا يهمل أو كان أصغر سنًا قالوا يكون على
 الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين
 شيء إلا الاستغفار وهو الصحيح إلا أن يسقط من يده فعليه الكفارة ولو جعل صبيًا على دابة
 وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية مطلقًا وإن سير الصبي
 الدابة فوطأت إنسانًا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي إلا أن يكون الصبي لا يستمسك عليها
 فهدر ولو كان الرجل راكبًا فجعل صبيًا معه فقتلت الدابة إنسانًا فإن كان الصبي لا يستمسك
 فالدية على عاقلة الرجل فقط والافعلي عاقلتهما انتهى ولو ملأ صبي كوزًا من حوض ثم صبه
 فيه لم يجل لأحد أن يشرب منه ولا يجوز لولي الباسه الحرير والذهب ولا أن يسقيه الخمر ولا أن
 يجلسه للببول والغائط مستقبلاً أو مستدبراً ولا أن يخضب يده أو رجله بالخناء وفي الملتقط زوج
 ابنته من زجل وذهبت ولا تدرى لا يجبر زوجها على الطلب انتهى هو أحكام السكران وهو
 مكاف لقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم
 فإن كان السكران محرم فالسكران منه هو المكف وإن كان من مباح فلا فهو كالمتعفى عليه
 لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما إذا سكر مكرهاً ومضطرراً فقط وقد مناهى الفوائد أنه
 من محرم كالصاحي إلا في ثلاث الردة والإقرار بالحدود والخاصة والأشهاد على شهادة نفسه
 وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل أو باكثر فإنه لا ينفذ الثانية
 الوكيل بالطلاق صاحباً إذا سكر فطلق لم يقع الثانية الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ
 على موكله الرابعة غصب من صاحبه ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمادى فهو
 كالصاحي إلا في سبع فيؤاخذ بأقواله وأفعاله واختلاف التصحيح فيما إذا سكر من الأثرية
 المخدعة من الجبوب أو العسل والفتوى على أنه إن سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال
 عقله بالبنج لم يقع وعن الإمام أنه إن كان يعلم أنه بنج حين شربه يقع والأفلا صرحوا بأكراهة
 إذا سكران واستحب باب أعادته وينبغي أن لا يصح إذا كان كالمجنون وأما صومه في رمضان
 فلا شك أنه إن صح قبل خروج وقت النية أنه يصح منه إذا نوى أن لا لا يشترط التبييت فيها
 وإذا خرج وقتها قبل صحوه أتم وقضى ولا يبطل الاعتساف بسكره ويصح وقوفه بعرفات
 كالمتعفى عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلاف في حد السكران فقيس من لا يعرف الأرض
 من النساء والرجل من المرأة وبه قال الإمام الأعظم رحمه الله وقيل من في كلامه اختلاط
 وهذيان وهو قولهما وبه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قاله
 احتياطاً في المحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي يمينه
 أن لا يسكر كما يبناه في شرح السكز * (تنبيه) * قولهم أن السكران مباح كالأنعام يستثنى
 منه سقوط القضاء فإنه لا يسقط عنه وإن كان أكثر من يوم وليس له لأنه يصنعه كذا في المحيط

احكام العبد لاجمة عليه ولا هيد ولا شريق ولا اذن ولا اقامة ولا حج ولا عمرة
 وصورتها كالرجل ويزاد البطن والظهر ويحرم تظر غير المحرم الى غورتها فقط وما عداها
 ان اشتمت ولا يجوز كونه شاهدا ولا من كيا على ائنة ولا عاشر ولا قاسم ولا مولا قوما ولا كاتب حكم
 ولا امينا لحاكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي امر اعاما الا نيابة عن
 الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبده
 بالقضاء ففقدني به عتقه جاز بلا تحديد اذن ولا وصيا الا اذا كان عبدا الموصى والورثة صغار
 غنم الامام الاعظم ولا يملك وان ملكه سيده ولا زكاة عليه ولا فطرة وانما هي على مولاه ان
 كان للخدمة ولا اضحية ولا هدي عليه ولا يكره الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد
 ولا فرضا وجب بايجابه وكذا الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بمال ما ذوبا ومكاتب الا
 باذن مولاه الا اذا اقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا اقراره بجنائية موجبة للدفع او القداء
 غير صحيح بخلافه بعد او قود ولا ينفرد بتزويج نفسه ويحرم عليه رجوع مدافا او يكون نذرا او زنا
 ولا يرث ولا يورث ولا يصح كفالته حالة الا باذن سيده ولا دية في قتله وقيمة قائمه فاما كلال
 وبهضوا ولا تباعها ولا عاقلة له ولا هو منهم وحده النصف ولا احصان له وحنانته متعلقه
 برقبته كدبته ولا سهم له من الغنمية بل يرضخ له ان قاتل ويبيع في دينه ويدفع في جنائنه ان لم
 يفد سيده وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا وطلاقا ثنتان وعدتها حيتان ونصف المقدر
 ولا اهن بقذفها ولا تنكح على جرة ويصح عتقه عن الكفارات ولا يحسد قاذفها غايبا بعز
 وقسمها على النصف من قسم الحرة ومهرها كغيرها ولا يلحق ولدها مولاها الا بدعوتها منه
 ولو اقر بوطئها وابلاء الامة المنكوحة شهران ولا خادم لها ولو جيلة ولا تجب نفقتها الا بالتبوة
 ولا نوطا الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر لعدد السرازي ويجوز جمعهم في مسكن واحد
 بدون الرضا ولا تهازل ولا ابلاء من امته ولا مطالبة لها اذا كان مولاه عينا ولا حضنة لا قاربه
 بل لسيدة ولا قه اص بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بمخلق لحيته
 ودواؤه من بضاعه على مولاه بخلاف الحر ولو زوجة واذا لم يقدر على الوضوء الا بيمينه على السيد
 ان يوضيه بخلاف الحر ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويباح في نفقة
 زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا
 بحضور سيده ولا يجلس في دين وعما كنه الكفار بالاستيلاء ولا يصح تصديق العبد والامة على
 النكاح الا في المسيئين قبل القسمة بخلاف الحرين كافي التاخرانية واعناق باطل ولو مطلقا
 بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعته الا اهداء السير من المأذون والمحابة
 البسيرة منه والاذن في العزل الى مولاها وهو المطالب لزوجه العنبن والمحبوب بالتفريق وليس
 مصرفا للصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتب او لا يتحمل عنه مولا مؤنة
 الا دم احصاره من اجرام مأذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو كلبا محجورا ولا جزية عليه ولا
 يدخل في القسامة وطى واحد من الامتين ليس بيانا للعتق الميم بخلاف وطى واحد من المرأتين
 لا يكون بيانا في الطلاق الميم وأمره قده باطلاق شيء موجب لضمانه واحضر عبد الغيا بطلاق
 مال غير مولاه موجب للضمان على الا مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا وبضمن
 بالعتب بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعقده وقوف على اجازة مولاه وقهر ج
 الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبميز عنها لو كان

عبد ذمي ولا يضح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند مجردة الله إلا المذبر واما الولد ولم أر
حكم التقاطه أو استيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذ من قولهم
لورد أبقا فالجعل لمولاه و يعزرة مولاه على المصحح ولا يحده عندنا ومن نعم الله على عبده
تيسير جمعهما من محالهما ولم أرهما مجموعة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من
رحمتك والهمنا رشدنا في الأحكام الإلهية هو كالبصير إلا في مسائل منها لا جهاد عليه ولا
جمعة ولا جماعة ولا ج وان وجد قائد ولا يصلح الشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء والإمامة
العلوية ولا دية في عينه وإنما الواجب الحكومة وتكره امامته إلا أن يكون اعلم القوم ولا
يصح عتقه عن كفاية ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي
أن يكره ذبحه وأما حضائه فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا ولا فلا يصلح ناظرا أو وصيا
والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في أوقاف هلال كافي الاسماء في الأحكام الأربعة
قال في المستصفي الأحكام تثبت بطرق أربعة الاقتصار كما إذا انشأ الطلاق أو العتاق وله
نظام أربعة والانتقال وهو انقلاب ما ليس بهلة كذا إذا علق الطلاق أو العتاق بالشرط فعند
وجود الشرط ينقلب ما ليس بهلة كذا والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند وهو دائر
بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا إلى وقت وجود
السبب كالنصاب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا إلى وقت وجوده وكطهارة
المسحاة والمقيم تنتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا إلى وقت الحدث ولهذا
قلنا لا يجوز اسحهما والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن
يقول في اليوم أن كان زيدا دارفانت طالق وتبين في اللغد وجوده فيما يقع الطلاق في اليوم
وبعدها ابتداء العدة منه وكذا إذا قال لامرأته إذا حضت فانت طالق فرات الدم لا يقضى
بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة أيام فإذا تم ثلاثة أيام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت
والفرق بين التبيين والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن
وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا اشترط المحلية في
الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في القاسم دون التلاشي واثرت التبيين بظهور
فيهما فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد البين بشهر فان
ماثل تمام الشهر طلقت مستندا إلى أول الشهر فتعتبر العدة أوله ولو طمها في الشهر صار
مراجعا لو كان الطلاق رجعيًا وغرم العقر لو كان باينا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالها
في خلاله ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع ولم تجب العدة لكونه قبل
الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين انه فيما بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو
المصحح ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا إلى التمسى
والفرق بينهما في المستصفي وقد فرغ الكرايس في الفرق وفي الاستناد تسع مسائل
فلما اجمع فيها في الأحكام النقدية وما يتبع فيه وما لا يتبع في التبعين في المعاوضات وفي تبعيته في
العقد الفاسد وابتان ورجع بعضهم تفصيلا بان ما فسد من أصله يتبع فيه لا فيما يتقضى بعد
صدقه والله يصح تعيينه في الصرف بعد فساد ما فسد من أصله يتبع فيه لا فيما يتقضى بعد
برد نصف ما قبض على شريكه وفيما إذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى على آخر ما لا واخذه ثم
أقر أنه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما ولا يتبعين في المهر ولو بعد

الطلاق قبل الدخول فترده مثل نصفه ولذا الزمها زكاته لو نساها حولا عند هاولا يتعين في النذر
والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة
والمضاربة والغصب وتماه في فصول العمادى وكتبنا في بيوع الشرح جريان الدراهم مجرى
الدينار في ثمانية وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدينار في حق الاستحقاق لا غير
فانهم ما يتعينان جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتباتي في شرح الجامع الصغير
(ما قبل الاسقاط) من الحقوق وما لا يقبله ويبيان ان الساقط لا يعود لوقال الوارث تركت
حق لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احدا من الغانمين قال قبل
القسمه تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال الميرث تركت حتى في حبس الرهن يبطل كذا في جامع
الفهواين وفصول العمادى وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو وايضا ظاهره ان في الحائنة
من الشرب وافظها رجل له مسيل ما في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضى به
صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حتى اجراء الماء
دون الرقبة لاثني له من الثمن ولا سبيل له على المشيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى
داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبع
صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل فان كان له حتى اجراء الماء
دون الرقبة يبطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال
وذ كرى الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث
على السدس جاز الصلح وذ كرى الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده ان حق الموصى له وحق
الوارث قبل القسمه غير متأكدا كمن يمتل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغنائم قبل
القسمه وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
بالثلث قبل القسمه وحق الوارث قبل القسمه على قول اخر زاده يسقط بالاسقاط وصرحوا
بان حتى الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حتى الرجوع في الهبة لا يسقط كافي هبة البرزانية
وأما الحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان
من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال
ابطلت حتى كان له ان يطلب وبأخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكثر من الشهادات
ما فهمه الطرسوسى من عبارة قاضي خان وما رده عليه ابن وهبان وما حرزناه فيها وقد بقي
حقوق منها خيسار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيسار الرؤية قالوا لا يبطله قبل الرؤية بالقول
لم يبطل وبالفعل يبطل وبعدها يبطل بهما ومنها خيسار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط
بالبراء ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القمم لازوجه يسقط باسقاطها
وان كان لها الرجوع في المستقبل وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا
لوعفا المقدوف ثم عاد وطلب حذلك لانيقام بعد عفو له فقد اطلب وأما ما ليس بالازم من
العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وأما حق الاجارة فينبغي ان
لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثيرا السؤال عنها ولم ارفعها صريحا بعد
التفتيش منها ان بعض النظرية المشروط لهم الربع اذا اسقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها
المشروط له النظر اذا اسقط لغيره بان فرغ له عنه الا ان في اليتممة وغيرها ان المشروط له
النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في

محته لم يجز وان كان عند موته جاز بناء على ان الوصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القنية
 اذا عزل الناظر المشروط له النظر عن نفسه لا ينزل الا أن يخرج الواقف أو القاضى انتهى
 ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطاً في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة
 والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل
 لانه الاصل في من اسقط حقه من شيء كما علم سابقاً من كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط
 المشروط له الربع حقه لا لا احد فلا يسقط كانهما الطرسوسى بخلاف ما اذا اسقط حقه
 لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه ولغيره فان قلت اذا اقر المشروط
 له الربع او بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان
 مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاصي في باب مستقل واما حق المطالبة برفع جذوع الغير
 الموضوع على حائطه تعدى فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما
 ذكره البرازي من فصل الاستحقاق فاعتنم هذا التحرير فانه من مفردات هذا التأليف
 ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي ايضاح الكرماني من السلم لوقال
 رب السلم اسقطت حق في التسليم في ذلك المسكان او البلد لم يسقط انتهى وقد وقعت حادثة
 سئلت عنها شرط الواقف له شروطاً من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متمسكاً
 للشرط كما حنفى ثم رجح الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم محبة رجوعه
 لان الوقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلم يمت كلزومه
 كما صرح به الطرسوسى فيمن اسقط حقه فيه ما شرط له من الربيع لا لا احد فانه قال بعدم
 السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازماً كلزوم الوقف كما ان المشروط له لا يملك اسقاطاً ما شرطه
 له فكذا الشرط ويدل عليه ايضاً ما نقلناه عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم حقه
 مما شرط له من تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم
 فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط ^{في بيان ان الساقط لا يعود} فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقلة
 الفوائت بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكّر لان النسيان كان مانعاً لا مسقطاً فهو
 من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلود بغير الجلسد بالشهيس ونحوه
 وفرك الثوب من النجى وجفت الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح وكذا
 البئر اذا غار ماؤها ثم عاد ومنه عدم محبة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود
 واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز وبالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود
 الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود
 الخيار نظراً الى انه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود نظر الى انه ساقط لا يعود
 وقد ذكرناه في الشرح والاصل ان المقتضى للحكم ان كان موجوداً والحكم معدوم فهو من باب
 المانع وان عدم المقتضى فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثة الفتوى ابراء عاملاً ثم اقر
 بعده بالمال المبرأ منه عاماً فهل يعود بعد سقوط كونه فاجبت بانه لا يعود لما في جامع
 الفصولين برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى نائياً انه اقرني بالمال بعد ابرائي
 فلو قال المدعى عليه ابرأني وقبلت البراء او قال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار
 ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والبراء يرتد بالرد في المثل عليه انتهى وفي التاتارخانية
 من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال نعم لاحق لك على

ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسمع
الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفرغت على قولهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي
برد شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لفسق اولتهم فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الجسادة
في بيان ان الدراهم الزبوف كالجسادة في مسائل ذكرتها في شرح الكثر من البيوع في بيان
ان النائم كاستيقظ في بعض المسائل قال الولوالجي في آخر فتاواه النائم كاستيقظ في
خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام الصائم على قفاه ونومه مفتوحة فقطرة قطرة من ماء
المطر في فيه فسد صومه وكذا لو اقطر واحدة قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية
اذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها الثالثة لو كانت محرمة فجامعها زوجها وهي
نائمة فعليه الكفارة الرابعة المحرم اذا نام فجاءه رجل فخلق رأسه وجب الجزاء عليه
الخامسة المحرم اذا نام فاقبل على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذا نام المحرم
على بغير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عندنا ثم
فمات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند يقظان وهو قادر على ذكائه الثامنة
اذا انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع
الابن عليه من سطح وهو نائم فمات الابن يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح
العاشرة من رفع النائم ووضع تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان
الحادية عشر رجل خلا بامرأته وثمته اجنبي نائم لا تصح الخلوه الثانية عشر رجل نام
في بيت فجهات امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوه الثالثة عشر لو كانت المرأة نائمة
في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوه الرابعة عشر امرأة نامت
فجاءه رضيع فارتضع من ثديها ثبت حرمة الرضاع الخامسة عشر المتيمم اذا امرت ودابته
على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض تيممه السادسة عشر المصلي اذا نام وتكلم
في حالة النوم تفسد صلاته السابعة عشر المصلي اذا نام وقرأ في حالة قيامه تعسير تلك
القراءة في روايته الثامنة عشر اذا تلا آية السجدة في نومه قدمها رجل تلزمه السجدة
كما لو سمع من اليقظان التاسعة عشر اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان
شمس الاثمة يفتي بانه لا تجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا
لو قرأ رجل عند نائم فانتبه فاخبره فهو على هذا العشرون رجل خلف ان لا يكلم فلانا
فجاء الخائف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث
والاصح انه يحنث الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا فجاءه الرجل
ومسها بشهوة وهي نائمة صارمرا جعا الثانية والعشرون لو كان الزوج نائمًا اجبأت المرأة
وقبلته بشهوة يصير مراحما عند أبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله الثالثة والعشرون
الرجل اذا نام وجاءت امرأة وأدخلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعالها ثبت حرمة
المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وانفقاه الى ان ذلك كان
بشهوة ثبت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلاته واحتمل بغير النسل
ولا يمكنه البتة وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة دينًا في ذمته
انتهى احكام المعنوية احكامه الصبي العاقل فتمنع البهائم منه ولا تجب
وقيل هو كالجنون وقيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكثر

في احكام الجنثون ذكرها الاصوليون في بحث العلول من فلي نظر هان راءها في ذلك ان
 للاختلاف المعنى الاول لفظ في ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني في احكام الجنثي
 للمشاكل في ذكر النسبي في الكفر حقيقة وذكر من احكامه وقوفه في الصفت وحكم ميراثه
 وختانه وذكر مولانا محمد رحمه الله احكامه في الاصل من كتاب المحقود والاذكر ما ذكره هناك
 باختصار يميم اذا مات ويصهي قبره ولا يدفنه في الحرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا
 ولا حليا في حياته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه ما صوله وقروعه فان تزوج به ابوه رجلا فوصل
 اليه جازوا الا فلا علم لي بذلك او امرأة قبلت فوصل اليها جازوا الا اجل كالعنين ويلبس لباس
 المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقناع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء
 اعادها وان في صف الرجال لا يعيدها ولا يعيدها من عن يمينه ويساره وخلفه بمذا باله وبوضع في
 الجنائز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفنا لضربة مع جاجر
 بينهم من الصعيد ولا حد على قاذفه ولا عايه بقذفه بمنزلة المحبوب وتقطع يده لاسرقة وتقطع
 سارق ماله ويقعد في صلاته كالمرأة ولا قصاص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة
 ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة ارشها ولا يتخاوبه رجل ولا امرأة ولا يتخاوب
 برجل ولا امرأة ولا يسافر ثلاثة ايام الا بمهرم واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة بالف ان
 كان غلاما ونحوه سمائة ان كان اثني فولدت خنثى مثله كلالا لوصية موقوفة في الخمسمائة
 الزائدة الى ان يستبين امره ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت طالق او قال
 كذلك لامرأته فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولم تعتق ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرضخ له ولا يقتل لو اسيرا امرته بعد الاسلام ولا خراج على راسه لو كان ذميا ولا يدخل
 تحت قول المولى كل عبد لي حرا وكل امه في حرة الا اذا قالها لمفيعتي ولو قال الزوج ان ملكك
 عبدا فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان ملكك امه ولو قالها بما طلقت
 ولو قال المشكل ان اذكر او انثى لم يقبل قوله واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة وبوقف الباقي
 الى التبيين وكذا فيه ادون النفس وبصح اعتمائه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا مثله لم يميز
 حتى يتبين فلا يتوارثان بالاموت ولو شهد به ودانته ذكر وشهودانته انثى فان كان يطلب ميراثا
 قضيت بشهادة من شهد انه غلام وابطلت الاخرى وان كان رجل يدعي انه امرأته قضيت
 بشهادة من شهد انه انثى وابطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعي انه زوجه او قف
 الامر الى ان يستبين فان لم يطلب الجنثي شيئا ولا يطلب منه شيء لا يقبل واجدة منه ما حتى
 يستبين وباميرائه الميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث اثني منه ونحوه فيه وحاصله
 انه كالاتني في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا يتزوج من
 رجل ولا يقف في صف النساء ولا حد بقذفه ولا يتخاوب امرأة ولا يقع عتق وطلاقا على
 ولا دية انثى به ولا يدخل تحت قوله كل امه في احكام الاتني في تخالف الرجل في ان السنة في
 عاتقها التتف ولا يسن ختانها وانما هو مكرمة وليس خلق لحيتها الوتبت وتنع من خلق
 راسها ونميتها لا يظهر بالفرك على قول وتزيد في اسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكر ما ذانها
 واقامتها بدنما كله عورة اوجهها وكفها وقدميها على المعتد وذراعيها على المرحوح
 وصورتها عورة في قول ويكرها دخول الحمام في قول وقيل يكره الا ان تكون من مضرة او
 نفسها والمعتد لا كراهة مطلقا لا ترفع يديها جذبا اذنيها ولا تنجهر بقراعتها وتضم في

ركوعها وسجودها ولا تفرج أصابعها إلى الركوع وإذا نابها شيء في صلاتها صفت
ولا تسبح وتكبر جماعة من وقف الإمام وسطهم ولا تصليح أمام الرجال وبكره حضورها
الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها وتضع يدها في
التشهد على ركبتيها تباع رؤس أصابعها ركبتيها وتدرك ولا جمعة عليها ولكن تتعقدها
ولا عيذ ولا تكبير تشرى ولا تناسف الزوج أو محرم ولا يجب الحج عليها إلا بأحدها ولا تلبي
جهر ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تنسى بين الميادين الأخضرين ولا تخلق وانما
نقصه ولا تزل والتباعد في طوافها عن البيت أفضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية
الموقف لا عند الصخرات وتكون قاعدة وهو راكب وتلبس في أجزائها الخفين وتترك
طواف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيارة لأعذر الحيض وتسكن في خمسة أثواب ولا تؤم
في الجنابة ولو فعلت سقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجنابة وإن كان الميت أنثى ويندب
لها نحو القبة في التابوت ولا سهم لها وانما يرضخ لها إن قاتلت ولا تقتل المرتدة والمشرقة
ولا يقبل شهادتها في الحدود والقصاص وتعصم كف يديها ويباح لها خضب يديها
ورجلها بخلاف الرجل الا لضرورة والتضحية بالذکر أفضل منها وهي على النصف من الرجل
في الارث والشهادة والدية نفسا أو بهما ونفقة القريب ولا ينبغي أن تؤلى القضاء وإن صح
منها في غير الحدود والقصاص وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتجبر الامة على النكاح
دون العبد في رواية والمعتمد هدم الفرق بينهم في الجبر وتجبر الامة إذا عتقت بخلاف العبد
ولو كان زوجها حرا أو ابنتها محرم في الرضاع دونه وتقدم على الرجال في الحضنة والنفقة على
الولد الصغير وفي النفر من مزدلفة إلى منى وفي الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة
الرجال والموقف وفي اجتماع الجنابة عند الامام فتقبل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا
في المحدث وتجب الدية بقطع ثديها أو حلقته بخلافه من الرجل فإن فيه الحكومة ولا قصاص
بقطع طرفها بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت خطأ
بخلاف الرجل فإن القاتل كاحدهم ويحقر لها في الرحم إن ثبت زناها بالبينة وتجذب جالسة
والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عا ما بعد الجلد سياسة لاحد ولا تنكف الحضور
للدعوى إذا كانت مخدرة ولا ليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها نائبه يحلفها
بحضرة شاهدين ويقبل توكلها بالارضاء الخصم إذا كانت مخدرة اتفاقا ولا تبدأ الشابة
بسلام وتعزية ولا تحجاب ولا تشمت وتحرم المناوأة بالاجنية وبكره الكلام معها واختلقوا
في جواز كونها نبيه واختار في المسابقة جواز كونها نبيه لارسولة لان الرسالة مبنية على
الاشتمار ومبنى حاله على الستر بخلاف النبوة والتمام فيها ولا تدخل النساء في القرامات
السلطانية كما في الولو الجمية من القسمة (أو أحكام الذي حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر
بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم جازت ضلته به
ولا يأثم على ترك العبادات على قول يأثم على ترك اعتقادها لجماعا ولا يمنع من دخول
المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذنه لم عهدنا ولو كان المسجد
الحرام ولا يصح نذره ولا سهم له من الغنيمه ويرضخ له إن قاتل أو دل على الطربق ولا يحد
بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه إذا غصبت منه وبضمن متلفها له الا أن يظهر بيعها
بين المسلمين فلا ضمان في اراقتها أو يكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف اتلاف غير المسلم فانه

لا يوجب الضمان ولو كان المتألف ذميا وينبغي ان يكون اظهارة شرها كاظهارة بيعها ولم
اره الآن ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يسترض لهم لو تناسكوا فاسدا أو تباعوا
كذلك ثم أسلموا وفي الكثر ويقبل قول الكافر في الحبل والحرمه وتعقبه الزبلي بأنه سهو
ولا يقبل قوله فيهما وجوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو ضارده كما
أفصح به في السكافي وأخذ الذي بالتمييز غم في المركب والملبس فيكون بالاكف
ولا يلبسون الطيبات والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة
ولا يحدون بيعة ولا كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكناهم بين المسلمين في مصر
والمعتد الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ رحمهم الله هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات
أو تكفي واحدة والمعتد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمائم وان ركب الجمار لضرورة
نزل في المجامع ويضيق عليه في المروز ولا يجرم وانما يجلد والحاصل انه تقام الحدود كلها
عليه الا حد شرب الخمر ولا يبدأ الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على وعليه
وتكره مصاحفته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر العنب وفي
الملتقط كل شيء أمتنع منه المسلم امتنع منه الذي الا الخمر والخنزير ولا تكره عبادة جاره الذي
ولا تكره ضافته ولا تعتبر الكفاة بين أهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائث
أو كلاس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البرازية * (تنبيه) * الاسلام يجب ما قبله من
حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالتقصا من ضمن الاموال الا في مسائل لواجب
الكافر ثم أسلم تسقط ومنها الوزني ثم أسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه
والاسقط * (تنبيه آخر) اشتراك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحمل المناكحة
والذبايح وفي الدية وفي البرازية شاركتهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى
أهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم بالذي ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل المسلم والذي
يسستان * (تنبيه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر ويجري الارث بين اليهود والنصارى
والمجوس والكفر كله عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون فيما بينهم
وان اختلفت ملاتهم وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
وأحكام الجانح قل من تعرض لها وقد ألف فيها من أعمامنا القاضي بدر الدين الشبلي
في كتابه آكام المرجان في أحكام الجانح لكني لم أطلع عليه الآن وما نقلته عنه فانما هو
بواسطة نقل الاسيوطي رحمه الله ولا خلاف في انهم مكافون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار
وانما اختلفوا في ثواب الطائعين في البرازية معزيا الى الاجناس عن الامام ليس للجن
ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم
والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
أو عدلناهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى (وأما القاسطون
فسكانا لهم حطبا) قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق فان قيل قوله تعالى
(فبأي آلاء يكذبون) بعد دعائهم الجنة خطأ بالثقلين برما ذكر قلنا ذكروا ان
المراد بالتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام
والزيارة والخدمة (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام) الآية انتهى فنها
النسكاح قال في المبراجية لا تجوز المناكحة بين بني آدم والجن وانسان الماء لا اختلاف

الجنس انتهى وتبعه في منية المفتي والفيض وفي القنية مثل الحسن البصري رضي الله عنه
عن أنس بن مالك قال يجوز بلاشه وشره رقم آخر فقال لا يجوز ثم قدم آخر يصفع المائل
لحماته انتهى وفي منية الدهر في فتاوى أهل العصر مثل علي بن أحمد عن أنس بن مالك
مسلية من الجن هل يجوز إذا تصور ذلك أم يختص الجواز بالأدبيين فقال يصح هذا
السائل لحمايته وجهه قلت وهذا لا يدل على حماقة السائل وكان لا يتصور الا ترى ان أبا
اليثرب رحمه الله ذكر في فتاواه ان الكفار لو تيسروا بني من الابنية هل يرى فقال يسأل
ذلك النبي ولا يتصور ذلك بهد رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير
التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد رحمه الله فقال لا يجوز انتهى وقد استدلل بعضهم على
تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة النحل (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا)
أي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) أي من
الآدميين انتهى وبعضهم استدلل بما رواه حبيب الكرماني في مسأله عن أحمد واسحق قال
حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لهيعة عن يونس بن يزيد عن الزهري
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان مرسلا فقد
اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة والحناكم بن قتيبة وأصحق
ابن راهويه وعقبة ابن الأحم رضي الله عنهم فاذا تقرر المنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع
من نكاح الجنى الانسية من باب أولى ويدل عليه قوله في امر اجابة لا يجوز المناكحة وهو
شامل لهما لكن روى أبو عثمان بن سعيد بن العباس الرازي في كتاب الألفام والوسوسة
فقال حدثنا مقاتل بن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من أهل اليمن الى مالك
يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار جملنا من الجن بخطب الينا جارية يزعم انه يريد
الجلال فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة حامل قليل لها من زوجها
قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى ومنها لو وطئ الجنى انسية فهل يجب
عليها الفسل قال قاضيان في فتاواه امرأة قالت في جنني يأتي في النوم لم أر اواجا في
نفسى ما جد لوجامنى زوجي لا غسل عليها انتهى وقيد الكمال بما اذا لم تنزل اما اذا أنزلت
وجب كآته احتلام ومنها انه قد اجماعه بالجن ذكره الاستيوطي عن صاحب آكام
المرجان من أخصابنا استدلالا بهديث احمد بن مسعود رضي الله عنه في قصة الجن وفيه قلما قام
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به صلى الله عليه وآله وسلم الى ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب ان
تؤمننا في صلاتنا قال فصفاهما خلقه ثم صلى بهما ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان
الجماعة تحصل باللائكة وفرع على ذلك لو صلى في قضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه
صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام المرجان ومنها اذا حضر
الجنى بين يدي المصلى وقابل كما يقابل الانسي ومنها لا يجوز قتل الجنى بعسحق كالانسي
قال الزبيلي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي تسمى مستوية لانها من الجن لقوله
عليه السلام اقتلوا اذا الطفستين والابتروا ياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال
الطحاوي لا بأس بقتل السك لان صلى الله عليه وسلم عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت ائمة
ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار والاعذار
في عمل الجنى بان الله تعالى اوخلى طرية في السمايين فان ابنت قتلها والانداز انما يكون

خارج الصلاة انتهى وقد روى عن ابن أبي الدنيا ان عائشة رضي الله تعالى عنها رأت في
 بيتهم احية قامرت بقتلها فقتلت فاقبت في تلك الليلة فقيس لها انها من النفر الذين يستمعون
 الوحي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فارسلت الى اليمن فاتبعت لها ما دونه من راسا
 فاهتقتهم وزواه ابن ابى شيبة في مفسده وفيه قلما اصحت امرت بانني عشر الف درهم
 فخرقت على المساكين ومنها قبول رواية الجعفي ذكره صاحب آكام المخرجان وذكر
 الاسير على انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس ما هو سواه علم الانس بهم اولا واذا اجاز
 الشيخ من خطر دخل الجن كما في نظيره من الانس واما رواية الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم
 حصول الثقة بعد اتهم ومنها لا يجوز الامتناع بزيادة الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث
 وعنه ان ذبيحة لا تصل قال في المثلث وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه منى عن
 ذبائح الجن النعمي وقد ذكر الامام الكردري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيئا من احكام
 الجن واولاد الشيطان وبيان القول والكلام على جماعتهم وكلامهم فوائدا الاولى الجهور
 على انه لم يكن من الجن فبي واما قوله تعالى (يا معشر الجن والانس ائمنوا بما نزل منكم)
 فتأولو على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فانذروا قومهم لاجل الله تعالى وذهب
 الطحاك وابن حزم على انه كان منهم في تمكيد الحديث وكان النبي يبحث الى قومه خاصة قال
 ويص الجن من قومه ولا شك انهم انذروا فخرج انهم بقاءهم انبياء منهم الثانية قال البغوي
 في تفسير الاحقاف وفيه دليل على انه عليه السلام كان يدعو الى الانس والجن جميعا قال
 مقاتل رحمه الله لم يبحث قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن
 فقال قوم لا تقرب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله وعن الليث ثوابهم
 ان يجاروا من النار ثم قال لهم كوفوا ابا كالبها ثم وعن ابى الزناد كذلك وقال آخرون يشاؤون
 كما يقربون به قال مالك وابن ابى ليلى رحمه الله وعن الضحاك انهم يلهمون التسبيح
 والذكر في هيبون من قومه ما يهيبه بنو آدم من نعم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمن
 الجن يحول الجنة في ربها وليسوا فيها انتهى الثالثة ذهب الحنابلة المحاسبى ان الجن
 الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة تراهم ولا يرون عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة
 هرج ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى قال
 (لا تدركه الابصار) وقد امتنعت من مؤمن البشر في هدى عموه في الملائكة قال في آكام
 المخرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم فيتم ايضا انهم ولم
 يتعقبه الا سيوطي رحمه الله وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها
 لا تدل على عدم رؤية المؤمنين اعدا فلا اعادة بناء قال القاضى الميضاوى لا تدركه أى
 لا تحيط به وامتدلت الملائكة على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الادراك مطلق الرؤية
 ولا النفي في الآية كما في الاوقات فلهذا مخصص ببعض الحالات ولا في الاخصاص فانه في
 قوة قولنا كل بشر لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى في احكام المحارم المحرم
 هذه ما من حرم تسكح على التايد ونسب او مضاهرة او رضاع ولو بوطى حرام فخرج بالاول
 ولما اعمته والخلو وبالكفى اخذت الزوجة وعمتها وخالها وشمل ام المرفى بها وبتم وآباء
 الزانى وابنته واحكامهم النكاح وجواز النظر والخلو والمسافة الا المحرم من الرضاع فان
 الخلو فيها مكره وكذا بالهجرة السابقة وحرمه النكاح على التأيد لا يشارك المحرم فيها فان

الملائنة فصل اذا كذب نفسه او خرج عن اهاية الشهادة والمجوسية فصل بالاسلام
 او بتوهدا او تنصرها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه الغير بطلاقها
 وانقضاء عدتها ومعدته الغير بانقضاء عدتها وكذا الامشراك للحرم في جواز النظر والخلاوة
 والسفر واما عيها فسكالاجنبي على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاثة
 والنساء الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر واختص المحرم النسبي باحكام منها عتقه
 على قريبه لوملكه ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قريبه
 الغني فلا بد من كونه زجرا محرما من جهة القرابة فابن العم والاخ من الرضاع لا يعتق ولا تنجب
 نفقته ويفس المحرم قرينته ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرر يبيع او هبة الا في عشر
 مسائل ذكرناها في شرح الكترقان فرق صحيح البيع ومنها ان المحرمة مانعة من الرجوع في
 الهبة وتختص الاصول والفرع من بين سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع احدها بسرعة
 مال الاخر ومنها لا يقضى ولا يشهد احدهما للآخر ومنها تحريم وطؤه كل منهما على الآخر
 ولو برزنا ومنها تحريم منكوحه كل منهما على الآخر بمجرد العقد ومنها لا يدخلون في الوصية
 للاقارب وهو تختص الاصول باحكام منها لا يجوز له قتل اصله الحربي الادفعاعن نفسه وان
 خاف دجوعه ضيق عليه والجلأه ليقتله غيره وله قتل فرعه الحربي كحرمة ومنها لا يقتل الاصل
 بقرعه هو يقتل الفرع باصله ومنها لا يجد الاصل بقذف فرعه ويجدا الفرع بقذف اصله ومنها
 لا يجوز مسافرة الفرع الا باذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنه ثبت
 نسبه والجد اب الاب كالأب عند عدمه ولو دعي كما لعلم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد
 جارية اصله لم يصح الا بيمينه في الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنهم بخلاف الاصول لا يتوقف
 جهادهم على اذن الفروع ومنها لا تجوز المسافرة الا باذنهم ان كان الطريق مخوفا والا فان
 لم يكن ما فيها فسكذلك والا فلا ومنها اذا دغاها أحد ابويه في الصلاة وجبت اجابته الا ان
 يكون غائبا بكونه فيها ولم ار حكم الاجداد والجدات وينبغي الالتحاق ومنها كراهة حجه
 بدون اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تأديب الاصل فرعه
 والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذلك ولم اره الا ان ومنها تبعية
 الفرع للاصل في الاسلام وكتبنا مسائل الجد وما يقوم مقام الاب فيه في فن الفوائد ومنها
 لا يحبسون بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك واختص الاصول الذي كور بوجوب
 الاعفاف واختص الاب والجد باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا
 الحفظ وشراء ما لا يدمنه للصغير ومنها تولى طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه واشترى
 وليس فيه غبن فاحس ان عقد بسلام واحد ومنها عدم خيار البسوخ في تزويج الاب والجد
 فقط واما ولاية النكاح فلا تختص بهما فيثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذرى
 الارحام وكذا الصلاة في الجنائز لا تختص بهما والى الماتق من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن
 الاب فهلك لم يغرم الا ان يضرب ضربا بالاضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك
 والجد كالأب عند فقده الا في اثني عشر مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا
 ما خالف فيه الجد الضريح الفاسد ففائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث
 المال والولاء وعدم هبة الوصية عند المراجعة ويحق بها الاقرار بالدين في مرض موته
 وتحمل الدية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلاة عليه وولاية المال وولاية الحضانة

وطلب الحد وسقوط القصاص في احكام غيبوبة الحشفة ^{في} يترتب عليها احكام وجوب
 الفسل وتحریم الصلاة والمجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسهه
 وكتابته ودخول المسجد وكراسة الاكل والشرب قبل الفسل وجوب نزع الخف والكفارة
 وجوب اؤتدباني أول الحيض بدنيار وفي آخره بنصف دينار وقساد الصوم وجوب قضائه
 والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخاطره قطع التتابع المشروط فيه وفي
 الاعتسكاف وفساد الاعتسكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب
 المضى في فاسدهما وقضائهما وجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بغير
 اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكر او نقصها الوطى وجوب مهر
 المثل بالوطى وبشبهة أو بنسكاح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في مهنها اذا نكحها
 سيده ومحرر الرينة وتحریم اصل الموطوءة وفرعها عليه وتحریم اصله وفرعه عليها وحلها
 للزوج الاول ولسيدها الذي طلقها الا ان قبل ملكها او تحریم وطى واختار اذا كانت امة
 وزوال العنة وابطل خيار العتقة وابطل خيار البلوغ اذا كانت بكر او كمال المسمى
 وجوب مهر المثل للفضة واسقاط حبسها نفسها الاستيفاء مهر معجل من مهرها على قولهما
 ووقوع الطلاق المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها او كونه تعيينا في الطلاق المبهم
 وثبوت النفي في الايلاء وجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى وجوب العدة ومنع تزويجها
 قبل الاستبراء على قول محمد رحمه الله المفتى به وجوب النفقة والسكنى للطلقة بعده وجوب
 الحد لو كان زنا أو لواطه على قولهما وذبح البهيمة المفعول بها ثم حرقتها وجوب التعزير ان كان
 في ميتة أو مشتركة أو موصى بنفعتها أو محرم مملوكة له أو لواطه بزوجته وثبوت الاحصان
 وثبوت النسب ووقوع العتق المعلق به واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية
 ورد الشهادة لو كان زنا والله اعلم (فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج بين ان يكون بهائل أولا
 لكن بشرط ان تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحايل فخرى في سائر الابواب الثانية ما ثبت
 للحشفة من الاحكام ثبت لقطعها ان بقي منه قدرها وان لم يبق منه قدرها لم يتعلق به شيء
 من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كاية ولم اره الثالثة الوطى في الدبر كالوطى في القبـ
 فوجب به الفسل ومحرم به ما يحرم بالوطى في القبـ ويفسد الصوم به اتفاقا واختلفا وفي وجوب
 الكفارة والاصح وجوبها ويفسد الحج به قبل الوقوف على قولهما واختلقت الرواية على قوله
 والاصح فساد به كما في فتح القدير ويفسده الاعتسكاف وثبتت به الرجعة على المفتى به كما
 في التبيين الا في مسائل لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحد به عند الامام الا اذا تكرر
 فيقتل على المفتى به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به
 عن العتة ولا يخرج به عن كونها بكر افيكتفى بسكوته ولا يحل بهال والوطى في القبـ حلال
 في الزوجة والامة عند عدم مانع وبني ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه
 بالتقبيل والمس بشهوة فهذا الاولى للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنسكاح
 فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح
 ولا تجب به العدة لو طلقها بعده من غير خلوة الاربعة الوطى بنسكاح فاسد كالوطى بنسكاح
 صحيح الا في مسائل الاولى وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية
 الحرمة الثالثة عدم الحل للاول الرابعة عدم الاحصان به الخامسة للوطى بذلك اليمين

احكام كاحكام الوطى بنكاح فهو حرم مهرها على اصوله وفروعها وقصر بم اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم اجتمعا اليها وبخالف الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به التخليل ولا الاحضان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الا نزال الحكمونه كما السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك اليمين عن مهر واحد الا في مسائل الاولى الذميمة اذا نكح بغير مهر مثلاً ثم اسلموا كذا فيدينون ان لامهر فلامهر الثانية نكح صبي بالعدة بغير ائنة واه ووطاها طائفة فلاحد ولا مهر الثالثة زوج امته من عيذه فالاصح ان لامهر الرابعة ووطى العبد سيده بشبهة فلامهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطى محرقة فلامهر لها ولم اره الا ان السادسة الموقوف عليه اذا وطى والموقوفة ينبغي ان لامهر حرم اره الا ان السابعة البائع لو وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك الثامنة اذن الراهن للزمن في الوطى فوطى طائفاً الحل ينبغي ان لامهر ولم اره الا ان التاسعة الذي يهرم على الرجل ووطى زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام والابلا والظهار قبل التكفير وعدة ووطى الشبهة واذا صارت مفضاة اختلط قبلها وديرها فانه لا يجل له اتانها حتى يتحقق وتوجه في قبلها وفيما اذا كانت لا تحتمل له فمراوم من او منه وعند امتناعها قبض معجل مهرها لم يجل كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يهرم ووطى من وجب عليها قصاص وليس بها حبل ظاهر ثلث لا يحدث حمل يمنع من ابنتها ما وجب عليها العاشرة اذا حرم الوطى حرمت وداهيه الا في الحيض والنفس والصوم لمن امن فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء الحادية عشرة اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول لتباقيه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاحايه وانكرت وقلن تب فالقول له مع يمينه الا ان كانت بصر اولاً فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله يمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجوب العدة عام اوله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها واربع سواها واختار المال فلو جات بولد من نكحها ثبت نسبه ويرجع الى قولها في تسكين المهر فان لاعتن بنفيه عدنا الى تصديقه هكذا فمته من كلامهم ولم اره الا ان صرح بالاربع المطلقة ثلاثاً ان الثاني دخل بها فالقول لها لحالها الا لطلق لا لكمال المهر الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له في احكام العقود هي اقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرأحة والوضعية والتشريك والصلح والحوالة الا في مسلتين ذكرناهما في الفوائد منها والاولا والاعارة الا في مسائل ذكرناهما في الفوائد منها والاهية بعد القبض ووجود مانع من الموانع السبعة والصداق والخلع بعوض والنكاح الخالي عن الخيارين اي خيار البلوغ والعتيق والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل البكر امرأة كذلك وجائز من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والايديع والقرض والقضاء وسائر الولايات الا لائمة العظمى وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن جائز من جانب المرتضى ولازم من جانب الراهن بعد القبض والسكنى جائز من جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب المستفيد وقد الامان

جائز من قبل الحربى لازم من جانب المسلم ﴿تنبيه﴾ من الجائز من الجانبين نواية
القضاء فلا سلطان عزله ولو بلا حجة كفى الخلاصة وله عزل نفسه وأما الولاية على مال المبيع
بالوصاية فإن كان وصى الميت فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضي عزله إلا بخيانة أو
عجز ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه إلا في مستلذين ذكرناهما في وصايا
الفوائد وإن كان وصى القاضي فلا لأن للقاضي عزله كفى القنينة وله عزل نفسه بهضرة
القاضي وقد ذكرنا التولية على الأوقاف في وقف الفوائد ﴿تقسيم﴾ في العقود المبيع نافذ
وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت
عليها ثمانية ﴿تكميل﴾ الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح كذلك
لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله فلا حد وباطل عندهما رجعهما الله
فيه وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قبل باطل وسقط الحد أشبهه الاشتباه وقيل فاسد
وسقط الحد لشبهه لعقد انتهى وأما في المبيع فتباينان فباطل ما لا يكون مشروعا باطل
ووصفه وفاسدهما كان مشروعا باطل دون وصفه وحكم الأول أنه لا يملك بالقبض وحكم
الثاني أنه يملك به وأما في الإجارة فتباينان قالوا لا يجب إلا في الباطلة كما إذا استأجر أحد
الشركيين شر بركة لحمل طعام مشترك ويجب أجر المثل في الفاسدة وأما في الرهن فقال في
جامع الفصولين فاسده يتعاق به الضمان وباطله لا يتعاق به الضمان بالاجماع وملك
الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن الباطل لو رهن شيئا بجرنا ثم أوفى عليه وأما الصلح
فقالوا من الفاسد الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة
والشفعة وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ فغيره يبطل الصلح ويرجع
الدفع بما دفع كذا في جامع الفصولين وأما الكفالة فقال في جامع الفصولين إذا ادعى
بحكم كفاالة فاسدة رجوع بما أدى فالكفالة بالامانات باطلة انتهى ولم يتضح الفرق بين
الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليرجع إلى الكتب المطولة وأما الكتابة
ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فيعتق بآداء المدين في فاسدها كالكتابة على خمر أو خنزير
ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة أو دم كاذب كره الزيلعي وأما الشركة فظاهر كلامهم
الفرق بينهم ما قالوا الشركة في المباح باطلة وفي غيره إذا فقد شرط فاسدة * (فائدة) * الباطل
والفاسد عند الشافعية مترادفان إلا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة
والقرض وفي العبادات في الحجز كرهه السيوطي رحمه الله * (أحكام الفسوخ) * وحقيقته
حل ارتباط العقد إذا انعقد المبيع لم يتطرق إليه الفسخ إلا بأحد أشياء خيار الشرط
وخيار عدم النقد إلى ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار
العين وخيار السكينة وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التغرير
الفعل كالتصديقه على إحدى الروايتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية وظهور المبيع
مستأجرا أو موهونا فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها المأذون إلا التخالف فإنه لا ينفذ
به وإنما يفسخه القاضي وكلها يحتاج إلى الفسخ ولا ينفذ فيه بنفسه وقد منافق النكاح
في قيم الفوائد * (خاتمة) * جمود ما عدا النكاح ففسخ له إذا صاعده صاحبه عليه واختلفوا
في جمود الموصى للوصية الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الإسلام

ليه جعل الفقه كان لم يكن في المستقبل لافيه لمضى وفائدة مذ كورة في أحكام شروح
 الهداية وذ كرها الز يلى أيضا في خيار العيب (أحكام الكتابة) * يصح البيع بها قال
 في الهداية الكتاب كالتطاب وكذا الارسل حتى اعتبر واجلس بلوغ الكتاب واهاء
 الرسالة انتهى وفي فتح القدير ومرة الكتاب ان يكتب أما بعد فقد بعث عيسى منك
 بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال فبانت في المجلس وما في المسموط من تصويره بقوله يعني بكذا
 فقال بعنه يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق
 بين الحاضر والغائب فبعض من الحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب انتهى ويصح النكاح
 بها قال في فتح القدير ومرة ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغه الكتاب أحضرت الشهود
 وقرأته عليهم وقالت زوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الي بخطي فاشهدوا اني قد
 زوجت نفسي منه أما لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان معام
 الشطر ين شرط وباسمهم الكتاب والتعبير عنه منها قد عوا الشطر ين بخلاف ما اذا
 اتنيا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجيني نفسك فاني رغبتيك ونحوه ولو جاء الزوج
 بالكتاب الى الشهود مختوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي
 حنيفة رحمه الله حتى تعلم الشهود ما فيه وجوز أبو يوسف رحمه الله من غير شرط اعلام
 الشهود بما فيه واصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المستصفى هذا اذا كان بافظ
 اتزوج أما اذا كان بافظ الامر كقوله زوجي نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في
 الكتاب لانما اتولى طرف العقد بكم الوكالة وتقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا
 جحد الزوج الكتاب بهما أشهدهم عليه من غير قراءة عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ
 المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه
 لا تقبل هذه الشهادة عندهما ولا يقضى بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب
 فصحح بلا اشهاد وهذا الاشهاد لهذا وهو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند جحد
 الزوج الكتاب انتهى وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح
 والاخرس على ثلاثة أوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدرامعنا وثبت ذلك باقرار أو
 بالينة فكما لخطاب وان قال لم أؤ به الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المتن في انه يدين ولو
 كتب على شيء يستبين عليه امر أنه أو عبده كذا ان نوى صحح والا فلا ولو كتب على الهواء
 او الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امراته طالق فهي طالق بعث اليها الاول وان قال
 المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا انما يصل لا تطلق وان ندم وهي من الكتاب ذكر
 الطلاق وترك ما سواه وبعت اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق
 وانما يقع اذا بقي ما بهي كتابة او رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان محى الخطوط كلها
 وبعت اليها البياض لا تطلق لان ما وصل اليها ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب واقامت
 البينة عليه لثبته بيده فرق بينهما في القضاء انتهى وذ كرها الز يلى من مسائل شتى في
 الكتابة لأهل الرسم ان الاشهاد عليه او الاملاهي الغير يقوم مقام النية وفي القنية كتبت
 انت طالق ثم قالت لزوجها اقرا على فقر الا تطلق ما لم يقصد خطابها انتهى وقد سئل عن
 رجل كتب ايماننا ثم قال لا تقرأها فقرها اهل تلمزمه فاجبت بانها لا تلمزمه ان كانت بطلاق
 حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا النامي والمخطي والذاهل كالعامد واما الاقرار

بها في اقرار البرازية كتب كما باقيه اقرار بين يدي المشهود فهذا على اقسام الاول ان
 يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تجل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسي ان
 كتب مصدر امر وسوما وعلم الشاهد لانه الشهادة على اقراره كالتواقر كذلك وان لم يقل
 اشهد على به فعلى هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا يكون اقرارا
 لان الكتاب من الغائب كالتطاب من الحاضر فيكون منكما والعلمة على خلافه لان
 الكتابة قد تكون للغيرية وفي حق الاخر يشترط أن يكون معنونا مصدر او ان لم يكن الى
 الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا على الثالث ان
 يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب اشهدوا على به الرابع ان يكتب عندهم يقول
 اشهدوا على بما فيه ان علموا فيه كان اقرارا والا فلا وكر القاضى ادعى عليه مالا واخرج
 خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فأنكر ان يكون خطه فامسكت كتب وصكت بين
 الخطين مشابهة ظاهرة والله على اتم ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالخالف في الصحيح لانه
 لا يز يدعى ان يقول هذا خطى وأنا حررته لكن ليس على هذا المال وتحت لا يجب كذا هنا
 الا ان يدعى كرامة الصراف والصراف والصراف والصراف والصراف والصراف والصراف والصراف
 البيع والامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر والامر
 حربي في دارنا وقال ان ارسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كتابه كافي شير الثانية فيعمل بها
 وأما عتد ادراوى على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضى على علامته عند عدم التذكر
 فغير جائز عند الامام وجوز ابو يوسف رحمه الله تعالى للراوى والقاضى دون الشاهد
 وجوز محمد رحمه الله تعالى لسلك ان يقيم بين ان لم يتذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة
 قال ثمة الاثمة الخلو في رحمه الله ينبغي أن يبقى بقول محمد رحمه الله تعالى وهو كذا في
 الاجناس انتهى وفي اجارات البرازية أمر الصيكا بكتابة الاجارة وأشهدوا بغير العقد
 لا يتعد بخلاف صك الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو أمر الزوج بكتابة الصك
 بطلاقه اقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو فوكيل فلا يقع حتى يكتب به بغنى وهو الصحيح
 في زماننا كذا في القنية وفيها بسده وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق وفي المفتى
 بالجمعة من رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حزه وبه تأخذ انتهى ويجوز
 الاعتماد على كتب القه الصريحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتى في زماننا
 عن المجتهد أحد أمراء امان يكون له سند فيه اليه أو باخذه من كتاب معروف تدواته
 الا بدى نحو كتب محمد بن الحسن رحمه الله ومحوها من النصانيف المشهورة انتهى ونقل
 الامير طوطى عن ابي اسحق الاسفرائينى الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط
 اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتى أخذ من قولهم يجوز
 الاعتماد على اشارته فالكتابة أولى وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده
 فقال في الثانية ولو ادعى من الكتاب ثم دعواه لانه متى لا يقدر على الدعوى لكن
 لا بد من الاشارة في موضعها وفي القية مثل وكيل عن جماعة بالدعوى لاشيائهم
 نسخة يقرأها بعض الوكلاء هل يسمها القاضي قال اذا تلقها الوكيل من لسان الموكل صح
 دعواه والا لا انتهى وفي شهادات البرازية يشهد احدها عن اليمين وقرأه بلسانه وقرأه
 الشاهد الثاني منها وقرأ الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه لا يقين القارئ من

الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي
 الصيرفة شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان لانجب وهذا اصطلاح القضاة
 وفي التيممة وسئل على بن ابي حمزة عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى به حين ينظر في
 الفصل واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره ينقله ويحفظه عن
 النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصنف فلا بأس
 به انتهى وأما الحوالة بالكتاب فذكرها في كفاية الواقعة الحسامة في فصل السفة ففصل
 فيها تفصيلا حسنا فلم اجمعه من رايه وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب
 صك بخط يده اقرار اجمال أو وصية ثم قال لا خراشه على من غير ان يقرأ له وسعه ان يشهد
 انتهى وفي الخاتمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ
 وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا
 والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم
 أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو
 بين يدي الشاهد والشاهد يلم بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وتماه فيها الأحكام
 الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجرة وهبة
 ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراءة اقرار وقصاص الا في الحدود ولو حذفت وهذا
 خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه
 في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل
 شهادته كفاي التذويب وأما يمينه في الدعاوى ففي ايمان خزائن الغناوى وتحليف الاخرس ان
 يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فيشربه نعم ولو حلف بافته كانت اشارة
 اقرار بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره
 الآن فيما نقله صريح كتاب الاخرس كاشرته واختلافوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
 للعمل بالاشارة أولا والاعتماد لا ولا ذكره في السكتز باو لا بد في اشارة الاخرس من ان تكون
 معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه
 الاشارة المقرونة بهويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بياننا لاجله الاخرس انتهى وأما
 اشارة غير الاخرس فان كان معتق اللسان ففيه اختلاف والفتوى على انه ان دامت
 العقلية الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الامتداد سنة وهو
 ضعيف وان لم يكن معتق اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب
 والافتاء كذا في تلقيح المحموبى ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية
 الحديث وامان الكافر اخذ من النسب لانه محتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما
 قدمناه أو اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المبهم كما لو قال انت طالق هكذا وأشار
 بثلاث وقت بخلاف ما اذا قال انت طالق وأشار بثلاث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر
 الآن حكم انت هكذا مشير ابصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صبيد
 وقتله يجب الجزاء على المشير وهنا فروع لم ارها الآن الاول اشارة الاخرس بالقرارة وهو
 جنب ينبغي ان تحرم عليه اخذ من قوله ان الاخرس يجب عليه قهر يك لسانه بغيره
 التبريك قراءة الثاني علق الطلاق بمشيئة اخرس فاشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط

الثالث لو عاق بمشقة رجل ناطق فخر من فاشار بالمشقة ينبغي الوقوع والله اعلم (قاعدة)
 فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية يقال في
 الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس الماشار اليه يتعلق العقد بالماشار اليه
 لان المسمى موجود في الماشار اليه ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعاق بالمسمى
 لان بالمسمى مثل الماشار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف
 الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصا على انه ياقوت فاذا هو زجاج
 لا ينفذ العقد لا يختلف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت اجر فاذا هو اخضر انفعده العقد
 لاتحاد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة
 وسائر العقود ولكن أبو حنيفة رحمه الله جعل الخمر والخمر والخل جنسا والحر والعبد جنسا واحدا
 فتعلق بالماشار اليه فوجب مهر المثل قيمه ولو تزوجها على هذا الذن من الخل و اشار الى حر او غلى
 هذا العبد و اشار الى حر ولو مسمى حر اما و اشار الى خلل فله الخلال في الاصح ولو مسمى في البيع
 شيئا و اشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا مسمى ياقوتا و اشار الى زجاج
 لكونه يبيع المعدوم ولو مسمى ثوبا و يوا و اشار الى مروي اختلفوا في بطلانه او فساده هكذا في
 الخانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذي ذكره والاشي
 من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا
 والقائت الوصف وفي باب الاقتداء قال الوتوي الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر الم يصح
 الاقتداء ولو توى الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على طن انه زيد فبان انه عمرو يصح
 ولو توى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح
 لان الشاب يدعى شيخا لعله و قياس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة
 لم تصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على
 الحديث صلاة في مسجد ذي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه ان الاعتبار بالتسمية عند
 اصحابنا رحمه الله فلا يختص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله واما
 في النكاح فقال في الخانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت
 منك بنتي فاطمة لا ينفذ النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه
 و اشار الى عائشة و غلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك
 هذا الغلام و اشار الى بنته الصحة تعويلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية
 فكانت اعجمية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكسه وكذا
 المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول واما في باب الايمان فقالوا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا ياكل لحم هذا الحمار فاكل
 بعد ما صار كبشا حنث لان في الاول وصف الصبا وان كان داهيا الى اليمين لسكنه منهى عنه
 شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس بداع اليها فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكبش
 ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا او امرأته هذه او صديقه هذه اقرت الاضاقة فكلمه لم يحنث
 في العبد و حنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كاهه
 حنث في القول في الملك قال في فتح القدير الملك قدرة يشتمها الشارع ابتداء على التصرف
 فخرج نحو الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الامناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على

الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي
الصيرفية شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان لتجب وهذا اصطلاح القضاة
وفي البقعة وسئل على بن أحمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى به حين ينظر في
الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره بقله ويحفظه عن
النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصنف فلا بأس
به انتهى وأما الحوالة بالكتاب فذكرها في كفالة الواقعات المسماة في فصل السفحة وفصل
فيها تفصيلا حسنا فليراجعه من رآه وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتنب كتب
صك بخط يده اقرار اجمال أو وصية ثم قال لا خراش على من غير ان يقر أنه وسعه ان يشهد
انتهى وفي الخاتمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود واشهدوا بما فيه ولم يقرأ
وصيته عليهم قال علماء ولا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا
والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم
أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو
بين يدي الشاهد والشاهد يلم بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وتماه فيها ^{في} احكام
الاشارة ^{في} الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام الهمارة في كل شيء من بيع واجرة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراءة اقرار وقصاص الا في الحدود ودول وحذف وهذا مما
خاف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه
في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل
شهادته كما في التهذيب وأما يمينه في الدخاوي في ايمان خزائن الفتاوى وتختلف الاخرس ان
يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فشيء به نعم ولو حلف بالله كانت اشارته
اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره
الآن فيهما تخلص بها كتابة الاخرس كاشارته واختلافوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
للعمل بالاشارة أولا واعتمد لا ولا ذكره في السكز باو ولا بد في اشارة الاخرس من ان تكون
معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان اراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه
الاشارة المقرونة بتعويض منه لان العادة منه ذلك فكانت بياننا لاجله الاخرس انتهى وأما
اشارة غير الاخرس فان كان معتقلا اللسان ففيه اختلاف والفتوى على انه ان دامت
العقلية الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الامة دابسة وهو
ضعيف وان لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب
والافتاء كذا في تلخيص المحجوبي ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية
الحديث وامان الكافر اخذ من النسب لانه يهتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما
قدمناه او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المبهم كما لو قال انت طالق هكذا وأشار
بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق وأشار بثلاث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر
الآن حكمك انت هكذا مشيرا باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صبيد
فقتله يجب الجزاء على المشير وهنا فروع لم ارها الآن الاول اشارة الاخرس بالقرارة وهو
جنب ينبغي ان تحرم عليه اخذ من قوله ان الاخرس يجب عليه نحر بك لسانه فجعلوا
النحر بك قراءة الثاني على الطلاق بمشيئة اخرس فاشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط

الثالث لو عاق بمشيئة رجل ناطق فخرس فإشارته ينبغي الوقوع والله اعلم (قاعدة)
 فيما اذا اجتمعت الإشارة والعبارة واصحابنا يقررون اذا اجتمعت الإشارة والتسمية يقال في
 الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس الإشارة يتعلق العقد بالإشارة اليه
 لان المسمى موجود في الإشارة ذاتها والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعاق بالمسمى
 لان بالمسمى مثل الإشارة اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف
 الماهية والإشارة تعرف الذات الاتري ان من اشترى فصاعا على انه ياقوت فاذا هو زجاج
 لا ينفذ العقد لا بخلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت اجر فاذا هو اخضر انفعده العقد
 لاتحاد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والمبيع والاجارة
 وسائر العقود ولكن أبو حنيفة رحمه الله جعل الخمر والحل جنسا والحرم والعبد جنسا واحدا
 فتعلق بالإشارة اليه فوجب مهر المثل فيه ولو تزوجها على هذا الدن من الحل وأشار الى خمر أو على
 هذا العبد وأشار الى حر ولو سمي حرما وأشار الى حل لا يخلل في الاصح ولو سمي في المبيع
 شيئا وأشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل المبيع كما اذا سمي ياقوت وأشار الى زجاج
 لكونه يبيع المعدوم ولو سمي ثوبا ورأى وأشار الى مروي اختلفوا في بطلانه او فساده هكذا في
 الخاتمة في المبيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذي ذكره الاثني
 من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا
 والغائب الوصف وفي باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر الم يصح
 الاقتداء ولو نوى الاقتداء في المحراب على ظن انه زيد فبان انه عمرو يصح
 ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح
 لان الشاب يدعى شيخا علمه وقياس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة
 لم تصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على
 الحديث صلاة في مسجد ذي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه ان الاعتبار بالتسمية عند
 اصحابنا رحمه الله فلا يختص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله واما
 في النكاح فقال في الخاتمة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت
 منك بنتي فاطمة لا ينفذ النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه
 وأشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك
 هذا الغلام وأشار الى بنته الصعبة تعويلا على الإشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية
 فكانت اجمعية أو هذه العجوز فكانت شابة أو هذه البيضاء فكانت سوداء أو عكسه وكذا
 المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلم والتزول واما في باب الايمان فقالوا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا ياكل لحم هذا الحمار فاكل
 بعد ما صار كبد شاخ حنث لان في الاول وصف الصبي وان كان داعيا الى اليمين لكنه منى عنه
 شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس بداع اليها فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكلب
 ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا فزالت الاضافة فكلمه لم يحنث
 في العبد وحنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كالمه
 حنث في القول في الملك قال في فتح القدير الملك قدرة بثبتها الشارع ابتداء على التصرف
 فخرج فهو الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الامناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على

النصف والمبيع المنقول لمالكه ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الماوى
 القدمى بانه الاختصاص الخارج وان حكم الاستيلاء لانه يثبت لا غير اذا ملكه لا يملك
 كالمكوز لا ينكمه لان اجتماع المكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل الذي ثبت
 الملك فيه خاليا عن الملك والخالي عن الملك هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء
 لا غير الى آخره وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المحاوضات المالية والامهار والخلع والميراث
 والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنمة والاستيلاء على المباح والاحياء وتلك
 النقطة بشرطه ودية القتل بملكها ولا ثم تنقل الى الورثة ومن الغنمة بملكها الجنين فتورث عنه
 والغاصب اذا فعل بالمعتوب شيئا ازال به اسمه وعظم منافعه ملكه واذا خلط المثل بمثل يبعث
 لا يميز ملكه الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية
 في مسئلة وهي ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله قال الزبلي وكذا اذا أوصى
 للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استعسنا لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه انتهى وزدت
 ما وهب لاهب وقبله بغير اذن السيد بملكه السيد بلا اختياره وغلة الوقف بملكه الموقوف عليه
 وان لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن بنفقة الزوج ان كان قبل القبض
 مطلقا وبعده لا يملكه الا بقضاء أو رضاء كافي فحق التدبير والمعيب اذا رد على البائع به لكن
 ان كان قبل القبض انفع البائع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء او الرضاء كالموهوب
 اذا رجع الواهب فيه وارث الجنايات والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملكه اذا اخذ
 منه جبرا كالمبيع اذا تملك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 الولد والتمار والماء النابع في ملكه وما كان من ازال الارض الا الكلاء والحشيش
 والصيد الذي باض في أرضه الثالثة المبيع بملكه المشتري بالاتفاق والقبول اذا كان فيه
 خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام
 خلافا لما في التحقيق الاصر موقوف فان تم كان للمشتري فتسكون الزوائد له من حيث وان
 قد خرج فهو للبائع فالزوائد ويقرب منه ملك المرتد فانه يزول عنه زوال امر اى فان اسلم تبين
 انه لم يزل واذ مات او قتل بان انه زال عن وقتها الرابعة الموصى له بملك الموصى به بالقبول الا في
 مسئلة قدمناها فلا يحتاج اليها فلها شبهان شبه بالهبة فلا بد من القبول وشبه بالميراث فلا
 يتوقف الملك على القبض واذا وقع اليأس من القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على القبول
 واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفع بملكه والا لم يجبره وكافي الوالدية والملك
 بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في الوالدية رجل اوصى بعبدا لاسان والموصى
 له غائب فدفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بنفقة ان فعل ذلك
 باصر الغاضى وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء او بالتمكن منه او بالتعجيل او بشرطه فلو كانت هبة فاعتقه
 للمؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذه فله تقدم الملك وعلى هذا لا يملك المستاجر المنافع
 بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارتقت البيع فان المبيع عين موجودة فمال يحدث فهو على
 ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستاجر لا تصح اجارته من المؤجر السادسة اختلافه في القرض هل
 يملكه المستقرض بالقبض او بالنصف وفائدته ما في البزازية باع المقرض من المستقرض
 المكر المستقرض الذي هو في يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض

وحسبنا الشافعي لا يجوز لانه لا يملك المستقر من قبل الاستهلاك ويبع المستقر من يجوز اجماعا
 فيه دليل على انه يملك بنفس الفرض وان كان عمالا يتعين كالتقديين يجوز بيع ما في الذمة
 وان كان قائما الى يد المستقر من ويجوز للمفترض التصرف في الكرا المستقر من بعد القبض قبل
 السكيل بخلاف البيع انتهى وليتأمل في مناسبة التعاليل للحكم الساجدة دية القتل ثبتت
 للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى ورثته فهي كسائر امواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو
 اوصى بثلث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر امواله ولهذا وانقلب
 مالا تقضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس وقرعت
 على ذلك ولم ار من فرعه لو قال اقتلني فقتله وقلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا
 دية ايضا لانها ثبتت للمقتول وقد اذن في قتله وهي احدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما
 ذكرنا ثم رايبت في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحضام جها قتل اوله
 الجد والممة ولو جنى الرهون على وارث السيد قتل اراه الآن ومقتضى ثبوتها للمعنى عليه
 ابتداء ان يكون الحكم مخالفا لما اذا جنى على الراهن الثامنة في رتبة الوقف الصحيح
 عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان معيننا
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل بموته وقد
 ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من القوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث
 قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها دين لا يملكها يارث الا اذا ابرا
 الميت غريمه او اداها وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اداه من مال نفسه مطلقا بشرط
 التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فتصير مشغولة بدين فلا يملكها فلو ترك ابننا وقتنا
 ودينه مستغرق فاداه وارثه ثم اذن لاقن في العبارة او كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع
 الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع جواز الصلح
 والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصح الحواما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقتسموها لم تظهر
 دين محيط اولاد التركة والوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا وهما مسألة
 لو كان الدين للوارث والمال مقصود فيه فهل يسقط الدين وما يأخذ ميراثا ولا وما يأخذ
 دينه قال في آخر البرازية استغرقا التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمتنع
 الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الاختلاف عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي
 غير المبيع بهيب ويرد عليه ويصير غرورا بالجارية التي اشتراها الميت ويصح اثبات
 دين الميت عليه ويتصرف في الميت بالبيع في التركة مع وجوده وأما ملك الموصي له فليس
 خلافة عنه بل يعقد ملكا ابتداء فانه كسائر الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره المصدر
 الشهيد رحمه الله في شرح أدب القضاء للذخايف وذكر في التلخيص ما ذكرناه و زاد عليه انه
 يصح شراؤه ما باع الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشرة يملك المصدق
 بالمقد فالزاد على ما قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل
 الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح الفكثر وقد مر ان النصف يعود الى ملك الزوج
 بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبه قضاء أو رضاء وفائدة في الزوائد الحادية
 عشر في استقرار الملك فيستغرق في البيع الحالى عن الخيارات بالقبض ويستقر المصدق
 بالدخول أو الخلو أو الموت أو وجوب العدة عليه امنه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح

والاخير من زياد اتي اخذ امان كلامهم والمراد من الاستعقار في البيع الامن من انفساخه
 بالهلاك وفي الصداق الامن من تشطيره بالاطلاق وسقوطه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل
 الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الدين
 والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ بالاقطاع بخلاف غن
 المبيع فانه لا يقبله بالاقطاع لجواز الاعتياض عنه وأما الملك في الغصب والمستهلك فستند
 عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب الغصب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا
 الى وقت الغصب وفائدته تملك الاكتساب وجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له
 والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لاحكامنا بتا بالغصب مقصودا
 ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب النهي وفي الهداية من النفقة
 او أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه
 لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمان استند ملكه الى وقت
 التمديد فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بما انتهى وفي شرح الزيادات
 لقاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال الغصب عن ملك المالك عند اداء
 الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيرها يقتصر على
 التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من ان يجعل الزوال مقصورا على الحال
 فيئذ يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لالكون الغصب سببا
 للملك وضماحتي يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر
 ذلك في حق غيرها الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق
 الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا
 اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه
 ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها باقت فضمنه المالك
 قيمتها ملكها الغاصب فلما عتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها الميزر ولو كانت
 محررا من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لان
 المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو
 كوكيل الشراء ولو اختار المودع عدم تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم
 يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاياق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما
 ضمن وكذا اذا ذهب عينه او لادع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان
 هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عينها بعد الحبس لم يضمنها كالكيل بالشراء
 لان الفاتت وصف وهو لا يقابله شيء ولكن يقتصر الغاصب ان شاء اخذها وادى جميع القيمة
 وان شاء ترك كافي الكيل بالشراء ولو كان الغاصب آجرها او رهنها فهو والوديعة سواء وان
 اعارها او رهنها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان الملك
 له لانها لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهم ا فكان المالك لهما
 واو كان مكانه مشتركة ضمن سلمت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكه لانه
 لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الاول ملكهما فتعق عليه لو
 كانت محرمة ولو كانت اجنبية فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير

الثاني غاصب مالك الاول وكذا الوارث المالك بعد التضمين او وهبه له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضم من الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا سلمه للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وتمايم التفريعات فيه الثانية عشر الملك اما لعين والمنفعة معا وهو الغالب واللعين فقط او للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابدار قبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد والغلة والكسب للمالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخرجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخداه الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالفداء على المخدم فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان ابى بيع العبد او ابى المخدم الفداء فداء المالك او يدفعه وطلت الوصية وارث الجناية عليه للمالك كالموهر وبه وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان باع والا يبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عدم املك بمحتمل على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته يشترى بها آخر فلو اغتته المالك نفذ وضمن قيمته يشترى بها خادم هكذا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغير الم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان باعها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنع من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان راي ذلك واشترى بثمنه عبدا قوم مقامه ~~كذلك~~ في نفقات المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كفي الظهيرية واما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كمال فتح القدير ويمكن حمله على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في المهرج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشترى بها عبدا وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ~~ذكره~~ قاضيخان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشترى بقيمته هبذو يكون به مدبر امن غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم ارحكم كتابته من المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك ولم ارحكم وطىء المالك وينبغي ان يحل له لانه تابع ملك الرقبة وقيدده الشافعية بان تكون ممن لا تجبر والا فلا الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الرابعة عشر تلك العقار للشفيع بالاخذ بالتراضي او قضاء القاضي فقبيلهما لا ملك له فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به ~~باعتباره~~ قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة واما المستأجر فيؤجر وبغيره لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويدير والشافعية جعلوا ذلك اصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة ولا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لا تمليكها المذهب عندنا انها تمليك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تمليك المنافع وانما لا يملك

والاخير من زيادتي اخذنا من كلامهم والمراد من الاستعقار في البيع الامن من انفساخه
 بالهلاك وفي الصداق الامن من تشطيره بالاطلاق وسقوطه بالردة وتقبل ابن الزوج قبل
 الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الدين
 والعين وجيع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف غير
 المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع لجواز الاعتياض عنه وأما الملك في الغصب والمستهلك فستند
 عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب المقتصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا
 الى وقت الغصب وفائدته تملك الاكتساب وجوب الكف ونفوذ البيع ولا يكون الولد له
 والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لاحكامنا بالغصب مقصودا
 ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب النهي وفي الهداية من النفقة
 لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه
 لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكرا الزيلعي انه بالضمان استند ملكه الى وقت
 التمديد فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بما انتهى وفي شرح الزيادات
 لقاضيخان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المقتصوب عن ملك المالك عند ادائه
 الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيرها يقتصر على
 التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال
 فيثبت يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لكون الغصب سببا
 للملك وضما حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر
 ذلك في حق غيرها الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق
 الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا
 اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه
 ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها باقت فضمنه المالك
 قيمتها ملكها الغاصب فلوا عتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقه المبيز ولو كانت
 محررا من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لان
 المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو
 كوكيل الشراء ولو اختار المودع عدم تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم
 يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاباق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما
 ضمن وكذا اذا ذهبت عينها للمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان
 هلكت بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عنها بعد الحبس لم يضمنها كالكيل بالشراء
 لان الغائب وصف وهو لا يقابل به شيء ولكن يتخير الغاصب ان شاء اخذها وادى جميع القيمة
 وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب آجرها او رهنها فهو والوديعة سواء وان
 اعارها او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان الملك
 لهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما
 واو كان مكانه مشتركة ضمن سلفت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه
 لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الاول ملكها فعلق عليه لو
 كانت محرمة ولو كانت اجنبية فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير

الثاني غاصب مالك الاول وكذا الوارث المالك بعد التضمن او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضم من الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا اسلمها لثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت لثاني وتتمام التفريعات فيه الثانية عشر المالك امالهين والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط او المنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد رقبته لا وارث وايس له شيء من منافعه ومنفعته لا موصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد والخلعة والكسب للمالك وايس للموصى له الاجارة ولا اخر اجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله في غيبرها ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخدامه الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالقضاء على المخدوم فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان ابى بيع العبد وابى المخدوم الفداء فداء المالك او يدفعه وبطلت الوصية وارث الجناية عليه للمالك كالموهر له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان باع والا يبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عدم ما لم يجتمع معا على قتله فان اختلفاض من القاتل قيمته يشتري بها آخر فلو اعتقه المالك نفذ وضمن قيمته يشتري به خادم هكذا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان باعها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باهه القاضي ان رآى ذلك واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه ~~ك~~كذا في نفقات المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كافي الظهيرية واما ما في الزلي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كافي فتح القدير ويمكن حمله على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في المهر لج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ~~ذكره~~ فاضحان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشتري بقيمته عبدا ويكون به مدبرا من غير تدبير ذكره الزلي من الجنائيات ولم ارحكم كتابته من المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك ولم ارحكم وطىء المالك وينبغي ان يحل له لانه تابع لملك الرقبة وقيده الشافعية بان تكون عن لا تحبيل والا فلا الثالثة عشر نمسك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الاربعة عشر تمسك العقار للشفيع بالاخذ بالتراضي او قضاء القاضي فقباهما لملك له فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به ~~ب~~تتبعه قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يورث وينبغي ان له الاعارة واما المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يخلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يورث ويدير والشافعية جعلوا لذلك اصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة ولا اجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لامتلاكها المذهب عندنا انها تمليك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تمليك المنافع وانما لا يملك

المستعير الاجارة لانه ملك المصلحة بغير عوض فلا يملك ان يملكها بحوض ولا يملك ملك الاجارة
 بملك اكثر مما ملك فانه ملك المصلحة بلا عوض قبل كمالها نظير ما ملك ولانه لو ملكها
 لزم احد الامرين الغير الجائر بن لزوم المارة أو عدم لزوم الاجارة وهذا انما يخلو
 يشملان الموقف عليه ولا يستعيروها سواء على المراج في ملك الموقف عليه السكنى المنفعة
 كما يستعير وقيل انما يصح له الانتفاع وهو ضيق كان له الاجارة ونجاءه في فتح المقدم من
 الوقف أو ما اجارة المقطع ما اقطعته الامام فافنى العلامة فاسم بن قطلوبغا بفتحها قال ولا اثر
 لجوانا اخرج الامام له في اثناء المدة كالاثر لجواز موت المؤجر في اثنائها ولا يكون ملك منقطع
 لا في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بقايله استعداده لما اعتدله لا نظير
 المستعير لما قلنا ولذا مات المؤجر وأخرج الامام الارض عن المقطع تنفخ الاجارة لا يقال
 الملك الى غير ما وجز كما لو انتقل للملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة
 المستأجر واجارة العهد الذي صولح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقف عليه الغلة
 واجارة العهد المأخوذ ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد التي
 وقد الفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميت المنفعة المرحبة في الاراضي المصرية وفيما
 افتى به العلامة قائم المصريح بان الامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول
 على ما اذلت قطعه ارض عامرة من بيت المال أما اذا اقطعته مؤتمنا من بيت المال فاحياها ليس
 له المهر اجمعه لانه صار مالاً للرقبة كما ذكره ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج في القول في
 الدين **في** وعرفه في الداوي القديسي بانه عبارة عن مال حكومي يحدث في الذمة ببيع أو
 اقتيلا لا أغيرها وابقاؤه واستيفائوه لا يكون الا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة رحمه الله
 مشال اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحدث بالشراء في ذمته عشرة دراهم
 ما سكا للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثله في ذمة البائع ديناً وقد وجب للبائع
 على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
 فالتقيا فصاحبا انتهى وتفرع على ان طريق ايفائه انما هو المقاصة انه لو أبرأ عنه بصدقائه
 صرح ورجع المدين على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من قسم الفوائد واختص الدين
 باحكام منها جواز العكس قاله به اذا كان ديناً مبيعاً وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء
 فلا يجوز بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجيز ونها جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة
 والرهن بالاعيان والامانة والمضمونة بغيرها كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمضروب وبديل
 الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد او المقبوض على رسوم الشراء فيصح
 الكفالة والرهن بها لانها ملققة بالدين قال الاسيوطي رحمه الله معزى الى السبكي في
 تسكينة شرح المذهب **في** حدث في الاحصار القريبة وقف كتب اشترط الواقف ان
 لا تعار الابرهن أو لا تقترح من مكان تحبسها الابرهن أو لا تقترح اصلا والذي اقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل الاخذ
 لها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويدها عليها يد امانة فشرط اخذ الرهن عليها
 فاسد وان اعطاء كان رهنا فاسداً ويكون في يد خازن الكتب امانة لان فاسد العقود في الصمان
 كمنعها والرهن امانة هذا اذا اراد الرهن الشريعي وان اراد مدلوله امانة وان يكون تذكرة
 فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعرف مراد الواقف فيجوز ان يقال بالبطالان

في الشرط المذكور جلا على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة جلا على المعنى القوي
وهو الاقرب تصحيح الكلام ما لم يكن حينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه
لم يجوز اخراجها به لتعذر ولا بدونه امالانه خلاف لشرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانه
قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها طينة ضياعها
بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض
الاقواق يقول لا يخرج الا ابتداء كره وهذا لا بأس به ولا وجه لطلانه وهو كما جملنا عليه قوله
الابرهن في المدلول القوي فيصح ويكون المقصود ان يجوز الواقف الانتفاع من يخرج
به مشروط بان يضع في خزائنه الوقف ما يبتد كره هو به اعادة الموقوف ويبتد كره الخازن به
مطالبة فينبغي ان يصح هذا متى اخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع
ولا نقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا بل له ان يأخذها فاذا اخذها طالبه الخازن برد الكتاب
ويجب عليه ان يرده ايضا بغير طلب ولا يبعد ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى
حتى يصح اذا ذكره بالفظ الرهن تنزيلا لفظ على الصحة ما لم يكن حينئذ لا يجوز اخراجها
بالشرط المذكور ويمتنع لغيره لكن لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا تبدل الكتاب
الموقوف اذا تلف بغير تقريط ولوتلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المزهر لو فاته
ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شاملا للكتب
الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لا يجب شيء بخلاف الرهن الغائبة فانه مضمون
كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى القوي فغير بعيد ومنها صحة البراءة
فلا يصح البراءة عن الاعيان والبراءة عن دعواها صحيح فلو قال ابراءك عن دعوى هذه
العين صح البراءة فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى هذه
لم تسمع دعواها وينته ولو قال ابراءك عنها او عن خصوصتي فيها فهو باطل وله ان يخصص
وانما ابراء عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله
يبرأ من العين والدين والكفالة والاجارة والحد والقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان
في البراءة العام لكن في مدائبات القنية افرق الزوجان وبراء كل واحد منهما صاحبه عن
جميع الدعاوى وكان لازم بذري ارضها واعيان قائمة فالخصاد والاعيان القائمة لا تدخل
في البراءة عن جميع الدعاوى انتهى وتدخل في البراءة العام الشفعة فهو مسقط لمقتضى
لاديانته لم يقصدها كافي الولولية وفي الخزانة البراءة عن العين المتصوية ابراء عن ضمانها
وتصير امانة في يد الغاصب وقال زفر رحمه الله لا يصح البراءة وتبقى مضمونة ولو كانت العين
مستملكة صحح البراءة وبرئ من قيمتها انتهى فقوله البراءة عن الاعيان باطل معناه انها
لا تكون ملكا له بالبراءة والا فلا يبرأ عنها سقوط الضمان صحيح ويحمل على الامانة
الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتسهيل والعين حاصلة
في فوائدهم الاولى ليس في الشرع دين لا يبيح كون الاحلال ارض مال السلم وبدل الصرف
والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار كما كتبناه في شرح السكندر
عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الامور جلا الالدية
والمسلم فيه واما تبدل الكتابة فيصح عندنا لا اومؤجلا الثانية ما في التذكرة لا يتعين الا بقبض
ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح

تقر به على أن ما في الذمة لا تصح قسمته الثالثة الاجل لا يجمل قبل وقته الاجموت المديون
ولو حكما بالعاق من تدا بدار الحرب ولا يجمل بموت الدائن وأما الجربي اذا استرق وله دين مؤجل
فنعول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي رحمه الله وأما الجنون
فظاهر كلامهم أنه لا يوجب الحلول لا مكان التخصيل بولاية الرابعة الحال يقبل التأجيل إلا
ما قدمناه والخيلة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالكي بلزومه بعد ما ثبت عنده أصل
الدين أو أن يجعل المستقرض صاحب المال على رجل إلى سنة أو سنتين فيصح ويكون المال
على المحتال عليه إلى ذلك الوقت وهذا الشافعية الحال لا يقبله بعد الزوم إلا اذا نذر أن
لا يبال به إلا بعد شهر أو أوصى بذلك وشرط التأجيل القبول والاقتلا يصح والمال حال
وشرطه أيضا أن لا يكون مجهولا جهالة متفاحشة فلا يصح التأجيل إلى مهب الريح ومجنون
المطرو ويصح إلى الحصاد والدياس وأن كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليهما كذا في القنية
وتنبه قال الدائن للمديون اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لأنه امر بالاعطاء
الحكم الخامس لا يصح تملكه من غير من هو عليه إلا اذا سلطه على قبضه فيكون وكيلًا أيضا
للموكل ثم لنفسه ومقتضاه محبة عزله عن التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات الحسامية
لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانه بانها مباحة لانه صار
الحق للموهب له فيملك الاستبدال انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط وفي
منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وامر بقبضه فقبضه
اجزأه ذلك ومن هبة البرازية وهب له دينًا على رجل وامره بقبضه جاز استحسانا وان لم يامر
لا يبيع الدين لا يجوز ولو اراه من المديون أو وهبه جاز والبنت لو وهبت مهرها من أبيها
أو ابنتها الصغيرة من هذا الزوج أن أمرت بالقبض صححت والا لانه هبة الدين من غير من عليه
الدين انتهى وفي مداينات القنية قضى دين غيره لم يكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم
لا خير بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع لأمس الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون
الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما اعطاه وكان الثمن على
المشتري على جاله انتهى ثم قال غير الواقعات المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز إقرارها
به انتهى وخرج عن تملك الدين الغير من هو عليه الخوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار إليه
الزبلي منها وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كافي وصايا البرازية فالاستثنى
ثلاث وفرغ الامام الاظم رحمه الله على عدم صحة تملكه من غير من عليه أنه لو وكله بشراء
عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجمعوا على
أنه لو وكل مديونه بأن يتصدق بما عليه فانه يصدق مطلقا ولو وكل المستأجر بأن يهر العين من
الاجرة صح وقد أضحناه في وكالة البحر السادس لا يجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا
ولوله بينة عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان فقلنا فاذا قبض أربعين مما أصله بدل
تجارة وجب عليه درهم وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح السكندر أنواع الدين ما يمنع
الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزبلي في آخر
باب التيمم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته الثاني السترة كذلك فيما ينبغي ولم أره الثالث
الزكاة والمراد به فيما له مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مانع
الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح أنه يمنعها بالمال كما في شرحنا على المنار

من بحث الامر الخامس صدقة الفطر وانفقوا على منعه وجوبها (تقريبه) دين الله لا يمنع
 وجوب صدقة فطره ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل السادس الحج
 يمنعه اتفاقا السابع نفقة القريب وينبغي أن يمنعه لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك
 نصاب حرمان الصدقة الثامن ضمان مرابة الاعتقاق ولا يمنعه لان الدين لا يمنع ديننا آخر
 التاسع الدية لا يمنع وجوبها العاشر الاضحية يمنعه كصدقة الفطر (تتمه) قدمنا انه لا يمنع
 ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ولا يمنعه ان كان مستغرقا ولا يمنع نفاذ الوصية والتبرع من
 المريض ويبقى أخذ الزكاة والذوق الى المديون أفضل (ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت)
 اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب
 الساعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال وكذا الحج
 بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم أسير بعده فانهم لا يجبان وما يخير فيه بين الصوم
 وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد وقديرة الحاق واللباس والطيب لعنرو وكفارة
 اليمين وما يكون الصوم مشروطا به ساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة
 القتل ودم التمتع والقران في فرق فيه بينهما فلا اعتبار لاعتساره وقت تكفيره بالصوم وكذا
 يفرق في فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا أسير لا يلزمه الاخراج (وما يقدم على
 الدين وما يؤخر عنه) أما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فتسقط بالموت وانما
 الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين كالرهن
 على ما تعاق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالحج والزكاة
 والكفارات وان تساوت في القوة بدأ بما بدأ به واذا اجتمع الوصايا لا يقدم البعض على
 البعض الا العتق والحياة ولا معتبرا بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه وتعامه في وصايا الزاني
 (وتذنب) فيما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وثمة
 ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف
 لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان الجنب أولى به لان غسله فريضة
 وغسل الميت سنة والرجل يصلح لهما المرأة فيغتسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان
 الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم
 قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال
 مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد
 الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيان ومراده من قوله ان غسل الميت ان
 وجوبه بخلاف غسل الجنب فانه في القرآن وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا
 أوصى به لاحد من الناس ولا يكفي الاحد منهم وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ماء يكفي
 لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس وعلى هذا لو كان مع
 الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولم أره اجتمعت جنازة وسنة وقيمة قدمت الجنازة وأما اذا
 اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا
 الكسوف لانه يخشى فواته بالانحلال ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة
 وكذا واجتمعت مع جمعة وفرض ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الخسوف على الوتر
 والترابيح وأما الحدود اذا اجتمعت في المحيط واذا اجتمع حدان وقدر على درأ أحدهما

درى وان كان من أجناس مختلفة بان اجتماع حد الزنا والعرق والشرب والقذف والقذف
بالفأفاذ برئ حد القذف فاذا برئ ان شاء بدأ بحد الزنا وحده الشرب
آخرها ثم بحد الاجتهاد من الصحابة رضى الله عنهم وان كان محصنا بدأ بالفأفا ثم بحد القذف
ثم بالرحم وباقى غيرها انتهى ولو اجتمع التعزير والحسد وقدم التعزير على الحسد وفى
الاستيفاء لم يحضه حقا للعبد كذا فى الظهيرية ولم ار الا ن ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة
والزنا وينبى تقديم القصاص قطعا على العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبى تقديم
الرحم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرحمة واذا قدم قتل
القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وان فات الرحمة فخرج
تقرب من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والنجاسة فمنها الصلاة اول الوقت بالتييم
وأخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان طمع فى وجود الماء آخره والا فالقديم افضل
ولم ار لاحبابنا رجمهم الله انه يتييم فى اوله ويصلى فاذا وجدته آخره توطأ وصلى ثانيا ولا يبعد
القول بافضليته وقال الشافعية انه النية فى تحصيل الفضيلة ومنها الوصل من مقره صلى فى
الوقت المستحب وان آخره صلى مع الجماعة فالافضل التأخير ومنها لو كان بحيث لو اصبغ
الوضوء تقوته الجماعة ولو اقتصر على مرة اذ ذكره فافينبى تفصيل الاقتصار لادراكها ومنها
غسل الرجلين افضل من المضم على الخفين لمن يرى جوازه والافضل غسل وكذا بغيره من
لا يراه ومنها التوضى من الحوض افضل من النهر بغيره من لا يراموا الا لا ومنها لو خلف
فوت الركعة لومشى الى الصف فى النية الافضل ادراكه فى الركوع وقول النووي فى
شرح المذهب لم ارفيه لامهنا ولا لغيرهم شيئا فقصور ومنها لو كان بحيث لو صلى فى بيته صلى
قائما ولو صلى فى المسجد لم يقدر عليه فى الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلى قاعدا ومنها
لو كان بحيث لو صلى قاعدا قدر على سنة القراءة وان صلى قائما لا تعدو قراها ومنها الوضوء
الوقت عن سنن الطهارة او الصلاة تركها وجوبها ولو ملق الوقت المستحب عن استيعابها لسنن
وينبى تقديم المأثورة ثم الصلاة فى المستحب ومنها تقديم الدين المقرب فى الصلاة وما كان
معلوم السبب على الدين المقرب فى المرض ومنها باب الامامة يقدم الاعلم ثم الاقران ثم الاورع
ثم الاسن ثم الاصبح وجهها ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن زوجه ثم من له جاه ثم الاظف ثم باثم
المقيم على المسافر ثم الحر الاصلى على العتق ثم التيمم من الحديث على التيمم عن الجنابة
وتمامة فى الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض خصائص الكفاية يقابل البعض فى العالم
العجمى كقول العربى ولو شريفة وعلمه يقابل نسبها وكذا شرفه وخاتمة لا يقصد احد فى
التزامه على الحقوق الا بمرجعه ومنه السبق كالازدحام فى الدعوى والاقامة والبرس فان
استووا الى المحيى اقرع بينهم القول فى ثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل وتوابعها اما ثمن المثل
فذكره فى مواضع منها باب التيمم قال فى المكثرو لم يعطه الا ثمن المثل وله ثمنه لا تيمم والا
يتيمم وقسمه فى العناية بمثل القيمة فى اقرب موضع يعرفه الماء او بين يديه وقسمه الزيلوى
بالقيمة فى ذلك المكان اسكن لم يبين انه فى وقت عزته او فى اغلب الاوقات والظاهر الاول فان
الاعتبار بالقيمة حالة التقويم ويتعين ان لا يكثر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف
الهلاك وربما حصل الشربة الى دنائره فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء
لنفسه ومنها باب الحج فثمن المثل للزاد والماء القدر الاثني به وكذا الزاحمة كفى فيجوز القدير

ومنها على قول محمد رحمه الله اذا اختلف المتبايعان في الفاتحة امضا وكان المبيع هالسا كان البيع ينقص على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلها قال ومنها اذا وجب الرجوع بنقص العيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقص ان يقوم محض الجأ عيب به و يقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصة النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذلك يذكره الزيلعي وابن الهمام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على شوم الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا كان قيمة ما فالاعتبار لقيمته يوم القبض او يوم التلف قال ومنها المصوب القيمي اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المصوب المثل على اذا انقطع قال ابو حنيفة رحمه الله تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله يوم الغصب وقال محمد رحمه الله يوم الانقطاع ومنها المتلف بالاغصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد رحمه الله تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقلنا يضمن الاقل من قيمته ومن ارشه هل المعتبر يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذ امانت كاذره الزيلعي ومنها لو اخذ من الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينار امثلا لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة ما اخذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في القيمة تعتبر قيمته يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد المترك اذا اعتقه احدهما وكان موسر او اختار الساكت تهنيئه فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزياهي ومنها قيمة ولد المغرور والحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقصر عليه وحكاية في النهاية ثم حكى عن الاسيحي ان يعتبر يوم القضاء والظاهر ان لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترأى عنها ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في السكندر وفي الخاتبة وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الاحرام ففي السكندر في الثاني بتقوم عدلين في مقتله أو اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر قيمه يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريق ولم يجز مالكها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم اره صريحا ومنها قيمة جارية الابن اذا اقبلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمة ما قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطا للاستيلاء عندنا لاحكام ومنها قيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل المسيس وكان هالسا ولم اره صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او التراضي لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما

إذا كان بعد القبض فهذه تسعة أشهر موضعا فاعتنمها **في الكلام في أجرة المثل** يجب
 في مواضع أحدها لأجرة في صور منها الفاسدة ومنها الوفاة له المؤجر بعد انقضاء المدة إن
 فرغتها اليوم والافعايك كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها الوفاة لمشتري العين للجدير
 العمل كما كنت ولم يعلم بالأجر بخلاف ما إذا علم فانه يجب ومنها العمل له شيئا ولم يستأجره وكان
 الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب أجر المثل على قول محمد ودرجه الله وبه يفتى ومنها في غصب
 المنافع إذا كان المقصود مال يتيم أو وقف أو معد للاستغلال على المفتي به وليس منهما ما إذا
 خالف المستأجر المؤجر إلى شربان حمل أكثر من المشرط فانه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان
 والاجر لا يجتمعان ومنها إذا فسدت المسافة والمزارعة كان للعامل أجر مثله ومنها إذا
 انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك بأجر المثل إلى ان يستعصده ومنها إذا
 فسدت المضاربة فلا عامل أجر مثله إلا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكاة
 يستحق أجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدته ان المأخوذ أجرة انه لو لم يعمل بان
 جعل ارباب الاموال أموالهم إلى الامام فلا أجر له ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له
 الواقف فله أجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له
 فيها كما في الخاتمة وهذا اذا عين القاضي له أجر فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا
 في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له أجر النظر والعمالة
 لو عمل مع العملة انتهى ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا بقدر أجرة مثله جاز
 وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية ومنها القسام لو لم يستأجر بمعين فانه
 يستحق أجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر والمجلات أجرة مثله **في تنبيهات**
 الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضا والا
 فلا أجر له كما في القنية الثاني اذا وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان
 معلوما لا يزد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغما بالغ الثالث يجب أجرة المثل من
 جئس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجرة المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصى ومنهم
 من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض
 عشرة وعند البعض احدى عشر وجب احدى عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في
 مستهلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالا كثر ذكره
 الاقطع في باب السرقة الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما
 والشكل من القنية وقد مناحكمز يادة أجر المثل في الفوائد **في الكلام في مهر المثل** الأصل
 في اعتباره حديث بروع بنت واشق ويينا في شرح الكنتز ما هو وعين معتبرا ونما الكلام
 هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية أو تسمية
 ما لا يصلح مهرا كالخمر والخنزير والحرق والقرآن وخدمة تزوج حرون نكاح أخرى وهو نكاح
 الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط
 الدخول في الكل أو الموت أما اذا أطلقها قبله فالمتعة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد
 الدخول وفي الوطى شبهة ان لم يقدر الملاك سابقا على الوطى كما في امه ابنة اذا حملها فلا
 مهر عليه **في بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطى** وما لا يتعدد **في أماني النكاح** الصحيح بغيره
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى منقسم على عدد الوطى ثانيا فلا يتعدد فيه كالأب يتعدد بوطى

الأب جارية ابنه إذا لم يقبل وكذا بوطي الأسماء مكاتبته وفي النه كاح الفاضل دونه مد بوطي
 الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته وافق والد الصدر الشهيد بالتمسك في الجارية
 المشتركة ونماه في شرحنا على الكثر في تنقيسه يجب مهران فيه ما اذل في امرأة ثم
 تزوجها وهو غلط لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما
 تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف وبيان في فتاوى قاضي خان في القول في الشرط والتعليق
 التعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بانه تعليق
 حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة انتهى وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما
 على خطر الوجود فالتعليق بكانت تعجزو بالمستقبل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء
 مؤخر والا يتعجز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزء امور كنه اداة شرط وقوله وجزء اصالح
 فلو اقتصر على الاداة لا يتعاق واختلفوا في تقييده او قدم الجزاء او القنوى على بطلانه كما بيناه
 في شرح الكثر (ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التملكيات والتقييدات بالشرط باطل
 كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار والهبة والصدقة والنكاح والافرار والابراء وعزل
 الوكيل وجبر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير الملام والوقف في رواية
 والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتاق وحوالة
 وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعلق البيع بكامة ان باطل
 الا اذا قال بعت ان رضى ابي ووقفه تخيير الشرط وبكلمة على صحيح ان كان عما يقتضيه
 العقد او ملائمة او جرى ان عرف به او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحدها وقد ذكرنا
 في مسدائيات القوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط وفي البيوع ثلاثين
 مسئلة يجوز تعليقه فيها جملة ما لا يصح تعليقه ويبطل بقاؤه ثلاثة عشر البيوع والقسمة
 والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراء والحجر وعزل الوكيل في رواية واجباب الاعتكاف
 والمزارعة والمعاملة والافرار والوقف فدرواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع
 والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضار بقول القضاء والامارة
 والكفالة والحوالة والاقالة والنصب والكتابة وامان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص
 وجناية غصب وهزيمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وتعليق
 الرديص أو تخيير شرط وعزل قاض والتحكيم عند محب درجه الله تعالى ونماه في جامع
 الفصولين والبرازية (فائدة) من ملك التخجير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخجير
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التخجير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه الثانية العبد
 والمكاتب لو قال كل غلامك املاكه فهو حر بعد عتقي صح بخلاف الصبي ونماه في الجامع للصدر
 سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب (القول في احكام السفر) رخصة القصر
 والفطر والمصح ثلاثة ايام بلبسها وأما التنفل على الدابة فيكم خارج المصر لا السفر ومنها
 سقوط الجمعة والعبدن والاضحية تركب التثريق وأما حجة الجمعة فن احكام المصر ومن
 احكام السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود احدها
 شرط لوجوب الحج عليهما واختلفوا في وجوب نفقته عليهما اذا امتنع المحرم الا بها والمعتمد
 الوجوه عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الا باحدها

هجرته من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع الولد منه الاب رضاء ابو به الا في الحج
اذا استغني عنه وتحرر عنه على المدينون الا باذن الدين الا اذا كان مؤجلا ويختص ركوب البحر
باحكام منها سقوط الحج اذا غلبه الهلاك وتحرير السفريه وممنعان المودع لوصافرها
في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الاحكام منها فيما اذا غزى في البحر ومعه فرس
فانه يستحق سهم الفارس كما في الخاتمة (القول في احكام الحرم) لا يدخله أحد الا محرما وتكره
المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والتجارية به ومحرمة النهر من الصيد ويجب
الجزاء بقتله ويحرم قطع شجره ورعي حشيشه الا الاذخرويس القسل لدخوله وتضاعف فيه
الصلاة وحسناته كسنياته ويؤخذ فيه بالحكم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتنع
ولا قران لمكي وتختص الهدايا به ويكره اخراج حجارته وترابه وهو مسال وغيره عند نافي اللقطة
والدية على القاتل فيه خطأ ولا حرم للدينة عندنا فلا تثبت هذه الاحكام الا اسنان الفسل
لدخولها وكره المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم ^{في} القول في احكام المسجد هي كثيرة
جدا وقد ذكرها اصحاب الفتاوى في كتاب الصلاة في باب على حدة فمنها تحريم دخوله على
الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث
ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلاة الجنائزة وان لم يكن الميت فيه الا عند رمط
وفحوه واحتلفوا في علته فمنهم من عاى بخوف التلويث ومنهم من هاله بانه لم يبن لها وعلى
الاول هي تحريمية وعلى الثاني هي تنزيهية ويرجع الاول الى الامامة فاسم رجه الله تعالى ولم يعلاه
احد منا بنجاسة الميت لاجلهم على طهارته بالفسل ان كان مسلما ومنها محبة الاعتكاف
فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تعيسهم والا فيكره وممنع القاء
القملة بعد قتلها فيه ومنها تحريم البول فيه ولو في اناه واما القصد فيه في اناه فلم اره وينبغي
ان لا فرق ومنها منع اخذ شيء من اجزائه قالوا في ترابه ان كان مجتمعاً جاز الاخذ منه ومسح
الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النجاسة فوق الحصى راخف من وضعها
تحتة فان اضطر اليه دفعه وتكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمة موضع اعد لذلك
لا يصلى فيه اوفى اناه ويكره مسح الرجل من الطين على عوده والبراق على حيطانه ولا يحفر
فيه بئرا ويترك القديمة ويكره غرس الاثجار فيه الا المنفعة ليقبل التز ولا يجوز اقتضاد
طريق فيه للرواد الا عند وتكره الصنعة فيه من خياطة وكفاية باجر وتعايم صبيان
باجر لا بغيره الا حفظ المسجد في روايته ويكره الجلوس فيه لاممية وتسحب النجبة
لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفتة ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه
وجلوس القاضي فيه ويحرم الوطى فيه وفوقه كالخلى ويكره دخوله لمن أكل ذاريج
كرهية ومنع منه وكذا كل مود فيه ولو بلسانه ومن البيس والشرا وكل عقد لغير المعتكف
ويجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر الصلاة واشاد بالضة والاشعار والا كل والنوم لغير غريب
ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدر انه يأكل الحسنة كمانا كل النار الحطب
ورفع الصوت بالذكر الا للنفقة واخراج الربح فيه من الدبر والخصومة وسن كنهه
وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند
خروجه ومن اعتاد المرور فيه يثم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه لانه ولا يتعين
باللازمة فلا يرعى غيره لوسيقه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى أن

يكون لسلك طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز اعادة أدوائه لمجد آخر ولا
يشغل المسجد بالتساع الا لخوف في الفتنة العامة **في خاتمة** في أعظم المساجد حرمة المسجد
الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد
الشوارع ثم مساجد البيوت **في القول** في أحكام يوم الجمعة **في** اختصاص بأحكام لزوم صلاة الجمعة
واشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرط وقراءة السورة
المخصوصة وتحرير السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والطيب وليس الاحسن وتقليم
الاذن والظفار وحلق الشعر ولكن بعدها فضل والخوف في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة
الى خروج الخطيب ولا يسن الا برادها ويكره افراده بالصوم واقراراد ليلته بالقيام وقراءة سورة
الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف رحمه الله المصحف المعتمد
وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيده وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويامن
الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته أمن من فتنة القبر وعذابه ولا تسبح فيه
جهنم وفيه خلق آدم وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة بهم سبحانه
وتعالى وهذا آخر ما أورده من فن الجمع والفرق مما يكثر دوره ووجه بالفقهاء جهله ولله الحمد
والمنة وله الحول والقوة ثم الآن نشرع بحول الله تعالى وقوته في الفرق **في** ما اختلف فيه الوضوء
والغسل **في** يسن تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا يسحب فيه
الخف وينزع للفعل يسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف
الغسل فخرية تسمع الراس فيه بخلاف الغسل على قول **في** ما اختلف فيه مسح الخف وغسل
الرجل **في** يتأقت المسح دونه ورايت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المضمومة بلا
خلاف ولا يجوز مسح الخف المضموم وصورة الرجل المضمومة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن
منها يسن تليث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل دون الخف لا تنقض الجنابة بخلاف
المسح هو افضل من المسح ان رآه **في** ما اختلف فيه مسح الراس والخف **في** يسن استيعاب الراس
دون الخف لو تليث مسح الراس لم يكره وان لم يندب ويكره تليث مسح الخف **في** ما اختلف فيه
الوضوء والتميم **في** كونه في الوجه واليد فقط ولا يجوز الا للعدو ولا يمسح فيه الخف ويفتقر
الى النية ولا يسن تجديده ولا تليثه ويسن فيه النفث ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبر
في ما اختلف فيه مسح الجبهة ومسح الخف **في** لا يشترط شدة على وضوءه ويشترط لبسه على
كمال الطهارة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمها أو أكثرها بخلاف الخف
وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخف ان لم يغسلهما ولا يقدر بمدة
بخلافه ولا ينتقض اذا سقطت من غير بره فلا تجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط لا تنزع
للجنابة بخلاف الخف واذا كان على عضو جبير تان فسقطت احدهما أعادهما بلا إعادة
متصها بخلاف نزع أحد الخفين **في** ما اختلف فيه الحيض والنفاس **في** أقل الحيض محدود
واحدا لقل النفاس وأكثره عشرة وأكثر النفاس أربع وعشرون ويكون به البلوغ والاستبراء
دون النفاس والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس وتنقض
العدو به دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاني السنة والبدعة بخلاف النفاس فهي
سبحة نحاسي النهاية من الاقتراب باربعة قصور **في** ما اختلف فيه الاذان والاقامة **في** يجوز تراخي
الصلاة عن الاذان دون الاقامة يس التمهيل فيه والامراع فيها تكرر اقامة المحدث لا أذانه

ويكره التكرار فيها لافيه **﴿ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة﴾** هو مسجدان وهي واحدة هو
 في آخر صلاته بعد السلام وهي فيها ولا يتكرر بخلافها لا يقوم لهو يقوم لها بشه دلوه وسلم
 بخلافها الذكر الم شروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه **﴿ما افترق فيه سجود التلاوة**
والشكر﴾ سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها وانفقوا على وجوب هذه التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانما جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست
 مشروعة أى وجوباً **﴿ما افترق فيه الامام والمأموم﴾** نية الائتمام واجبة على المأموم دون
 الامام الا لمصلحة صلاة الفناء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام اذا بطلت صلاة
 المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتداء أو بخلاف الامام اذا عين المأموم
 وأخطأ **﴿ما افترق فيه الجمعة والعيد﴾** الجمعة فرض والعيد واجب وقتها وقت الظهور ووقتها
 بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما وان لا تنعقد في مصر
 على قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها
﴿ما افترق فيه غسل الميت والحنى﴾ تسحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف الحنى فانه يبدأ
 بغسل يديه ولا يعضض ولا يستنشق بخلاف الحنى ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحنى ان كان
 في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف الحنى في رواية **﴿ما افترق فيه الزكاة**
وصدقة الفطر﴾ يشترط في نصاب الزكاة التمول ولو تقدير بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها الذي
 بخلافها ولا وقت لها لصدقة الفطر وقت محدود يانم بالتأخير عن اليوم الاول ولا يجوز
 تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس **﴿ما افترق فيه التمتع والقران﴾** يتخلل
 من العمرة بهذا الفراغ فنهان لم يسق الهدى بخلافه يحرم بالعمره وحدها من الميقات يأتي
 باقها لم يلزم يحرم بالجحمن الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهما معان الميقات **﴿ما افترق فيه**
الحجبة والابراء﴾ يشترط لها القبول بخلافه وله الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقة
﴿ما افترق فيه الاجارة والبيع﴾ التاقيت بفسده ويضعها ويملك العوض فيه بالعقد
 وقبها لا الا بواحد من أربعة وتقدم بالاعذار بخلافه وتنفق بعيب حادث بخلافه وتنفق
 بوقت أحدها اذا عقدت لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك
 الاجرة العين قبله انفسخت **﴿ما افترق فيه الزوجة والامه﴾** لا قسم للامه بخلافها ولا حصر
 لعقد الاما بخلاف الزوجان ولا تقدر نفقة بخلاف الزوجة فانما بحسب الحالما ولا يسقطها
 النشوز بخلاف الزوجة ولا صدق لها بخلاف الزوجة **﴿ما افترق فيه نفقة الزوجة والقرب﴾**
 نفقتها مقدرة بحالهم او نفقته بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضى الزمان بعد التقدير أو الاصطلاح
 بخلاف نفقتها بشرط نفقته اعساره وزمانه وسائر النفق بخلاف نفقتها **﴿ما افترق فيه المزد**
والكافر الاصلى﴾ لا يقر للمزد ولو بجزء ولا يصح نكاحه ولا تحل ذيقته ومهر دمه وبوقت ملكه
 وتصرفاته ولا يسي ولا يهادى ولا يمين عليه ولا يرث ولا يرث في مقابر أهل طه ولا يتيه
 ولده فيها **﴿ما افترق فيه العتق والطلاق﴾** يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو بعض
 المباحات الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق **﴿ما افترق فيه**
العتق والوقف﴾ العتق يقبل التعاقب بخلاف الوقف ولا يترد بخلاف الوقف على اثنين
﴿ما افترق فيه المذبر وأم الولد﴾ ثلاثة عشر كفى فزوق الكراي يسي لا تمنع بالانصب وبالاعتاق
 والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء بينهما بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث ونفقة المأكل

قيمتها لو كانت قسنة وهو النصف في رواية والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعابها
 العدة إذا اعتقت أو مات السيد لا على المديرة ولو استولت أو ولد أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه
 بالضمنان بخلاف المديرة فيثبت نسب ولدها بالسكوت دون ولد المديرة ولا تسمى لدين المولى
 بعده وثمة بخلافه ولا يصح تدبيرها أو يصح استيلاء المديرة ولا يملك الحربي بيعها وله بيعه ولو
 استولد جاريته يولد له صحيح ولو صغير أو ولد بر عبده لا **﴿وما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح﴾**
 يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتكرار لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره
 المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري بطعن
 الخنطة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره بذيغ الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في
 الصحيح ولو أبرأه من القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لاشئ
 عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح **﴿وما افرق فيه الامانة العظمى والقضاء﴾** يشترط في الامام
 ان يكون قريبا بخلاف القاضي ولا يجوز تعذره في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في ممر
 واحد ولا ينزل الامام بالقضاء في بخلاف القاضي على قول **﴿وما افرق فيه القضاء والحسبة﴾**
 للقاضي سماع الدعوى عموما وللحسب فيما يتعلق بنحس أو تنظيف أو غش ولا يجمع البيعة
 ولا يخلط **﴿وما افرق فيه الشهادة والرواية﴾** يشترط العدد في هادون الرواية لا يشترط
 الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص تشترط الحرية في هادون
 الرواية لا تقبل الشهادة لاصله وفقره ورقية بخلاف الرواية للعالم المحكم بعلم في الجرح
 والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف الاصح قبول الجرح المبهم من
 العالم به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعذر الاصل بخلاف الرواية
 لادوى شيئا غير جمع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة
 المحذوف في ذنب بعد التوبة وتقبل روايته **﴿وما افرق فيه حبس الرهن والمبيع﴾** لو كان
 المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا عن المصروف يعلق
 المرتهن مؤثمة في احضارهم يلزمه احضارهم قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الزامن
 لم يبطل حقه في الحبس غلره رده بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو اودعه من المشتري سقط
 حقه فلا يملك ردها في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري
 ثم وجد فيه زيوا أو نهر جرة ورد هاليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه المشتري
 باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه يبيع أو هبة ثم وجد البائع بعد نقد الثمن زيوا
 ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحياني في البيوع وقاضيهان في
 الرهن **﴿وما افرق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين﴾** صح ابراء الاول من الثمن
 وحطه وضمن ولا يصح من الثاني صح من الاول قبول الحوالة لا من الثاني وصح من الاول
 اخذ الرهن لا من الثاني وصح منهما اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون
 فيه ولا يصح ضمان الوكيل في المبيع للمشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين
 لا الوكيل بالمبيع به وللمشتري مطالبة الوكيل بمادفعه له اذا سلمه للموكل بعد فسخ البيع بخيار
 بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالمبيع
 بخلاف الوكيل بالقبض للثمن **﴿وما افرق فيه النكاح والرجعة﴾** لا يصح الاشهاد بخلافها
 لا بدقسه من رضائها بخلافها لا مهر فخير بخلافه لا تصح الا للعدة بخلافه **﴿وما افرق فيه**

الوكيل والوصى بمالك الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القبول لا بشرط القبول في الوكالة
ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصى ولا يستحق الوكيل اجرة
على عمله بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم
بها الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحريّة والبلوغ والعقل ولا يشترط
في الوكيل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقرر ولا يحفظ وفي ان القاضي يعزل وصى الميت لخيانة أو تهمته
بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا بينة فانه
يخلف على البائن بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي القضية ولو اوصى لفقراء
أهل بلخ فالأفضل للوصى ان لا يجاوز بلخ فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى
بالصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء
هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة المقتنين وفي الخاتبة لوقال الله تعالى على ان تصدق
على جنس قصص على غيره او فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور فذلك
ضمن المأمور انتهى فهذا مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الوصى الوصى لتنفيذ
الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخاتبة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان
على عمل معلوم صحته والا لا ويحتمل ان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع اليمين وبصح
ابراؤهما عا وجب بعهدهما ويضمنان وكذا يصح خطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما
فيما لم يجب بعهدهما فيهما اقترق فيه الوصى والوارث اعلم ان الوصى والوارث يشتركان
في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث أقوى للمسكة العين فالوصى بهتق عسدهم
فلكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تهيّزا وتعليقا وتديرا وكاتبه ولا يملك الوصى
الا التهيّز وهي في التخييص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو
في غيبة الوصى الابامر القاضي وهي في الخاتبة وصى القاضي كوصى الميت وبفترقان
في أحكام ذكرناها في وصايا الفوائد امين القاضي كوصية وبفترقان في ان الامين لا تلحقه
عهدة كالقاضي ووصية تاحقه كوصى الميت الحمد لله رب العالمين ونختم هذا القرن بقواعد
شئى من أبواب متفرقة وفوائدهم تذكر فيما سبق (قاعدة) اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع
الكل واجبا أم لا قال أصحابنا رحمهم الله تعالى لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال
الركوع والهجوم فيه ساوق فرضا واختلفوا فيما اذا أصبح جميع رأسه فقبل يقع السك
فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختالفوا في تكرار الغسل فقبل يقع السك
فرضا والمعتمد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار الا ان ما اذا اخرج بعيرا
عن خمس من الابل هل يقع فرضا وخمسه وأما اذا نذر ذبيحة فذبح بدنة ولعل فائدة في النية
هل ينوي في السك الوجوب أولا وفي الثواب هل يشاب إلى السك ثواب الواجب أو ثواب
النفل فيما زاد وفي مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب
أو السك ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان مغزى الى الخلاصة الغنى اذا ضحى
بشائين وقعت واحدة منهم فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لما انتهى ولم ارجحكم ما اذا
وقف بعرفات ازيد من القدر الواجب أو زاد على حاله ما في نفقة الزوجة أو كشف عورته
في الخلاء زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا (فائدة) تعلم العلم يكون فرض

عين وهو بقدر ما يحتاج اليه ليدنيه و فرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومن دوا به وهو
 التبصر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشريعة والتنجيم والرمل وعلم الطبايين
 والمهرودخل في الفلسفة المنطقي ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر وهما وهما وهما
 المولدين من القزل والبطالة ومباحا كاشع ارفعهم التي لا يصف فيها وكذا النكاح تدخله الاحكام
 الخمسة كما يبناء في شرح الكثر منه وكذا الاطلاق تدخله وكذا القتل (فائدة) ذكر البرازي
 في المناقب عن الامام البخاري الر جل لا يصير محدثا كاملا الا ان يكسب اربعا مع اربع
 كار بع مع اربع في اربع عند اربع بار بع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعيات
 لا تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت له كاهانت عليه اربع وابتلى اربع فاذا اصبر اربع الله
 تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع (أما الاولى) فاخبار الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم وشرائعه واخبار الحساب ومقاديرهم والتبايعين واحوالهم وسائر العلماء
 وقواربهم مع اربع اسماء جالهم وكلامهم وامكانهم ولزمتهم كاربع التكميد مع الخطب
 والدعاء مع التبرسل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلوات مع اربع المسندات والمرسلات
 والموقوفات والمقطوعات في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهولته عند اربع عند
 شغله عند فراغه عند فقره عند غناؤه باربع بالجبال والبحار بالبراري بالبلدان على اربع
 على الحجارة على الاخفاف على الجلود على الاكفاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق
 عن اربع عن هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب آييه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى
 ورضاه وللعمل به ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طائفتها ولا حياء ذكره بعد موته
 ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربع من كسب العبد وهو معرفة الكتابة واللقوة والصرف والنحو
 مع اربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء
 هانت عليه اربع الامل والولد والمال والوطن وابتلى اربع بشماته الاعداء وملازمة الاعداء
 وطعن الجهال وحسد العلماء فاذا صبر اربع الله تعالى في الدنيا باربع بعز القناعة وهيبة
 النفس ولذة العلم وحياسة الابد واثابه في الآخرة باربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه وظل
 العرش حيث لا ظل الاظله والشرب من الكوثر وجوار النبين في أعلى عليين فان لم يطق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكنه تعلمه وهو في يده قارسا كن لا يحتاج الى بعد
 اسفار وطى ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه أقل من ثواب
 المحدث وعزه انتهى (فائدة) قال في آخر المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا
 في الفروع عييب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ
 يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سئلنا
 عن معتقدا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما
 عليه خصومنا هكذا نقل عن المشايخ رحمهم الله تعالى انتهى (قاعدة) المفرد المضاف الى
 معرفة للعموم صر جوابه في الاستدلال على ان الامر للجواب في قوله تعالى (فليحذر الذين
 يخالفون عن امره) أى كل امر لله تعالى ومن فر وعه الفقهية لو أوصى لولد زيدا أو وقف
 على ولد أو كان له أولاد ذكور واثاث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على
 القاعدة ومن فر وعه الوقال لا مرأته ان كان حلالا ذكره فانما طالق واحدة وان كان انثى
 فثنتين فولدت ذكرا واثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فما لم يكن الاكل غلاما أو جارية

لم يوجد الشرط ذكره الزيلعي من باب التعليق وهو موافق للقاعدة ففرقته عليهم ولو قلنا
بعدم العلم والزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجي طالق أو عبيدي حر طلق
واحدة وعنتي واحد واليمين اليه ومقتضاها اطلاق الكل وعنتي الجميع وفي البرازية من
الايمان ان فعلت كذا فامر الله طالق وله امر اثنان فاكثر طلقت واحدة والبيان اليه ان يخفى
وكانه انما خرج هذا الفرع من الامل لكونه من باب الايمان المبينة على العرف كما لا يخفى
(فائدة) قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم التصور وعلم الاصول وعلم
لانفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع وما احترق وهو علم الفقه والحديث (فائدة)
من الجوهرية قال محمد رحمه الله تعالى ثلاث من الدعاة - تفرأ من الخبر والجلوس على باب
الحمام والنظر في مرآة الحمام (فائدة) من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة
الا خمسة كلب اصحاب الكهف وكبش امه عجل وناقصة صالح وجمار عزير وبارق النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة) منه المؤمن يقطعه خمسة ظلمة الغفلة وغيم الشك وريح القننة
ودخان الحرام ونارا الهوى (فائدة) في الدعاء برفع الطاعون سئلت عنه في طاعون سنة تسع
وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت بانى لم اره صريحا ولكن صرح في القافية وعزاه الشئنى اليها
بانه اذ نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري وأجد وقال جمهور اهل
الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلاة كلها انتهى وفي فتح القدير ان مشروعية
القنوت لانا نزاله مستمر لم ينمخو به قال جماعة من أهل الحديث وجملا عليه حديث ابى جعفر
عن انس رضي الله عنه ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ حتى فارق الدنيا اي عند
النوازل وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تقرر فعلهم ذلك بعده صلى الله عليه وآله وسلم وقد
قنت الصديق رضي الله عنه في محاربة الصحابة رضي الله عنهم مسيلة الكذاب وعند محاربة
أهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله عنه وكذلك قنت علي رضي الله عنه في محاربة
معاوية وقنت معاوية في محاربة ابيه انتهى فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء برفعها
ولاشك ان الطاعون من اشد النوازل قال في الصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس
انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي الصباح النازلة الشديدة من شدائد الدهر
تنزل بالناس انتهى وفي كافي السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا من
غير باية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهرا
فيها يدهو على رعد وذئبان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملتقط انتهى فان قلت
هل له صلاة قلت هو كالحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة في الحسوف والظلمة في النهار
واشد ادراج المطر والثلج والافزاع وعموم المرض يصلي وحده انا انتهى ولا شك ان الطاعون
من قبيل عموم المرض فتسن له ركعتان فرادى وذكر الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل
واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والالازل والصواعق وانتشار
البيكا وكب والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف
الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة انتهى فان
قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجليل قلت هو يتكسوف
القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدي فرادى وكذلك في الظلمة
والريح والافزاع لا بأس بان يصلوا فرادى ويدعون ويتضرعون الى ان يزول ذلك انتهى

فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى وفي
المجتمعي في خموف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى وفي الضراج
الوهاج يصلي كل واحد انفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافراع كالريح
الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافراع الغالبة وحكمها حكم خسوف
القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفزع الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا حزنه أمر صلى انتهى وذ كرشخ الاسلام العيني رحمه الله في شرح
الهداية الریح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والليلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل
وانتشار السكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال
والافراع اذا وقعن صلاوا وحداوا وسألوا وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو وانتهى
فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم
والمستكملون على الطاعون كابن حجر بان الوباء اسم لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس
كل وباء طاعونا انتهى فتصريح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقد علمت
انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برقهه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي
ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برقهه بدعة واطال الكلام فيه وقد
ذ كرشخ الاسلام العيني رحمه الله تعالى في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن اقام
في بلده صابرا محسبا ومن خرج من بلده وفيها ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رحمه الله
لم يهملوا الكلام على الطاعون وقد اوضح الكلام فيه الامام السبلي رحمه الله تعالى قاضي
القضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد
فصل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المراجع عنده
متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنها فتعبر تصرفاته
من الثالث كالمريض وعند المالكية روايتان والمرجم منهما عندهم ان حكمه حكم المصحح
وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو
المصحح عند المالكية وهكذا قال لي جماعة من علمائهم انتهى قلت انما كانت قواعدها
انه في حكم المصحح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور وفي صف
القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا
أو قدم ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من تزليلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من
علمائنا لابن حجر ان قواعدها تقتضي أن يكون ~~المصحح~~ يعني قبل تزوله بواجب
أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من
أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى في ذلك
الكتاب المسئلة الثالثة تستبطل من أحد الأوجه في النهي عن الدخول الى بلد اطاعون
وهو منع التعرض الى البلاء ومن الأدلة الدالة على مشر وعية الدواء القهر في ايام الوباء
من أمور اوصى بها حذاف الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضيلة وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والسكن في الحمام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق الهواء الذي هو
عفن وصرح الرئيس أبو علي بن سينا بان أول شيء يدأ به في علاج الطاعون الشرطة ان أمكن

فيسبل ما فيه لا يترك حتى يحمده فكذا دعوته فان احتج الى مصبه بالمحبة فليقبل بلطف
وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وبالسفحة مغموسة في خل او ماء اودهن وزود
اودهن قطاح اودهن آس ويعالج بالاستفراغ بالقصد بما يحتمله الوقت او بوجع ما يخرج
الجلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمضطرات ويجعل على القلب من
أدوية أصحاب الحفنان الجاثرة قلت وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما قبله هذا التمييز فوقع
التهرير الشديد من توأطهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك
فيهم وذاع بحيث صار ما منهم معتقد فخر به ذلك وهذا النقل عن رئيسهم بخالف ما اعتدوه
والعقل يوافقه كما تقدم ان الطعن بشير الدم السكاث فيه يجرى في البدن فيصل الى مكان منه ثم
يصل أثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا ما ذكر العلاج بالشرطة والفصدانه
واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رحمه الله وفي التزاوية اذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب
له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى (ولا تقولوا لا يدرككم الى التهلكة) وفيه قيسل الفرار عما
لا يطاق من مستن المرسلين انتهى وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل بسبلة
والحديث في الصحاحين بخلافه وروى العلائي في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم مر بهدف مائل
فامرع المشي فقبل له انفر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلاة والسلام فراري الى قضاء
الله تعالى ايضا انتهى فائدة نقل الامام السبكي رحمه الله الاجماع على ان الكنيسة اذا
هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر
والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك انها اذا قفلت ولو بغير وجه لا تفتح كما
وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة تجارة زويلة فقلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة
رحمه الله فلم تفتح الى الآن حتى ورد عليه الامر السلطاني بقصها فلم يجاسرها كم على فتحها
ولا يناق ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا رحمه الله وبعاد انهدم لان الكلام فيما
هدمه الامام لا فيما انهدم فليتأمل (فائدة) الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة
والسلطنة والاملة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في
الشرح واذا فسق لا يتعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله او يحسن عزله الا الاب السفيه
فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الحانية وقست عليه النظر فلا نظر له في الوقف وان كان
ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن
على ماله فلذا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال
الوقف وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق فعلى يعرف ثم قال
وصحيح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشراب الخمر ونحوه انتهى والظاهر ان
يخرج مبنى لما لم يسم فاعله فخرج القاضي لانه ينقل به الماعرف في القاضي ثم اهل ان
السفلة لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من حجر السفية المبذر المضيع لماله سواء كان في الشر
بان جمع اهل الشراب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويقع باب
الجانزة والعطاء عليهم اوفي الخير بان يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيحجر عليه
القاضي صيانة لما انتهى وذكر الزبلي ان السفية من عادته التبذير والاسراف في
النفقة وان يتصرف تصرفا لا يرضى او لغرض لا يهده الغلاء من اهل الدابة غرضا مثل دفع
المال الى المغني والعباد وشراء الحمام الطيارة بشم غالي والغني في التجارات من غير محبة

وأفضل المسامحات في التصرفات والسير والاحسان مخرج والأمر في حرام كالإصراف
 في الطعام والشراب انتهى والغفلة من أسباب الخسر عند هذا الضاد والعاقل ليس يفسد
 ولا يقصد لكنه لا يمتد إلى التصرفات الراجعة في البياعات لسلامة قلبه ذكره
 الزبلي أيضا ولم أر حكم شهادة السفه ولا شك أنه إن كان مضطرا لماله في الشر فهو فاسق
 لا تقبل شهادته وإن كان في الخبر فتقبل وإن كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل
 في الشهادة المغفل في الخبر قال في الحاشية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى وفي المصباح
 المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغميل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح
 الغفلة غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره انتهى والظاهر أن المغفل في الخبر غيره في
 الشهادة وهو أنه في الخبر من لا يمتد إلى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه
 أو سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به (فائدة) لا تذكر الصلاة على ميت موضوع على دكان
 ولا ينافيه قولهم إن له حكم الإمام وهو يكره انفراد على الدكان لأنه مغفل بالتشبيه بأهل
 الكتاب وهو مقود هنا الأصل عدم الكراهة وبه افئدت (فائدة) ذكر الأبي من القضاء
 في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الأخص والأعم ففقه القضاء أهم
 لأنه العلم بالأحكام الكلية وعلم القضاء وفقهه بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على
 النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق إن أمير أفر بنية استفتى أسد ابن القرات
 في دعواه الجاهل مع جوار يه دون سائرته ولحقن فافتاه بالجواز لأن من ملكه وأجاب أبو محمد
 بمنع ذلك وقال له إن جاز لك النظر اليهن وجزأهن النظر إليه لم يجوزن النظر بهن إلى بعض
 فأهل أسد أعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها نحن فيما يدين واحدة غير هال أبو
 محمد رحمه الله والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الفتناء وفقه الفتناء ففقه الفتناء هو العلم
 بالأحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الأحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الشيخ الفقيه
 الصالح أبو عبد الله ابن شعيب رحمه الله قضاء القبروان ومحل تحصيله في الفقه وأصوله شهيرة
 فلما جلس الخدم إليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شأنك فقال لها
 عسر على علم القضاء فقالت لها راي الفتناء عليك سهلة أجعل الخدمين كسفتين سالك
 قال فاهتبرت ذلك فهل على انتهى (فائدة) ذكر الأمدى أن شروط الإمامة المتفق عليها
 ثمانية الاجتماع في الأحكام الشرعية وإن يكون بصيرا بامر الحرب وتبيرا للجهوش وإن
 تكون له قوة بحيث لا تموله إقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وإن
 يكون عدلا ورعا لا يفسد كرا حرافا فالحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما
 المختلف فيم أفكونه قر يشا وهاشما ومعصوما وأفضل أهل زمانه ذكره الأبي من كتاب
 الإمامة (فائدة) كل إنسان غير الأنبياء لم يعلم ما أراد الله تعالى له وبطلان إرادته غيب عنا
 إلا الفقهاء فانهم علموا إرادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم فمن رد الله تعالى به خبر أيقظه في الدين كذا في أول شرح البهجة للهرافي فائدة الأولى
 السلطان مدرسا ليس بأهل لم تخرج توليته لما قدمناه من أن فعله مقيد بالصحة ولا صلاحية في
 تولية غير الأهل خصوصا أننا نعلم من سلطان زماننا أنه انجبا بولي المدرس على اقتضاد الأهلية
 فمكتانها كالمشروطة وقد قالوا في كتاب القضاء لولي السلطان قاضيا بعد لا فسيق انزل لأنه
 لما عتمد عند الله صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن السكال وعليه الفتوى

فكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهليته فاذا لم تكن موجودة لم يمتنع نقره بخصوصا
ان كان المقرره من مدرّس أهل فان الأهل لم ينزعزل وضرع البرازي في الصلح ان السلطان اذا
أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاه غير المستحق وقد قد مناعن رسالة
ابن يوسف رحمه الله الى هرون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق
ثابت معروف وعن فتاوى قاضيه ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا
ينفذ وفي مقيد النعم ومبيد النقم المدرّس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم
ولا يفتحق الفقهاء المنزّلون معلومان مدرّستهم شاغرة من مدرّس اتهم وهذا كله مع قطع
النظر عن شرط الواقف في المدرّس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقرّ متصفا به لم يصح نقره
وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة
والذي يظهر انها مجردة منطوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وان يكون له سابقة
اشتغال على المشايخ رحمهم الله بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويدرك على اخذ المسائل من
الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال
في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قررنا ان لا يلحق واذا
لحق فارق بحضرة رد عليه (فائدة) ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل له امرأة سيئة الخلق فلا
يظاها ورجل اعطى مالا سقيها ورجل دابن رجلا ولم يشهد كذا في حجر المحيط (فائدة) كل شيء
يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب
الزيادة منه قال الله تعالى (وقل رب زدني علما) فكيف يساله عنه ذكره في الفصوص (فائدة)
سئلت من مدرّسة بها صفة لا يصلي فيها احد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع
الخزانة فيها لحفظ المحاضر والسجلات لنفع العالم ام لا فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لو
ضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد للزحف في الفتنة العامة جاز ولو كان الحبوب ومن قولهم
بان القضاء في الجامع اولى وقالوا للناظر ان يؤجر فتناه لتجاري تجر وافيه لمصلحة المسجد وله
وضع السرير بالاجارة في فتناه ولا شك ان هذه الصفة من الفتناه وحفظ السجلات من النفع
العام فهم جوز واجعل بعض المسجد يقدّمه للضرر العام وجوزوا اشتغاله بالحبوب
والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رقبته وصرخوا بان القضاء
بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرخوا بان القاضي يضع قطره عن يمينه اذا جلس فيه
للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشتغاله ببعضه ما اذا كثرت وتصدّر
سجلها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به (فائدة) معنى قولهم
الاشبه انه اشبه بالنصوص زواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية
(فائدة) اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتن بطل المتن
بالفتح قالوا لبراء او اقر له ضمن عقد فاسد فسد البراء كما في البرازية وقالوا التعاطي ضمن
عقد فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة وقالوا الوفا بتمكدي بالقضائه وجب
القصاص كما في خزائن المقتنين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله
لا قصاص عليه لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزائن لو أجاز الموقوف عليه ولم يكن
ينظر لم يصح وان أذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان منطوقا نقلت

لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها وقالوا لو جدد النكاح لم يكره حقه بهزل يلزمه
فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مسئلتين
يلزم فيهما الوجده لازادة للاحتياط ولو قال لها ابرائيني فاني امهرك مهر اجدد فاخبرته
بجدد لها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى جامعا مع اوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشروط
له شروطا فاقبضت بطلان شرطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
ضمنه وقالوا واشترى يمينه بمال لم يجز وكان له ان يستخلفه انتهى قلت لان الشراء لما بطل
بطل ما في ضمنه من اسقاط اليمين ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لو باع وظيفته في الوقف لم يصح
ولا يسقط حقه منها تخريجا على هذه ونخرج عنها ما ذكره في البيوع ولو باعه الثمار وأجره
الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب الثبوت الاذن في
ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لو ابراه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البذل مع ان الابرأه متضمن لاعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يطل ما في ضمنه من العتق وما
ذكره في الشفعة لوصول الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاط الشفعة مع ان المتضمن
للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفته بمال لم يصح وسقطت فقد
بطل المتضمن ولم يطل المتضمن وقالوا وقال العنين لامرأته او الخبير للخبرة اختارى ترك
الفصح بالف فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فسد بطل التزام المال لا ما في ضمنه
وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط (فائدة) يقرب من
هذه القاعدة قولهم المبنى على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى
الفاسدة صحيح على المختار وقيل لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدهوى
وقد بينت في الشرح فائدة صحته بعد فسادها في المسئلة الخمسة (فائدة) اذا اجتمع الحقان
قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الا فيما اذا احرم وفي ملكه صيد
وجب ارساله لحق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترجيح ولذا يرسله على
وجهه لا يضيع * والله سبحانه وتعالى اعلم *

﴿تم الفن الثالث من الاشياء والنظائر ويليه الفن الرابع وهذا آخر ما راينا﴾

﴿الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الغارز﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله أولا وآخرا والصلوة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا (وبعد) فهذا هو
الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الغارز جمع لغز قال في الصحاح الغزى كلامه
اذا عى مراده والاسم للغز والجمع للغارز مثل رطب وارطاب وأصل اللغز حجر البر بوع
بين القاصعاء والنفاقاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله عروضا يعترضها
فيخفي مكانه تلك الغارز انتهى وقد طاعت قدما حيرة الفقهاء والعسدة
فرايتهما اشتغلا على كثير من ذلك ثم رأيت قريبا للتخاثر الاشرافية في الغارز للسادة الحنفية
لشيخ الاسلام عبد البر بن المنية فانقضت منها احسنها باختصار تارك ما فرغ على قول
ضعيف أو كان ظاهرا

﴿كتاب الطهارة﴾

ما افضل المياه قتل مانع من أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم أى حوض صغير لا يتجس
بوقوع النجاسة فيه قتل حوض الحمام اذا كان القرف منه متداركا أى حيوان اذا خرج

من البئر حيا نزع الجميع وان مات لا نقل الفارة ان كانت هار بمن الهرة فينزع كله والا لا
 أى يُرَجَّب نزع دلو واحد منها فقل يترصب فيها الدلو الاخير من يترنجست بموت نحو فارة
 أى ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حوض اعلاه ضيق واسقاه عشر في
 عشر أى ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه صدع بمجرى وتفتت
 ﴿كتاب الصلاة﴾

أى تكبير لا يكون به شارجا فيها فقل تكبير التهج ب دون التنظيم أى مكلف لا يجب عليه
 العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيه طلعت أى مصل تفسد صلاته بقراءة
 القرآن فقل من سبقه الحدث فقرأ في ذهابه أى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من
 سورة فقل التراويح لاستحياب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة
 سورة الا خلاص ويمكن ان يقال في غيرها ايضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل
 أى صلاة افسدت خساوى صلاة صححت خسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمس اذا كرا
 للفائتة فان قضى الفائتة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صححت الخمس
 وفى فيه كلام في شرح السكتة أى صلاة فسدت أصلها الحدث فقل مصلّى الاربع اذا قام
 الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فاحدث قبل الرفع تمت ولورفع قبل الحدث
 فسد وصف الفريضة وفيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذه صلاة فسدت أصلها الحدث
 تهبان من قول محمد رحمه الله تعالى به أى مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتاد هلقى
 كلامه أى مصل متوض اذا رأى الماء فسدت صلاته فقل المقنذى بامام متيمم اذا رآه دون
 امامه أى امرأة تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت آية معجدة وسجدت وتبعتها السامعون أى
 فريضة يجب اداؤها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة وانما بقضى الظهر أى رجل كرر آية معجدة
 فى مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة ومجد لها ثم اعادها
 فى الصلاة

﴿كتاب الزكاة﴾

أى مال وجبت فيه زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب اذا رجع الواهب
 فيه بعد الحول ولا زكاة على الواهب ايضا أى نصاب حولى فارغ من الدين ولا زكاة فيه
 فقل المهر قبل القبض او مال الضمار أى رجل يزكى ويحمل له اخذها فقل من يملك نصاب سائمة
 لا تساوى مائتى درهم أى رجل يملك نصابا من النقد وحملت له فقل من له ديون لم يقبضها أى
 رجل ينفق له اخفاء اخر اجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يفرجها
 سرا عنهم أى رجل يستحب له اخفاءها فقل الخائف من الظلة ثلاثا بطوا كثرة ماله أى رجل
 غنى عند الامام فلا تحمل له فقير عند محمد رحمه الله فقل له فقل من له دور يستغلها ولا يملك
 نصابا

﴿كتاب الصوم﴾

أى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه وحده ورد القاضى شهادته وان تقول
 من كان فى صحة صومه اختلاف أى رجل نوى رمضان فى وقت النية ووقع فلا فقل من بلغ
 بعد الطلوع أى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبه أى صائم
 افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظلونا كن شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أى
 رجل نوى التطوع فى وقته ولم يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواه ﴿كتاب الحج﴾
 أى قارن لادم عليه فقل من احرم ما قبل وقته ثم أتى باقها لهما فى وقته أى فقير يلزمه

الاستقرار من الخبر فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه أي أفاض في جاوز الميقات بلا إجماع ولا ذم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من جاوز أول المواقيت ﴿كتاب النكاح﴾
 أي ابن زوج بنته من كفؤ ولم ينفذ عند الإمام رحمه الله فقل الأب السكران إذا تزوجها باقل من مهر مثلها أي امرأة أخلت ثلاثه مهوور من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات أي رجل مات من أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لا مهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عيذ زوجه مولاه أمته ثم اعتمقه ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير ثوقف النكاح على إجازته فقل المكاتب الصغير إذا تزوجه مولاه أي ابن زوج بنته فلم يررض الولي فبطل فقل العبد أي جاع لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جاع الصغيرة والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدة امتنع رجعتها ولم تحل لغيره فقل إذا اغتسلت وبقيت لمة بلا غسل

﴿كتاب الطلاق﴾

أي رجل طلق ولم يقع فقل إذا قال غيب الأخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة تزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل إذا كان قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا إذا سكن أي رجل له امرأة أن أرضعت أحدا لها صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنته الصغيرة فاعتمقت فاخترت نفسها فتزوجت بآخر وله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضربها بلين هذا الرجل حرمت ضربها على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصار مزوجا لئلا يزوج فلا يجوز

﴿كتاب العتاق﴾

أي عهد عتق بلا اعتاق وصار مولاه ماسك له فقل حربي دخل دارنا مع عبده بالأمان والعبد مسلم عتق واستولى على سيده مسلكه ويسأل بوجه آخر أي رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا أي زوجين مملوكين تولد منهم ولد حر فقل الزوج عتق بالاذن أمته بآذنه فالولد ملك للأب وهو حر لأنه ابن ابنه أي رجل اعتق عبده وباعه وجاز فقل إذا ارتد العبد بعد عتقه فبإيه سيده وباعه أي عبدا عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل إذا قال له إن صليت ركعة فانت حر فصلها ثم تكلم ولو صلي ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم أخرى اليها لتسكون جائزة أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده إلى حال صباه ﴿كتاب الإيمان﴾
 قال لامرأته أن خرجت من هذا الماء فانت طالق فما الحيلة فقل تخرج ولا يبحث لأن الماء الذي كانت فيميزه بالجر يان رجل أتى إلى امرأته بكيس فقال إن حلتها فانت طالق وإن قصصته فانت طالق وإن لم تخبري ما فيه فانت طالق فاخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل إن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعه في الماء فذاب ما فيه امرأة تزينت بالحرير فقال لها زوجها إن لم أجامعك في هذه الثياب فانت طالق فتزعمت وأبوت لبسها فما الخلاص فقل إن لبسها هو ويجماعها فلا يبحث إن لم أطأك مع هذه المقنعة فانت طالق وإن وطئت معهما فانت طالق فما الخلاص فقل له إن يطأها غيرها ولا يبحث مادامت المقنعة باقية وهما حبان حاف لا يطأ سواها وأرادها فما الخلاص فقل إن بنى الوطى بوجهه فيصدق ديانة له ثلاث شهوة وله ثوبان فقال إن لم تلبس كل واحدة منكن ثوبا منهن في هذا الشهر عشرين يوما ولا فاقططوا لك كيف الخلاص فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوبا ثم تلبس أحدهن ثوبا عشرة

وتترعه قتله الاخرى بقية الشهر حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارقها حتى
انزلت فقد اشبعها ان وطئت عاريا فكذا ولا بأس كذا انما الخلاص نقل بياها ونصفه
مكشوف والنصف مستور ﴿كتاب الحدود﴾

اي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من عشرة اي
رجل سرق من ملأ يبه وقطع نقل اذا كان من الرضاة اي رجل قال ان شربت الخمر طائعا
فعبدي حرقه بها طائعا بالبينة وعتق العبد ولم يحد فقل اذا كانت رجلا وامراةين
﴿كتاب السير﴾

اي رجل امن الفاققتل هو ولم يقتلوا فقل حربي طلب الامان لاف قعدة او لم يعد نفسه اي
من تد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا او فيه شبهة اي حصن لا يجوز قتل اهله ولا امن لهم
نقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج البعض لقتل الباقي اي رضيع يحكم باسلامه
بلا تسمية فقل لقيط في دار الاسلام ﴿كتاب المفقود﴾

اي رجل بعد ميتا وهو حي بنعم فقل المفقود ﴿كتاب الوقف﴾
اي شيء اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا
قبضه وكيله جاز اي وقف آجره انسان ثمن مات فانفذت فقل الوقف اذا آجره ثم ارتد والعباد
بالله مات فانه يصير ملكا لورثته وتنفس بموته ﴿كتاب البيع﴾

اي بيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بما ياباة يسيرة
لا يجوز ومن وصيه جاز اي رجل باع اباه وصح حلالا له فقل اذن لعبد ان يتزوج حرة فقل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك ابيه بهرامه فوكها المولى في بيع ابيه
واستيفاه المهر من ثمنه فقل جاز اي رجل اشترى امه ولا تحمل له فقل اذا كانت موطوءة ابيه
او ابنه او محسوبة او اخته من الرضاع او مطلقته بثنتين اي خبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية
فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يميز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا اعلمهم لا يشترونه ولم يميز
بغير اعلام بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز بيعه منهم بلا اعلامهم

﴿كتاب الكفالة﴾

اي كفيل بالا م لم يرجع فقل عبد كفل سيده بامر فادى بعد عتقه ﴿كتاب القضاء﴾
اي بيع يجبر القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم لكافر والمصحف المملوك لكافر اي قوم
وجبت عليهم عين فلما حلف واحد سقطت اليمين عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها
في سكة نافذة وقد كان قديما في سكة غير نافذة فجهد الجيران ولا يئنه له فخلقوا فان نكلوا
قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع
الحكم به بخلاف البعض ذكره العمادى عن قناوى ابى الليث رحمه الله

﴿كتاب الشهادات﴾

اي شهود شهدوا على شريكين فقبلت على احدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا
على نصراني ومسلم يعتق عبد مشترك اي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرقون المشهود عليه فقل
في الشهادة على الشهادة اي شاهد جاز له الكتمان فقل اذا كان الحق يقوم بغيره او كان
القاضي فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم تقبل بشئ شهادتهم ما وشهد نصرانيان بضده

فاقبلت فقتل نصراني مات له اثنان مسلمان شهدا بانه مات نصراني فظهر اثبات شهدا الله
 ملك مسلمانا قبل النصرانيان ﴿كتاب الاقرار﴾
 اي اقرار لا يقبل من تكراره فقل الاقرار بالزنا والافرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره
 ابن المنية والقاضي من غير ما يكون والظاهر انه لا يوجد لتلك الرواية ﴿كتاب الفسخ﴾
 اي صلح لو وقع فانه يبطل حتى المصالح ويرد الخضم البذل اليه فقل الصلح عن الشفعة
 ﴿كتاب المضاربة﴾ اي مضارب يغرم ما انفق من عنده فقل اذا لم يبق
 في يد من ملها شيء ﴿كتاب الهبة﴾ اي اب وهب لابنه وله الرجوع
 فقل اذا كان الابن مملوكا لاجني اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا
 وهبه رب السلم الى المسلم اليه وجب عليه رد راس المال ﴿كتاب الاجارة﴾
 بخاف المستأجر من فسخ الاجارة باقرار المأجور بدين ما الحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قايلا من
 الاجرة فيجعل للاخيرة كثر ﴿كتاب الوديعة﴾ اي رجل ادعى وديعة فدفقه
 المدعي عليه ولم يامر القاضى بالتسليم اليه فقل اذا اقر الوارث بان المتروكة وديعة وعلى الميت
 دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء
 لتسديدهم وكذا في الاجار ومضاربة والعارية والرهن ﴿كتاب العارية﴾
 اي مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في شاة البحر أو السيف ليقتل به ظلما
 أو الظلم بعد ما صار الصبي لا ياخذ الا نديها أو قريش الغازي في دار الحرب أو عارية الرهني
 قبل قبضه الدين اي مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهرت مستحقة اي مودع لم يخالف وممن
 فقل اذا امره بدفعها الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد موته ﴿كتاب المكتاتب﴾
 اي كتابة ينقضها غير المتعاقدين فقل اذا كان المكتاتب مديونا للغرماء نقضها اي مكتاتب
 ومديون جازيه فقل اذا كاتبه حر في دار الحرب او دبره ثم اخرجه الى دار الاسلام أو لحقا
 بدار الحرب مرتدين فيأمرهما المولى ﴿كتاب المأذون﴾ اي عبد لا يثبت
 اذنه بالسكوت اذا رآه مولا يبيع ويشترى فقل عبد القاضي ﴿كتاب الغصب﴾
 اي رجل استلم شيئا فلم يرد شيئا فقل اذا استلمك احدكم صرعى الباب أو زوجي خفي اي
 غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يهمل اي مودع بضمن بلا تعد فقل هو
 مودع الغاصب ﴿كتاب الشفعة﴾ اي مشترى سلم لما لا يبيع ولم يتنصل
 فقل هو الوكيل بالشراء ﴿كتاب القسمة﴾ اي شركاء فيه يمكن قومه اذا
 طلبوها لم يقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقسموها وان اجفوا على ذلك
 ﴿كتاب الاضحية﴾ اي مسلم عاقل ذبح ذبيحة ولم يحل فقل اذا سمي ولم يرد بها التسمية
 على الذبيحة اي رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة الاضحية في ايامها وقصاها
 شدها للذبح ﴿كتاب الكراهية﴾ اي انا من غير النعدين يحرم استعماله فقل
 المخذوم من اجزاء الاذى اي انا من مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما خصه لنفسه اي
 مكان في المسجد تكره الصلاة فيه فقل ما عينه لصلاته ودين غيره اي ماء مسيل لا يجوز الشرب
 منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضرها
 فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها لا طغاه باذن السلطان ﴿كتاب الجنائيات﴾
 اي جان اذا مات المجني عليه فسلبه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل الختان اذا قطع حشفة

الهي خطأ بأذن أبيه أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسة مائة دينار وان قطع رأسه
فعلية خمسون ديناراً فقل اذا خرج رأس المولود فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه ديتما وان قطع
رأسه فعليه القرة أي شيء في الانسان نجب باثلاثة دية وثلاثة أخماسها قتل الانسان

﴿كتاب الفرائض﴾ ما أول ميراث قسم في الاسلام قتل ميراث سعد بن الربيع مع كذا
في المحيط أي رجل قيل له أوص فقال بم أوصي انما ترثني عمتك وخالتك وجدتك وزوجتك
قلل صحيح تزوج بجدتي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمريض متزوج بجدتي الصحيح كذلك
فولدت كل من جدتي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدتي الصحيح أم أمه خالناه
والانسان من أم أبيه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجاً أم الصحيح فولدت بنتين فهما اختا
الصحيح لأمه والمريض لأبيه فاذا مات المريض فلا ميراث له لئلا يمتد ميراثه لغيره ولبناته
الثلاثان وهن عمتا الصحيح وخالته وجدتيه السدس وهما امرأتا الصحيح ولاختيه لأبيه
ما بقي وهما اختا الصحيح لأمه والمسئلة تصح من ثمانية واربعين ابتنى والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب

﴿ثم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن الخامس منه وهو فن الحيل﴾

﴿الفن الخامس من الاشياء والنظائر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس وبحكم مقتضى علمه وان جهل الناس والمصلاة
والسلام على افضل من اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه وبهذه لها والنوع الخامس من
الاشياء والنظائر وهو فن الحيل جمع حيلة وهي الخدعة في تدبير الامور وهي تغليب الفكر
حتى يبتدى الى المقصود واسلمها الواو واحتمل طلب الحيلة كذا في المصباح واختلف مشايخنا
رحمهم الله تعالى في التعبير عن ذلك فاختر كثير التعبير بكتاب الحيل واختار كثير كتاب الخدع
واختاره في الملتقط وقال أبو سليمان كذبوا على محمد ربه الله تعالى ليس له كتاب الحيل واغاهو
الهرب من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى (وخذ بيدك صغافراً ضرب به ولا تمحش)
وذكر في الخبر ان رجلاً اشترى صاعاً من تمر بصاهين فقال صلى الله عليه وسلم ار بيت هلا بعت
تمر بك بالسلعة ثم ابتعت بسلعتك تمر او هذا كله اذ لم يؤد الى الضرر بأحد انتهى وفيه فصول
(الاول في الصلاة) اذا صلى الظهر اربعاً فاقمت في المسجد فالحيلة ان لا يجلس على راس الاربعة
حتى تنقلب هذه الصلاة فلا يصلي مع الامام (الثاني في الصوم) التزم صوم شهرين متتابعين
وصام رجلاً وشهراً فان اشعبان نقص يوماً فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من
شهر رمضان على التزم ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر (الثالث في الزكاة) من له
نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه
الصغير قبل التمام يوم واختلفوا في الكراهة ومشايخنا رحمهم الله تعالى اخذوا بقول محمد
رحمه الله تعالى دفعه للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكاة العيين
فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع المديون من
دفعه له مديده وياخذه منه لكونه ظفر بجنس حقه فان ما زمره دفعه الى القاضي فيكف
قضاء الدين او يوكل المديون خادماً الدائن بقبض الزكاة ثم يقضاه دينه بقبض الوكيل صار
ما سلكه للوكل ونظر فيه بإمكان عزله فيدفعه ويبقى ما تقدم ودفعه بان يوكاه ويغيب فلا يسلم

المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار ان يقول كما هزلت لك فانت وكسلي ودفع بان
في صحة هذا التوكيل اختلافان كان لطلب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
فالحيلة ان يتصدق الدائن ويحب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة والحيلة في التكتفين
بها التصديق بما على فقير ثم هو يكف فيكون الثواب لهما وكذا في تهمير المساجد والرابع في
الغدية في اراد الغدية عن صوم ابيه او صلاته وهو فقير يعطى من من الحنطة فقير ثم
يستوهبه ثم يعطيه وهكذا الى ان يتم الخاء في الحج في اذا اراد الا في دخول مكة بغير
احرام من الميقات فهدم مكانا آخر داخل المواقيت كبستان بنى عامرا اذا اراد ان يكون
لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده يعلمها فقط في السادس في النكاح في ادعت امرأة
نكاحا فانكر ولا يثبت ولا يمين عند الامام عليه فلا يملكها الزوج ولا يؤمر بتطليقها لانه
يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول ان كنت امراني فانت طالق ثلاثا
ولو ادعى نكاحا فانكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بآخر واختلاف
في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر بنته لازوج انها ان
كانت كبيرة فانه يجب له كذا باذنها على انها ان انكرت الاذن فانها من فيصح وان كانت
صغيرة فيحيل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا فيه صح ويبرأ الزوج واذا اراد
ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له بزوجته على ان امرها بيد المولى بطلتها المولى كلما
اراد واذا خافت المرأة الاخراج من بلداتها تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا اخرجها
سكان لها تمام مهر مثلها او تقر لايها ولولدها بدين فاذا اراد اخرجها منهها المقر له فان
خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال ثيبا فاذا حلف لا باء
والاولى ان تشتري شيئا من ثقبه او تنكف له ليكون على قول الكل فان محمدا رحمه الله خالف
في الاقرار اراد ان يتزوجها وخيف من اوليائها نوكله ان يزوجه من نفسه ثم يقول بمضرة
الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها لي بصداق كذا اجوزها الخفاف ان كان كفرا واذكر
الحلواني رحمه الله ان الخفاف رجل كبير في العلم يصح الاقنداء به ولو ادعت عليه مهرها
وكان قد دفعه الى ابيها وخاف انكارها بنكر اصل النكاح وجاز له الحلف انه ما تزوجهها
على كذا فاصدا اليوم والاعتبار له به حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه
قضولى ويحيزه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجها ففضولى واجاز له الاب
لم يثبت في السابع في الطلاق كتب الى امراته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة طالق
ثم محاذر فلانة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة جديدة والحيلة للطلقت ثلاثا ان
يقول المحلل قبل العقدان تزوجتكم وجامعتكم فانت طالق ثلاثا او بائنة فيقع بالجماع
مرة فان خافت من امساكها بالجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام ولم
اجامعك فيما بين ذلك فانت طالق ثلاثا او بائنا والاحسن ان تزوجه على ان امرها يدها
في الطلاق بشرط بدايتها بذلك ثم قبوله اما اذا بدا المحلل فقال تزوجتك على ان امرك
بيدك فقبلت لم يضر امرها يدها الا اذا قال على ان امرك بيدك بعدما تزوجك فقبلت
واذا خافت ظهور امرها في التحليل تبلى من ثقبه ما لا يشتري به مملوكا من اهلها يجمع مثله
ثم يزوجه منه فاذا دخل بها وبعثه منها وتقبضه فينفخ النكاح ثم تبعث به الى بلد يباع
ونظر فيها بان العبد ليس بكفو ويمكن حمله على رضا الولي او انما الولي لها حلف ليطلقها

اليوم فالحيلة ان يقول لها انت طالق ان شاء الله تعالى او على الخلق لم تقبل حوائج لا يطلقها
 فخلعها اجنبي ودفع له بدله لم يثبت ولو قال كل امرأتك تزوجها فهي طالق فتزوج قائما
 حكما شافيا فكيف يطلق اليمين من نحو ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق فلا فالحيلة
 ان يقول لها انت طالق على الخلق ولم تقبل لم يقبل عليه الفتوى انك لو طلقها فالحيلة
 ان تدخل بيتا ثم يقال له لك امرأة في هذا البيت فيقول لا املكه عليه فيقال له كل امرأة
 لك فيه فتوى بان فبصير بذلك فتظهر عليه فيشهدون عليه ان لم تطبخ قدر انصافها حلال
 ونحوها حر لم فهي طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل
 دار فلان فالحيلة جعلها في فيه لقمة فقال ان أكلتها فهي طالق وإن طرحتا فهي طالق
 فالحيلة ان يأكل النصف وي طرح النصف أو يأخذها من فيه انسان بغير أمره (الثامن في
 الطلغ) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأة أنت طالق ثلاثا ان سألني
 الخلع ولم أخلعك وحلفت هي بالله ان لم تسألها الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة فقرحه الله
 تعالى للراشدين الخلع فسلمه فقال له كل خاعتك على ألف فقال لها اولى لا أقبل فقالت
 فقال قوي واذهي معز وجعلك فهد بر كل منكمه او حيلة اخرى ان تبيع المرأة بجميع
 مما ليكها من ثمنه قبل مضي اليوم ثم تسترده بعده (التاسع في الايمان) لا يتزوج بالسكوة
 يعقدها زوجها ولو في سوادها ما بينة سواد بوكية لا يزوج عبده من امته ثم اراده فالحيلة ان
 يبيعها من اقمته وجهها ثم يستردها لا يطلقها بخاري يخرج منها ثم يطلقها او بوك
 فيطلقها خارجها حلف لا يتزوجها يعقد من زين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى
 ان يطلقها الفصل لغيره يبين حلفته امراته بان كل جارية تشتريها فهي حرة فقال نعم ناو يا
 جارية بغيرها صحت ثبته ولو نوى بالجارية الا في سنة صحت فته ولو قال كل امرأة تزوجها
 عليك ناو يا علي رقتك صحت عرض على غيره يمينا فقال نعم لا يكفي ولا يصير طلاقا وهو
 المصحح كذلك الثالث ما روي عن علي هذا انها يقع من التعايق في الجحاح ان التلهي يقول
 للزوج طلقها فيقول نعم لا يصح علي المصحح ان فطت كذا فبدي حريمه ثم يفعل ثم
 يسترد الحيلة في يبيع مدبر يفتي بموت سيده ان يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حر
 انتقض البيع باقلا او خيار ثم ادعى به فالحيلة ان يحلف المدهي عليه ناو يا مكانة بركانه
 اوزمانا غير زمانه حلف لا يشتره باثني عشر درهما يشتره باحد عشر وثني آخر غير الدراهم
 لا يبيع الثوب من فلان بثمان ابد فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر او يبيعه منه بعرض
 او يبيعه البعض وبميه البعض او يملك يبيعه منه او يبيعه فضولي منه ويبيز البيع لا يشتره
 يشتره بالجار وفيه نظرا ويشتره مع آخر او يشتره بالامهات ثم يشتري السهم لا يشتره
 الصغير عبده حر ان انصددنه مفرقا ياخذ منه الادرها حلف لا يأخذ من فلان حقه
 اولي قرضه ثم اراد ان لا يأخذ منه فالحيلة ان يأخذ من وكيل الخائف عليه او من كليله او من
 حويله وقبل يحنث ان اكان من هذا الخبز يدقه ويلقيه في عبيدته يطبخه حتى يصير
 هالك كافيأ كله لا يأكل طعاما فلان يبيعه او اوبه يدعيه فكله ان صعدت في كذا وان نزلت
 في كذا يحصل او ينزل بها لا ينفي عليهم اياها لا تنفقها او يدينها فبطل اليمين اذا انتقضت
 هلتم او استأجر زوجها كل سنة بكذا على ان يغير لها شيئا كذا الكسب لها وان كان صانعا
 فالحيلة لتقبل الكمل طابت ان يطلق ضررها فالحيلة ان يتزوج اخرى ادها على اسم

الحضرة ثم يقول طاعت امراني فلا تلو بالبعيدة لو يكتب عليهم الصبر في كفة الميزان ثم
 يقول طاعت فلا تلو مشير باليمين الى ما في كفة الصبر حلقه الصبر ان لا يجبر بالمال ثم تعد
 عليه الاسماء فمن ليس سارق يقول لا ولسارق صدقت عن اسمه فبعد ان الوالي الصبر ان ولا
 يمتنع الحلف فلا يسكنها وشق عليه هل الاممة بينه من يشق به فخرج ان لم اخذ منك
 حتى وقال الا تخزن ان اعطيتك فالحيلة لهما الاخذ بسبيل العاشر في الاغنى وتواضع
 الحيلة لشر يكن في تدبير العبد وكما يشهد ان بولكل من به قل ذلك بكثرة واحدة الحيلة في
 علق العبد في المرض بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقطع السبل منه فان لم يكن العمل مال
 دفع المولى له ليقبض منه بمحضرة اليهود واخذوا في حقه اقرارا لولي له بالقبض اذ لم
 يشهد حتى مرض فان اقراهم من الثلث فالحيلة ان يقر بالهين رجل ثم الرجل بعته اذا
 اراد ان يبا جارية ولا يمتنع بيعه الولدات يهرم الابن الصغير ثم تزوجها فاذ ولدت فالاولاد
 احرار ولا يكون ام ولد في الحادي عشر في الوقف والصدقة اراد الوقت في مرض موته
 فخلع غلام الجارية الورثة يقر انها وقت رجل وان لم يسمه والله متوليها وهي في يده اراد وقف
 عليه وقتها مع هذا اتفاقا يجعله صدقة موقوفة على المساكين ويصلها الى المتولي ثم يتنازلان
 فيحكم القاضي بالقررم او يقول ان فاضل محكم بخصته فيقول ان يقول ان ابطعه فاض كان
 صدقة هذا الثاني عشر في المركة الحيلة في جواز هلك العروض ان يبيع كل نصف معاملة
 بنصف متاع الاخر ثم يبعد اتما وهي موقوفة الثالث عشر في الحيلة ان تبتعت المهر
 من الزوج على انها ان تملك من الولادة يعود المهر غلبه فالحيلة ان يبيعهما شيئا مستورا
 بعد ان المهر فاذ ولدت فنظر اليمعة بغير اختيار الزوجية وان عاتق فقبض الزوج وهكذا فيمن
 له دين واراه المهر على انه ان ملك يده المدين والافه على حاله فيحصل ذلك قال لها اقم
 تميني صدقتك اليوم فانك طالق فالحيلة فيه ان تقري منه ثم باطلت فاجهرها ثم ترد
 بهذا اليوم فيبقى المهر ولا حث في الرابع عشر في البيع والشراء اذ يبيع داره على
 انه ان ملكه ماله والاركان فالحيلة ان يقر المشتري ان البائع باعه لوهي في يده لم يقر
 بالخصب ولم تسكن في يد البائع ولو لا ذلك كان المشتري حرم البائع على تسليمها وكذا
 ذكر الخصا في رجا الله عاونا عليه تعليم الكذب وكذلك يجب على الامام الاظهار جماعة
 في قوله اذ باع جبلي وخاف المشتري من البائع ان يدعي حبلها فيقبض البيع قال فالحيلة
 ان يامر البائع بان يقر بان الحبل من عبده او من فلان حتى لو كذبه لم يجمع والجبب عنهما
 بانه ليس امر بالالكذب وانما المفسى انه لو فعل كذا السكان حكمه كذا اراد شراء شيئا وتواف
 ان يكون البائع قد باعه فلو اراد المشتري انه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن
 ويكون حلالا له فالحيلة ان يبيع له بضعف الثمن ثوبا كذا دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة
 دينار ويدفع الثوب له بلان فلذا استحقف رجوعه بالثمن ولو اراد البيع بشرط البراءة
 من كل عيب وتواف من شافعي باع من رجل غريب ثم القريب يبيع من الله ترى الحيلة في
 بيع جاريتة بعينها المشتري ان يقول ان اشتري بتما هي حرة فاذا اشتريها فحققت ولذا اراد
 المشتري ان يضمنه زاف بعد موتى فنكون مدبرة اراد شراء فان ذهب بالق وليس معه الا النصف
 بنقده مائة ثم يستقر ضامنه ثم ينقده فلا يفسد بالتفرق بعد ذلك لم يرغب في القر من الابرج
 فالحيلة ان يشتري مثله شيئا قليلا بقدر من اده من المرج ثم يستقر من اذا اراد البائع ان

لا يخاصمه المشتري بعيب يأمره البائع ان يقول ان خاصته في عيب فهو صدقة وان اراد
البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري بانه باعه من البائع
(الخامس عشر) في الاستبراء الحيلة في عدم ازومه ان يزوجه البائع او لا من ليس تحت حرة
ثم يبيعها ويقبضها ثم يطاعها قبل الدخول بها ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح او
بزوجه المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها
بيده كلما شاء وانما قلنا كلما شاء لئلا يقتصر على المجلس أو يتزوجها المشتري قبله ثم يشتريها
ويقبضها واختلفوا في كراهية الحيلة لاسقاط الاستبراء (السادس عشر) في المذاينات الحيلة
في ابراء المديون ابراء باطلا أو تأجيله كذلك أو صلحه كذلك ان يقر الدين بالدين لرجل يشق
به ويشهد ان اسمه كان عار يثوبوكه بقبضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي
بأمم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له لقاضي أمنع هذا المقر
من قبض المال وان يحدث فيه حدثا أو أهدر عليه في ذلك فيصبر القاضي عليه ويمنعه من
قبضه فاذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أصلح كان باطلا وانما احتج الى حجر القاضي لان
المقر هو الذي يملك القبض فلا تنفذ الحيلة فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال الخصاص رحمه الله
تعالى بعده وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان بأمه المال بعد اقراره
وتأجيله وابرائه وهبته لانه لا يرى الحجر جائر الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار
كما سبق أو الجحالة أو ان يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان أو يصلح عما على
المطلوب بعده فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المديون التأجيل وخاف ان الدين ان
أجله يكون وكيل في البيع فلم يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب
كانه وحلا الى وقت كذا اذا اراد أحد الشر يكتن في دين ان يؤجل نصيبه وأبى الآخر لم
يجز الا برضاه فالحيلة ان يقر ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا اذا اراد
المديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان
يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من ذلك ما قبله من اقراره بطلته وهبته وتوكل وتغلبك
وحدث أحدثه يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضمان حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه
ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه أقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق
الرجوع على الطالب فيكون عليه الى أجله وحيلة أخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل
معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه أحضر
الشهود وقال لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا أقر أحدنا وامتنع الآخر
لا تشهدوا على المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله
فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا نسعه الشهادة الحيلة في تأجيل الدين
بعد موت من عليه الدين فانه لا يصح اتفقا على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت
في حياته مؤجلا الى كذا يصدق الطالب انه كان مؤجلا عليهم بما يقر الطالب بان الميت
لم يترك شيئا الا فقد حل الدين بموته فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية
من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحمل على كفيله (السابع عشر) في الاطارات اشتراط
الزعة على المستاجر يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره
المؤجر بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيل بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه

الأبحجة ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم تقبل الايها والحيلة ان يجهل المستاجر له
 قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفعه الى المستاجر ويأمره بالاتفاق في المزمة فيقبل بلا
 بيان أو يجعل قدرها في يد عدل ولو استاجر عرصه باجرة معينة وأذن لرب العين بالبناء فيها
 من الاجر جازوا إذا اتفق في البناء استوجب عليه قدر ما اتفق فيلتقيان قصاصا ويترادان
 الفضل ان كان والبناء للمؤجر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلفوا قبل للاجر وقيل للمستاجر
 الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستاجر او لا ثم يؤجره وقيده
 بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لبقائه على ملك البائع وعلامة
 الرغبة ان يكون بقيمته أوبا كثيرا منه فسان يسير اشتراط خراج الارض على المستاجر غير جائز
 كاشتراط المزمة والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذنه بصرفه ويؤديه ما تقدم في المزمة
 اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المزمة الاجرة
 تنفسخ بموت أحدهما وإذا أراد المستاجر ان لا تنفسخ بموت المؤجر يقر المؤجر بانها
 للمستاجر عشر سنين يزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له أو يقر بأنه أجره الرجل من المسلمين
 أو يقر المستاجر بأنه استاجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما وإذا كان في
 الارض عين فقط أو قير فاراد ان يكون للمستاجر يقرر بها للمستاجر عشر سنين وله حق
 الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا أجزأرضه وفيها نخل فاراد ان يسلم التمر للمستاجر يدفع
 النخل الى المستاجر معاملة على ان يكون لرب المال جزء من الثمن من التمرة والباقي للمستاجر
 في الثامن عشر في منع الدعوى اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين ان يقر به
 لانه الصغير ولا جنبي وفي الثاني اختلاف او يعيره لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع
 فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم
 اعلم او يبيع المدعي عليه عن يثقبه ثم يهبه للمدعي ثم يستحقه المشتري بالبيسة في التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالعين لنفسه ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به
 او باكثر مما امر به او يصرح بالشراء لنفسه بمحضرة موكله او بوكل في شرائه الحيلة في صحة
 ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفعه الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اراد
 الوكيل انه اذا ارسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة ان ياذن له في بيعه وكذا لو اراد الايداع
 يستأذنه او يرسله الوكيل مع اجير له لان الاجير الواحد من هيباله او يرفع الوكيل الامر الى
 القاضي فيأذنه في ارساله لها في الشراء والشراء في الشفعة الحيلة ان يهب الدار من المشتري ثم هو
 يوهبه قدر الثمن وكذا الصدقة او يقر بان اراد شراءها بها ثم يقر بالآخر له بقدر ثمنها او
 يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجبار بطريقه ثم يبيعه الباقي في الحسادى والعشرون في
 الصلح مات وترك ابنا وزوجة ودار فادعى رجل الدار فصالها على مال فان صالها على غير
 اقرارها مال عليه ما ائتمنا والدار بينهما ائتمنا والاف مال عليه ما نصفان كالأدرا فالحيلة في
 جعل الاقرار لغيره ان يصالح اجنبي عنهما على اقرار على ان يسلم لها الثمن وله سبعة او يقر
 المدعي بان لها الثمن والباقي للابن في الثاني والعشرون في الكفالة في الثالث والعشرون في
 في الحوالة الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه او مات مقلسا ان يكتب ان الحوالة
 على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة المحيل ان يضمن المحال عليه في الرابع والعشرون في
 في الرهن الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ

البيع الحيلة في جواز انتفاع المُرهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالامارة ويبطل
بالاجارة لكن يخرج من الضمان مادام مستعملا له فاذا فرغ عاد الضمان الحيلة في اثبات
الرهن عند القام في غيبة الراهن ان يدعيه انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت
فيقضي القاضي بالرهنية ودفع الخصومة في الخامس والعشرون في الوصايا الهسية
لا تقبل الخصم بنوعه ويكفي زمان فاذا خصم زيدا خصم عمر ابنا له واراد ان ينفرد
كل بالحيلة ان يشترط لكل ان يוכל ويعدل برأيه او يشترط له الا نفرد الحيلة في ان يحل
الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الوصي وقت الايصاء الحيلة في ان القاضي يعزل
وصي الميت ان يدعي دينه على الميت فيخرج القاضى ان لا يبرأ منه والله سبحانه وتعالى

لعلم بالصواب

في تمام الفصل الخامس من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن السادس منه وهو فن الفرق في
الفن السادس من الاشياء والنظائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا هو الفن السادس من كتاب الاشياء
والنظائر وهو فن الفرق في بيان كل باب شيئا جديدا من فرق الامام الكرام في
المسمى بملقح المحرم في

كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة

البركة ان سقطت في البئر لا تنجس الماء ونصفها يغصبه والفرق ان البئر اذا مس قعره في
البئر وعليه اجلة تنجس من الشيوع ولا كذلك النصف وفي المقلب على هذا القياس لا يجوب
عليه ان يوضئ امره المر بوضئ بخلاف غيره من ائمة والفرق ان العبد ما نكح فيجوب عليه
اصلاحه لا المرأة لا يترك حواء البئر كماله بالفارة وينزح من ذنبه والفرق ان الدم يخرج من
ذنبها فيترجح الكل له ولو نظر المصلي الى المصلي فوقر امره فسدت صلاته لا الى فرج امرأة
بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيما لا الثاني قال الامام بعد شهر ركنت بحوسيا فلا اعادة عليهم
ولو قال صليت بلا وضوء في ثوب نجس اعدوا ان صحت ان متيقنا لا لفرق ان اخبره الاول
مستنكر بعد دو الثاني محتمل اقيمت بعد شروعه متقبلا لا يقبضها ومقبضها يقبضها
ولا يأنهم والفرق ان الثاني لا صلاحها الاول سؤر القارة نجس لا بولها لا ضرورة وجد
ميتا في دار الحرب معزنا روفي حجره مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب
قد لا يجد امانا لايه بخلافه في دار الاسلام في كتاب الزكاة يجوز زنجيلها
من نصب بعد ملك نصاب وقيل الحول ولا يجوز تجهيل العشر بعد الزرع وقبل النابت والفرق
انه فيما تجهيل بعد وجود السبب وفيه قبله الوكيل يدفعها له دفعها القراءته ونفسه وبالبيع
لا يجوز والفرق ان مبني الصدقة على المساجة والمأوضة على المضايقة شك في ادائها
الحول اداها وفي اداء الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العمر وقته فهي كالصلاة
شك في ادائها في الوقت اشترى زعفرانا لعله على كمال التجارة لاز كوة فيه ولو كان ميسرا
وجهت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والحطب للطبخ والحرم والمصابين
للقصر والنب والفرط للباغ كالزعفران والاصفر والزعفران للصباغ كالسهم والفرق
نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر

ظاهر

كتاب الصوم

جنتي

حجتين في سنة زمتاه والفرق امكان حجتين فيه بنفسه وبالنسب بخلافه ذاق في رمضان
 من الملح قليلا كقرو لو كثيرا لان قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع سمه من
 خارج لان مصغه الاغصان ثلاثي بالمضغ دون الابتلاع ﴿كتاب الحج﴾ لورعي
 الجمرة بالعرجاز وبالجواهر لان في الاول استخفافا بالسيطان وفي الثاني اعزازه لودل
 المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محظور اخرامه
 والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لاعادة وفي الصوم والاخصية اعادوا
 والفرق ان تذاكره في الحج متعذر وفي غيره متيسر اعتق العبد بعد حجه حج الاسلام ولو استغنى
 الفقير كفاه والفرق انعقادا لسبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن
 والمرأة بلا محرم كالفقير ﴿كتاب النكاح﴾ النكاح يثبت بدون الدعوى
 كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمه
 حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد للاب قبض صداقه اقبل الدخول وهي بكر
 بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسقي من قبض
 صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموهوب لومس امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها
 ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الثاني من العبر بوجبه
 حرمة المصاهرة لاجماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل ولد تلده حر
 صح النكاح والشرط ولو اشترها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول
 ﴿كتاب الطلاق﴾ قال لست امراني وقع ان نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال
 الاول الانشاء وفي الثاني تحض للاخبار بحمل وطى المطلقه رجعا الى السفر بها والفرق
 ان الوطى رجعة بخلاف المسافرة تقبيل ابن الزوج المستندة عن بائن لا يجرمها ولها
 النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في الثاني
 انت طالق ان دخلت الدار عشر اذ دخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشر او لو قال انت
 طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح لاطلاق
 ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للوكل عزل وكيهه بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لانه
 تمليك لها يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
 بخلاف البيوع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضي بخلاف
 الثانية ﴿كتاب العتاق﴾ لو اضافته الى قرجه عتق لا الى ذكره لان الاول
 يعبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على
 واجب لان الاول بوصف به دون الثاني ولو قال كل عبيدا شتر به فهو حر فاشترته فاسدا ثم
 صححها لا يعتق وفي النكاح تطلق لا لتحلل اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اعتق احد
 عبيده ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يمين الاخر
 لان البيان واجب فيهما فكان متعينا اقامته والله اعلم بالصواب

﴿الفن السابع من الاشباه والنظائر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

المحظوظ وسلام على عباده الذين اصطفى ﴿وبعد﴾ فهذا هو الفن السابع من الاشباه والنظائر
 وبه تمامه وهو في المسكيات والمرسلات وهو فن واسع قد كتبت طائفة فيه واخر كتب

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عباد القادر لكتي اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر على ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رحمه الله فاسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأل عن خمس مسائل الاولى قصاص جلد الثوب وجاء به مقصور اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصاراة قبل الجحود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقاة والبرمي الكل الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذنه ولاها فأتها المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابي حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تحصرم كذا في اجازات الفيض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليملك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصبى مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في انه قدود متى يملك المالك بهامها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اذ ان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر المحابن ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة فقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوءه العشاء فتمت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
وأكل الميتة واصلى بلا قراءة وبلا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اراه وانبض الحق واحب

الفتنه فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد ويلي
 على الجنائز وبشهادته بالتوحيد ويغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنه فقام
 السائل وقبل رأسه وقال اشهدنا نك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سالوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة الفقهه فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تقرص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها ما ليعن فغضب فتادة وقال
 لا اجيبكم بشي قال الامام اخر جنا مع حاد نشيع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 حاد بالتيمم الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها استاذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فقبلت فقال اهاله كيف تلدهي بكر فقال هل لها احد تنثق به قالوا نعم
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابين ابى ليلى راكبها على بغلته فتساير افرأه الى
 نسوة يقنين فسكتن فقال الامام احسنن فظنرا بن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادة
 فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للفتيات احسنن فقالن
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يقنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالسكوت
 فامضى شهادته وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فغلطت النساء فرقت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وتزوج كل الى زوجها فسل
 الامام فقال على بالغلامين فاني بهم ما فقال يحب كل منك ان يكون المصايب عنده قال لا نعم فقال
 لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيه
 وحكى الخطيب الحواري ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالا جريلا على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا بابل لهم المال وان لم يجيبوا فاطلب من
 المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذلك صديبا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فترسل الرومي
 وصعد أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أي شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد
 المجازي اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجه الله
 تعالى قال اذا وقفت السراج فالى اي وجه نوره قال ذلك يؤر يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فتوزع خلق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عبد القادر لکنی اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصرًا على ما شتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام أبي حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصاص جحد الثوب وجاء به مقصور اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحد استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة والبرمي الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى القابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها فأتى اهل توجب العدة
من المولى فقال توجب فخطاه ثم قال لا توجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا توجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى أبي حنيفة رحمه الله فقال تبيت قبل
ان تنحصرم كذا في اجارات الفيض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتسكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليملك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في انه قدوتي متى يملك المالك بها معهما او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها او ان الله
تعالى خلق ناراً في قنطرة فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر احياناً ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت العقبة من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوء العشاء فتعمدت ذلك حتى صار
دأبي وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وابعض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد ويصلي على الجنائز ويجهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة فقام السائل وقبل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية شغل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف رد ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردى قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سالوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرة المفقود فقال قول عمر رضي الله تعالى عنه تقر بص اربع سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت واناحى وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايمسايلا عن فضيل قتادة وقال لا اجيبكم بشئ قال الامام اخر جنا مع جاد نسيح الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي جاد بالتيمم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها استاذة وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها دون الفرج فقبلت فقال اهاله كيف تلدها بكى فقال هل لها احد تثق به قالوا نعمتها فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذر تها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلة فقتلها فافترقوا الى نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنن فنظر ابن ابى ليلى في قهطره فوجد قضية فيها شهادة فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للغنيات احسنن فقال متى قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالسكرات فامضى شهادته وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فطلعت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وتزوج كل الى زوجها فسل الامام فقال على بالغلام بين فاني بهما فقال يحب كل منك ان يكون المصاب عنده قالان نعم فقال لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتحديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيه وحكى الخطيب الخوارزمي ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالا يجزيلا على يد رسوله وامره ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا ابذل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مقيع وكان الامام اذ ذاك صبيبا حاضرا مع ابيه فاستاذنه في جواب الروي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الروي على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الروي وصعد ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازى اللفظى شئ فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الروي في اى جهة وجه الله تعالى قال اذا اودت السراج فالى اى وجه نوره قال ذلك نور يستوى فيه الجهات الاربع فقال اذا كان النور المجازى المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب السكردري مرارا وطبقات عبد القادر لكني اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصرًا على ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلا
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصار جدد التوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخبر أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك كبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل وترعى المرقعة ولا يرى الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخبر أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجهه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذنه ولاها فأتها المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابي حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تنحصرم كذا في اجازات الفيض وفي مناقب السكردري ان سبب انقراذه انه مرض مرضا
شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت آمل ان بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليترك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جلية في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في اذوقود حتى يملك المالك بهامها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق نار في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعا
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب السكردري قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازا فاسارت الى امرأة الى ثوب مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولنا تعلمت الفقه من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوء العشاء فعمدت ذلك حتى صار
دأبي وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وابعض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد وبصلي
 على الجنائز وبشهاد بالوحي وسيدو يبعث الموت وهو حق ويحب المال والولد وهو ما تقتنه فقام
 السائل وقبل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية شغل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيسل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف رد ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردري قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سالوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تقر بص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانحى وقال الثاني تزوجت ولا زوج ايمسا يلاعن فغضب قتادة وقال
 لا اجيبكم بشيء قال الامام خر جناح مع حاد نشب مع الاعشى واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 حماد بالتميم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتيمم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها اسناذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فحبلت فقال اهاله كيف تلدها بكى فقال هل لها احد تثق به قالوا نعمت
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذرته اريدت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابين ابى ليلي راكبا على بغلة فتساير افرها الى
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنتن فمظرا بن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعاها ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للمغنيات احسنتن فقال متى
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنتن بالسكوت
 فامضى شهادته وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اخنتين فعلمت النساء فرقت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فاستل
 الامام فقال على بالغلامين فافتي بهما فقال يحب كل منكما ان يكون المصايب عنده قالان نعم فقال
 لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتحديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيها
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كاتب الروم ارسل الى الخليفة مالا جريلا على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا بكذا لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فسال العلماء فلم يات احد بما فيه مفتح وكان الامام اذ ذلك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الرومي
 وصعد أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أى شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذ لم يكن قبل الواحد
 المجازى اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اى جهة وجه الله
 تعالى قال اذا اودت السراج فالى اى وجه نوره قال ذلك نور يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازى استفاد الزائل لوجهه الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عبد القادر لكتي اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر على ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام أبي حنيفة رحمه الله فاسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأل عن خمس مسائل الاولى قصاص جلد الثوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحد استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بغير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة والبرمي الكلى الرابعة
مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذنه ولاها فأتها المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى أبي حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تخصم كذا في اجارات الفيض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فاعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير فلما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليهلك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في اذ قدود حتى يملك المالك بهامها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة فقهنتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة من رت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوءه الله شاء فمعدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
وأكل الميتة واصلى بلا قراءة وبلا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اراه وانبض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد وبصلي
 على الجنائز ويذهب بالتوحيد ويبيض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة فقام
 السائل وقبل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن بقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف رد ذلك كفرا انتهى وفي مناقب الكردي قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سألوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تبرص اربع سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايهما اعلان فغضب فتادة وقال
 لا احببكم بشيء قال الامام خر جثا مع جاد نشيع الاعشى واعوز الماء للصلاة المغرب فافقي
 حماد بالتيمة الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء واليتيم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسألة خالف فيها اسناذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فقبلت فقال اهاله اله كيف تلدها بكر فقال هل لها احد تثق به قالوا نعمتها
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذر تها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلته فتساير افراسا
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنين فنظر ابن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعاها ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للفتيات احسنين فقال هتي
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنين بالسكوت
 فامضى شهادته وكان ابو حنيفة فرجه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اخمين فغلطت النساء فرقت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافقي سفيان بقضاء على رضي الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فقتل
 الامام فقال على بالغلامين فافقي بهما فقال يحب كل منك ان يكون المصاب عنده قالانهم فقال
 لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيه
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كاب الروم ارسل الى الخليفة مالا جريلا على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوه ابذل لهم المال وان لم يعجبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد بما فيه مقيم وكان الامام اذ ذاك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكاني المنبر فترسل الرومي
 وصعد ابو حنيفة فرجه الله تعالى فقال سل فقال أي شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد
 المجازي اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجهه الله
 تعالى قال اذا اوتدت السراج فالى اي وجهه نوره قال ذلك نور يستوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عبد القادر لكتفي اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر غالباً على ما شتم على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصاص جحد الثوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحد استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل به الان التمسك بكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة والبرمي الكلى الرابعة
مسلم لزوجته ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى القابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن ولاها فأتى اهل توجب العدة
من المولى فقال توجب فخطاه ثم قال لا توجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا توجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابي حنيفة رحمه الله فقال تربت قبل
ان تنحصرم كذا في اجازات الفيض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه انه مرض مرضاً
شديداً فعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثير لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصار سبحانه الله
من رجل يتسكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليملك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في انه قدود متى يملك المالك بهامعها او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندها كثر المحابن ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرها من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت
انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة منرت
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى الفجر بوضوءه العشاء فتمدت ذلك حتى صار
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة وبلا ركوع وسجدوا وشهد بما لم اره وانبض الحق واحب

الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويا كل السمك والجراد ويصلي
 على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويغض الموت وهو حي ويحب المال والولد وهما فتنة فقام
 السائل وقيل رأسة وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية تشل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن بقول انا لا اخاف النار ولا رجوا الجنة وانما اخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله اني لا اخاف النار ولا رجوا الجنة غلط فان الله تعالى خوفي عباده بالنار
 بقوله تعالى (فاتقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف بما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف ذلك كفر انتهى وفي مناقب الكردري قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سالوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تقر بص اربع سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت وليك زوج ايمس ما يلاعن فغضب قتادة وقال
 لا اجيبكم بشئ قال الامام اخر جنامع جاد نشيع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 حماد بالتيمة لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والايتميم ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وهذه اول مسألة خالف فيها استاذة وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فحبلت فقال اهاله كيف تلدوهي بكر فقال هل لها احد تشق به قالوا نعمتها
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجهامنه فاذا زال عذرت هارت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابني ليلى راكبا على بغلة فتساير اخر اهلى
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنتن فظن ابن ابني ليلى في قه طره فوجد قضية فيها شهادته
 فدعاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للفتيات احسنتن فقال هي
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنتن بالسكوت
 فامضى شهادته وكان ابو حنيفة رجاء الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فغلطت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضي الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فقتل
 الامام فقال على بالغلام بين فاني بهما فقال ايجب كل منكما ان يكون المصاب عنده قالان نعم فقال
 اسكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديدا النكاح فقام سفيان فقبل بين عيني
 وحكى الخطيب الحارثي ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالا جريلا على يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوه ايدل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من
 المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد بما فيه مقتنع وكان الامام اذ ذاك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الرومي
 وصعد ابو حنيفة رجاء الله تعالى فقال سل فقال أي شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذالم يكن قبل الواحد
 المجازي اللفظي شئ فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجه الله
 تعالى قال اذا وقفت السراج فالى اي وجه نوره قال ذاك نور يستوي فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض

الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مراراً وطبقات عبد القادر لكتني اختصرت في هذا
الكراس منها الزبدة مقتصر على ما اشتمل على احكام لما جلس أبو يوسف رحمه
الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابى حنيفة رحمه الله فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله رجلاً
فسأله عن خمس مسائل الاولى قصاص جرد الثوب وجاء به مقصود اهل يستحق الاجرام لا فاجاب
أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم
قال له الرجل ان كانت القصارة قبل المجود استحق والا الثانية هل الدخول في الصلاة
بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتخير أبو يوسف
رحمه الله فقال الرجل هم الان انتم كبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في
قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال
ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترعى المرقعة ولا يرمى الكل الرابعة
مسلم له زوجة مائة مائة وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله في مقابر
المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون
وجهه الى ظهر امه الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما قال المولى هل تجب العدة
من المولى فقال تجب فخطاه ثم قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى ابى حنيفة رحمه الله فقال تريد قبيل
ان تحصرم كذا في اجارات الفيض وفي مناقب الكردي ان سبب انفراذه امر من مرضا
شديد افعاده الامام وقال لقد كنت آملك بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموت علم كثيرة لما
بر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامسئلة القصار سبحان الله
من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى
عن التعلم فليبيك على نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جلييلة في ان المبيع
يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بها معهما او بعدها قال آل الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان
زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها اوان الله
تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عندنا كثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعاً
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره
وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رحمه الله خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني
امرأة اما الاولى قال كنت مجتازاً فاشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوهت
انها خرساء وان الشئ لها لم ارفعته اليها قالت احفظه حتى تسأله لصاحبه الثانية سألتني
امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها فقالت قولاً تعلمت الفقه من أجله الثالثة من
بعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلى على الفجر بوضوء العشاء فتمدت ذلك حتى
دأبى وسئل الامام رحمه الله تعالى عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى
ولا كل الميتة واصلى بلا قراءة ولا ركوع وسجدوا شهد بما لم اراه وانبض الحق وا-

الغتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكلى فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا يخاف النظم من الله تعالى في عذابه وما كل السمك والجراد يصل
 على الجنائز ويذهب بالنوح يسدو ببعض الموت وهو حق ويجب المال والولد وهما فتنة تقام
 السائل وقيل رآه وقال انه هذا نك تعلم وعاء انتهى وفي آخر فتساوى الظاهر به سئل الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما الخاف الله تعالى
 وارجوه فقال قوله ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار
 بقوله تعالى (فانقوا النار التي اعدت للكافرين) ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف ذلك كقرا انتهى وفي مناقب السكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الشاس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله
 تعالى عنه تبرص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وانما وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايم ما يلاع عن غضب فتادة وقال
 لا اجيبكم بشئ قال الامام خر جنانا مع جاد نبي مع الاعمش واعوز الماء للصلاة المغرب فافتي
 حماد بالتيمة لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والايمة ففعلت فوجد
 في آخر الوقت وعنده اول ليلة خالف فيها الساذه وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها
 دون الفرج فقلت فقال اهاله كيف تلدوهي بكر فقال هل لها احد تشق به قالوا نعمتها
 فقال تهب الغلام منها ثم تزوجهما منه فاذا زال عذرته ردت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج
 الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلة فتساير افرأ على
 نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنن فنظر ابن ابى ليلى في قه طره فوجد قضية فيها هادته
 فدعاها ليشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للغنديات احسنن فقال هي
 قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالهكوت
 فامضى شهادته وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
 وقد زوج صاحبها ابنيه من اخنتين فغلطت النساء فزنت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها
 فافتي سفيان بقضاء على رضى الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فاستل
 الامام فقال على الغلامين فافتي بهما فقال يحب كل منهما ان يكون المصاب عنده قالانهم فقال
 لكل منهما مطلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتحديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيها
 وحكى الخطيب الخوارزمي ان كاتب الروم ارسل الى الخليفة مالا جزى ليعلى يد رسوله وامره
 ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوه ابذل لهم المال وان لم يجيبوه فاطلب من
 المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذلك صبيحا حاضرا مع
 ابيه فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي
 على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فتزل الرومي
 وصعد أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف
 العدد قال نعم قال ما بين الواحد قال بين الاول ليس قبله شئ قال اذ لم يكن قبل الواحد
 الجبازى للقتلى شئ فحيف بكون قبل الواحد الحق فقال الرومي في أى جهة وجهه الله
 تعالى قال اذا اوقد المصباح الى أى وجه يورده قال لا شئ سوى فيه الجهات الاربع
 فقال اذا كان النور الجبازى الى جهات الزائل لا وجه له الا ان شئت خالق الموت والارض

الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال الرومي بما اذا اشتغل وجه الله تعالى قال اذا
 كان علي المنبر مشبهه مثلك نزلته واذا كان علي الارض موحد مثل رفعه * كل يوم هو في شأن
 فتروك المال وعودا الى الروم احتاج الامام الى الماء في طريق الحاج نسأوم اعرايا قمر بتماء فلم
 يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بهاء ثم قال له كيف انت يا سويق فقال اريد فوضعه بين يديه
 فا كل ما اراد وعاش فطلب الماء فلم يهطه حتى اشترى منه ثوبا بخمسة دراهم ووصية
 الامام الاعظم لابي يوسف رحمه الله بعد ان ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على
 النبلس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه والدخول عليه
 في كل وقت ما يدعك لحاجة عملية فانك اذا كثرت البسالة اختلاف تهاون بك وصغرت
 منزلتك عنده فكن منه كما انت من النار تنفع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى
 لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه
 بين يدي حاشيته انه اعلم منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومه ولتكن اذا دخلت عليه
 تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
 ادون حاله لعلك ترفع عليه فيضرك وان كنت اعلم منه لعلك تحط عنه فتسقط بذلك من
 عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى
 مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل
 اولياء السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجذبا وجاهلك
 باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة الا بما تنال عنه واياك والكلام في العامة والقبار الاجبا
 يرجع الى العلم كيلا يوقف على حبك ورغبتك في المال فانهم يسيئون الظن بك ويعتقدون
 ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تضيق ولا تنبسم بين يدي العامة ولا تنكسر الخروج الى
 الاسواق ولا تسلك المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم الاطفال وتسمع رؤوسهم ولا تمش
 في قارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان قدمتهم ازدرى ذلك بملك وان اخرتهم ازدرى
 ذلك من حيث انه اسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا
 فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا دعاك ذلك فاقه في المسجد ولا تاكل في الاسواق
 والمساجد ولا تشرب من السقايات ولا من ايدي السقاين ولا تقعد على الحوانيت ولا تلبس
 الرياح والحلى وانواع الابرسم فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا تكثر الكلام في بيتك مع
 امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تكثر لسانها ومساها ولا تقربها الا
 بذكر الله تعالى ولا تسلك بامر نساء الغبير بين يديهم ولا بامر الجوارى فانها تنبسط اليك
 في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الا جانب ولا تنزج امرأة كان
 لها بعل او اب او ام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربها فان المرأة
 اذا كانت ذات مال يدعي ابوها ان جميع مالها له وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت ايها ما قدرت
 واياك ان ترضى ان تزف في بيت ابويها فانهم يأخذون اموالك ويطمعون فيها غاية الطمع
 واياك وان تنزوج بذات البنين والبنات فانها تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق
 عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تنزج الا بعد ان تعلم
 انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم ولا تجمع المال من الحلال ثم تزوج
 فانك ان طلبت المال في وقت التعلم محجرت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى

والغلمان وتشتغل بالدين والانشاء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر
عمالك فحتاج الى القيام بمصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في عشقوا شبابك ووقت فراغ
قلبك وخاطرك ثم اشتغل بالمال اجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال بشوش البال فاذا
جعت المال فتروج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والنجحة لجميع الخاصة
والعامة ولا تشغف بالاناس ووقر نفسك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم الابدان يعاشررك
وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله احبك
واياك وان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم يقلدونك فيستغلون بذلك ومن
جامك يستفتيك في المسائل فلا تجيب الا عن سؤاله ولا ترض اليه غيره فانه يشوش عليك
جواب سؤاله وان بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت
هذه كانت مشيتك ضنكا واقبل على متفقهيك كانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا
لتريدهم رغبة في العلم ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب ماء وجهك
ولا تحتشم من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترض لنفسك من العبادات الا بالكثر
مما يفعله غيرك وبتعاطاها فالعامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها باكثر مما يفعلون اعتقدوا
فيك قلة الرغبة واعتمدوا ان علمك لا ينفكك الا ما نفقههم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت
بلدة قيم اهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم
والايخر جون عليك باجهم ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك
باعينهم فتصير مطعوناً عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم في المناظرة
والمطاريحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في اسانئهم فانهم يطعنون فيك
وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما انت له في علانيتك ولا تصح امر العلم
الا بعد ان تجعل مره كعلانيته واذا اولاك السلطان عملا لا يصلحك فلا تقبل ذلك منه
الا بعد ان تعلم انه اغايبك ذلك الا لعلمك واياك وان تتكلم في مجلس النظر على خوف فان ذلك
يورث الخلل في الاحاطة والكل في اللسان واياك ان تكثر الضحك فانه يمت القلب ولا تمس
الاهلي طمأنينة ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان اليهائم تنادي
من خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة
عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليعلموا ذلك منك
واتخذ لنفسك وردا خلف الصلاة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما اودعك من
الصبر واولاك من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة من كل شهر تصوم فيها اليقنذي غيرك
بك وراقب نفسك وحافظ على الغير لتنتفع من دينك واخرتك بعلمك ولا تشتري بنفسك
ولا تبع بل اتخذك غلاما مصليا يقوم باشغالك وتعتمد عليه في امورك ولا تطمئن الى دينك
والى ما انت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر الغلمان المردان ولا تظهر من
نفسك التقرب الى السلطان وان قر بك فانه ترفع اليك الحوائج فان قت اهانتك وان لم تقم
اعمالك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت اناسا بالشر فلا تذكره
به بل اطلب منة خير فاذا ذكره الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا ذكره للناس
كيلا يتهجموه ويحذروه وقال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس وان كان
ذاجاه ومزلة والذي ترى منه الخلل في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى

معينك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا كر ذلك مع طاعتك اياه فان يده اقوى منك يدك تقول له انما مطيع لك في الذي انت فيه سلطان ومسلط على غيري اذ كرم من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفالك لانك اذا واظبت عليه ودمت لعاههم يقهرونك فيكون في ذلك قمع للدين فاذا فعل ذلك مرة او مرتين ليعرف منك الجهد في الدين والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحده في داره وانصحه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان ساطنا فاذا كر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قبل منك والا فاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كر الموت واستغفر للاستاذ ومن اخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشايخ والما وضع الميالك وتوا قبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والشتم واذا اذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا تتقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاشتر عليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنفع بها في اولك واخرالك ان شاء الله تعالى واياك والجل فانه ببغض به المرء ولا تكم طماعا ولا كذابا ولا صاحب تحليط بل احفظ مروءتك في الامور كما هو البس من الثياب البيض في الاحوال كما هو واظهر غنا القلب مظهرا من نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغناء ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهية فان من ضعفت همته ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام والناس في اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطي العامة اتمظهر مروءتك يدهم فيه مظهرهم ولا تسلم الامتعة الى الخائلك وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تملك كس بالحبات والدوابيق ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها واول امورك غيرك ليتمكنك الاتبال على العلم ان ذلك احفظ لحاجتك واياك ان تسلك المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويستغفرون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تخجيلك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع عابهم ما لم يرفعوك كيلا يهق بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا يتزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم رجلا لا تملك منعهم ويظن الناس ان ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له ان يكذب واذا اردت اتخاذ مجلس لاحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يغير الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة وان كان يصلي للفنوى فاذا كرمته ذلك والا فلا ولا تقعد ليدرس الا خبرين يديك بل اتركه عنده من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكتبه عليه ولا

ولا تحضر مجالس الذكرا ومن يخذل مجلس عظميهاك وتزكيتك له بل وجهه اهل محلاتك
وعامتك الذين تقدم عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناجحة الى خطيب ناحيتك
وكذا صلاة الجنازة والعيدين ولا تنسى من صالح دعائك واقبل هذه الموعدة مني وانما
اوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر تلقى المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت
في ثلثة ائمة جزة مثل الامالي ونوادير ابن سماعة حتى انتقيت كتاب المنتقى وقال حين ابتلى
بعمية نخس بر من جهة الانزال هذا جزاء من اثر الدنيا على الآخرة والامم من اخفى علمه
وترك حقه خيف عليه ان يتجن بما يسووه وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد
سكرات وتطويلات خلسها وحذف مكررها فقرأى محمد ارحمه الله تعالى في منامه فقال لم
فعلت هذا بكتبي فقال لان في الفقها كسالى فحذفت المكرر وذكرت المقرر تسهلا لضعف وقال
قطعك الله كما قطعت كتبي فابتلى بالانزال حتى جعل لوه على رأس شجرة تين فتقطع نصفين
رحمه الله تعالى

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

يقول الفقير اسير الذنوب رهين المساوى كثير العيوب محمود محمد الفقيه الخطيب زاجي عفو
الملك الرقيب بسم الله على ما نعم والشكر له على ما منح وألهم والصلاة والسلام على
من على الانبياء تقدم المنزل عليه وعلمك ما لم تكن تعلم قد تم بمحمد متولى السرائر طبع
كتاب الاشياء والنظائر على مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان عليه من الله
تتري محائب المغفرة والرضوان بالجامعة العلامة نسج وحده بلانزع الفهامة فريد عصره
بلادفاع زين العابدين ابراهيم المشتهر بابن نجيم المصري الحنفى فى ذى التاكيف المقيده
سيما هذا الكتاب الذى لم ينسج على منواله فهو كدرة الفريدة محلى بهوامش تكشف عن
وجوه مخدراته اللثام وتقييمات لما اطلق فيه من غوامض الاحكام لحضرة ملتزمه العالم
العلامة الحبر البحر الفهامة مولانا واستاذنا الشيخ محمد على الرافعى الطرابلسى الشامى
العمرى المشهور بالولى لازال ملحوظا بالعناية حامدا المولاه فى البداية والنهاية
وكان طبعه الفائق ووضعه الرائق بمطبعة وادى النيل المصرى ذات الادوات
الفائقة المرضية لازالت بهجة للنظارين محفوظة من مكر الماكرين

وذلك فى اواخر شهر رمضان المعظم سنة الف ومائتين وخمسة

وتسعين من هجرة افضل الخلق وخاتم الانبياء

والمرسلين صلى الله وسلم عليه وآله والمتممين

اليه ملاح بدر التمام وفاح

مسك الختام امين

امين امين امين

تم تم تم

تم

تم



وهذا ما قرطه العالم العامل واليه هذا القاضل حضرة الشيخ احمد وفا
الرافعي مذيلا بتاريخ طبخ هذا الكتاب جزاه الله جزا

ابدر تجسلى في سعاد المطالع * فلاح لنا حسنا بابهيح
ام الكوكب الوضاح اشرق بهجة * عن المنهج الاسنى باسم المطال
ام الروضة الفيحاء قلدها الحيا * عقود درار الزهر من كل ياد
ام القادة الحسنة من صبح وجهها * امامت لنا عنه ليالى البراقع
نعم ذا كتاب في الاصول طروسه * سما والمباني كالنجوم السواطع
معانيه كالسحر الخلال لانها * بها طرب الانسان قاروسامع
قسنزه به الابصار اذ جاء نزهة * وروح به الارواح من كل نافع
وان شئت احياه القلوب فهالك من * بيان المعاني طرة والبسائع
قد انتهجت فيها النفوس وكيف لا * وتأليف مولانا محمد رافعي
همام حياه الله كل فضيلة * قولاه في طبخ لنيل المنافع
وايد من الخير كان وسيلة * وصححه من كل حسن ومانع
ومذتم قالوا لطبخ ارخ بحسنه * كتاب بقرن الفقه انفع نافع

١٢٥ ٤٢٣ ١٣٢ ٢١٦ ٢٠١ ٢٠١

١٢٩٨

سنة

لنذكر منه ذلك والا فلا والله
معكم

صلى الله عليه وسلم
بيك
للمائة
للمائة
للمائة
للمائة

Library of



Princeton University.



32101 077791802